

كتاب الصلاة الصافية

الكتاب

السلامة الأكبر للإمام الأئمة الإمام محمد بن عبد الله

بنو الأئمة الإمام الأئمة الإمام محمد بن عبد الله

الإمام الأئمة الإمام الأئمة الإمام محمد بن عبد الله

كتاب الصلاة الصافية

الإمام الأئمة الإمام الأئمة الإمام محمد بن عبد الله

Princeton University Library



32101 058322163

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

کتاب الحلیة فی الصلوة

تألیف

العلامة الأکبر والأستاذ الأعظم آية الله العظمى

میرزا آقاخان الحجة آقا میرزا محمد باقر الموسوي الحلي

إمام البیت ظل العالی

(RECAP)
(A700)

BP184

. 3

. K485

19702

مطبعة مهر

ایران - قم



الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد

وآله الطاهرين ولعنة الله على اعدائهم اجمعين .

وبعد فهذه وجيزة في خلل الصلوة ، وقدفسر بتفاسير: الفساد والوهن والنقص والاضطراب وغير ذلك ، والظاهر انها مصاديق عنوانه لامعان مختلفة له باوضاع . فاذا وقع في مهية تركيبية حقيقية او اعتبارية شىء مما ذكر يقع فيه خلل واختلال ، فاذا عرض لاركان بناء فساد في خشبته او حديده او صار مضطربا من ناحية عوارض او نقص منه شىء او وهنت اركانها مثلاً صار ذا خلل .

والصلوة بما انها ماهية مركبة اعتبارية يدعى انها بناء فيه اركان واجزاء ويعرض لهما خلل تارة من ناحية امر يوجب فسادها مع عدم امكان علاجه واخرى من ناحية ما يوجب فسادها ولكنه يمكن علاجه ، ويطلق على ما يعرض عليها الخلل اعتباراً فليس تسمية ذلك بالخلل الاعترافاً في امر اعتبارى .

ثم ان كل نقص او احتمال نقص وقع في الصلوة يوجب بحسب القاعدة الاولى

فسادها او الحكم بالفساد من غير فرق بين العلم بحصوله او الشك فيه ومن غير فرق بين الاركان وغيرها ولا بين عروض الشك فى الركعات فى المحل او بعد الصلوة فالفساد بحسب الحكم اعم من الظاهرى جامع بين جميع موارد الخلل المذكورة فى مباحثه فالشك بين الثلاث والاربع يوجب الفساد لولا دليل العلاج .

ثم ان الخلل كما يحصل بالنقيصة يحصل بالزيادة لابعنى الزيادة فى المأمور به بما انه مأمور به حتى يقال بامتناعها بل بمعنى الزيادة فى ماتعلق به الامر مع قطع النظر عنه فلو تكرر منه الركوع يقال انه زاد فى الصلوة عرفا لابعنى الزيادة فى الماهية فانها صادقة عليها حتى مع الزيادة بل بمعنى الزيادة فى المأمور به مع الغض عن الامر .

وان شئت قلت حصلت الزيادة فى مصداق المأمور به فالزيادة بهذا المعنى امر معقول كما ان البطلان من أجلها امر معقول فان بطلان الشئ قديكون لاجل النقص وعدم تطابق المأمور به مع الماتى به وقديكون لاجل المزاحمة فى الوجود او لعروض مفسدة غالبية على المصلحة الكامنة فيه وطريق احراز التزام هو الشارع الاقدس . على ان للشارع جعل المبطلية استقلالا فان التحقيق صحة الجعل استقلالا فى الموضوعات مطلقا ومنها المانعية والناقضية والمبطلية وتوهم كون التشريع كالتكوين فلا يعقل جعل السببية ونحوها مستقلا قد فرغنا عن بطلانه فى محله فلودل الدليل على ان زيادة الركوع موجبة للفساد تأخذ به ونستكشف منه ان الركوع الزائد مزاحم لوجود الصلوة الصحيحة المطلوبة وبهذا المعنى تكون الزيادة مبطللة .

وقديقال ان البطلان بالزيادة حيث لا يعقل فلا بد وان يرجع الى اشتراط عدم فتكون البطلان لاجل النقيصة .

وفيه ان عدم لا يعقل ان يكون شرطا ولا جزء بل ولا يعقل تصويره والاشارة اليه وكل ما وقع من تصويره والاشارة اليه انما يقع على الموجود الذهنى اى المفهوم او عنوان عدم الموجود بالحمل الشايح فلو كان البطلان من ناحية الزيادة غير معقول لامحيص عن طرح الاخبار الواردة فى الزيادة او تاويلها بوجه آخر لابذالك الوجه

فان اشتراط العدم والتقييد به اوضح امتناعا منه وما هو المعروف من ان عدم المانع من اجزاء العلة التامة كلام صوري لا بد من تاويله ان صدر عن لا يحتمل فيه الغفلة فان اثبات الجزئية او الشرطية للباطل المحض والعدم غير معقول .

وان شئت قلت ثبوت شىء لشىء فرع ثبوت المثبت له ولا ثبوت للعدم حتى الاضافى منه وما قيل من ان للاعدام المضافة حظاً من الوجود ككلام ظاهرى لا يعنى به ان اريد به أن للعدم المضاف حظاً منه وعلى ما ذكرنا من امكان الزيادة وامكان البطلان من أجلها لا بد من الاخذ بظاهر ما دل على البطلان من أجلها .

(القول في انحاء الخلل)

فصل في الخلل العمدى

وهو على اقسام «منها» ما يصدر عن علم والتفات بلا عذر يدعوا اليه ولا اشكال في كونه مبطلا مطلقا بالزيادة كان او بالنقصان ركناً كان أو غيره مثل ترك الجزء او الشرط او ايجاد المبطل وفي امكان شمول حديث لاتعاد لمثله ككلام يأتى التعرض له وعلى فرض امكان الشمول لاشبهة في انصرافه عنه .

ومنها ما وقع عن علم وعمد تقيية وهى قد تكون عن خوف واضطرار كما لو ضاق وقت الصلوة واضطربا تيانها على خلاف الواقع خوفا على نفسه مثلاً والظاهر صحة الصلوة عندئذ لوجوه احدها حديث رفع ما اضطروا (١) اليه فان الظاهر منها تعلق الرفع بذوات العناوين المذكورة فيه وحيث إنها غير مرفوعة خارجاً فلا بد من حمل الحديث على الحقيقة الادعائية ومصححها رفع جميع الاثار اذ مع ثبوت

(١) الوسائل كتاب الجهاد باب ٥٦ - من ابواب جهاد النفس حديث ١:

بعضها لا يصح الدعوى الا اذا كان الاثر المرفوع مما تصح دعوى كونه جميعها كقوله
يا اشباه الرجال ولا رجال وليس المقام كذلك ولازم رفع الاثار صحتها مع ايجاد
الزيادة والقواطع والموانع كزيادة السجدة مع قراءة العزائم والتكتف وقول امين
ونحوها .

واما الترك تقية فلا يشمل الحديث لانه ليس له اثر شرعى بل اثر ترك السورة مثلا
بطلان الصلوة عقلا وليس للشارع حكم الاوجوب الصلوة جامعة للاجزاء والشرايط
وما ورد في الاخبار من الامر بالاعادة والاستيناف ليس حكماً مولوياً بل كناية عن
بطلان الصلوة كما هو ظاهر وليس اثر رفعه ثبوت مقابله الاعقلا وهو لا يثبت بالحديث .

الا ان يقال: بعد ظهور الدليل في رفع نفس العناوين والحمل على الحقيقة
الادعائية يمكن ان يكون الوجه المصحح للدعوى عدم الاثار مطلقا لرفعها فاذا رأى
المتكلم بهذا الكلام ان الترك لا اثر له في التشريع وان حكم الشرع معه الصحة وعدم
الاعادة والقضاء قبال حكم العقل المترتب على اعتبار الاجزاء والشرايط شرعاً صح
منه دعوى رفعه لفقد الاثر له مطلقا بل رفع الاثر العقلي برفع منشأه ممكن .

ومع صحة الدعوى كذلك لا يمكن رفع اليد عن اطلاق الدليل وقد ذكرنا في
محله ان لعنوان الترك ثبوتاً اضافياً فراجع الاصول مع ان الرفع متعلق بعنوان ما كره
وما اضطر اليه من العناوين الوجودية .

ولافرق في التقية الاضطرارية بين كون التقية عن امرء العامة وقضاتهم او عن
الكفار او عن سلاطين الشيعة لاطلاق حديث الرفع وما يأتى من الادلة .

«ثانيها» حديث لاتعاد الصلوة (١) فانه يدل على الصحة فيما عدا الخمس فان
قوله لاتعاد كناية عن صحتها في هذه الحالة ولو بقبول الناقصة مكان التامة هذا بناء
على شموله للخلل العمدي وعدم انصرافه وسيأتى الكلام فيه .

«ثالثها» روايات التقية كصحيحة الفضلاء قالوا سمعنا ابا جعفر (ع) يقول

التقية في كل شيء يضطر اليه ابن آدم فقد احله الله (١) فهي بعمومها تدل على الصحة في جميع موارد الاضطرار سواء كان من قبل حكام العامة وقضاتهم او غيرهم وسواء كان في الاركان او غيرها بعد حفظ صدق الصلوة على الباقي .

وقديتوهم ان قوله فقد احله الله قرينة على تخصيص الشيء في الصدر بالامر التكليفي وفيه ان الحل والحرمة والجواز والللاجواز واشباهها لم توضع لغلة للاحكام التكليفية بل هي موضوعة لمعنى يساوق التكليف تارة والوضع اخرى ففي كل مورد تعلقت بالعنوان النفسى الذى لا يتوقع منه الصحة والفساد ولا التسبب الى امر يكون مساوفاً للتكليف كما لو تعلقت بشرب المسكر والماء بخلاف ما لو تعلقت بمثل البيع او الصلوة كقوله يحرم البيع الربوى والصلوة في وبرما لا يؤكل لحمه او قال احل الله البيع وجاز البيع الكذائى وتحرم الصلوة في المغصوب فانه يساوق للوضع حسب اختلاف الموارد .

فلواضطر الى شرب الفقاع فقد احله الله ويساوق التكليف ولو اضطر الى الطلاق بغير شرايطه والى الصلوة على طريقة غير الحق فقد احله الله ويساوق ذلك للوضع وبيان الصحة فقوله احله الله في جميع الموارد بمعنى واحد يختلف بحسب الموارد تكليفاً ووضعاً .

هذا مع ان الحمل على خصوص التكليف يوجب الحمل على الفرد النادر جداً فان الابتلاء بالتقية في مخالفة التكليف كشرب الفقاع مثلاً كان نادراً في عصر الصادقين (ع) بخلاف الابتلاء بالمخالفة تقية في الوضعيات كالمعاملات والعبادات فانه كان كثيراً جداً فلا ينبغي الاشكال في بطلان هذه المزعة كما لا ينبغي الاشكال في عمومها لكل خلل زيادة كان او نقيصة ركنا كان او غيره مع حفظ عنوان الصلوة على الباقي .

وتوهم عدم العموم للنقيصة لانها لم تكن محرمة ولا محكومة بحكم وضعى حتى تحلل عند الاضطرار ومن هنا لا بد من تخصيص الحديث بالزيادة ومثل القاطعية

(١) الوسائل كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر باب - ٢٥ - من ابواب الامر

والنهي وما يناسبهما حديث : ٢

والممانعية ممالها حكم وضعى او تحريمى فاسد وذلك لان من الواضح ان العقل والعرف تبعاً لاعتبار الشارع العجز والشرط فى الصلوة يحكمان بطلانها بتركها وانه لا يجوز الترك المبطل فحكم الشرع على حسب الدليل بان الترك اضطراراً مباح لامانع منه وقد احله الله يفهم منه عدم بطلانها من هذه النقيصة وقياس المورد بحديث رفع الاضطرار مع الفارق كما يظهر بالتأمل .

ومثل الصحيحة بل اوضح منها دلالة فى شمول الوضع موثقة سماعة عن ابي عبد الله (ع) قال اذا حلف الرجل تقيه لم يضره اذا هو اكرهه او اضطر اليه وقال ليس شىء مما حرم الله الا وقد احله لمن اضطر اليه (١) بناء على أن ما فى الذيل بمنزلة الكبرى الكلية المتيقن انطباقها على الصدر الذى تضمن للحكم الوضعى واحتمال كونه حكماً مستقلاً ذكره الامام (ع) فى وقت اخر وقد جمع سماعة بينهما بعيد مخالف للامانة فى الحديث بعد احتمال وقوع الاشتباه معه فى الدلالة .

وهنا روايات دلت على الصحة فى موارد التقيه عن العامة ولو من غير اضطرار فى الارتكاب كموثقة مسعدة بن صدقة وفيها فكل شىء يعمل المؤمن بينهم لمكان التقيه مما لا يؤدى الى الفساد فى الدين فانه جازى (٢) وقد مر ان الجواز ونحوه ليس بمعنى الجواز التكليفى وصحيحة ابي الصباح وفيها ما صنعتهم فى شىء او حلقتم عليه من يمين فى تقيه فانتم منه فى سعة (٣) دلت على التوسعة فى الاتيان بالمأمور به على طريقتهم وهى تعم التكليف والوضع الى غير ذلك مما تدل على صحة المأنى به على طريقتهم .

بل فى كثير من الاخبار الحث على الصلوة معهم والاقتران بهم فى صلواتهم والاعتداد بها كصحيحة حماد بن عثمان عن ابي عبد الله (ع) انه قال: من صلى معهم فى الصف الاول كان كمن صلى خلف رسول الله (ص) فى الصف الاول (٤) وصحيحة ابن سنان عنه وفيها وصلوا معهم فى مساجدهم (٥) وصحيحة على بن جعفر عن اخيه (ع) قال صلى حسن (ع) وحسين (ع) حلف مروان ونحن نصلى معهم (٦) الى غير ذلك

(١) الوسائل كتاب الايمان باب -١٢- من ابواب الايمان حديث : ١٨

(٢) الوسائل كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر باب -٢٥- من ابوابها حديث : ٦

(٣) الوسائل كتاب الايمان باب -١٢- من ابواب الايمان حديث : ٢

(٤ و ٥ و ٦) الوسائل كتاب الصلوة باب -٥- من ابواب صلوة الجماعة حديث ١١ و ١٠٨

مما هو ظاهر فى الصحة .

مع ان الصلوة معهم كانت فى العصر الاول الى زمان الغيبة مبتلى بهاللائمة (ع) واصحابهم ولم يمكن لهم التخلف عن جماعاتهم ومع ذلك كانوا يعتدون بها كما انهم كانوا يحجون معهم طوال اكثر من مأتى سنة وكان امر الحج فى الوقوفين بيد الامراء ولم يردانهم عليهم السلام او اصحابهم تخلفوا عنهم فى ذلك او ذهبوا سرأ الى الموقفين كما يفعله جهال الشيعة فلا شبهة فى صحة كل ما يؤتى به تقية ومن اراد الوقوف على اكثر من ذلك فليراجع رسالتنا فى التقية .

ومنها ما وقع عن علم والتفات اكرها كما لو اكرهه مكره على الاتيان بالزيادة او بالقواطع والموانع ويدل على الصحة هنا ما لم يخرج المأتى به عن صدق الصلوة عليه حديث الرفع (١) بعين ما ذكرناه فى الاتيان الاضطرارى.

فصل فى الخلل عن جهل

وهو اما عن الجهل بالحكم او بالموضوع عن تقصير او قصور كما فى تخلف الاجتهاد والتقليد الصحيحين زيادة كان او نقيصة ركنأ او غيره ويدل على الصحة فى الجميع مع الغض عن المعارض الذى نتعرض له حديث الرفع ببيان قدمناه من ان ضم دليل الرفع الى دليل وجوب الصلوة ينتج كون المأمور به ما عدا المرفوع وعليه فالاتيان به موجب للصحة عقلا .

وقديستشكل فى شموله للشبهة الحكمية بلزوم المحال ضرورة ان اختصاص الحكم بالعام به دور صريح وفيه ان الوجه المصحح للدعوى ان كان رفع الاثار او عدمها فى جميع التسعة فلا يرد اشكال لان الحكم باق والمرفوع آثاره فلا يلزم اختصاص الحكم بالعالم به وان كان المرفوع فيما يمكن رفعه كالشبهة الحكمية نفس الحكم حقيقة وفى ما لا يمكن فيه ذلك رفع العنوان ادعاء بلحاظ آثاره لا بمعنى استعمال اللفظ

فى المعنى الحقيقى والمجازى لما قررنا فى محله من أن الاستعمال حتى فى المجازات فضلا عن الاستعارات انما يكون فى المعنى الحقيقى مع ان الاستعمال فى اكثر من معنى جازى فلا ينبغى الاشكال فيه ايضا .

بل التصويب بالمعنى الذى ادعى قوم من مخالفينا معقول لا يلزم منه الدور كما قيل لامكان كون الحكم الجدى او الفعلى تابعا لاجتهاد المجتهد فى الاحكام الانشائية فما فى الكتاب والسنة هى الاحكام الانشائية مطلقا و يقتضى الاصل العقلاى الحمل على الجدل الا اذا دل الدليل على التخصيص والتقييد وعليه فلا مانع هناك من ان يكون حكم الله الواقعى تابعا لاجتهاد المجتهد فى الادلة الظاهرية فلا يلزم الدور .

وفى المقام يمكن ان تكون الجزئية والشرطية والمانعية الانشائية مشتركة بين العالم والجاهل ومع تعلق العلم بالانشائيات منها تصير جديا وفعليا فلا اشكال عقلى فى المقام واثبات الاجماع فى المقام محل تأمل بعد احتمال استناد فتوى المعظم الى الامر العقلى الذى تشبث به كثير من المحققين ولو ثبت اجماع على بطلان التصويب فانما هو فى التصويب الذى قال به غيرنا لافى مثل ما ذكرناه فى المقام .

ثم ان مقتضى اطلاق حديث الرفع الاخذ به فى جميع موارد الجهل لكن لا ينبغى الاشكال فى انصرافه عن الجاهل المقصر سواء علم اجمالا باشمال الشريعة او الصلوة على احكام تكليفية ووضعية واهمل ام لا .

اما على الاول فلعدم صدق لا يعلم عليه لفرض علمه ولو اجمالا بالتكليف ومع عدم شمول حديث الرفع له يجب عليه الاتيان بالواقع ولو بنحو الاحتياط .

واما على الثانى فلان الظاهر ولو بالقرائن الخارجية وبضميمة ساير العناوين الماخوذة فى الحديث ان الرفع ارفاق لمن ابتلى بساحد العناوين لباختيار منه و بغير عذر فمن وقع نفسه فى الاضرار الى اكل الميتة لم يرفع عنه الحرمة وان وجب عليه حفظ نفسه بارتكاب المحرم من دون أن يكون الاضرار اليه عذراً له فيستحق العقوبة بارتكابه ومن علم انه لو ذهب الى مكان كذا اكره على شرب الخمر فذهب

اختياراً فابتلى بشربها عن اكره لاشكال فى انه معاقب عليه فالجاهل غير المعذور عقلا الجرىء على المولى لا يستحق الارفاق ولم يرفع الحكم عنه وكيف كان الرواية منصرفه عن المقصر .

واما القاصر فتشمله الرواية مسن غير فرق بين المجتهد المتخلف اجتهداه عن الواقع والمقلد المتخلف تقليده الصحيح عن الواقع وبين العامى القاصر وبتحكيمها على الأدلة الاولية تصير النتيجة كون الباقي تمام المأموره وصحت صلوته فلاعادة فى الوقت فضلا عن القضاء فالتفصيل بين الشبهة الحكمية والموضوعية معللا بلزوم الدور غير وجيه لما عرفت كما ان الاجماع غير ثابت .

ثم انه على ما ذكرناه من لزوم الاخذ بظاهر روايات البطلان بالزيادة لاشكال فى رفعها بالحديث .

و اما على مبنى القوم من عدم معقولية البطلان بالزيادة ولزوم الارجاع الى اشتراط العدم فقد يقال بان الترك والعدم غير مشمولين له لانه حديث رفع ولا يعقل رفع العدم والترك وفيه انه بعد البناء على امكان اشتراط العدم فلا ينبغى الاشكال فى الشمول لان شرطية عدم الزيادة المشكوك فيها فى الشبهة الحكمية وجودية بل الترك او عدم الزيادة لا بدوان يكون لهما وجود اعتبارى على الفرض بل لهما ثبوت اضافى والمفروض أن الرفع ادعائى لاحقيقى وعليه لاشكال فيه .

ثم على الفرضين اى الرفع الحقيقى والادعائى فكما لا توجب الاعادة والقضاء لا يجب الاستيناف لو علم بالواقعة فى اثناء الفعل فلوزاد فى صلوته او ترك جزء او شرطاً وعلم فى الاثناء صحت صلوته ولا يجب الاستيناف بل لا يجوز قطعها .

بل لو كان محل الاتيان باقيا اى علم بترك الجزء قبل وروده فى الركن لا يجب العود لان حال الجهل كان مرفوعا والميزان مراعاة حاله لاحال العلم بل على فرض الرفع الحقيقى يعد الاتيان به وبما بعده زيادة فى المكتوبة بل على غيره ايضاً زيادة حكما .

والتفصيل فى الفرق بين مؤدى الامارات والاصول وبيان ماهو مقتضى القاعدة من الاجزاء فى الثانى دون الاول موكول الى محله هذا بحسب مقتضى الحديث مع قطع النظر عن الادلة الخاصة .

وتدل ايضاً على الصحة مطلقا الاماستثنى مع الغض عن ساير الادلة صحيحة زرارة المنقولة فى الفقيه عن ابيجعفر عليه السلام قال لاتعاد الصلوة الا من خمس الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود ثم قال القرائة سنة والتشهد سنة ولا تنقض السنة الفريضة (١) وقدرويت فى غيره بلاذكر ذيلها اى لاتنقض السنة الخ ومما فى الفقيه اجمع واحتمال الزيادة فى الرواية سيما بمثل ذلك مقطوع البطلان ولا تعارض اصل عدمها اصالة عدم النقص كما لا يخفى .

والظاهر من قوله لاتعاد مع الغض عن الذيل هو الارشاد الى عدم البطلان فى غير الخمس كما يظهر بالرجوع الى العرف فى مثل ذلك والى اشباهه ونظائره فى الاخبار وبملاحظة ما فى الذيل يكون كالصريح فى ذلك فان التعليل بان عدم الاعادة لاجل عدم نقض السنة الفريضة كالتص فى ان عدم الاعادة لعدم الابطال فالحكم به للارشاد الى الصحة واحتمال كونه حكما مولويا فى غاية السقوط .

فلا يعنى بالتقريب الذى اوردوه لعدم شمول الحديث للجهل من ان الظاهر من قوله لاتعادنى الاعادة فى مورد لولا الحديث كانت الاعادة بعنوانها متعلقة للامر وهذا ليس الا فى صورة السهو والنسيان اللذين لا يعقل معهما بقاء الامر الاول والتكليف بالاتيان بالمأمر به فلامحالة يكون الامر المولوى بوجوب الاعادة محضاً فيها واما فى صورة العمد والجهل فيكون الحكم بها عقليا والامر بها ارشاداً الى حكمه . وبما ذكرناه من التقريب يظهر النظر فى كلام بعض محققى العصر رحمه الله من الاتعاب لبيان صدق عنوان الاعادة على الوجود الثانى ولو وقع عن جهل او عمد اذ لم يكن المدعى عدم صدق عنوان الاعادة فى صورتى العمد والجهل ، بل كانت

الدعوى عدم تعلق الامر المولوى بها مع وضوح الحكم بها عقلا وكيف كان يرد عليه ما قدمناه من كونه ارشاداً الى البطلان وعدمه .

هذا مضافا الى ان الفرق بين الجهل والسهو لا يرجع الى محصل ضرورة ان توجه الخطاب الى الجاهل سيما المركب منه غير معقول كالتوجه الى الناسى والساهى والاجماع على اشتراك الجاهل والعالم على فرض صحته لا يدفع الاشكال العقلى والتكليف بالمعنى الذى لا اشكال فيه عقلا يشترك فيه الناسى والجاهل على السواء كما انهما مشتركان فى مورد الامتناع .

بل قد ذكرنا فى محله بطلان اساس الاشكال والرد فانهما مبتنيان على انحلال الخطابات العامة كل الى خطابات عديدة عدد المكلفين متوجهة اليهم باشخاصهم ولازمه تحقق مبادئ الخطاب فى كل على حدة فكما لا يمكن توجه خطاب خاص الى الناسى لعدم حصول مبادئه كذلك لا يمكن خطابه فى ضمن الخطاب العام المنحل الى الخطابات لعدم حصول مبادئه.

اذ فيه مضافا الى ان لازمه عدم تكليف العاجز والنائم والجاهل وغيرهم من ذوى الاعذار بل والعاصى المعلوم عدم رجوعه عنه فان مبادئ توجيه الخطاب اليه بخصوصه مفقودة لعدم امكان الجد فى بعث من لا ينبعث قطعاً ومن المقطوع عدم التزامهم بذلك ان قياس الخطابات العامة بالخطاب الخاص مع الفارق فانه فى الخطاب العام لا بد من حصول مبادئه لامبادئ الخطاب الخاص .

فاذا علم الامر بان الجماعة المتوجه اليهم الخطاب فيهم جمع كثير ينبعثون عن امره وينزجرون عن نهييه وان فيهم من يخضع لاحكامه ولو الى حين صح منه الخطاب العام ولا يلاحظ فيه حال الاشخاص بخصوصهم الا ترى الخطيب يوجه خطابه الى الناس الحاضرين من غير تقييد ولا توجيه الى بعض دون بعض واحتمال كون بعضهم اصم لا يعنى به بل العلم به لا يوجب تقييد الخطاب بل انحلال الخطاب او الحكم حال صدوره بالنسبة الى قاطبة المكلفين من الموجودين فعلا ومن سيوجد

في الاعصار اللاحقة مما يدفعه العقل ضرورة عدم امكان خطاب المعلوم او تعلق حكم به والالتزام بانحلالة تدريجا وفي كل عصر حال وجود المكلفين لا يرجع الى محصل .
والحق ان التشريع في الشرع الاطهر وفي غيره من المجالس العرفية ليس الاجل الحكم على العناوين والموضوعات ليعمل به كل من اطلع عليه في الحاضر والغابر .

فالقرآن الكريم نزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وابلغه الى معدود من اهل زمانه وهو حجة قاطعة علينا وعلى كل مكلف اطلع عليه من غير ان يكون الخطاب منحلا الى خطابات كثيرة حتى يلزم مراعاة احوال كل مكلف وهو واضح .

فلا فرق بين العالم والجاهل والساهى وغيرهم بالنسبة الى التكليف الالهية الاولى بعد تقييد المطلقات وتخصيص العمومات بما ورد في الكتاب والسنة كحديث الرفع والاتعاد وغيرهما فالقول بسقوط الخطاب عن الساهى والناسى خلاف التحقيق فيسقط ما يترتب عليه مما ورد في كلام المحققين من المتأخرين .

وما قبل من ان تعذر جزء من المركب المأمور به يوجب سقوط امره وتعلق امر آخر بالناقص فيما لو اراد الامر تحققه عند تعذر التام مبنى على مبان فاسدة قد اشرفنا اليه قبلا وحققناه في غير المقام .

هذا مضافا الى ان العناوين المأخوذة في موضوع الخطابات والاحكام سواء كانت من قبيل العمومات كقوله يا ايها الذين آمنوا والطبايع والمطلقات كقوله من آمن ونحوه لا يعقل ان تكون حالية عن الطوارئ العارضة على المكلفين من العلم والنسيان والقدرة والعجز وغيرها .

ضرورة ان اللفظ الموضوع لمعنى لا يعقل ان يحكى عن غيره في مقام الدلالة الامع صارف وقرينة فقوله مثلا المؤمن يفى بنذره لا يحكى الا عن الطبيعة دون لواحقها الخارجية او العقلية وكذا الحال في قوله يا ايها المؤمنون فان دلالة على الافراد ليست الا بمعنى الدلالة على المصاديق الذاتية لطبيعة المؤمن اى الافراد بما

هم مؤمنون لاعلى الاوصاف والطوارى الاخر اذ لاتحكى الطبيعة الاعمن هو مصداق ذاتى لعنوانها ولا تكون الات التكتير كالجمع المحلى والكل الادالة على تكتير نفس العنوان ولا يعقل دلالتها على الخصوصيات الفردية فعموم الخطاب ليس فى المثال الالمؤمنين .

فاذا ورد مثله فى الكتاب العزيز يشمل كل مؤمن فى كل عصر حال وجودهم ولكن ليس حجة عليهم الابعد علمهم بالحكم فقبل تبليغ الرسول صلى الله عليه و آله لم يكن حجة على احد الاعلى نفسه الكريمة وبعد التبليغ صار حجة على السامعين دون الغائبين وعند ما وصل اليهم صار حجة عليهم وبعد وجود المكلفين فى الاعصار المتأخرة لم يكن حجة عليهم الابعد علمهم به .

فالجاهل والعالم والناسى والمتذكر والعاجز والقادر كلهم سواء فى ثبوت الحكم عليهم وشمول العنوان لهم واشتراك الاحكام بينهم وان افرقوا فى تمامية الحجة عليهم فذوو الاعذار مشتركون مع غيرهم فى الحكم وشمول العنوان لهم وان اختلفوا عن غيرهم فى ثبوت الحجة عليهم .

ومما تقدم يظهر النظر فى كلام شيخنا الاستاد اعلى الله مقامه فى كتاب الصلوة ومحصله دعوى انصراف الحديث الى الخلل الحاصل بالسهو والنسيان فى الموضوع بدعوى ان ظاهره الصحة الواقعية وان الناقص مصداق واقعى للمأمور به كما يشهد به ماورد فى النسيان الحمد حتى ركع من انه تمت صلوته (١) فالناسى مخصوص بخطاب متعلق بالناقص ولامانع من خطاب الناسى وصلوة الذاكر والناسى كصلوة الحاضر والمسافر فماتى به تمام المأمور به .

كما ان الظاهر منه ان الحكم بالصحة والتمامية انما هو فيما لو تذكر بعد الفراغ من الصلوة او بعد المضى عن امكان تدارك المنسى كما لو تذكر بعد دخوله فى الركن فالعائد الملتفت والشاك فى الجزئية او الشرطية ونحوهما خارجان عن مصبه وكذا غيرهما

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٢٩ - من ابواب القراءة فى الصلوة حديث: ٢

ممن يصح له الدخول لجهله المركب اوللاصول العقلائية فانه أيضاً خارج عن مصب الحديث لما اشرنا اليه من الدلالة على كون المأتى به تمام المأموبه اذ على هذا يلزم من شموله له التصويب المحال اوالمجمع على بطلانه فغير الناسى والساهى فى الموضوع اماخارج عن مصب الرواية اوخارج بدليل عقلى اوشرعى .

وجه النظر مضافا الى ما تقدم من عدم بطلان التصويب عقلا حتى ما قال به المخالف للحق وعدم ثبوت الاجماع على بطلان التصويب بالمعنى الذى ذكرناه . هو ان الحديث ظاهر كالصريح فى ان المأتى به ليس تمام المأمور به لان التعليل الذى ورد فيه بان السنة لاتنقض الفريضة دال على أن المصداق الذى اتى به المكلف واجدا للخمس وفاقداً للقراءة والتشهد مثلا انما لم يبطل لان المفقود سنة وهى لاتنقض الفريضة فكونه سنة اى مفروضا من قبل السنة لا الكتاب كان مفروغا عنه بحسب مفاده فلو كان الساهى مكلفاً بخصوص الناقص فقط ولم يكن الجزء المنسى جزء فى حقه لم يصدق عليه انه سنة لاتنقض الفريضة فعدم نقضها متفرع على فرض كون الجزء سنة لا على عدم كونه جزء وهو ظاهر كالصريح فى جزئية المنسى حال النسيان .

بل ظاهر قوله لاتعاد الصلوة الامن خمس ان غير الخمس ايضا داخل فى الصلوة لكن لاتعاد بتركه لانه غير جزء لها فعدم الاعادة بنفى الموضوع خلاف الظاهر فلا ينبغى الاشكال فى عموم الرواية لكل خلل باى سبب .

بل لولا انصراف الدليل وبعد الالتزام بصحة الصلوة مع الترك العمدى والدخول فى الصلوة مريداً لترك القراءة وسائر الاذكار الواجبة وغيرها مما عدا الخمس لكان للقول بالشمول للعامد أيضاً وجه لان الظاهر من التعليل ان الفريضة لها بناء واتقان لا يهدم بالسنة والتقييد بحال دون حال لعله مخالف للظهور فى ان السنة بماهى لاتنقضها وحديث مخالفة جعل الجزئية مع الصحة حال العمد قد فرغنا عن بطلانه .

وكيف كان لورفعنا اليد عنه بالنسبة الى العامد العالم فلا وجه لرفع اليد عنه

بالنسبة الى الشاك الملتفت المتمسك بالبرائة العقلية والنقلية للدخول فى الصلوة فضلاً عن الساهى للحكم والجاهل المركب ومن له امارة على عدم الجزئية او الشرطية فانكشف البطلان بعد الصلوة او بعدمضى محل التدارك والاجماع المدعى فى المقام غير ثابت بعد تدخل الاجتهاد فيه كما لا يخفى .

وقد يقال بعد الاعتراف بالاطلاق بانه يقيد بما فى صحيحة زرارة ان الله تبارك وتعالى فرض الركوع والسجود والقراءة سنة فمن ترك القراءة متمداً اعاد الصلوة ومن نسى فلا شىء عليه (١) فيقيد به رواية لاتعاد فان قوله فيها القراءة سنة بمنزلة التعليل فكانه قال لاتعاد الصلوة بترك السنة وبعد تقيدها يصير المتحصل هو اختصاص نفي الاعادة بصورة الاخلال السهوى بملاحظة اندراج الاخلال الجهلى فى العمدى لصدقه عليه .

كما لعله يشهد بذلك المقابلة بين الترك العمدى والسهوى فى الرواية فانه يستفاد منها اندراج الاخلال الجهلى خصوصاً بالجهل بالحكم فى الاخلال العمدى نعم اذا كان امر شرعى بوجوب المضى يخرج عن العمد لان المكلف مقهور ومسلوب عنه القدرة على الترك ولو بحكم العقل على وجوب الطاعة انتهى ملخصاً .
وانت خبير بان هذا لا يفيد فانه بعد تسليم المقدمة لا يستفاد منه الا التقييد بالنسبة الى القراءة كما ان دعوى عدم صدق العمد مع وجود الامر الشرعى بالمضى بدعوى أن المكلف مقهور عندئذ ومسلوب القدرة فيها ما فيها .

فالاولى فى التقريب ان يقال ان قوله فمن ترك القراءة متمداً متفرعاً على قوله القراءة سنة يدل على ان فى ترك القراءة لكونها سنة التفصيل بين العمد والنسيان فيسرى الحكم الى مطلق السنة .

وتدل على المقصود ايضا رواية دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد (ع) انه قال:
القراءة فى الصلوة سنة وليست من فرائض الصلوة فمن نسى القراءة فليست عليه اعادة ومن تركها متمداً لم تجزئه صلوته لانه لا يجزى تعمد ترك السنة وادنى ما يجب

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -٢٧- من ابواب القراءة فى الصلوة حديث : ١

في الصلوة تكبيرة الاحرام والر كوع والسجود من غير ان يتعمد ترك شيء مما يجب عليه من حدود الصلوة ومن ترك القراءة متعمداً اعاد الصلوة ومن نسي فلا شيء عليه (١) . هذا غاية ما يقال في تقريب التقييد واختصاص عدم الاعادة بالسهو لكن يرد عليه ان معنى التعمد عرفاً وهو المستفاد من الكتاب والسنة ايضاً هو اتيان الشيء او تركه مع القصد الناشئ عن العلم بعنوان الفعل والعمل فمن قتل مؤمناً زاعماً أنه كافر مهذور الدم لا يصدق في حقه انه قتل مؤمناً متعمداً وان صدق انه قتل شخصاً متعمداً ولا ينطبق عليه قوله تعالى : ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزائه جهنم (٢) .

وقد ورد في الاخبار ان من ترك الصلوة متعمداً فقد برئت منه مله الاسلام (٣) ومن افطر يوماً من شهر رمضان متعمداً فعليه كفارة (٤) الى غير ذلك مما يشهد بان التعمد لا ينطبق الامع العلم باطراف العمل فمن قطع بان القراءة ليست جزء الصلوة فتركها لا يكون متعمداً في ترك القراءة في الصلوة وكذا من تركها مع قيام امارة على العدم او حجة عليه من الاصل العقلي او الشرعي فالترك التعمدي هو الترك مع العلم بالحكم والموضوع والا لم يكن متعمداً في تركها هو المفروض في صلواته .

وعلى هذا فمفهوم قوله ان كان متعمداً هو ان لم يكن كذلك الشامل للناسي والساهي حكماً وموضوعاً والجاهل بالموضوع والحكم مركباً او بسيطاً بل والمتعمد التارك لعذر شرعي او عقلي كما لو اكره او اضطر الى الترك لانصراف التعمد عن كل ما ذكر فالمفهوم دال على عدم الاعادة عليه .

واما تخصيص النسيان بالذكر في الجملة الثانية مع انه من مصاديق المفهوم فلان الجهل بحكم القراءة وانها جزء الصلوة في زمان الصدور ومن المخاطبين بتلك الروايات كان في غاية القلة فضلاً عن العلم بالخلاف واما النسيان فامر يبتلى به عامة الناس نوعاً فذكر مصداق من المفهوم في مثله متعارف .

(١ و ٣) جامع احاديث الشيعة كتاب الصلوة باب-٤- من ابواب الخلل حديث ٧

وباب-٦- من ابواب فضل الصلوة : حديث ٢٧ (٢) سورة النساء آية ٩٣

(٤) الوسائل كتاب الصوم باب-٨- من ابواب ما يمسك عنه الصائم حديث : ١١

والدليل على كثرة الابتلاء به دون غيره الروايات الكثيرة جداً الواردة في باب التكبير والقراءة والركوع والسجود وذكرهما وغير ذلك فانها سؤالاً وجواباً على كثرتها لم تتعرض لغير النسيان الا نادراً كالروايتين الواردتين في الجهر والاختفات (١) والقصر والاتمام (٢) واما الروايات الواردة في القراءة فكلها متعرضة للنسيان وفي بعضها تصريح بان المراد بالتعمد الترك عن علم بالحكم والموضوع كقوله (ع) : في رواية قرب الاسناد ان يفعل ذلك متعمداً لعجلة (٣) .

وان شئت قلت بعد ظهور التعمد في الشيء في كونه عن علم ولو في العرف لا بد من الاخذ به وبمفهومه ومجرد مقابلة النسيان له لا توجب صرفه عن ظاهره بعد وجود نكته ظاهرة في التخصيص بالذكر .

مصافاً الى انه مع الغض عما ذكره وتسليم المقدمات لا تدل الروايات الاعلى حكم القراءة التي يمكن ان تكون لها خصوصية فانه لاصولة الابها كما في الحديث (٤) . وما ذكرناه من التقريب للتسرية الى غيرها اشعار لم يصل الى حد الدلالة حتى يمكن معه رفع اليد عن الظاهر الذي هو الحجة ورواية دعائم الاسلام وان كانت ظاهرة بل صريحة في العموم لكنها لا يعتمد عليها ولا تصلح لتقييد اطلاق الحجة و مما تقدم ظهر حال الخلل عن نسيان اوسهه فان دليل الرفع حاكم بالصحة كما انه مشمول لحديث لاتعاد بل شموله لنسيان الموضوع متسالم عليه بينهم .

فصل هل يشمل الحديث للزيادة او يختص بالنقيصة؟ وقد يقال: ان اكثر ما في المستثنى حيث كان مما لا يقبل الزيادة فهذا موجب لانصراف الدليل الى النقيصة حتى في المستثنى منه فلا تعرض في الحديث للزيادة رأساً وفيه ما لا يخفى من الوهن ضرورة ان مجرد عدم كون بعض المصاديق قابلاً للزيادة لا يوجب الانصراف عنها . وقد يقال ان المستثنى مفرغ والمقدرانه لاتعاد بشيء وهو امر وجودي والعدم ليس بشيء فيختص بنقص ما اعتبر وجوده او ينصرف اليه .

وفيه مضافاً الى ان عدم لو فرض اعتباره في التشريع يكون له ثبوت

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب-٢٦- من ابواب القراءة في الصلوة حديث ١

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب-١٧- من ابواب صلوة المسافر حديث ٤

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب-٢٩- من ابواب القراءة في الصلوة حديث ٤ .

(٤) الوسائل كتاب الطهارة باب ١ من ابواب الوضوء حديث ١

اعتبارى ووجود تشريعى انه قد تقدم ان الزيادة بعنوانها موجبة للزوم الاعادة وان الزيادة ناقضة جعلاً مع ان الظاهر عرفاً من مثل قوله (ع) : من زاد فى صلوته فعليه الاعادة (١) ان الزيادة بنفسها موجبة لذلك وارجاع ذلك الى اشتراط العدم كما قالوا انما هو امر عقلى يغفل عنه العرف المعيار فى امثال ذلك مع ان المقدر المناسب للحديث خصوصاً بملاحظة التعليل فى الذيل انه لا يعاد باخلال فيعم كل ما يخل بالصحة .

نعم هنا وجه لدخول زيادة الركوع والسجود فى المستثنى منه وعدم البطلان بزيادة الركن وهو التعليل بان السنة لا تنقض الفريضة فان الفريضة هو الخمسة واما الاشتراط بعدم زيادة الركوع والسجود او كون زيادتهما مبطله فلا يدل عليهما الا السنة كقوله من زاد فى صلوته فعليه الاعادة فالحديث بحسب التعليل دال على عدم نقض ما فرضه الله بشيء ثبت بالسنة .

ويؤيده الروايات الدالة على انه لو اتم الركوع والسجود فقد تمت صلوته (٢) وقوله (ع) : وادنى ما يجب فى الصلوة تكبيرة الاحرام والركوع والسجود من غير ان يعتمد ترك شيء مما يجب عليه من حدود الصلوة (٣) .

فان قلت ان قوله السنة لا تنقض الفريضة بمنزلة التعليل لما سبق والفريضة هي ما اوجبه الله والسنة ما اوجبه رسول الله (ص) فهو دال على ان كل ما اوجبه النبي (ص) لا ينقض فريضة الله ومن المعلوم ان ما اوجبه النبي (ص) هي الاجزاء والشرايط المأخوذة فى الصلوة واما الموانع والقواطع والزيادة فيها فهي خارجة عنه وحينئذ ان قلنا بان العلة تعمم وتخصص تكون الرواية دالة على اختصاص عدم النقض بالواجبات والفرائض النبوية واما غيرها فناقض وان لم نقل بالتخصيص فلا اقل من سكوتها عنها فلا يشمل المستثنى منه الا للتقيصه وكذا المستثنى .

قلت ان السنة فى الرواية والفريضة فى قوله فرض الله السجود والركوع ليستا بمعنى الواجبات المعروفة عندنا الى الواجبات التى يستحق المكلف العقاب على تركها .

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب-١٩- من ابواب الخلل الواقع فى الصلوة حديث: ٢

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب-٢٩- من ابواب القراءة فى الصلوة حديث: ٢

(٣) جامع احاديث الشيعة فى احكام الشريعة باب-٢- من ابواب الخلل الواقع فى الصلوة

ضرورة عدم تعلق الوجوب المولى الابنفس طبيعة الصلوة من غير تعلق امر مولى بالاجزاء والشرايط ولا ثبوت وجوب لها استقلالاً ولا تبعاً ولا انحلالاً وجوبها او امرها الى وجوبات واوامر ولا بسط الوجوب النفسى الى الاجزاء والشرايط بحيث تصير واجبات تعبدية نفسية مولى فان لازمه اشتمال الصلوة وكل مركب واجب الى تكاليف عديدة يعاقب بترك الصلوة عقابات عديدة عدد الاجزاء والشرايط وهو ضرورى البطلان .

وما يتكرر فى الالسن من الوجوب الضمنى لا يرجع الى محصل الا ان يراد ان الصلوة واجبة بالذات وينسب الوجوب الى الاجزاء بالعرض والمجاز والا فامر الشارع بالصلوة وكل مركب امر واحد متعلق بطبيعة واحدة يفنى فيها الاجزاء والشرايط عند تعلقه بها وان كانت ملحوظة حين تقدير الاجزاء واعتبارها فى المركب فليس الملحوظ حال تعلق الأمر بالطبيعة الانفسا لاجزاء ففى قوله اقم الصلوة لا يلاحظ الا طبيعتها وعند اللحاظ الثانوى يرى اشتمالها عليها فترك الجزء ليس مخالفة لامر المولى ولا يكون المكلف معاقبا عليه بل العقاب على ترك الطبيعة والمركب الذى يكون بترك الجزء او الشرط .

بل المراد بالفريضة فى تلك الروايات هو ما قرره الله وقدره وعينه وحدده فى كتابه ويستفاد اعتباره منه كقوله تعالى : فول وجهك شطر المسجد الحرام (١) وقوله تعالى : اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم (٢) وقوله تعالى : اقم الصلوة (٣) وقوله تعالى : واركعوا مع الراكعين (٤) وقوله تعالى : فاسجدوا لله (٥) فان شيئاً منها ليست فريضة بالمعنى المعروف بل بمعنى ما قدره وشرعه وحدده الله كما يستعمل فى كتاب الارث و يقال للارث : إنه فرض الله وكقوله تعالى : ان الذى فرض عليك القرآن (٦) اى قرره وحدده وقوله تعالى : لاتخذن من عبادك نصيباً مفروضاً (٧) اى مقتطعا محدوداً وبالسنه

(١) سورة البقرة - آية - ١٤٤ (٢) سورة المائدة آية - ٤ (٣) سورة

الاسراء آية - ٧٨ (٤) سورة البقرة - آية - ٤٣ (٥) سورة النجم - آية - ٥٣

(٦) سورة القصص - آية - ٨٥ (٧) سورة النساء - آية - ١١٨

ماسنه وشرعه رسول الله وسنته سيرته وطريقته وشريعته فالمراد من الحديث ان ما قرره وشرعه رسول الله لا ينقض الفريضة و المراد بالفريضة في الرواية مسح الغض عن ساير الروايات هي الصلوة فتكون الفريضة بمعناها المعروف عندنا فكانه قال لاتعاد الصلوة لانها لاتنقض بالسنة وقد مر ان ما في بعض الروايات فرض الله الركوع والسجود ليس بمعنى اوجهها والامر بهما ارشادى لا يطلق عليه الفرض ولا على متعلقه الفريضة . وكيف كان لا ينبغي الاشكال في ان السنة في الرواية ليست بالمعنى المصطلح ولا بمعنى الواجب من قبل النبي (ص) بل بمعنى ماسنه وشرعه وثبت بالسنة اي الاحاديث وهو امم من الشروط والاجزاء والموانع والقواطع كالزيادة فيها فاطلاق المستثنى منه المنطبق على الجميع المؤيد بالتعليل في الذيل محكم .

وعلى فرض التنزل عن ذلك فلا ينبغي الاشكال في الغناء الخصوصية عرفا بل يفهم من سياق الرواية ان الصلوة التي من الفريضة لاتنقضه شيء مطلقا الا الخمس من غير فرق بين الواجبات وغيرها كالموانع والقواطع واما المستثنى فمختص بنقص الخمسة التي هي من فرض الله والزيادة في الركوع والسجود داخله في المستثنى منه كما لا ينبغي الاشكال في ان جميع ما يعتبر في الركوع والسجود من الذكر والاستقرار بل ووضع ماعدا الجبهة على الارض مما علم من السنة داخله في المستثنى منه ولاتنقض الصلوة بها .

فما في بعض كلمات الاعلام من انه لا يستفاد ما ذكر من الرواية لاحتمال كون المراد بالسجود والركوع ما قرره الشارع في الصلوة غير وجيه لما عرفت من وضوح استفادته من التعليل الذي كالصريح في ذلك .

ثم ان الظاهر من حديث لاتعاد كما اشرنا اليه هو ان السنة المعبرة في الصلوة مع فرض أنها سنة فيها لاتنقض الفريضة فجزئيتها للصلوة او شرطيتها مفروغ عنها بحسب التشريع لكن مع ذلك حكم بعدم الاعادة بنقصها او زيادتها وحديث الرفع بناء على الرفع الحقيقي فيما يمكن رفعه كالجعل بالحكم ونسيانه مناف له ويرفع

التنافى بينهما بالحمل على الحقيقة الادعائية كما فى اكثر الفقرات بل لعله الظاهر منه فان الحمل على الحقيقى فى بعض الادعائى فى غيره وان امكن لكنه خلاف الظاهر والسياق .

وكيف كان يستفاد منهما ان الاجزاء وان كانت اجزاء لكنها مرفوعة بحسب الادعاء لفقد الاثر المترتب عليها .

ولعل حديث لاتعاد ناظر الى حديث الرفع وانه مع رفع الجزء والشرط والمانع ولو ادعاء يرفع موضوع الاعادة وفى الحقيقة المبنى والاصل فى صحة الصلوة مع الخلل هو حديث الرفع وتدل على الصحة ايضا بعض روايات اخريأتى الاشارة اليها . وفى مقابل تلك الروايات مادت على البطلان كموثقة ابى بصير قال : قال ابو عبد الله (ع) : من زاد فى صلوته فعلية الاعادة (١) والظاهر شمولها لكل زيادة اتيت بها بقصد كونها منها ركعة كانت اوجزاء او فعلا كالتكفير والتامين .

والقول بالاختصاص بخصوص الركعة لانه بها تزيد الصلوة واما الاجزاء فلا تكون صلوة والظاهر من قوله من زاد فى صلوته جعلها زائدة عما هو المقرر ولم يصدق ذلك الا بزيادة صلوة الى صلوته واول مراتب الصدق الركعة ولا اقل من احتمال ذلك ومعه لاتسدل على البطلان بزيادة الاجزاء ويؤيده ان الروايات الواردة فى الزيادة جلها واردة فى زيادة الركعة حتى صحيحة زرارة وبكبير الاية (٢) عن ابى - جعفر (ع) على نقل الكلينى حسب نسخة الحر والمجلسى .

غير وجيه للفرق بين قول : زادت صلوته وبين قول : وزاد فى صلوته اذ لو صح احتمال ما ذكر فى العبارة الاولى على اشكال فيه ايضا فلا شك أن احتمالها فى الثانية ضعيف وعلى خلاف المتفاهم فان الصلوة مركب وحدانى لها حدود فاذا زاد فيها شيئاً بعنوان الصلوة فقد زاد فيها فهل ترى أن قوله زاد فى صلوته سجدة فيه مسامحة ويكون على خلاف الظاهر ؟ فلا اشكال فى الصدق العرفى من غير فرق بين الركعة

وجزئها ولا بين ما هو من سنخ الصلوة وغيره كالتكفير والتامين اذا اتى به بقصد أنه منها .
والقياس بقوله زاد الله فى عمره مع الفارق فان عدم دخالة شىء آخر غير الامتداد
الزمانى فى العمر قرينة على ان الزائد والمزيد عليه سنخ واحد بخلاف الصلوة
المركبة من مقولات متعددة واجزاء كذلك .

نعم لا يصدق العنوان الا اذا قصد بالزائد كونه منها او زيادة فيها فلا يصدق اذا
اتى بها بلا قصد لها فضلا عن قصد الخلاف من غير فرق بين الاذكار والاركان والافعال
ولا بين ما هو من سنخها وبين غيره .

والقول بالفرق بين مثل الركوع والسجود وغيرهما كالتكفير بصدق الزيادة
مع عدم القصد فى الاول دون الثانى فان من اتى بركوعين ولو بلا قصد الصلوة يصدق
انه زاد فى صلوته الا اذا قصد الخلاف مثل الاتيان بعنوان آخر كالسجود للعزيمة .

غير وجيه للفرق بين قول: زاد فى صلوته وبين قول: اتى به فى حالها والركوع
الثانى مع عدم القصد حتى ارتكازاً كما لو ذهل عن الصلوة رأساً وان اتى به فى حالها
بناء على عدم الخروج من الصلوة مع الذهول لكنه لا يعد زيادة فيها .

وتوهم ان الاتيان بما هو سنخها يجعله جزءاً قهراً بل حتى مع قصد الخلاف
كإضافة غرفة فى البيت الذى كان محدوداً بحد خاص .

فاسد اذ قياس المركبات الاعتبارية بالاعيان الخارجية مع الفارق فان الاعتباريات
متقومة بالقصد فكما ان التركيب والتقويم قبل التشريع لا يتحقق الا باعتبار الشىء جزء
كذلك لا يصير شىء زيادة فى المركب الاعتبارى الا بالقصد .

والاستشهاد لصدق الزيادة ولو مع قصد الخلاف بما ورد فى سجدة العزيمة
انهازيادة فى المكتوبة (١) فى غير محله لاحتمال ان تكون السجدة التابعة للسورة التى
هى جزء الصلوة على رأى المجوز جزء تبعاً ويقصد به الجزئية ولو منع ذلك فلا بد
من حمل الرواية على التبعيد وانهازيادة حكماً لا واقعاً ولا يصح التعدى الى غيرها .

كما ان القول بان ما هو خارج عن سنخ الصلوة لا يصير زيادة ولو بالقصد كما

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ٤٠-٤٠ من ابواب القراءة فى الصلوة حديث ١٠

لوالقى حصة في لبن لا يصير ذلك زيادة فيه وان قصد به ذلك .
فاسد فان ذلك قياس الامر الاعتبارى المتقوم بالقصد بالاعيان الخارجية التى
ليس للقصد فيها مدخل .

ثم ان الموثقة تشمل الزيادة العمدية و غيرها لا بمعنى الزيادة التشريعية كما
توهم فان التشريع بالمعنى الذى ذكره ممتنع لامتناع ادخال ما ليس فى الشرع
فيه ولوبناء وقصداً لامتناع تعلق القصد بما هو خارج عن القدرة مع العلم بالاطراف
نعم التشريع بمعنى الافتراء لامانع منه عقلاً .

بل بمعنى الزيادة عمد أعلى المأموره فى المأتى به فان الاتيان بر كوع او سجدة
او كيفية فى المأتى به بعنوان الزيادة على ما امر به الله يعد زيادة فى صلوته فان من علم
ان الشارع لم يجعل فى الصلوة الا ركوعاً واحداً فى كل ركعة و لكن اعتقدان
الزيادة على المأموره لا تضر يتمشى منه قصد الاتيان بالزائد منه بعنوان الزيادة فى
المأتى به لافى المأموره بما هو كذلك فالجزء المزيد فيه تعد جزءاً زائداً على المأمور
به وان لم يكن زائداً عن ماهية الصلوة فانها كما تصدق على المصدق الناقص بر كعة
او ركوع تصدق على الزائد ايضاً .

ومن المحتمل ان الرواية وردت لاجل ردع المكلف من التعدى عن حدود
الصلوة فان الزيادة لما لم تكن بحسب القاعدة مضرّة بالصلوة فربما يأتى المكلف
بالزيادات بداعى زيادة الاجر والثواب وحيث إن فى ذلك مظنة للهرج فامر بالاعادة
لحفظ حدودها وان الزيادة ناقضة لها وهذا احتمال غير بعيد لكنه مخالف لاطلاقها و
عليه فلا معارضة بينهما .

وكيف كان فالرواية شاملة لكل زيادة فحينئذ ان قلنا بان لاتعاد لا يشمل الزيادة
كما قال به شيخنا لاجل فلا معارضة بينهما وان قلنا بالتعميم تكون النسبة بينهما العموم
من وجه فبناء على عدم شمول لاتعاد لغير السهو يقع التعارض بينهما فيه وان قلنا بشموله
لكل خلل الا العمدى منه يقع التعارض فى غير موارد العمد .

فقد يقال في مقام العلاج بحكومة لاتعاد على ادلة اعتبار الاجزاء و الشرايط
والموانع ومنها هذه الموثقة .

وفيه منع فان التقديم بالحكومة منوط بلسان الدليل مع موافقة العرف على
ذلك كحكومة دليل نفى الحرج على الادلة الأولية وفي المقام حيث كان الاثبات والنفى
واردين على موضوع واحد من غير تعرض احدهما لموضوع الاخر ولا لمحموله ولا
لسلسلة علله أو معلولاته و كان قوله : لاتعاد الصلوة كقوله : عليه الاعادة و ارداً على
عنوان الاعادة فلا يكون فيه مناط الحكومة بوجه .

هذا اذا قلنا بان عنوانها متعلق للحكم و كذا ان قلنا بان الكلام فيهما مبني على
الكناية عن البطلان و عدمه والميزان هو الممكنى عنه فيكون مفاد لاتعاد عدم بطلان
الصلوة بالخلل ومفاد الموثقة بطلتانها فلاوجه لتقديم احدهما على الاخر ولا يكون
التقديم عرفياً كما هو واضح .

واما ما في ذيل الرواية من ان السنة لاتنقض الفريضة فان قلنا بان قوله : من
زاد فعليه الاعادة كناية عن نقض الزيادة للصلوة والميزان هو الممكنى عنه لا المفهوم
الكنائى لعدم تعلق الارادة به فلا حكومة فى البين ايضا فان الدليلين و اردان على
موضوع واحد وهو النقض وعدمه .

واما ان قلنا ان الاعتبار بلفظ الرواية فيمكن القول بالحكومة لان الحكم بالاعادة
مرتب على نقض الزيادة وقوله : السنة لاتنقض الفريضة يرفع العلة و اساس الحكم
لكن الظاهر ترجيح الاحتمال الاول لان الاعادة غير منظورة بوجه فان من الظاهر ان
الزيادة ليست سبباً لرفع التكليف الاول بالصلوة و اثبات تكليف جديد لوجوب
الاعادة والعرف يفهم من امثال ذلك المعنى الكنائى وان ايجاب الاعادة على من زاد
كعنوان مشير الى الممكنى عنه .

واما اظهرية لاتعاد من الموثقة لاشتماله على الاستثناء الدال على الحصر والتعليل
الموجبين لقوة الظهور فغير بعيدة لكن كونه بحيث يقدم فى مقام التعارض فى محيط

العرف على معارضه محل تأمل .

ويمكن حمل من زاد فعلية الاعادة على الرجحان المطلق أعم من الوجوب حملاً للظاهر على النص فان دليل لاتعاد نص في عدم لزوم الاعادة والموثقة ظاهرة في لزومها ، وهذا مبنى على عدم كون « فعلية الاعادة » كناية عن البطلان و على عدم مانعية عدم الفتوى باستحباب الاعادة عن الحمل المذكور ولكن في هذا الجمع ايضاً اشكال .

وكيف كان سواء قلنا بأنه لاجمع عرفي بينهما او قلنا بوجود مناط الحكومة في لاتعاد صدرأ او ذيلأ او باظهريته دلالة من الموثقة لا بد من معاملة التعارض بينهما بعد لزوم تخصيص الاكثر المستهجن .

الان يقال كما اشرنا اليه بان اختصاص الموثقة بالتمتع للزيادة ليس مستهجنأ لعدم ندرة التعمد غير المضر بنظر المكلف لولا ورود النهى عن الزيادة او الامر بالاعادة كما في الموثقة فان الندرة انما هي بملاحظة ورود ذلك ولولاه لم تكن نادرة خصوصاً في محيط المتعبدين الملتزمين للعبادة واكثرها وأماندرة تعمد الزيادة بعد ملاحظة الامر بالاعادة فلا توجب استهجاناً .

ولو اغمضنا عن ذلك او زيفناه ولم يصح حمل الموثقة على زيادة الركعة للاشكال فيه كما مرو وصلت النوبة الى المعارضة فالترجيح لحديث لاتعاد للشهرة على عدم ابطال الزيادة السهوية التي هي الفرد الشايح لمضمون الرواية .

بل يمكن ان يقال ان المشهور لم يعملوا بمضمون الموثقة مطلقاً اما في الزيادة السهوية في غير الاركان وبعض الموارد التي دلت الادلة الخاصة على ابطال فواضح واما في الاركان فلأن المستند حديث لاتعاد واما في الزيادة جهلاً بالحكم فلاستنادهم بامر عقلي كالدور والتصويب والاجماع والشهرة القرآنية امامرجحة كما قالوا أو مميزة للحجة من غيرها .

ومع الغض عنه يمكن ان يقال ان عدم عمل المشهور بالموثقة في المورد

الرايح من الزيادة يكشف عن قرينة دالة على اختصاص الموثقة بالعامد او بالر كعات . ولو اغمضنا عن ذلك فالترجيح ايضا لحدوث لاتعاد لموافقته للسنة النبوية و هى حديث الرفع العام لجميع الموارد صلوة او غيرها بناء على شمول ادلة العلاج للعامين من وجه كما هو الحق وكون الكتاب والسنة مرجحين حتى مع كون النسبة بينهما وبين احد المتعارضين او كليهما عموما من وجه كما لايبعد وعلى فرض عدم اندراجهما فى ادلة العلاج وسقوطهما بالتعارض فمقتضى القاعدة عدم ابطال الزيادة . ومما تعارض الموثقة رواية سفيان ابن السمطلو لضعفها وارسالها لقوله (ع) فيها: تسجد سجدتى السهو فى كل زيادة تدخل عليك او نقصان (١) اللازم منه صحة الصلوة فى جميع موارد الخلل السهوى ضرورة عدم لزوم سجدتى السهو فى الصلوة الباطلة فالرواية بلازمها تعارض الموثقة وان كانت النسبة بينهما عموما مطلقا لان المفروض لزوم التخصيص المستهجن ومعه يعارض العام الخاص .

وتوهم ان بينهما عموماً من وجه لان الرواية متعرضة للنقصان دون الموثقة فاسد لان العموم من وجه او المطلق انما يلاحظ بين العنوانين الشاملين بالعموم او الاطلاق للمصاديق كالعالم والفاسق وكل عالم وكل فاسق واما اذا صرح فى الدليل بالافراد او بالاصناف فلافاذا قال اكرم كل عالم عادل وكل عالم فاسق وورد لا تكرم العالم الفاسق فليس بين الدليلين العموم المطلق بل لا يعارض لا تكرم لقوله اكرم العالم العادل و يعارض الجملة الثانية بالتباين والسر فيه ان كلامنا من الجملتين مستقلة لها حكم ويلاحظ النسبة بين كل من الجملتين مع غيرها فيقع التعارض بالتباين فى المقام بين الحديثين . وقد يقال ان دليل سجدتى السهو ليس فى مقام تكفل حكمين احدهما الاعادة من جهة الزيادة وثانيهما وجوب سجدتى السهو بل هو محض لحكم الزيادة السهوية فى فرض احراز صحة الصلوة وعدم مانعية الزيادة من الخارج مع سكوته عن بيان ان اى مورد تصح فيه الصلوة ولا تكون الزيادة مانعة .

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -٣٢- من ابواب الخلل الواقع فى الصلوة حديث ٣:

وفيه ما لا يخفى فان الدليل وان لم يتكفل الاحكام الزيادة السهوية لكن العموم يقتضى ان يكون سجود السهو لكل زيادة وكل نقيصة فيشمل الاركان وغيرها ولازمه عدم البطلان بها في جميع الموارد ودعوى فرض الصحة في موضوعه بلا شاهد .
وان شئت قلت ان قوله لكل زيادة سجدتا السهو لوالقى الى العرف الخالى ذهنه عن الشبهات لا يشك في ان السجدة ثابتة للخلل كلها ولا تضر الزيادة مطلقا بصحة الصلوة بعد العلم بان سجود السهو ليس في الصلوة الباطلة بل كونه في مقام البيان يدل باطلاقه على ان ليس في الزيادة والنقص الاسجود السهو .

وقديستشكل في رواية سفيان بان اجزاء الصلوة اماركان واما غيرهما من القرآن والذكر والدعاء ولا فرق في البطلان بالزيادة أو النقصان في الاول بين العمد والسهو ومعه لا مورد لسجود السهو وفي الثاني لا يتصور الزيادة بعدما امر بها في الصلوة بل مقتضى بعض الروايات ان كل ما ذكرت الله ورسوله فهو من الصلوة (١) فاين الزيادة التي لو وقعت عمدا تبطل الصلوة ولو وقعت سهوا توجب السجدة .

واجيب عنه بانه يمكن ان يكون المراد من الزيادة في المرسل ما اعتبر عدمه من قبيل البكاء والتهمة والوثبة والتكلم بغير الذكر والقرآن فيكون معنى المرسل ان في ترك كل ما اعتبر وجوده في الصلوة او فعل ما اعتبر عدمه فيها سهوا سجدتى السهو . ولا يخفى ما في الاشكال والجواب اما في الاول فلانه وراء ما ذكر امور تبطل بها الصلوة مع العمد حسب موثقة ابي بصير اذا وقعت بعنوان الصلوة او الزيادة فيها كالتكفير والتامين وزيادة القيام والجلوس كمن قام اثناء التشهد او جلس اثناء القراءة بعنوان الزيادة فيها او فعل افعالا آخر بعنوان الصلوة بل لعل زيادة فاتحة الكتاب وبعضها بعنوان الزيادة في الصلوة موجبة للبطلان ولا ينافي ذلك الرواية المشار اليها من ان كل ما ذكرت الله ورسوله فهو من الصلوة لاحتمال ان يكون المراد بها وبمثلها ان من قرء القرآن اودعى دعاء او ذكر رسول الله (ص) متقربا الى الله صار من الصلوة بعد وجودها ولا ينافي ذلك البطلان لو اتى بها بعنوان الزيادة فيها تأمل .

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ١٣٣ - من ابواب قواطع الصلوة حديث : ٢

واما في الثاني فلان ما اعتبر عدمه في الصلوة لا يكون وجوده مع عدم قصد كونه من الصلوة او زيادة فيها من الزيادة بل يرجع الى نقصان الصلاة بفقد القيد و هذا هو الموجب للبطلان لا الزيادة ولا هي مع النقصان والحمل على أن مبطلية الاثيان بما اعتبر عدمه لكونه موجبا للنقصان خلاف الظاهر خصوصا مع المقابلة بينهما في الرواية .

و مما يعارض موثقة ابي بصير حديث الرفع حتى على تقدير وجود مناط الحكومة من اجل استلزامها التقييد المستهجن على المفروض فحينئذ ان قلنا بان حديث الرفع حديث واحد معارض للموثقة ياتي فيه ما مر في معارضتها لحديث لاتعاد الا في بعض ما يختص به .

وان قلنا بانه لا شتماله على الفقرات المستقلة موردا وحكما كالروايات المتعددة بل لعل رسول الله (ص) جمع الموارد المختلفة التي رفعها الله عن امته في كلام واحد كما ربما يستفاد من بعض الروايات فيكون كل فقرة منه حاكمة على اطلاق الرواية فيما يقابل تلك الفقرة فيكون حاله كالمخصصات المنفصلة الواردة على العام الموجبة للاستهجان اذا خصص بكلها فيقع التعارض العرضي بين المخصصات للعلم اجمالا ببطلان بعضها ومع عدم جريان مرجحات باب التعارض في مثل المقام أو كون نسبتها الى جميع الفقرات على السواء تسقط عن الحجية ولكن العام او المطلق كما في المقام يسقط عن الحجية ايضا للعلم بورود مخصص عليه اجمالا مع فرض عدم وجود القدر المتيقن الموجب للانحلال فيرجع الى مقتضى القاعدة من عدم البطلان بالزيادة .

ومن هنا يظهر الكلام في معارضة حديث الرفع مع المستثنى في حديث لاتعاد فانه بناء على ما ذكرنا من اطلاقه صدرأ وذيلاً بالنسبة الى مطلق الخلل غير الخلل الحاصل بالعمد والعلم وبناء على ملاحظة كل عنوان فيه وفي حديث الرفع مستقلا كما هو الموافق للتحقيق تكون النسبة بين كل عنوان من عناوين المستثنى في حديث لاتعاد وبين ما يقابله من عناوين حديث الرفع العموم من وجه فان مقتضى

المستثنى لزوم الاعداد فى ترك الركوع مثلاً باى سبب كان ومقتضى فقرة رفع النسيان مثلاً من حديث الرفع عدم الاعداد اذا كان عن نسيان فيعم حديث رفع النسيان الركوع وغيره ويختص بالنسيان ويعم حديث لاتعاد الخلل النسيانى وغيره ويختص بالركوع مثلاً فيما اذا لوحظ عنوان الركوع فى المستثنى فيقع التعارض بينهما بالعموم من وجه وهكذا الحال فى سائر العناوين من كل منهما وحيث كان تحكيم حديث الرفع على المستثنى فى جميع الفقرات متعذراً للزوم التخصيص المستهجن او المستغرق اذا قلنا بخروج الخلل عن علم من مفاد لاتعاد صدرا وذيلاً فيقع التعارض بين فقرات حديث الرفع ومع عدم الترجيح يسقط عن الحجية كما يسقط حديث لاتعاد عنها بعد العلم الاجمالي بورود تخصيص عليه وعدم قدر متيقن فى البين فلا بد من العمل على طبق القاعدة من بطلان الصلوة مع نقص الجزء الركنى وصحتها مع زيادته بناء على شمول المستثنى للزيادة ايضاً والافالامر أوضح.

وربما يتوهم ان حديث لاتعاد ليس فى مقام البيان بالنسبة الى المستثنى ولأقل من عدم احراز ذلك وانما المحرز قطعاً كونه فى مقام بيان المستثنى منه سيما مع لحاظ ذيله من ان القرائة سنة الخ فسقط القول بالمعارضة والقول بالعموم من وجه.

وفيه ان الظاهر كونه فى مقام بيان قاعدة كلية فى طرفى الاعداد وعدمها بل الظاهر ان قوله ان السنة لاتنقض الفريضة بعد استثناء الخمسة التى هى الفريض الالهية المستفاد من الكتاب لبيان ان الميزان فى نقض الصلوة التى هى فريضة هو الخلل الواقع فيها من قبل فريضة الله اى الخمسة وفى عدم نقضها هو الخلل الواقع فيها من قبل غير الفريضة بمعنى ان الفريضة ناقضة للفريضة واما السنة فلا الميزان فى النقض هى الفريضة بذاتها مطلقاً من غير دخالة حالات المكلف فى ذلك كما هو الامر فى السنة وهذا هو معنى الاطلاق فلا ينبغى الاشكال فى اطلاقه صدرا وذيلاً .

ويؤيد ذلك انه لو دخل الاهمال فى المستثنى لامحالة سرى الى المستثنى منه لان ما عدا الخارج منه من الحالات داخل فى المستثنى منه والداخل غير معلوم

فيكون هو مهملا او مجملا وهو ينافى كونه فى مقام البيان بالنسبة الى المستثنى منه ثم على فرض الاهمال لا يصح التمسك بالصدر والبالذليل فلا بد من العمل بالقواعد ومقتضاها البطلان فى النقيصة والصحة فى الزيادة .

ويمكن ان يقال فى اشباه ذلك بالمعارضه بين فقرات الروايتين بعد عدم امكان اعمال التخصيص او الحكومة لورود فقرات الحاكم او المخصص فى عرض واحد على المحكوم او العام فيؤخذ بالمرجح لو كان والا فلا بد من القول بالسقوط او بالتخيير فى الاخذ باحدهما وفى المقام يقدم لاتعاد لوجود المرجح و هو الشهرة المحققة بالبطلان مع نقص الخمسة لولم نقل بان الاجماع المدعى او الشهرة غير معتبرين لاحتمال كون كل منهما مستندا الى القواعد او الى قوله لاتعاد وغيره .

ثم ان ذلك كله فيما اذا قلنا بشمول حديث الرفع للتروك كما قررنا وجهه واما مع عدم الشمول كما احتملناه اولالكون الترك لارفع له وانه لاثر له شرعا بل الاثر وهو البطلان ولزوم الاعادة عقلى فلا يعارض حديث لاتعاد ويكون إذن مستند البطلان بترك كل من الخمس هو حديث لاتعاد هذا على ما هو التحقيق من عدم اندراج زيادة الركن فى مستثنى لاتعاد بل فى المستثنى منه كما مر واما مع اندراجها فى المستثنى فيقع التعارض بينهما فى الزيادة ويتضح الكلام فيه بما مر .

ومما ذكرنا يظهر الكلام فيهما مع صحيحة زرارة وبكير ابنى اعين عن ابى- جعفر (ع) قال: اذا استيقن انه قد زاد فى الصلوة المكتوبة لم يعتد بها واستقبل الصلوة استقبالا اذا كان قد استيقن يقينا (١) فانه يجرى فيها ماجرى فى موثقة ابى بصير مع حديث الرفع وحديث لاتعاد .

نعم لاشبهة فى عدم شمول هذه الصحيحة للزيادة العمدية و الاكراهية والاضطرارية وما صدر عن تقية ويحتمل اختصاصها بالسهو اوبه بالنسيان او عمومها للجهل بقسميه ايضا كما يأتى الاشارة اليه .

وعلى اى حال تكون النسبة بينها وبين ما تقدمه هى العموم من وجه لان حديث الرفع

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -١٩- من ابواب الخلل الواقع فى الصلوة حديث: ١٠

فى كل فقرة منه يختص بعنوانها الخاص ويعم النقيصة والزيادة ، وهذه الصحيحة تعم اكثر العناوين والحالات وتختص بالزيادة ، وحديث لاتعاد (١) ينفى الاعادة عند الاخلال بخصوص غير الخمس ويعم النقيصة والزيادة وهذه الصحيحة تثبت الاعادة عند الاخلال بأى جزء أو شرط مع اختصاصها بالزيادة ، فحال التعارض بين الصحيحة وبين كل من حديث الرفع وحديث لاتعاد فى مادة الاجتماع ، بعد فرض عدم جريان الحكومة وعدم صحة التقديم بالشهرة ما تقدم فى موثقة ابى بصير هذا كله مع كون المتن ما تقدم ذكره كما هو كذلك فى الوافى ومرآة العقول وفى النسخة التى عندنا من الكافى وفى ما عن التهذيب والاستبصار نقل عن الكافى واما على ما فى الوسائل (٢) من زيادة كلمة ركعة بعد قوله فى الصلوة المكتوبة فلاموضوع للمعارضة .

واما معارضتهما مع رواية سفيان بن السمط (٣) فقد يقال إنها بالتباين لاختصاصهما بالزيادة وعمومهما للاركان وغيرها ومع ذلك يقدم رواية سفيان فانه بعد تخصيصها بما عدا الاركان بمقتضى ما دل على وجوب الاعادة فى زيادة الركن يتعين تقديمها على صحيحة زرارة بالنسبة الى زيادة غير الركن اذ لولاها لزم لغوية قوله تسجد سجدة على السهو لكل زيادة لبقائه حينئذ بلامورد .

بل تقديمها عليها مقتضى تقديم الاظهر على الظاهر لانه لاشبهة فى ان قوله : تسجد سجدة على السهو اظهر فى الدلالة على الصحة فى زيادة غير الركن من دلالة عليها فى زيادة الركن لمكان اولوية الصحة فى غير الركن منها فى الركن كما ان قوله : اذا استيقن اظهر فى الدلالة على البطلان فى زيادة الركن من دلالة على البطلان فى غير الركن فلا بد من حمل الظاهر فى كل منهما على ما يكون الاخر اظهر فيه فيحمل قوله : اذا استيقن على خصوص زيادة الركن وقوله : تسجد سجدة على السهو على زيادة غير الركن

١- الوسائل باب ٩- من ابواب القبلة حديث ١

٢- الوسائل باب ١٩- من ابواب الخلل الواقع فى الصلوة حديث ١

٣- الوسائل كتاب الصلوة باب ٣٢- من ابواب الخلل الواقع فى الصلوة حديث ٣

انتهى ملخصا .

وفيه مواقع للنظر منها ان النسبة بينهما هى العموم المطلق فان الصحيحة تعم السهو والنسيان للحكم والموضوع والجهل كذلك والرواية لاتشمل الا السهو وهو ان اريد به ما يقابل النسيان كما هو مقتضى الجمود على التعبير ، فينحصر مفاد الرواية بذلك ويخرج ساير العناوين وان اريد به ما يعم النسيان ، إنحصر مفادها بالسهو والنسيان وخرج الجهل بقسميه عنه .

واما الصحيحة فتعم ما عدا الترك العمدى من ساير العوارض واحتمال اختصاصها بخصوص السهو مدفوع بان الظاهر المتفاهم عرفا منها ان الزيادة بماهى زيادة موجبة للاعادة من غير دخالة السهو وغيره فمناسبة الحكم والموضوع تؤكد التعميم ، وعليه كان تقديم الرواية عليها للجمع العرفى بينهما من باب تقديم الخاص على العام ، ومقتضاه خروج السهو أو هو مع النسيان عن الصحيحة واختصاصها بالجهل بقسميه اوبه وبالنسيان كذلك .

ومنها ان لزوم اللغوية على فرضه لا يكون من المرجحات وليس الجمع بلحاظه عرفيا كما تقدم .

ومنها انه مع ورود التخصيص فى الاركان قبل لحاظ المعارضة كما هو ظاهر كلامه تنقلب النسبة من التباين الى العموم المطلق فلا وجه للتشبث باللغوية كما انه لو فرص التخصيص بعد التعارض لاموضوع لدعواه .

ومنها ان دعوى الاظهرية فى بعض المفاد فى كل منهما ممنوعة لان الظهورات مربوطة بدلالات الالفاظ مفرداتها مادة وهيئة وهيئات الجمل المشتملة على المفردات ، وأما الامور الخارجية كالأولوية المذكورة فغير دخيلة فيها نعم قد يكون قيام القرينة موجبا لصرف الظاهر او جعل الظاهر فى الجملة التركيبية اظهر لكن المقام ليس من هذا القبيل .

بل الأولوية المذكورة لامساس لها بالظهورات اللغوية وهذه الدعوى نظيرة

دعوى ان قلة الافراد توجب الاظهرية فى العموم مقابل كثرة الافراد مع ان كثرة الافراد وقتلتها خارجتان عن مفاد الادلة وغير مربوطتين بالدلالات العرفية واللغوية فقوله اكرم كل عالم ليس اظهر دلالة بالنسبة الى العدول بدعوى انهم اولى بالاكرام من غيرهم كما لافرق فى دلالة المفردات والهيئات بين كثرة الافراد وقتلتها وهو واضح فالاولى فى الجمع ما ذكرناه هذا مع ضعف رواية سفيان وارسالها فلامجال لهذه التفصيلات وانما تعرضنا لذلك لترتب الفائدة عليه فى ساير ابواب.

هذا كله مقتضى الجمع او الترجيح فى العمومات الواردة فى المقام كحديث الرفع (١) ولاتعاد (٢) ومقابلاتهما فتحصل من المجموع بطلان الصلوة بالخلل فى الخمسة نقصا لزيادة وصحتها بالخلل فى غيرهما مطلقا.

بقى الكلام فى موارد الخروج عن المستثنى منه والمستثنى تخصيصا او تخصصا من الشروط والاجزاء .

«القول فى الشروط»

مسألة من الشروط النية وقد ادعى الاجماع على بطلان الصلوة بالاخلال بها ولا بد فى تصويره من بيان ماهية النية فقد نقل الخلاف بين متقدمى الاصحاب والمتأخرين فى ان النية هل هى الاخطار بالبال او القصد والارادة ولا يخفى أن ابقاء ذلك على ظاهره يعطى أن المحققين من اصحابنا المتقدمين ذهبوا الى امر واضح

١- الوسائل كتاب الصلوة - باب - ٣٧ من ابواب قواطع الصلوة حديث ٢: - باب

- ٣٠ - من ابواب الخلل فى الصلوة حديث ٢: - باب - ٥٦ - من ابواب جهاد النفس حديث :

الفساد وهو ان الاخطار بالبال قائم مقام القصد في وجود الفعل الاختياري في خصوص العبادات فهي مع كونها من الافعال الاختيارية المحتاجة في الوجود الى المقدمات من التصور والتصديق والاشتياق احياناً والارادة تستثنى من القاعدة العقلية لمكان عبادتها اذ من الواضح ان الخطور من نسخ التصور ولا يعقل كونه علة لتحريك الاعضاء والاعصاب لايجاد الفعل .

ولهذا التجأ بعضهم الى حمل كلامهم على ان الخطور بالبال من مقدمات حصول الارادة والنية اى إنه هو التصور المتقدم على الارادة .
وهو حمل في غاية البعد بل فاسد جداً اذ يرجع الى ان مرادهم ان الشارع الاقدس اعتبر التصور الموقوف عليه الفعل من شرايط صحة العبادة وهو كما ترى .
والذى يمكن ان يقال ان مرادهم اعتبار امر زايد على التصور والتصديق والقصد والارادة التى تشترك فيها جميع الافعال الاختيارية وهو اضمار النية بان يضمم في نفسه أنه يصلى صلوة كذائية .

وقدورد في باب نية الاحرام روايات دالة على التخيير بين القول والاضمار في النية كصحيحة حماد بن عثمان عن ابي عبد الله قال : قلت له انى اريد ان اتمتع بالعمرة الى الحج فكيف اقول : قال تقول اللهم انى اريد ان اتمتع بالعمرة الى الحج على كتابك وسنة نبيك وان شئت اضمرت الذى تريد (١) وفي بعض الروايات قال : اصحاب الاضمار احب الى (٢) .

وقد تعارف التنطق بالنية بين العوام في الصلوة والاضمار بها بل حتى لدى بعض الخواص أيضاً وهو امر زائد على القصد الذى هو من مقدمات وجود الفعل ومن الشئون الفعلية للنفس .

ولعل نظرهم في اعتبار الاخطار والاضمار الى مثل تلك الروايات مع القطع

١- الوسائل كتاب الحج - باب - ١٧ - من ابواب الاحرام حديث : ١

٢- الوسائل كتاب الحج - باب - ١٧ - من ابواب الاحرام حديث : ٥

بعدم الفرق بين عبادة وعبادة او ان نظرهم الى مثل ماورد(١) من انه لا عمل الا بالنية حملها على الاضمار المذكور اما لتلك الروايات اولان الاخذ بظاهره من حاجة العمل الى القصد يرجع الى توضيح الواضحات الذى ينزه عنه كلامهم بداهة أن عدم تحقق الفعل الا بالقصد من الواضحات فلا بد من حملها على اضمار النية على نحو ما ذكر فى الروايات المتقدمة .

وكيف كان لو كان ذلك حقا لكان تصوير الخلل فى النية واضحا لامكان ايجاد الفعل جهلا او نسيانا بلا اضمار النية أو التكلم بها، أو مع تكرار الاضمار لو كان ذلك خللا .

واما على القول الاخر وهو ان النية عبارة عن الارادة التفصيلية او الاجمالية والارتكازية فلا بد فى تصوير الخلل فى النية من بيان ما هو التحقيق فى مبدئيتها للفعل الخارجى والاولى تشريحها أولا فى المركبات الخارجية كالبيت والسيارة ونحوها كى يتضح الامر فى المركبات الاعتبارية كالصلوة .

فنقول اذا كان بناء قصر على شكل ورسم خاص متعلقا لارادة البناء فلا يعقل ان تكون تلك الارادة المتعلقة ببناء القصر الكذائى مبدءاً لوجود مقدماته الخارجية او الداخلية لان كل مقدمة منها بما انها فعل خاص اختيارى لا بد فى وجودها من حصول المقدمات المختصة بها فمع حصول تلك المقدمات لامحالة يتعلق بهذا الفعل الخاص ارادة ولا يعقل تعلق ارادة اخرى به فى عرض واحد كما هو واضح .

فالارادة المتعلقة بالكل تصير داعية الى تعلق ارادة مستقلة بالجزء او الشرط الذى توقف وجود الكل عليه لابعنى تولد ارادة من ارادة او عليتها فان ذلك غير معقول بل بمعنى ان الفاعل لما اراد ان يوجد بناء ورأى ان هذا البناء يتوقف وجوده على تسطیح الارض مثلاً وتهيئة الاسباب المحتاج اليها فى البناء يصير تصور ذلك والتصديق بالصلاح والاشتياق احياناً موجبة لتعلق ارادة مستقلة بالجزء ، وكل جزء او شرط يتوقف

عليه الكل يتعلق القصد به على نعت الكثرة لامحالة ، والفرق بين الاجزاء والشروط والمقدمات الخارجية وبين الكل ان الاشتياق اليه وقصده نفسيان فهو مشتاق اليه ومقصود بذاته ، واما المقدمات مطلقا داخلية وخارجية فهي مقصودة بالتبع لابذاتها بل لاجل حصول الغير ، فهنا ارادة ذاتية متعلقة بالكل والطبيعة ، و ارادات متكررة حسب تكثر الافعال والمقدمات متعلقة بها لاجل الغير اى الكل .

وما قديقال من ان ارادة المقدمة ناشئة من ارادة ذى المقدمة وهى علة لها فاسد اوفيه مسامحة ان صدر عن محقق بارع .

كما ان مايقال من ان الارادة فى اول الشروع فى العمل تفصيلية وهى باقية بنحو الاجمال والارتكاز الى اخر العمل فيه خلط فان الارادة بسيطة امرها دائر بين الوجود والعدم لا التفصيل والاجمال ، نعم قد تكون معلومة موردة للالتفات والتوجه ، وقد تكون مغفولا عنها غير موردة لهما ، والا فهى موجودة فى كل فعل اختياري ، كيف وهى علة لتحريك العضلات الى الافعال من غير فرق بين موردا للالتفات وعدمه ومن غير امكان عروض التفصيل والاجمال عليها لافى اول العمل ولا فى أثنائه ، نعم فى اول العمل تكون الارادة والعمل ملتفتا اليهما غالبا بخلاف اثنائه فانه قديغفل عنهما فى أثناء العمل غفلة ما .

فتحصل مما مر ان الارادة المتعلقة بالطبيعة فى مثل الصلوة غير الارادات المتعلقة بالاجزاء المحركة الى ايجادها فحينئذ ان انبعث المكلف عن ارادة الطبيعة المأمور بها الى ايجاد الأجزاء بالمعنى المعقول فى الانبعاث لا بمعنى كون ارادة الطبيعة بنفسها محركة الى الاجزاء بل بمعنى أن المكلف بعد علمه بالتكليف المتعلق بالطبيعة وتصديقه بوجود المصلحة فى الفعل ولزوم ايجاده المستتبع لتعلق ارادته به وبعد علمه بتوقف وجوده الى ذلك الجزء كالتكبير مثلا والتصديق بالفائدة تتعلق ارادته بايجاده فاذا اوجده بتلك المبادى صار جزء للمأمور به سواء التفت حال الايجاد الى الارادة المتعلقة بالطبيعة او الارادة المتعلقة بالاجزاء ام لا .

واما اذا ذهل عن الطبيعة والامر المتعلق بها ذهولا تاما بحيث لم تكن ارادة الجزء منبعثة عن ارادتها وصارت ارادة الجزء اما مستقلة غير تابعة أو تابعة لمبادئ اخر لم يصر جزء للطبيعة المأمور بها ، بل يقع باطلا فما هو المعبر في العبادة كون ارادة الاجزاء منبعثة بنحو مامر عن ارادة المأمور به .

وعلى هذا فيتصور الخلل في النية بمعنى القصد من غير ان يكون الفعل الاختياري فاقدا للمبدأ اى الارادة في دفع الاشكال الذى يمكن ان يرد على ذلك الشرط على فرض كون النية هي الارادة بان ارادة الفعل لا يعقل لاخلال بهافي الفعل الاختياري اذ لا يعقل وجوده الا بها وجه الدفع ان الارادة وان كانت موجودة في جميع الاجزاء الموجودة اختيارا لكن ما هو المعبر كونها ناشئة من ارادة المأمور به بالنحو الذى قلنا آنفاً .

فعلى ما ذكرناه لو اوجد اجزاء الصلوة من التكبير الى التسليم لله تعالى لكن لابياعثية الارادة المتعلقة بالطبيعة اللازم منه عدم ايجاد تلك الاجزاء اجزاء للصلوة وقعت باطله غير مسقطه للتكليف ولو اخل بهذا القصد في الاجزاء الركنية فكذلك لان فقد الركن موجب للبطان وان اخل بذلك القصد في غير الأجزاء الركنية لم يوجب الابطال ذلك الجزء ، فان امكن تداركه وجبرانه وجب والاصحت صلاته لقاعدة لاتعاد .

ومن ذلك يظهر ان بطلان الصلوة يفقد النية بالمعنى المذكور في جميع الأجزاء أوفى الجزء الركنى وعدم البطلان يفقده في غير ما ذكر ليس تخصيصا في دليل لاتعاد لافى عقد المستثنى منه ولا فى عقد المستثنى .

ولو قلنا بان النية عبارة عن الخطور بالبال على ما تقدم من احتمال استفادة ذلك من الروايات (١) الواردة في النية في احرام العمرة ، او من قوله (٢) لاعمل الابنية و(٣) انما

١- الوسائل كتاب الحج - باب - ١٧ - من ابواب الاحرام حديث : ١٠

٢- الوسائل كتاب الطهارة - باب - ٥ - من ابواب مقدمة العبادات حديث ٢٧١ و ٩٥٣

٣- الوسائل كتاب الطهارة - باب - ٥ - من ابواب مقدمة العبادات حديث : ١٠

الاعمال بالنيات بالتقريب المتقدم، فلا يوجب الاخلال غير العمدى بهافي اصل الصلوة اوفى اركانها فضلا عن غيرها بطلانها، وذلك لحديث الرفع وقاعدة لاتعاد ، لان ماهو الركن الموجب للاعادة هو الخمسة ، واما النية بهذا المعنى فلا ، ولا يوجب بطلان الركن حتى تبطل به الصلوة .

الان يقال ان اعتبار النية مستفاد من الكتاب مثل قوله تعالى (١) وما امر والى عبدوا الله مخلصين له الدين فخرجت عن السنة التى لاتنقض الفريضة ودخلت فى الفريضة الناقضة. لكنه فاسد اما اولا فلان الاية الكريمة وما شابهتها بصدد بيان الاخلاص فى النية بعد ما كانت معتبرة فى الصلوة واجزائها عقلا لتقوم نفس الصلوة واجزائها بها ، وهو امر عقلى لا اعتبار شرعى .

واما ثانيا فلانه لادليل على ان كل فريضة فرضها الله فى كتابه ناقضة للفريضة فان ما دل عليه حديث لاتعاد هو حصر الناقض بالخمسة وذيله لاتدل الاعلى قاعدة اخرى هى عدم نقض السنة الفريضة ، واما نقض كل فريضة ولو غير الخمسة فلا دلالة فيها ، وتوهم دلالة مقابلة السنة للفريضة او اشعارها على ان جميع ما يعتبر فى الصلوة اما سنة غير ناقضة او فريضة ناقضة ، يدفع بان الدلالة ممنوعة والاشعار لا يفيد ، مع ان التوسعة بالتعليل فى مثل الحديث خارجة عن الطريقة العقلية فى المحاورات ، فان حصر الناقض فى الخمسة ثم تعقيبه فى كلام واحد بأن كل فريضة من الخمسة وغيرها ناقضة للصلاة يعد تناقضا وخارجا عن المحاورات العرفية فكانه قال لا ينقض الصلوة الا الخمسة وينقضها كل شىء استفاد من الكتاب، وهو كما ترى ، ولهذا نقول ما عدا الخمسة سواء استفيد حكمه من الكتاب او من السنة داخل فى المستثنى منه الان يدل دليل على الخروج .

هذا مضافا الى بطلان المبنى وهو لزوم اخطار النية بالبال او اظهارها فى اللفظ بنحو الواجب التخييرى لمنع استفادته من تلك الروايات كما يظهر بالتأمل

فيها، مع ان الحمل على الاستحباب متعين، لعدم القول ظاهرا بالوجوب التخيري. واما مثل قوله (ع) (١) لاعمل الابالنية، فالظاهر منها هو القصد بالنحو الذي تقدم منا لا الخطور، لانه ليس بنية، مضافا الى دلالة بعض الروايات الواردة في هذا السياق على ان المراد الغايات المحركة الى العمل، كقوله (ص) (٢) نما الاعمال بالنيات، وانما لكل امرء مانوى، فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله، ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امرأة يتزوجها فهجرته الى ما هاجر اليه وقريب منها (٣) ما عن امالي الشيخ، هذا كله في اصل النية.

واما الكلام في الضمائم فنقول إنها اما مباحة او محرمة والثانية امارياء او غيرها وعلى اى حال فالضميمة ان كانت جزء المؤثر سواء كان تأثير الضميمة مع داعى الصلوة الى الانبعاث بحيث لو تفرد احدهما عن الاخر لم يؤثر فى انبعاث المكلف ام كان كل منهما مستقلا فى ذلك لو تفرد عن الاخر، فالظاهر بطلان الماتى به كذلك، فان صيرورة الاجزاء أجزاء للصلوة تتوقف على الانبعاث اليها بارادتها المنبثثة من الارادة المتعلقة بالصلوة، والارادة الناشئة من مجموع الداعيين او من جامعهما لو قلنا بالجامع ليست ارادة لاجزاء الصلوة المنبثثة من الارادة المتعلقة بالصلوة المأمور بها، بل ارادة ناشئة من مجموع الداعيين أو من الجامع بينهما فتبطل الصلوة فيما اذا اتى بجميع الأجزاء كذلك، ويبطل الجزء فيما لو أتى بجزء كذلك، وبه تبطل الصلوة فيما اذا كان ركناً، وأما الجزء غير الركن فبطلانه بغير الرياء لا يوجب بطلان الصلوة اذا لم يكن عن عمد، وذلك بدليل لاتعاد.

واما فى الرياء فالظاهر البطلان مطلقا لان التحقيق ان دخول الرياء فى العمل باى نحو كان موجب لبطلان الكل كما هو الظاهر من جملة من الروايات كروايه على

١- الوسائل كتاب الطهارة - باب - ٥ - من ابواب مقدمة العبادات حديث ١٩٠٤ و ١٩٠٥ و ١٩٠٦

٢- مستدرک الوسائل كتاب الطهارة باب - ٥ - من ابواب مقدمة العبادات حديث : ٥

٣- الوسائل كتاب الطهارة - باب - ٥ - من ابواب مقدمة العبادات حديث ١

ابن سالم قال سمعت ابا عبد الله يقول: قال الله عز وجل : انا خير شريك من اشرك معي غيرى فى عمل لم اقبله الا ما كان لى خالصا (١) ونحوها غيرها وفى حديث انى اغنى الشركاء فمن عمل عملا ثم أشرك فيه غيرى فانا منه برىء وهو للذى اشرك بى دونى (٢) وعن عدة الداعى عن النبى (ص) قال: ان الله تعالى لا يقبل عملا فيه مثقال ذرة من رياء (٣) مما يظهر منها ان ادخال الرياء فى عمل يوجب بطلانه فمن صلى وادخل الرياء فى ركوعه مثلا اوفى قرائته اوفى شىء من المستحبات التى فيها فقد اشرك فى صلوته غير الله وادخل فيه مثقال ذرة من الرياء فبطل عمله ولم يقبل الله منه وجعله لشريكه .

ومن الواضح ان ادلة حرمة الرياء آية عن التقييد والتخصيص سواء كان المقيد والمخصص بلسان لاتعاد ام كان بلسان الرفع ، بل الظاهر انصراف الدليلين عن الرياء بعد مثل قوله (ع) فى جملة من الروايات كل رياء شرك (٤) ونظير ذلك ما ذكر فى روايات اخر، فالخروج عن الدليلين فى مورد الرياء بالانصراف والتخصص لا بالتقييد والتخصيص .

مسألة ومن الشروط لقبلة ومقتضى ذكرها فى مستثنى حديث لاتعاد بطلان الصلوة بالاخلال بها ولا بأس ببيان ماهيتها وقد اختلفت كلمات الاصحاب فيها فعن جملة من القدماء والمتأخرين أن القبلة عين الكعبة لمن تمكن من العلم بها وجهتها لغيره وعن جماعة انها الكعبة لمن كان فى المسجد والمسجد لمن كان فى الحرم والحرم

١- الوسائل كتاب الطهارة - باب ٨- من أبواب مقدمة العبادات حديث : ٩

٢- جامع أحاديث الشيعة فى احكام الشريعة - باب - ١٢ - من ابواب المقدمات

حديث : ٢٤

٣- جامع أحاديث الشيعة فى أحكام الشريعة - باب - ١٢ - من ابواب المقدمات

حديث : ٥٠

٤- الوسائل كتاب الطهارة (باب- ١١ . حديث ١١ و١٢ - حديث : ٢ و ٤)

من أبواب مقدمة العبادات .

لمن خرج عنه وقد اختلفت ظواهر الاخبار ايضاً .

وقبل الورود فى دلالة الكتاب والاخبار لا بد من التنبيه على امر وهو انه لا اشكال ولا خلاف بين عامة المسلمين بل من المعروف لدى جميع اهل الملل والاديان ان قبلة المسلمين واحدة وهى الكعبة المعظمة وبيت الله الحرام بحيث لو قيل ان للمسلمين اكثر من قبلة واحدة يعد مستكراً وكون الكعبة وحدها قبلتهم من الضروريات التى لا يشوبها شبهة وكانت الشهادة بان الكعبة قبلتى معروفة معلومة كالشهادة بساير العقائد الحققة على ذلك لودل ظاهر دليل على خلاف ذلك لا بد من تأويله او طرحه اذا عرفت ذلك .

فقول مما ورد فى القبلة قوله تعالى: قد نرى تقلب وجهك فى السماء فلنولينك قبلة ترضىها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره (١) وقوله تعالى: ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره (٢) وقد نزلت الاية الشريفة فى المدينة المنورة بعدما كانت القبلة الى ذلك الحين بيت المقدس ويظهر منها امران احدهما ان القبلة لجميع المسلمين واحدة لاكثرية فيها . وثانيهما أن الخارج عن الحرم مكلف بالتوجه الى المسجد الحرام لاغير .

فالاخبار الدالة على ان الكعبة قبلة لاهل المسجد والمسجد قبلة لاهل الحرم والحرم قبلة لجميع الناس مخالفة للاية من وجهين احدهما دلالتها على كثرة القبلة وان لكل طائفة قبلة خاصة بها وثانيهما صراحتها على ان قبلة جميع الناس الخارجين من الحرم هى الحرم والاية صريحة على خلافها فان رسول الله (ص) كان فى المدينة وقد أمره الله ان يولى وجهه الى المسجد الحرام ، فتلك الاخبار امامثولة او مطروحة ، وان افتى بها كثير من الاصحاب بل ادعى الاجماع على مضمونها ، فان ذلك القول اجتهاد منهم ، ولا اعتبار بالاجماع اذا تخلف الاجتهاد ، وقد خالفهم كثير من الاصحاب ،

١- سورة البقرة - آية - ١٤٤

٢- سورة البقرة - آية - ١٥٠

واما ما تضمنت الاية الكريمة من التوجه الى المسجد الحرام فليس فيه دلالة صريحة على انه قبله لاحتمال كون التوجه اليه عين التوجه الى الكعبة بحيث لا يمكن التفكيك بينهما لمن كان خارجا عن مكة سيما اذا كان في المدينة .

وهذا الاحتمال هو المتعين بعد كون الكعبة بالضرورة قبله للمسلمين وبعد ورود الروايات الكثيرة على تحويل وجهه الى الكعبة بل تلك الروايات بمنزلة التفسير للاية الكريمة وبيان المراد منها .

ففي صحيحة الحلبي عن ابي عبد الله (ع) قال : سألته هل كان رسول الله (ص) يصلى الى بيت المقدس قال: نعم فقلت : اكان يجعل الكعبة خلف ظهره فقال : اما اذا كان بمكة فلا واما اذا هاجر الى المدينة فنعم حتى حول الى الكعبة (١) وقریب منها روايات وفي بعضها فلما صلى من الظهر ركعتين جاء جبرئيل فقال له قد نرى قلب وجهك الخ ثم اخذ بيد النبي (ص) فحول وجهه الى الكعبة (٢) .

فمن راجع روايات الباب لا يبقى له ريب في أن التحول الى المسجد الحرام لم يكن الا للتحول الى الكعبة التي هي القبلة والتوجه اليه عين التوجه اليها لمن خرج عن مكة كما يشهد به الوجدان .

وفي رواية عبد الله بن سنان عن الصادق جعفر بن محمد (ع) انه قال : ان الله عز وجل حرمت ثلاثا ليس مثلهن شيء كتابه وهو حكمته ونوره ، وبيته الذي جعله قبلة للناس لا يقبل من احد توجهها الى غيره ، وعترته نبيكم (٣) ، وعن الخصال (٤) بالسند المتصل الى ابن عباس نحوها ، وعن البرقي في المحاسن بسنده الى بشير في حديث سليمان مولى طريال قال ذكرت هذه الاهواء عند ابي عبد الله (ع) قال لا والله ما هم على شيء مما

١- الوسائل كتاب الصلاة - باب ٢- من أبواب القبلة حديث : ٤

٢- الوسائل كتاب الصلاة - باب ٢- من أبواب القبلة حديث : ١٢

٣- الوسائل كتاب الصلاة - باب ٢- من أبواب القبلة حديث : ١٠

٤- الخصال الجزء الاول - ص- ٧١

جاء به رسول الله الاستقبال الكعبة فقط (١).

ثم انه بناء على هذا الاحتمال لا بد ان يحمل الآية الكريمة اى قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره (٢) بناء على عمومها حتى لمن كان فى مكة على من كان فى مكان كان التوجه فيه الى المسجد عين التوجه الى الكعبة بقرينة شأن نزول الآية والضرورة المتقدمة والاخبار المشار اليها، مع امكان ان يقال ان قوله تعالى ومن حيث خرجت (٣) اى اذا كنت خارجا عن مكة وقوله تعالى: وحيث ما كنتم (٤) اى بعد خروجه عن مكة.

وهنا احتمالان آخران فى الآية لاحاجة معهما الى الحمل المتقدم ذكره وهما كون المسجد الحرام كناية عن الكعبة بالقرائن المتقدمة او مجازاً ادعائياً اوفى الكلمة على ما قالوا فى المجاز فيكون المراد التوجه الى الكعبة.

وكيف كان فلا بد لاجل تلك القرائن من حمل الروايات المخالفة كمرسلة الفقيه والتهذيب عن ابي عبد الله (ع) ان الله تبارك وتعالى جعل الكعبة قبلة لاهل المسجد والمسجد قبلة لاهل الحرم والحرم قبلة لاهل الدنيا (٥)، ونحوها رواية بشر (٦) على ما حملنا الآية عليه من ان الامر بالتوجه الى المسجد ليس لاجل كونه قبلة بل لاجل كونه توجهها اليها .

بان يقال إن جعل المسجد والحرم قبلة بالمعنى اللغوى للاستقبال اليها ليس لاجل نفسيتهما بل لكونهما مشتملين على الكعبة وكون الاستقبال اليهما هو الاستقبال الى الكعبة وان المراد من اهل المسجد هو اهل مكة والافلاهل للمسجد فاهل المسجد اى اهل مكة لا بد لهم من استقبال الكعبة والخارج عنها اى اهل الحرم لامجيئ لهم فى استقبال الكعبة عن استقبال المسجد لعدم امكان التفكيك بين استقباله واستقبالها

١- جامع أحاديث الشيعة فى احكام الشريعة - باب ١- من ابواب القبلة حديث : ١٠

٢- سورة البقرة - آية ١٤٤ و ١٤٣ و ٤- سورة البقرة - آية ١٥٠

٥- الوسائل كتاب الصلوة - باب ٣- من أبواب القبلة حديث : ١

٦- الوسائل كتاب الصلوة - باب ٣- من أبواب القبلة حديث : ٢

والمراد من أهل الحرم اهله ومن والاه، وسائر الناس لامحيص لهم عن استقبال الحرم لعدم التفكيك .

ولو كان الحمل المذكور بعيداً في الروايات المخالفة فلا بد من رد علمها الى اهله ، لأن ظاهر الآية او صريحها ان الناس ياجمعهم في اى مكان كانوا يجب عليهم استقبال المسجد الحرام فهى نص على خلاف التفصيل المذكور ، فهذا القول مزيف .

واما القول الاخر وهو ان الكعبة قبله يجب التوجه اليها لمن يقدر عليه، والى سمتها غيره ، فليس بذلك البعد ، لكنه ايضا مخالف للآية بعد ملاحظة ماورد عنهم عليهم السلام في بيان المراد منها كقوله (ع) في صحيحته الحلبي حتى حول الى الكعبة (١) و في رواية الفقيه فحول وجهه الى الكعبة (٢) وغيرهما الذى بذلك المضمون مثل قوله (ع) في رواية بشر لا والله ما هم على شىء مما جاء به رسول الله (ص) الا استقبال الكعبة فقط (٣) بل الظاهر من قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد (٤) ان لاموضوعية للشطر كما هو المتعارف في مثل ذلك التعبير فلا يستفاد منها ومن مثلها الا استقبال المسجد وقد عرفت ان استقبال المسجد انما هو لاستقبال البيت الشريف فجميع الناس مأمورون باستقبال الكعبة حيثما كانوا .

ومن هنا ربما يستشكل بان مقتضى كروية الارض اختلاف الاقطار فى الافق ، والمصلى حيث يتوجه الى افقه لالى الافاق الاخر فلا يعقل ان يكون مستقبلا للكعبة المعظمة بل ولا سمتها وجهتها الا بنحو التوسع لان الجهة فى كل افق هو الطرف الذى يخرج الخط المستقيم اليه من مقام الشخص ومن فى جانب اخر او قطعة اخرى من

١- الوسائل كتاب الصلوة - باب ٢ - من ابواب القبلة حديث : ٤

٢- الوسائل كتاب الصلوة - باب ٢ - من ابواب القبلة حديث : ١٢

٣- جامع احاديث الشيعة فى احكام الشريعة - باب ١ - من ابواب القبلة حديث : ١٠

٤- سورة البقرة - آية - ١٥٠

الارض لا يكون موافقا فى الجهة معه بل لا يصدق حتى توسعا فيما اذا كان البلد نائيا جدا كما لو كان بينه وبين مكة المشرفة تسعون درجة فيكون البلدان فى طرفى قطر الارض فلا يعقل فى مثله مواجهة مكة ولا جهتها .

ويمكن ان يجاب بوجه بعد مقدمة وهى ان موضوعات الاحكام انما تؤخذ من العرف اذا لم تكن قرينة على خلافه وفى المقام و امثاله مما امر فيه باستقبال الكعبة والتوجه الى القبلة التى هى الكعبة بالضرورة قامت القرينة على عدم ارادة المعنى العرفى فان استقبال الشىء بنظر العرف هو جعل الشىء فى قبالة وهذا لا يصدق مع حائل فى البين مثل جدار ونحوه فمن كان فى بيت من البلد لا يكون عرفا فى قبال شخص اخر فى بيت اخر فلا محالة لا يراى ادهذا المعنى فى مثل قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره (١) بل المراد هو التسامت الحقيقى بين المصلى والكعبة بان يكون الخطوط الخارجة عن مقادير بدنه واصلة اليها او شاملة لها ولو من وراء الارض وان لم يطلع المصلى عليه وعلى سره .

ثم ان سر كون الشىء البعيد ولو كان كبيرا عظيما كالجبل مثلا بجميعة فى قبال الناظر مع كونه صغيرا بالنسبة اليه جدا هو ان العينين واقعتان فى سطح محدب والعدسى الواسط للرؤية ايضا واقع على سطح محدب قريب بالكروى ونفس العدسى ايضا له تحديب ولهذا يخرج الشعاع الواسط للرؤية على شكل مخروطى رأسه عند الناظر وقاعدته منطبعة على الشىء المنظور اليه وكلما امتد النظر صارت القاعدة اكثر سعة .

ولو كان الرؤية بانعكاس صورة المرئى فى عين الناظر لكان الامر كذلك ايضا تقريبا فان النور الاتى مسن قبل المرئى يكون كمخروط قاعدته عنده ورأسه عند الناظر وهذا سر اتساع ميدان الرؤية وكلما كان المرئى بعيدا يكون الاتساع اكثر ثم ان الاجسام كلما بعدت عن عين الناظر ترى اصغر وذلك لاتساع زاوية

الرؤية وضيقها فكلما كانت الزاوية اضيق يكون الشيء اصغر فى الرؤية وكلما اتسع انفرجها صار اكبر فيها .

ثم ان هنا امرا اخر وهو ان مقادير بدن الانسان خلقت على نحو فيها تحديب من الجبهة الى القدم ولهذا كانت الخطوط الخارجة عن اجزاء المقادير غير متوازية كاشعة خارجة عن عين الشمس فلو كان البدن نورانيا كالشمس كان النور الخارج منه قريبا ماخرج منها ويزداد بسط نوره واتساعه كلما ازداد الامتداد ولهذا يختلف التقابل بينه وبين الاجسام حقيقة ودقة باختلاف البعد والقرب لالخطاء الباصرة كما قيل لان الخطوط الخارجة من مقدم صدر الانسان لاتكون متوازية بل تكون كخطى المثلث كلما ازدادت امتداداً ازدادت اتساعا فاذا امتدت الى فرسخين تنطبق على جبل عظيم وكان ذلك مقابلا للصدر حقيقة ؛لاترى ان الجسم الكروى الصغير يحاذى حقيقة سطحه المحيط به على صغره مع الدوائر العظيمة جدا كدائرة معدل النهار بل الدائرة المفروضة فوقها الى ماشاء الله تعالى .

اذ عرفت ذلك نقول اذا كان الكعبة المعظمة بعيدة عن المصلى بمقدار ربع كرة الارض او اقل فلامحالة تصل الخطوط الخارجة عن مقادير بدنه الى الكعبة او تحيط بمكة بل يشبه الجزايرة العربية فان الخطوط التى يخرج من الجبهة والصدر وسائر المقادير لاتكون متوازية كما مر فلما كان التحديب فى كل من عرض مقادير البدن وطولها كما هو المشاهد تكون الخطوط الطولية الخارجة منها غير متوازية ايضا وكلما ازدادت بعدا من الاجسام ازدادت اتساعا واحاطة فتكون جملة منها نافذة فرضا فى الارض الحاجة بينه وبين الجسم الاخر وهو الكعبة فى المقام وتصل الى نفس الكعبة وتحتها وفوقها الى ماشاء الله وقد عرفت ان هذا هو التقابل الحقيقى العلقى الذى عرفه الشارع الاعظم وان غفل عنه المصلى .

واما بالنسبة الى من كان بعيدا ازيد مما ذكر فلنفرض كون المصلى بعيدا عن مكة بمائة وثمانين درجة وكان واقفا على موقف لو فرض خط مستقيم من امرأته

وامتد الى الطرف الاخر من الارض يصل الى البيت الحرام .
 ففى مثله لابد فى تصوير مقابلته للبيت المعظم من ذكر امرين (احدهما) ان الكعبة
 بحسب النص والفتوى والاعتبار القطعى تمتد من موضعها الى السماء والى تخوم
 الارض وقد نقل عدم الخلاف فى ذلك وفى رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله (ع)
 قال سأله رجل قال: صليت فوق جبل ابي قبيس العصر فهل يجزى ذلك والكعبة تحتى
 قال: نعم انها قبلة من موضعها الى السماء (١) وعن الفقيه قال الصادق عليه السلام اساس
 البيت من الارض السابعة السفلى الى الارض السابعة العليا (٢) بل الاعتبار الجزمى يوافق
 ذلك بعد عموم وجوب الاستقبال لكافة الناس اينما كانوا بل هو لازم قوله تعالى :
 وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره (٣) المراد منه شطر الكعبة كما مر .

ثانيهما ان كل بناء بنى على سطح الارض اذا كانت جدرانها مستقيمة، لامحالة
 يكون كل جدار منه محاذيا لمركز الارض والاخرج عن الاستقامة ولازم ذلك عدم
 الموازاة الحقيقية بين الجدارين المتقابلين وكلما امتدا ارتفاعاً كانت الفرجة بينهما
 اكثر فاذا فرض امتدادهما الى السماء يكون الاتساع بينهما اكثر من اتساع شرق
 الارض وغربها بما لا يقدر .

ولما كان المتفاهم من قوله (ع) ان الكعبة قبلة من موضعها الى السماء (٤) ان كلام من
 جدرانها كأنه ممتد مستقيماً الى عنان السماء لامعوجا يكون الشعاع الفرضى الخارج من
 تخوم الارض الى الكعبة والى عنان السماء كمخروط رأسه مركز الارض وقاعدته
 عنان السماء ويمتد الى ما شاء الله فلامحالة تكون الخطوط الخارجة عن مقادير المصلين
 طولاً مسامتة لنصف البناء والجدران المحيطة به والمسامت لامحالة يصل الى مسامته

١- ألسائل كتاب الصلاة - باب - ١٨ - من أبواب القبلة حديث : ١

٢- ألسائل كتاب الصلاة - باب - ١٨ - من أبواب القبلة حديث : ٣

٣- سورة البقرة - آية - ١٤٤

٤- ألسائل كتاب الصلاة - باب - ١٨ - من أبواب القبلة حديث : ١

إذا امتد فالخطوط الخارجة عن مقاديم البدن طولاً يصل كثير منها إلى الكعبة الممتدة إلى عنان السماء فيكون استقبال المصلي لها حقيقياً وإن غفل عنه العامة .

بل الظاهر وقوع الاستقبال والاستدبار للكعبة المكرمة في جميع بقاع الأرض وإنما كان المصلي فمن صلى إلى قبال البيت كان مستقبلاً له ومستدبراً أيضاً بعد التأمل فيما مر .

ولعل هذا سر قوله تعالى وإنما تولى ما تولى الله (١) حيث طبق في الأخبار على القبلة كقوله (ع) في مكاتبة محمد بن الحصين إلى عبد صالح عليه السلام فكتب يعيدها ما لم يفته الوقت أو لم يعلم أن الله تعالى يقول وقوله الحق وإنما تولى ما تولى الله (٢) تأمل .

ثم اعلم أن الشارع الأقدس اسقط حكم الاستقبال والاستدبار الحقيقيين فيما إذا خالفاً لحكم العرف وأثبت حكمهما على طبق نظرهم ، فما كان استقبالا بنظر العرف الملازم لكونه استقبالا حقيقة بلاشائبة تسامح رتب عليه حكمه وما لا يكون كذلك اسقط عنه الحكم بالاستقبال ولو كان استقبالا حقيقة .

وما ذكرناه عكس ما ذكره القوم من أن التوجه إلى الجهة يكون في اعتبار العرف نحو توجهه إلى البيت وإن لم يكن كذلك واقعا فإن لازم ما ذكرناه أن التوجه إلى الجهة توجه حقيقي إلى البيت وإن غفل عنه العامة الأثرى أنه لو علم العرف بأن بينهم وبين الكعبة ستين درجة وانها واقعة في أفق آخر وجهتها غير جهة أفقهم ينكرون جداً كون صلواتهم إلى القبلة أو إلى جهتها ولعل الخواص أشد إنكاراً منهم مع أن الاستقبال الحقيقي محقق بلا ريب .

نعم لا ريب لأحد في أن الصلوة لا بد من إتيانها إلى جهة أقرب إلى مكة من سائر

١- سورة البقرة - آية - ١١٥

٢- ألسائل كتاب الصلاة - باب - ١١ - من أبواب القبلة حديث : ٤ أ لرجل يصلي

في يوم غيم في فلاة من الأرض ولا يعرف القبلة فيصل إلى حتى إذا فرغ من صلاته بدت له الشمس فإذا هو قد صلى لغير القبلة أيعتد بصلاته أم يعيدها ؟ . . . الخ .

الجهات ، والشارع الاقدس تبع لذلك العرف عالمابان هذه الجهة استقبال حقيقى
لامسامحى كما ان التوجه الى ابعد الجهات ايضا كذلك لكنه اسقط هذه الجهات
المخالفة لحكم العرف فتحصل من جميع ما ذكرناه ان القبلة هى عين الكعبة للقريب
والبعيد .

بقى الكلام فى روايات ظاهرة فى ان القبلة بين المشرق والمغرب اهمها
صحيحة زرارة عن ابي جعفر (ع) انه قال لاصلوة الا الى القبلة قال : قلت : اين حد القبلة
قال : ما بين المشرق والمغرب قبله كله قال : قلت : فمن صلى لغير القبلة او فى يوم غيم فى
غير الوقت قال : يعيد (١) .

فانها بظاها دالة على ان ما بين المشرق والمغرب حد القبلة مطلقا لجميع
الناس فى جميع الاحوال فمن صلى الى غير ما بينهما بطلت صلوته .

ولازم ذلك امور منها لزوم الصلوة فيما بينهما مع العلم بان الكعبة فى جهة
اخرى بل على الخلف وعليه فتكون مخالفة لاجماع المسلمين بل للضرورة ولجميع
النصوص كتابا وسنة .

ومنها لزوم اختلاف القبلة باختلاف البلدان فان ما بينهما فى خط الاستواء لا يختلف
الايسيرا واما فى آفاقنا فيختلف فاحشا وفى بعض الافاق يكون قوس النهار قصيرا جدا
فان النهار فيها ثلاث ساعات او اقل وفى بعضها طويلا جدا فان النهار فيها اكثر من
عشرين ساعة بل لعل فيما يكون النهار شهرا او شهرين او ستة اشهر تطلع الشمس
من محل غربت منه فلا يكون بين المغرب والمشرق فصل .

ومنها لزوم اختلاف القبلة باختلاف الفصول فى كثير من الافاق بل فى جميعها
وان كان فى خط الاستواء قليلا فان الفصل بين المشرق والمغرب فى اول السرطان
اكثر جدا مما بينهما فى اول الجدى فى مثل آفاقنا بل اللازم تغيير القبلة فى كل يوم بتغيير
الغروب والطلوع .

ومنها لزوم كون ما بينهما قبله لمن كان بلده فى شرق مكة المعظمة او غربها ومنها استلزام كون ما بينهما قبله لاستدبار الكعبة ولو كانت فى ما بينهما ايضا كما لو كان قوس النهار طويلا جدا وكان النهار اكثر من عشرين ساعة فان الصلوة الى الجهة المقابلة منها تقع باستدبار الى غير ذلك .

والذى يمكن ان يقال ان المراد من هذه العبارة ان مقدار ما بينهما قبله لانفس ما بينهما نظير ماورد فى حد البريد ان رسول الله (ص) قال لجبرئيل واى شىء البريد فقال ما بين ظل عبر الى فىء وعير (١) اى ان هذا المقدار بريد لانفس ذلك بل هو الظاهر من الصحيحة (٢) لان زرارة سئل عن مقدار حد القبلة لاعتن نفسها ضرورة ان كون الكعبة قبله من الضروريات لا يستل عنه فقوله ابن حد الكعبة سؤال عن المقدار مكانا اى الى اى حد يكون مقدار التوجه الى القبلة فقوله (ع) بين المشرق الخ جواب عنه ولا بد ان يحمل على بيان مقدار الحد الذى يكون التخلف عنه موجبا للبطلان والحمل على بيان الماهية باطل فيدفع بعض الاشكالات .

ثم إن المراد من المشرق والمغرب هو النقطة التى وقعت بين نقطتى الشمال والجنوب كما هو المراد عند الاطلاق عرفا اى نقطتى المشرق والمغرب الا عند اليين ولهذا قبل فى العرف اذا كان الوجه السى المشرق يكون طرف اليسار شمالا واليمن جنوبا ولا يلاحظ العرض العريض فيهما كما لا يكون ذلك فى الشمال والجنوب فيكون المراد ان مقدار ما بين المشرق والمغرب الا عند اليين قبله .

فيندفع بعض الاشكالات الاخر حتى الاشكال الاول لان لازم كون مقدار ما بينهما حد بطلان الصلوة اذا وقعت فى قوس غير القوس المواجه للمصلى للزوم كون المقدار اكثر مما بينهما .

ويمكن ان يقال ان المراد مما بينهما فى افق محل السؤال اى المدينة المنورة

١- ألسائل كتاب الصلاة - باب ٢- من أبواب صلاة المسافر حديث: ١٣

٢- ألسائل كتاب الصلاة - باب ٩- من أبواب القبلة حديث: ٢

بناء على كونه فيها فىكون بينهما فيها نصف قوس تقريبا فى جميع الفصول والاختلاف يسير فيها وعلى ذلك فىكون الانحراف بمقدار ربع الدائرة لان مكة المعظمة فى جنوب المدينة حقيقة تقريبا ولولوغيت الخصوصية بالنسبة الى ساير الجهات والبلاد لا يمكن الغائها بالنسبة الى لزوم كون الانحراف غير زائد عن الربع فالبلاد التى تكون مشابهة للمدينة المنورة قبلتها بين المشرق والمغرب او بين الجنوب والشمال وفى غيرهما يعتبر عدم الانحراف زائدا عن الربع .

ويذكر ان يقال ان الجواب فى نفس المقدار محمول على افق المدينة فلا فرق بين الوجه المتقدم وهذا الوجه مع ان الحمل على خصوص افقها خلاف الظاهر فالوجه هو الوجه الاول فبين اليمين واليسار هو الميزان الكلى .

ثم انه لو اخل بالقبلة بأن صلى مع الاجتهاد فيها او قيام بينة اولضيق الوقت ونحوه ثم انكشف انه صلى الى غيرها فاما أن يكون التبين فى الوقت او فى خارجه ، وعلى اى حال اما ان يكون الانحراف فيما بين اليمين واليسار او ازيد وعلى الثانى اما يكون مستديرا اولا .

مقتضى القواعد الاولى والعمومات بطلان الصلوة بالاخلال بالقبلة من غير فرق بين الصور المذكورة كقوله تعالى وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره (١) حيث انه دل على شرطية القبلة على ما هو التحقيق من ظهور الاوامر فى مثل المركبات المبحوث عنها فى الحكم الوضعى وقوله (ع) لاتعاد الصلوة الا من خمس (٢) وقوله (ع) لاصلوة الا الى القبلة (٣) ولازمه وجوب الايتان فى الوقت بحسب الادلة الاولى وحكم العقل .
واما حكم الصلوة بعد الوقت والقضاء فلا يستفاد من شىء من تلك الأدلة لأن لسانها هو بيان الصحة والفساد فقوله (ع) لاتعاد كناية عن الصحة فى المستثنى منه وعن

١- سورة البقرة - آية - ١٤٤

٢- ألسائل كتاب الصلاة - باب - ٩- من أبواب القبلة حديث : ١

٣- ألسائل كتاب الصلاة - باب - ٢- من أبواب القبلة حديث : ٩

البطلان في المستثنى ضرورة عدم كون الاعادة محكومة بحكم تكليفي وجوبى او تحريمى لانه مع بطلان الصلوة لاينقلب التكليف الالهى المتعلق باقامة الصلوة الى تكليف جديد متعلق بالاعادة ولم يسقط الحكم الاول ولم يتجدد حكم اخر فما دام المكلف لم يأت بالصلوة صحيحة كان مكلفا بالتكليف الاولى وكذا الحال فى اشباه ما ذكر مما امر بالاعادة كقوله (ع) فى صحيحة زرارة المتقدمة حين سأله عن صلى لغير القبلة فقال يعيد (١) .

فالاية الكريمة والروايتان ونحوها لاتدل على حكم الصلوة بعد الوقت فتوهم اطلاقها بالنسبة الى ما بعد الوقت فى غير محله فالروايات الاتية المفصلة بين الانكشاف فى الوقت وخارجه غير مخالفة للاية وغيرها مما ذكر وتوهم الاطلاق ناش عن توهم كونها متكلفة للحكم التكليفي وان الوضعى منتزع عنه نعم لودل اطلاق على وجوب القضاء يكون مخالفا لها بالاطلاق والتقييد والجمع بينهما معلوم .

واما رواية معمر بن يحيى قال سئلت ابا عبد الله (ع) عن رجل صلى على غير القبلة ثم تبين له القبلة وقد دخل وقت صلوة اخرى قال يصلها قبل ان يصلى هذه التى قد دخل وقتها الا ان يخاف فوت التى دخل وقتها (٢) وقريب منها رواية اخرى عنه (٣) بل الظاهر انهما رواية واحدة مع زيادة احدهما بقيد .

فمع ضعفها سند الاعتراض الروايات المفصلة الا بالاطلاق والتقييد بيان ذلك انه من الواضح انه فى صدر الاسلام حتى فى عصر الصادقين عليهما السلام كان بناء المسلمين عموما على تفريق الصلوات وكان لكل صلوة وقت خاص بها بحسب هذا التفريق وقد وردت روايات كثيرة على ان وقت صلوة الظهر بعد الزوال قدما ووقت العصر بعد ذلك

١- الوسائل كتاب الصلوة - باب - ٩ - من ابواب القبلة حديث : ٢

٢- جامع أحاديث الشيعة كتاب الصلاة - باب - ٨ - من أبواب القبلة حديث : ٣

٣- جامع أحاديث الشيعة كتاب الصلاة - باب - ٨ - من أبواب القبلة حديث : ٢

قدمان (١) او ان وقت الظهر ذراع من زوال الشمس ووقت العصر ذراع من وقت الظهر (٢) وقد سئل فى بعض منها بنحو الاطلاق عن وقت الظهرين فكان الجواب نحو ذلك فلا اشكال فى ان المعروف فى تلك الازمنة ان الصلوات الخمس لها اوقات ولكل وقت خاص به .

فلا ينفى الاشكال فى ان قوله فى رواية معمر وقد دخل وقت صلوة اخرى (٣) اعم من دخول وقت الشريكة او دخول وقت غيرها فيكون الجمع بينها وبين الروايات المفصلة بالاطلاق والتقييد .

بل يجرى ذلك فى مرسله النهائية قال وقد رويت رواية انه اذا كان صلى الى استدبار القبلة ثم علم بعد خروج الوقت وجب عليه اعادة الصلوة (٤) بل لا استبعد ان تكون تلك المرسله اشارة الى مثل رواية معمر .

ولو اغمض عن ذلك فلا اشكال فى عدم صلاحية مثل تلك المرسله لمعارضة الروايات الكثيرة المعتمدة وفيها الصحاح المفتى بها قديما وحديثا المفصلة بين الوقت وخارجه كالمروية عن ابي عبدالله (ع) اذا صليت وانت على غير القبلة واستبان انك على غير القبلة وانت فى وقت فأعد فان فاتك الوقت فلا تعدو (٥) عنه فى الاعمى اذا صلى لغير القبلة فقال ان كان فى وقت فليعد وان كان قد مضى الوقت فلا يعيد (٦) الى غير ذلك . فان قلت ان مثل تلك الروايات معارضة لصحيحة زرارة (٧) عن ابي جعفر (ع) قال

١- الوسائل كتاب الصلاة - باب ٨- من أبواب المواقيت حديث : ٢٥١

٢- الوسائل كتاب الصلاة - باب ٨- من أبواب المواقيت حديث : ٥٥٣

٣- جامع أحاديث الشيعة كتاب الصلاة - باب ٨- من أبواب القبلة حديث : ٣

٤- جامع أحاديث الشيعة كتاب الصلاة - باب ٨- من أبواب القبلة حديث : ١٦

٥- الوسائل كتاب الصلوة - باب ١١- من أبواب القبلة حديث : ٥٥١

٦- الوسائل كتاب الصلوة - باب ١١- من أبواب القبلة حديث : ٩

٧- الوسائل كتاب الصلاة - باب ٩- من أبواب القبلة حديث : ٢

لا صلوة الا الى القبلة قال: قلت: اين حد القبلة قال: ما بين المشرق والمغرب قبله كله قال : قلت: فمن صلى لغير القبلة او فى يوم غيم فى غير الوقت قال يعيد: لان النسبة بينها وبين تلك الروايات العموم من وجه فان المراد بغير القبلة فى الصحيحة هو غير ما بين المشرق والمغرب بقرينة قوله (ع) بينهما قبله كله والامر بالاعادة اعم من الانكشاف فى الوقت وخارجه واما الروايات المفصلة فيؤخذ فيها بظاهر قوله على غير القبلة أعم من الانحراف الى ما بين المشرقين او ازيد الى الخلف فيقع التعارض بينهما فى خارج الوقت والترجيح للصحيحة لموافقة الكتاب .

قلت اولاً انه قد اشرنا الى ان قوله (ع) يعيد ونحوه كناية عن البطلان ولا حكم لعنوان الاعادة فى الشرع وفى الكنايات لا يكون المتكلم الا فى مقام بيان الامر الكنائى واما ما وقع كناية فلا ينظر اليه ولهذا يقال ان المناط فى الصدق والكذب فيها هو مطابقة المكنى عنه للواقع فقوله فلان كثير الرماد المراد بها الجود فى مقام بيان جوده لا كثرة رماده فلو لم يكن له رماد وكان جوادا كان المتكلم صادقا .

ففى المقام لما كانت الاعادة بعنوانها غير محكومة بحكم لاعقلا ولا شرعا لم يكن مراده الا المعنى الكنائى اى بطلان الصلوة لعدم اتيانها على ما هى عليه . فكانه قال صلوته باطله ولا معنى لاطلاق البطلان فلاتنافى الروايات فتدبر جيدا .

وثانيا ان قوله فى الصحيحة وغيرها ان ما بين المشرق والمغرب قبله حاكم على الادلة المأخوذة فيها الصلوة لغير القبلة ومع وجود الدليل الحاكم تنقلب النسبة بين المتعارضين فيكون المراد بغير القبلة فيها غير ما بين المشرق والمغرب الذى هو قبله كله فتكون الروايات المتقدمة اخص من الصحيحة مطلقا فتقيد بها فتكون النتيجة عدم وجوب الاعادة فى خارج الوقت ووجوبها فى الوقت .

وهل يلحق الصلوة الى نفس المشرق والمغرب اى نفس اليمين والشمال بالصلوة الى ما بينهما فتصح ولا تجب اعادتها فى الوقت ولا فى خارجه او تلحق بالصلوة استدباراً فيفصل بينهما ؟

مقتضى الجمع بين الروايات هو الثاني فان ما دل على ان ما بين المشرق والمغرب قبلة كله الخارج منه نفسه ما حاكم على قوله (ع) لاصلوة الا الى القبلة (١) ونحوه فيخرج منه الصلوة الى ما بينهما فقط ويبقى الباقي ومنه الصلوة اليهما داخلا في العمومات ومقتضى الادلة الدالة على التفصيل بين الوقت وخارجه هو لحوق المشرق والمغرب بالاستدبار كما هو المشهور بينهم .

اللهم الا ان يقال ان قوله (ع) بين المشرق والمغرب قبلة تعبير عادى عن قوله من الشرق الى الغرب قبلة كما يقال بين هذا البلد وذاك عشرون فرسخا الى منه اليه كذا الا ترى ان ما ورد في السعي بين الصفا والمروة لا يراد به الا السعي بينهما كما قد يعبر عنه بقوله ان يطوف بهما الظاهر منه السعي منه اليه وقد ورد في روايات انه يبدء بالصفاء (٢) وقد ورد في باب الاذان والصفين من الملائكة كم مقدار كل صف فقال اقله ما بين المشرق الى المغرب (٣) في بعض الروايات وما بينهما في بعض (٤) فيعلم انه لا فرق بين التعبيرين .

وتشهد بذلك صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله (ع) قال : قلت : الرجل يقوم في الصلوة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى انه قد انحرف عن القبلة يمينا وشمالا فقال له قد مضت صلواته وما بين المشرق والمغرب قبلة (٥) فان الانحراف عنها اعم من ان يكون يسيرا او الى حد اليمين والشمال والمشرق والمغرب فيستفاد من ذلك ان المراد بقوله ما بين المشرق والمغرب قبلة انها من المشرق الى المغرب كما هو المعهود من التعبير .
وتشهد به ايضا موثقة عمار بن موسى (٦) عن ابي عبد الله (ع) في رجل صلى على

١- الوسائل كتاب الصلاة - باب - ٩ - من أبواب القبلة حديث : ٢

٢- الوسائل كتاب الحج - باب - ٦ - من أبواب السعي حديث : ١٠

٣- جامع أحاديث الشيعة كتاب الصلاة - باب - ٢ - من أبواب الاذان حديث : ٣

٤- الوسائل كتاب الصلوة - باب - ٤ - من أبواب الاذان والاقامة حديث : ٧

٥- الوسائل كتاب الصلوة - باب - ١٠ - من أبواب القبلة حديث : ١

٦- الوسائل كتاب الصلوة - باب - ١٠ - من أبواب القبلة حديث : ٤

غير القبلة فيعلم وهو فى الصلوة قيل ان يفرغ من صلوته قال ان كان متوجها فيما بين المشرق والمغرب فليحول وجهه الى القبلة ساعة يعلم وان كان متوجها الى دبر القبلة فليقطع الصلوة ثم يحول وجهه الى القبلة ثم يفتح الصلوة فان الظاهر منها ان دبر القبلة مقابل لما بين المشرق والمغرب ومن الضرورى ان التوجه الى نفسها ليس توجهها الى دبر القبلة فيكون التوجه اليهما دخلا فى قوله (ع) فيما بين المشرق والمغرب. وبالجملة الظاهر من الجواب ان المسألة ذات فرضين احدهما التوجه الى ما بينهما والثانى التوجه الى دبر القبلة ولاتالث لهما وعليه فلا بد من ادراج المورد فى اولهما والقول بعموم ما بينهما له.

والقول بان دبر القبلة مصداق من مصاديق مفهوم الصدر والميزان عموم المفهوم وهو شامل للقسمين هما دبر القبلة والمشرق والمغرب نظير ما يقال ان غسل الثوب بالماء القليل فاغسله مرتين وان غسلت بالجارى فمرة واحدة حيث ان الكر داخل فى مفهوم الصدر وانما ذكر الجارى لكونه مصداقا واضحا مثلاً .

انما يصح فيما لو فرض تثليث الاقسام والظاهر فى المقام أن المسألة ذات قسمين ولم يدل دليل من الخارج على تثليث الاقسام فالصلوة الى المشرق والمغرب ملحق بالصلوة الى ما بينهما هذا غاية ما يمكن ان يقال .

لكن التحقيق فى المقام هو ما عليه الاصحاب من الحاق الصلوة الى المشرق والمغرب بالصلوة استدباراً فان العرف يرى التوجه الى المشرقين غير التوجه الى ما بينهما ومعه ينفسخ جميع ما تقدم واما الاستشهاد بموارد استعمال ما بينهما فمع امكان المنع عن كونه مستعملا فى تلك الموارد فى ما ادعى فيه ان الاستعمال اعم من الحقيقة ومن المعلوم ان الحقيقة العرفية تخالف الشمول لما ذكره الاقسام ثلاثة ما بين المشرق والمغرب واليهما والى الخلف وعليه فلا شهادة لصحيفة معاوية (١) لما ذكر فان اطلاقها الشامل لنفس اليمين والشمال على فرضه يقيد بقوله ما بين المشرق الى آخره فانه بمنزلة التعليل الذى

يوسع ويضيق كما لاشهادة لموثقة عمار (١) بعد تثليث الاقسام اذ يكون حالها حينئذ مثل ما تقدم فى اقسام الماء من كون الشرطية الثانية متكفلة لبيان مصداق من مصاديق المفهوم. فان قلت ان الشرطية فى الموثقة لا مفهوم لها فانها نظير ما سبقت لبيان تحقق الموضوع فان مفهوم ان كان متوجها فيما بين المشرق والمغرب هو ان لم يكن متوجها لان كان متوجها الى غير ذلك كى يكون قوله متوجها الى دبر القبلة من مصاديق المفهوم ولا مفهوم للقيد أيضاً كى يقال ان مفهوم ان كان متوجها فيما بينهما هو ان كان متوجها لافيهما بل الى غير ذلك وعليه فيلزم اهمال التوجه الى المشرقين مع كونه فى مقام البيان فلا بد من التزام دخوله فى احدهما وحيث لا يدخل فى الثانية فلا محالة يكون داخلاً فى الاولى .

قلت ان كونها نظير الشرط المحقق للموضوع ممنوع فان المفروض هو المصلى المتوجه الى جهة وهو فى الصلوة فتكون الشرطية فى الفرض المذكور فكانه قال المصلى المتوجه فى صلوته الى جهة ان كان متوجها الى ما بين المشرق والمغرب فكذا ، وان لم يكن متوجها الى ما بينهما فكذا ، ومن المعلوم ان بعد فرض التوجه يكون المفهوم كون توجهه الى غير ذلك فالعرف يفهم فى المورد أن المفهوم ان كان توجهه الى غير ذلك فيشمل القسمين والايكال فى فهم المفهوم الى العرف ومن المعلوم انه فى قوله ان كان متوجها اليهما بعد فرض تحقق التوجه ان لم يكن كذلك المراد منه كون التوجه الى غير ذلك فلا اشكال من هذه الجهة فالاقوى ما عليه المشهور من التفصيل .

وهل التوجه الى دبر القبلة داخل فى التفصيل المذكور او موجب لبطلان الصلوة فيجب اعادتها فى الوقت وخارجه؟.

وليعلم ان استدبار القبلة مقابل استقباله فكما ان الانحراف يميناً ويساراً قبل الوصول الى حد المشرق والمغرب يوجب عدم الاستقبال كذلك فى طرف الاستدبار

فالأقسام اربعة بين المشرق والمغرب واليهما وبعدهما الى حد الاستدبار عرفا والاستدبار .
وعليه فقد يقال : إن الأدلة المفصلة منصرفه عن الاستدبار ولو عرفية لان وقوع
الصلوة مستدبرا نادر لمن يجتهد تفصيل الاستقبال .

وفيه - مضافا الى منع كونه نادر الوقوع فان القوافل الكثيرة في تلك الاعصار
كانوا كثيرا ما يشبه عليهم المشرق والمغرب في الليل او في يوم غيم فكانوا يصلون بتخيل
كون النقطة الكذائية هي المشرق فكانت صلواتهم تقع مستدبرا بل ربما يتحقق للحاضر
الذي يعلم القبلة بواسطة الاشتباه فدعوى ندرة الوجود غير مسموعة - ان ندرته لا يوجب
الانصراف الا اذا كانت كالتقييد والقرينة الحافة بالكلام والافمثل المطلقات لا يحكى
عن الافراد حتى تكون الندرة دخيلة في الانصراف وهو في المقام ممنوع جدا .

فان قلت ان موثقة عمار الساباطي (١) المتقدمة مقيدة للروايات (٢) الدالة على ان من
صلى على غير القبلة فلا إعادة عليه بعد مضي الوقت فانها تدل على بطلان الصلوة
لو صلى على دبر القبلة ولازمها العرفي القضاء خارج الوقت فمن صلى على دبر القبلة
بطلت صلاته ويجب عليه الاعادة في الوقت والقضاء في الخارج والموثقة وان تعرضت
للانتهاء وفي الوقت لكن تدل على بطلانها مع الاستدبار فسي بعض الصلوة ولازمه
البطلان مع الاستدبار في الجميع ولازم البطلان القضاء في خارج الوقت فيتقيد بها
ساير الروايات فيحكم بالبطلان ولزوم القضاء في المستدبر دون غيره كالمتوجه الى
المشرق والمغرب وما فوقهما الى حد الاستدبار .

قلت قد مر سابقا أن تلك الروايات متعرضة للبطلان فقط كقوله (ع) لاصلوة الا
الى القبلة (٣) وحديث لاتعاد (٤) ونحوهما الموثقة فلا تعرض لها للاعادة خارج الوقت بل

(١) الوسائل كتاب الصلوة - باب - ١٠ - من أبواب القبلة حديث : ٤

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب ١١ من أبواب القبلة حديث : ١ - ٢ - ٥ - ٦

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٩ - من أبواب القبلة حديث : ٢

(٤) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٩ - من أبواب القبلة حديث : ١

وليس لازمها العرفى او العقلى القضاء نعم مع الحكم بالبطلان يندرج تحت ادلة القضاء فهى الدليل على القضاء لاتلك الروايات ومع فرض اطلاقها يتقيد بالروايات المفصلة بين الوقت وخارجه .

فالتحقيق هو ما عليه جل من المحققين من كون المسألة ذات فرضين الانحراف الى بين المشرق والمغرب وحكمه الصحة وعدم القضاء والاعادة والى ازيد حتى يبلغ الى الاستدبار فيفصل بين الوقت وخارجه .

وهل الحكم المذكور يعم كل من صلى على غير القبلة فتبين الانحراف سوى العالم العامد والمسامح او يختص بفرض خاص ؟ فالكلام يقع فى صورتين .
الاولى من صلى وتبين الخلاف والانحراف فيما بين اليمين والشمال ومن المعلوم ان مقتضى صحبة زرارة عن ابي جعفر (ع) قال قلت ابن حنبل قال ما بين المشرق والمغرب قبلة كله (١) الصحة مطلقا خرج العامد العالم والمسامح غير المبالي انصرافا او صرفا وبقي الباقي .

وليس ما يعارض الصحبة المذكورة الاصحبة الحلبي عن ابي عبد الله (ع) فى الاعمى يؤم القوم وهو على غير القبلة قال يعيد ولا يعيدون فانهم قد تحروا (٢) فان مقتضى التعليل ان الحكم وجود او عدمه دائر مدار التحرى والاجتهاد فخرج ساير الفروض والموارد .

وفى صلاحيتها للتقييد اشكال وهو انه لا اشكال فى ان قوله (ع) فى الصحبة وغيرها ما بين المشرق والمغرب قبلة ليس على نحو الحقيقة ضرورة ان قبلة المسلمين هى الكعبة خاصة كما مر الكلام فيه مستقصى فلا بد من حملها على الحقيقة الادعائية كما فى الاشباه والنظائر ولا يصح ادعاء أن ما بينهما قبلة الامع كونه مشتركا مع الكعبة فى

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -٩- من ابواب القبلة حديث ٢:

(٢) الوسائل كتاب الصلوة -باب ١١- من ابواب القبلة حديث ٧:

جميع الصور المتصورة في الصلوة بناء على كون الدعوى مختصة ببابها كما لا يبعد او كون ما يترتب عليه من الفروض البارزة عرفا وعقلا بحيث كان مما تصح فيه دعوى أنه تمام الاثار كالشجاعة في الاسد والرجولية في الرجل او كانت الاثار المرتبة عليه كثيرة بحيث كان الاثر المقابل نادرا ملحقا بالمعدوم فمصحح الدعوى احد الامور الثلاثة ومع فقدانها لاتصح .

وفي المقام لو اخص اثر الكعبة اى صحة الصلوة نحوها بفرض واحد وهو فرض التحرى الذى يختص بمن يبصر ويكون الاعمى محروما عنه اى الاخذ بالاحرى بعد الاجتهاد والتفحص عن الجهات و كان ساير الفروض كالقطع والظن والبينة والغفلة والاشتباه والسهو والنسيان والجهل غير محكومة بهذا الحكم كانت دعوى كونه قبله غير صحيحة ضرورة ان التحرى ليس من الفروض الواضحة البارزة عرفا وعقلا ولا تكون ساير الفروض قليلة ملحقة بالعدم بل هى امور كثيرة شائعة كما لا يخفى .

وليست القضية فى المورد قضية الاطلاق والتقييد حتى يقال : ان التخصيص المذكور لا يوجب الاستهجان ، بل قضية صدق الدعوى ومصحتها وهو امر غير باب الاطلاق والتقييد ، مع ان التقييد المذكور ايضا محل اشكال مع تلك الكثرة وعليه فلولم يمكن توجيه صححة الحلبي بنحو عقلائي لابد من معاملة المعارضة بينها وبين صححة زرارة ونحوها .

والذى يمكن ان يقال امور (الاول) ان قوله وهو على غير القبلة اعم مما بينهما وغيره الى حد الاستدبار وقوله بين المشرق والمغرب قبله حاكم عليه فيختص غير القبلة بما عدا ما بينهما فيقع التعارض بين صححة الحلبي والروايات المفصلة وينتفى التعارض بينها وبين صححة زرارة ودعوى كون الحكم فى صححة الحلبي بعدم الاعادة على من تحرى قرينة على الموضوع فكان المفروض أنهم صلوا فيما بين المشرق والمغرب غير مسموعة فان الظهور اللفظي لا ينقلب بمجرد كون الحكم بدليل آخر منفصل مخصوصا بمورد خاص .

(الثاني) ان صحيحة الحلبي معارضة لصحيحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله انه سأل الصادق (ع) عن رجل اعمى صلى على غير القبلة قال ان كان في وقت فليعد وان كان قد مضى الوقت فلا يعد (١) والظاهر من قول الفقيه روى عن عبد الرحمن هو الرواية عنه بالطريق الذي ذكره وهو الصحيح ونحوها مرسله الفقيه التي هي ملحقة بالصحاح وتوهم كون الامامة دخيلة في الحكم فاسد جدا ومقتضى الجمع بينهما حمل صحيحة الحلبي على الاستحباب .

ولا ينافي ذلك ما مرنا مرارا من أن المتفاهم من الاعادة وعدمها هو كونهما كناية عن الصحة والفساد وذلك لان ما هو كناية عن الفساد هو الامر الالزامي فلو كان الامر استحبابيا فلما معنى للكناية فيه ومع اقتضاء الجمع الحمل على الاستحباب ينتفى موضوع الكناية.

وعليه فيمكن الجمع بين الصحيحة والروايات المفصلة بان يقال ان قوله (ع) يعيد اذا حمل على التكليف فيحمل قوله (ع) لا يعيدون بالقرينة على نفي الاعادة تكليفاً أيضاً وهذا باطلاقه شامل للوقت وخارجه والجمع بينها وبين الروايات المفصلة ينتج نفيها في خارج الوقت لافي داخله وانما لم نقل به سابقا لان نفي الاعادة اذا كان كناية عن الصحة لامعنى للاطلاق فيه واما مع الحمل على ظاهره بقرينة فلان مانع من الجمع المذكور .

(الثالث) ان صحيحة زرارة بعد ما تقدم مافي عمل الاطلاق والتقييد فيها من المحذور تكون اظهر في مفادها بل كالصريح فتقدم على ظهور الامر في صحيحة الحلبي في اللزوم ويحمل على الاستحباب مع ان التحقيق في هيئات الاوامر عدم دلالتها وضعا على الوجوب او الاستحباب بل لاتدل الاعلى البعث نحو المامور به كالاشارة المفهومة نعم مسع عدم ورود قرينة على الترخيص يحكم العقل بلزوم الخروج عن العهدة فهية الامر كالاشارة الصادرة عن المولى فحينئذ مثل الاطلاق المذكور يقدم

عليها ويكون بمنزلة الترخيص وتحمل على الاستحباب .

(الرابع) ان صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله (ع) قال قلت الرجل يقوم في الصلوة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى انه قد انحرف عن القبلة: يمينا وشمالا قال قدمضت صلواته وما بين المشرق والمغرب قبلة (١) ظاهرة في ان وروده فيها كان لا باجتهاد ونظر بل لغفلة ونحوها وان ابيت فلا اقل من احتمال كونه عن اجتهاد او غفلة او خطأ ونحوها ومع عدم الاستفصال تدل على الصحة في جميع الفروض والم احتملات فعلى الاول الذى هو الاظهر تكون معارضة لصحيحة الحلبي تعارض النص والظاهر فتقدم عليها بالحمل على الاستحباب وكذا على الثانى لبعدها على خصوص فرض الاجتهاد فتدبر .

ومع الغض عما سبق من الوجوه فغاية ما تدل عليه صحيحة الحلبي هو ان المصلى في مورد كان مكلفاً بالتحري والاجتهاد لو تركه ولو قصورا بطلت صلواته ويجب عليه الاعادة واما استفادة الحكم للساهى والغافل ونحوهما فمحل اشكال بل منع فلا محيص عن الأخذ باطلاق صحيحة معاوية وكيف كان فلا ينبغي الاشكال في عدم صلاحية صحيحة الحلبي لتقييد صحيحة زرارة فلا اشكال في هذه الصورة .

ومنه يعلم الجواب في الصورة الثانية اى صورة الانحراف الى اكثر مما بينهما فان الصحيحة على اكثر الوجوه لاتعارض الاخبار المفصلة بين الوقت وخارجه . واما صحيحة سليمان بن خالد قال قلت لابي عبد الله (ع) الرجل يكون في قفر من الارض في يوم غيم فيصلى لغير القبلة ثم يصحى فيعلم انه صلى لغير القبلة كيف يصنع قال ان كان في وقت فليعد صلواته وان كان قد مضى الوقت فحسبه اجتهاده (٢) فلا تدل على ان الامر مطلقا دائر مدار الاجتهاد حتى في مورد لم يكن المكلف مأمورا به كما

(١) الوسائل كتاب الصلوة - باب - ١٠ - من ابواب القبلة حديث : ١

(٢) الوسائل كتاب الصلوة - باب - ١١ - من ابواب القبلة حديث : ٦

لو صلى لغير القبلة خطأ او غفلة ونحوهما بل غاية ماتدل عليه انه فى مثل الفرض الذى يكون مكلفا بالاجتهاد حسبه اجتهاده ولو لم يجتهد وصلى بطلت صلوته . وهذا مما لا اشكال فيه بل الظاهر ان المكلف لو صلى فى يوم غيم غفلة او خطأ او قاطعا الوجه القبلة يكون التفصيل محكما فيختص البطلان على نحو الاطلاق بالمسامح للاجتهاد مع تكليفه به .

ويمكن الاستيناس بل الاستدلال بصحيحة يعقوب بن يقطين (١) قال سألت عبدا صالحا عن رجل صلى فى يوم سحاب على غير القبلة ثم طلعت الشمس وهو فى وقت أيعيد الصلوة اذا كان قد صلى على غير القبلة وان كان قد تحرى القبلة بجهدته اتجزى به صلوته فقال يعيد ما كان فى وقت فاذا ذهب الوقت فلاعادة عليه .

فان الظاهر منها ان مورد السؤال امران احدهما وروده فى الصلوة بلاجتهاد وثانيهما الورود فيها مع الاجتهاد فان قوله وان كان قد تحرى الى آخره جملة شرط مع الجزاء والحمل على الوصلية خلاف الظاهر فتدل على صحة صلوته مع عدم الاجتهاد واطلاقه يشمل الدخول غفلة وخطأ او قاطعا او مسامحة خرج الدخول مسامحة انصرفا او صرفا وبقي الباقي .

فتحصل من جميع ما مر وجوب الاخذ باطلاق الادلة فى الصورتين والخارج منها الدخول علما وعمدا او مسامحة واهمالا .

وهل الجاهل بالحكم او الناسى له ملحق بالعامد فتبطل صلوته فيعيد فى الوقت وخارجه او بالساهى والخطاى فتصح فيما اذا كان الانحراف فيما بين المشرقين ويفصل فى الزائد بين الوقت وخارجه او ملحق بالخطاى فى الصورة الاولى وتبطل فى الثانية فيعيد فى الوقت وخارجه او تصح فى الثانية ايضا فلا يعيد فى الوقت ولا فى خارجه وجوه .

وجه الاول مضافا الى الاشكال الثبوتى فى اختصاص الحكم بالعالم به او

الملتفت ان الادلة الخاصة بمختصة بالخطاء ونحوه في الموضوع فلا تعم الجهل بالحكم ونسيانه ودليل لاتعاد حاكم على حديث الرفع مضافا الى الاشكال في عمومه للشبهات الحكمية .

ووجه الثاني اطلاق صحيحة زرارة (١) بالنسبة الى الصورة الاولى فان قوله بعد السؤال عن حد القبلة: ما بين المشرق والمغرب قبلة كله مطلق قوى الاطلاق لما عرفت من انه من الحقايق الادعائية وليس فيها دلالة او اشعار باختصاصها بالموضوعات بل لعل المستفاد من ذيلها تأكيد اطلاق الصدر حيث قال: قلت: فمن صلى لغير القبلة او في يوم غيم في غير الوقت قال فليعد فان فرض الشبهة الموضوعية في الوقت يؤكد تعميم مقابلها للحكمية وكيف كان لا ينبغي الاشكال في الاطلاق كما لا ينبغي الاشكال في حكومتها على ادلة اعتبار القبلة كقوله (ع) لاتعاد الصلوة (٢) هذا حال حكم ما بين المشرقين .

واما التفصيل في الانحراف الزائد فلاطلاق بعض روايات الباب كصحيحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله (ع) قال: قال ابو عبد الله: اذا صليت وانت على غير القبلة فاستبان لك انك صليت على غير القبلة وانت في وقت فأعد فان فاتك الوقت فلا تعد (٣).

ووجه الثالث هو تسليم وجه الصورة الاولى وانكار الاطلاق لصحيحة عبد الرحمن فان المنساق منها الخطاء ونحوه في الموضوع سيما مع ندرة الجهل بالحكم ونسيانه في عصر ابي عبد الله (ع) مما كان حكم القبلة ضروريا بين المسلمين مضافا الى ان اختصاص ساير الروايات على كثرتها بالموضوع يشهد باختصاص الصحيحة به مع ان قوله استبان كانه مخصوص بالموضوع لالحكم الكلي وكيف كان لا يمكن اثبات الاطلاق لهما وعلى هذا يكون البطلان بحسب القواعد محكما .

(١) الوسائل كتاب الصلوة - باب ٩ - من ابواب القبلة حديث : ٢

(٢) الوسائل كتاب الصلوة - باب ٩ - من ابواب القبلة حديث : ١

(٣) الوسائل كتاب الصلوة - باب ٩ - من ابواب القبلة حديث : ١

ووجه الرابع اما في الصورة الاولى فامر واما في الثانية فهو انه بعد عدم ثبوت الاطلاق في الروايات الخاصة لامجال للتفصيل، ومقتضى حديث الرفع الصحة مطلقا، وهو حاكم على الادلة المثبة للقبلة، كحديث لاتعاد، وصحيحة زرارة لاصلاة الا الى القبلة (١) ونحوهما، لان مقتضى لاتعاد بطلان الصلوة بترك القبلة فان ايجاب الاعادة ونفيه كناية عن البطلان والصحة كما تقدم ولسان حديث الرفع (٢) رفع ما لا يعلم وفي المقام رفع شرطية القبلة وهو لسان الحكومة فكما ان قوله (ع) بين المشرق والمغرب قبلة حاكم على ادلة شرطية القبلة توسعة كذلك حديث الرفع رافع لموضوع ما ثبت البطلان لاجله بالتوسعة بنحو آخر .

فما في كلمات بعض الاعيان من حكومة حديث لاتعاد على حديث الرفع غير وجيه، كدعواه باختصاص لاتعاد بالسهو في الموضوع .

نعم هنا اشكال آخر في تحكيم حديث الرفع عليه وهو ان اخراج ما ثبت بفقرات حديث الرفع عن لاتعاد لازمه بقائه بلامورد او في مورد نادر الوجود ضرورة ان اخراج السهو حكما وموضوعا والنسيان والخطاء والجهل كذلك عنه لازمه ذلك، فيقع التعارض بين الحاكم والمحكوم، والمرجع او المرجع هو الكتاب الموافق لحديث لاتعاد، ولازمه البطلان مطلقا .

والجواب عنه ان الادلة الخاصة المفصلة بين الوقت وخارجه مخصصة لحديث الرفع لانها وردت في مورد فعلية يكون الجهل بالموضوع والخطاء والسهو فيه داخله في لاتعاد وخارجه عن حاكمه واما الجهل بالحكم ونسيانه الخارجان عن الادلة الخاصة فهما باقيا تحت حديث الرفع، واخراجهما من لاتعاد لا يوجب الاشكال المذكور .

ومما ذكرناه يظهر حال قوله (ع) في صحيحة زرارة لاصلاة الا الى القبلة (٣)

(٣١) الوسائل كتاب الصلوة - باب ٩ - من ابواب القبلة حديث ٢

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب ٣٧ - من ابواب قواطع الصلوة حديث ٢:

فان حديث الرفع حاكم عليه حتى على الحمل على الحقيقة الادعائية على ما هو الاظهر بين محتملات امثاله فانهما متكفلة لحكم الصلوة مع فرض اعتبار القبلة فيها والحديث يرفعها منها فهو بمنزلة رافع الموضوع ونظير الاشكال المتقدم مع جوابه جار فيه فتدبر .

ثم ان الاشكال الثبوتى المعروف اى توقف كل من الحكم والعلم به على الاخر فيدور وقد فرغنا عن جوابه سالفا مع ان نظيره واقع شرعا ومفتى به عند الاصحاب كالجهر والاختفات والقصر والاتمام فما يجاب به عن الاشكال فيهما يجاب به عن الاشكال فى المقام .

فتحصل مما ذكر صحة صلوة الجاهل بحكم القبلة والناسى عنه مطلقا وتوهم ان الرفع انما هو مادام جاهلا فمع حدوث العلم يثبت التكليف فاسد وقد ذكرنا فى محله بيان الاجزاء فى امثاله فراجع الاصول .

واستبعاد كون الجهل بالموضوع اسوء حا لامن الجهل بالحكم فى غير محله بعد اقتضاء الدليل ذلك بل ورد فى صحيحة عبد الرحمن بن حجاج (١) فى باب التزويج فى العدة ان جهالته بالحكم اهون من جهالته بالموضوع وكيف كان لاشكال من هذه الناحية والاحتياط حسن على كل حال .

فروع

(الاول) لاشكال فى صحة الصلوة اذا تبين فى اثنائها الانحراف الى ما بين المشرق والمغرب ، فيجب عليه أن يحول وجهه الى القبلة ويتمها ، من غير فرق بين سعة الوقت وضيقه حتى فيما إذا لم يبق منه الامقدار نصف الركعة او اقل ، كما لاشكال فى بطلانها مع الاستدبار ونحوه اذا تبين فى سعة الوقت فليقطع صلوته ويستأنف اذا كان يدرك ركعة من الوقت بعد قطعها .

وتدل على ما ذكر موثقة عمار الساباطى عن ابي عبد الله (ع) فى رجل صلى

(١) الوسائل كتاب النكاح باب - ١٧ - من ابواب ما يحرم بالمصاهرة ونحوها

على غير القبلة فيعلم وهو في الصلوة قبل ان يفرغ من صلوته قال ان كان متوجها فيما بين المشرق والمغرب فليحول وجهه الى القبلة ساعة يعلم وان كان متوجها الى دبر القبلة فليقطع الصلوة ثم يحول وجهه الى القبلة ثم يفتح الصلوة (١) فان مقتضى اطلاقها عموم الحكم بالصحة والفساد لجميع الفروض .

والظاهر ان الحكم بالبطلان ثابت للانحراف الزائد عما بين المشرق والمغرب اما في غير نقطة المشرقين فلصدق دبرها عرفا وحقيقة وان ابيت عن ذلك فالظاهر من مثل التركيب ان الحكم المقابل للشرطية الاولى ثابت لمفهومها وانما ذكر في المنطوق مصداق منه بل من البعيد جدا اهمال الحكم في غالب المصاديق المفروضة ومنه يعلم حال التوجه الى المشرقين اذ هو ايضا داخل في مفهوم الصدر .

ولو ضاق الوقت عن ادراك ركعة فهل الحكم هو البطلان أو تصح صلوته ويحول وجهه الى القبلة ويتمها ؟ ، لا يبعد ثبوت حكم البطلان في هذه الصورة ايضا فان في الموثقة احتمالات ارجحها ما يوجب ذلك وهو ان قوله فليقطع الصلوة كناية عن بطلانها من غير قيد ومقتضى الاطلاق عدم الفرق بين سعة الوقت وضيقه ، وقوله بعد ذلك ثم يحول وجهه الخ ليس حكما شرعيا بل ارشاد الى شرطية القبلة أو تعبير على مجرى العادة ولادلالة فيه على فرض سعته بل مقتضى الاطلاق لو فرض كونه حكما عدم الفرق بين السعة والضيق وهذا الاحتمال هو الارجح الموافق لاطلاق السؤال والجواب والصدر والذيل وعليه تبطل صلوته ويجب القضاء لفوتها .

وهنا احتمالان آخران أحدهما ان قوله ذلك كناية عن البطلان كالسابق من غير قيد وقوله بعد ذلك ثم يحول وجهه الى آخره في فرض سعة الوقت والنتيجة مع السابق واحدة .

ثانيهما ان قوله فليقطع الى آخره في فرض سعة الوقت وعلى ذلك لا تتعرض الرواية لصورة ضيقه فلا بد من العمل بالقواعد ومقتضى القاعدة الاولى بطلانها لقوله (ع) لاصلوة الا الى القبلة (٢) ونحوه مما يدل على اشتراط القبلة في جميع

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١٠ - من ابواب القبلة حديث: ٤

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٩ - من ابواب القبلة حديث: ٢

الصلوة حتى في الاكوان الخالية عن الذكر ولو بيرة ادلة القواطع او بضميمتها على ما يأتي الكلام فيه .

ويمكن القول بالصحة فيما اذا صلى لغير القبلة حال الجهل بالحكم او نسيانه وذلك لدليل الرفع (١) بالنسبة لما مضى من الصلوة لغير القبلة ولدليل رفع الاضطرار (٢) بالنسبة لحال الالتفات الى الاشتراط الى أن يحول وجهه الى القبلة ، وحصول الشرط بالنسبة لما بعد ذلك فيقال بصحتها ولزوم التحول الى القبلة فيما بقي منها .

فان قلت ان شمول دليل رفع الاضطرار فرع تحققه ، و تحققه فرع تكليف الشارع باتمامها والافلا يضطر المكلف به تكويناً ، فمع احتمال بطلانها يشك في الاضطرار ، فلا يصح التمسك بدليله للشبهة المصدقية او لشبهة الدور بل مقتضى دليل بطلان الصلوة بالالتفات الفاحش والاستدبار بطلانها وهو رافع لموضوع دليل الرفع لانه مع بطلانها ينتفى الاضطرار .

قلت نعم لكن يمكن استكشاف لزوم الاتمام من الادلة الكثيرة الظاهرة في مراعاة الشارع الاعظم للوقت عند الدوران بين فوته او فوت ساير الشروط ، وقد وردت روايات يظهر منها ان الصلوة لا تترك مع فقد القبلة ، كما وردت في المريض ان يصلى مضطجاً (٣) وما وردت في الصلوة على الدابة في يوم مطير (٤) ، وصرح في بعضها بانه يستقبل القبلة بتكبيرة الاحرام ثم يدور حيثما دارت الدابة (٥) ، وفي ادلة صلوة الخوف وغيرها ما يدل على ذلك (٦) وبالجملة انها لا تترك بحال ، فلو اضطر الى ان يصلى مستدبراً يجب عليه وصحت صلوته .

(١ و ٢) الوسائل كتاب الجهاد باب -٥٦- من ابواب جهاد النفس حديث : ١

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب -٧- من ابواب القيام حديث : ١-٢-٣

(٤) جامع احاديث الشيعة كتاب الصلوة باب -٩- من ابواب القبلة حديث : ٢

(٥) جامع احاديث الشيعة كتاب الصلوة باب -٩- من ابواب القبلة حديث : ١٠

(٦) الوسائل كتاب الصلوة باب -٣- من ابواب صلوة الخوف والمطاردة حديث : ٢

فحينئذ يمكن ان يقال ان صلوته الصحيحة الى حال الالتفات مع امكان اتمامها مستقبلا مع ادراك الوقت وجب اتمامها وصحت بدليل الرفع بل يمكن القول بالصحة وعدم قاطعية الالتفات والاستدبار في حال الالتفات الى الاستقبال بالاستكشاف من هذه الأدلة ومن ان الصلوة لا تترك بحال هذا حال الجهل بالحكم ونسيانه .

ويمكن اجراء حكمهما الى السهو والخطاء في الموضوع والاشكال بلزوم صيرورة لاتعاد بلامورد مع حكومة فقرات حديث الرفع عليه مرتفع بان غير مورد ضيق الوقت الذي كلامنا فيه داخل في دليل لاتعاد كما تقدم فخرج هذا المصداق النادر عنه كخروج الجهل بالحكم والنسيان عنه لا يوجب اشكالا فعلى هذا يمكن تصحيحها بدليل رفع الخطاء منضمنا الى رفع الاضطرار كما مر .

الان يستشكل في صحة الاستدلال بدليل الرفع في غير الجهل بالحكم ونسيانه، بان يقال ان المصلى صلى الى غير القبلة سهوا او خطأ ، ورفع غير القبلة لاثاره ، الا ان يقال ان رفع الاستدبار الخطاى اثره عدم بطلان الصلوة ، وكذا رفع الاستدبار الاضطرارى، الا ان يقال ان ماهو الشرط استقبال القبلة، وماورد من ان الالتفات الفاحش قاطع للصلوة ارشاد الى اشتراط القبلة في جميع حالاتها ، وليست القاطعية حكما شرعيا حتى يتعلق به الرفع ، وماهو حكم شرعى قابل للرفع هو اشتراط التوجه الى القبلة ولم يتعلق به السهو والخطاء ولا الاضطرار ، بل المانعية والقاطعية لولم ترجعا الى اشتراط ما يقابلها غير معقولة .

والتحقيق ان اساس الاشكال في التمسك بحديث الرفع لنظائر المقام امور (منها) ان حديث الرفع لا يرفع الاماهو ثابت بالدلة الاولية ولوقانونا ، اذ معنى لرفع غير ماثبت بالشرع ، والمفروض في المقام ان ماهو ثابت شرطية القبلة لامانعية الاستدبار اذ لا دليل لها .

وفيه منع عدم الدليل على مانعيته لان ظاهر كثير من الروايات ان الالتفات الفاحش او الالتفات عن القبلة تقطع او تفسد الصلوة ، وادلة الاشتراط لا يفهم منها

اللزوم الاستقبال حال الاتيان بهافان الصلوة هي الاذكار والقرآن والافعال المعبرة فيها ، ولولا ادلة البطلان بالالتفات لمادلت ادلة الشرايط على البطلان به في غير حال الاشتغال بها .

و بالجمله ها هنا دليلان دليل اشترط القبلة ودليل قاطعية الالتفات ، وارجاع الثانية الى الاولى لوجهه الامع القول بالامتناع ، وقدمر الكلام في دفعه في بعض المقامات وتأتى الاشارة اليه .

مضافا الى ان دليل الرفع بما ان فقراته حقايق ادعائية ومصححها رفع جميع الاثار فيما اذا لم يكن بعضها واضحة وشايعة كما تقدم الكلام فيه برفع لازم المجعولات الشرعية كالاستدبار ، فان قاطعيته لازم شرطية القبلة ، بناء على شرطيتها في الاكوان ايضا ، مع ان رفع الاستدبار الراجع الى قاطعيته لازم برفع شرطية الاستقبال فلا ينبغي الاشكال من هذه الجهة .

(ومنها) ان الالتفات والاستدبار برجوعهما الى عدم الاستقبال موجبان للبطلان ، فالمفسد حقيقة عدم الاستقبال لا الاستدبار والالتفات ، ولا يعقل تعلق الرفع بالامور العدمية فانها مرفوعة بذاتها .

وفيه - لو سلم ذلك ، مع انه غير مسلم بل ممنوع بحسب ظواهر الأدلة - ، ان ما لا يعقل تعلقه بالاعدام هو الرفع الحقيقي دون الادعائي الراجع الى نفى الاثر كما في المقام ، فان ترك الاستقبال مفسد ولو لاجل فقدان الاستقبال ودليل الرفع بما انه حقيقة ادعائية يرفع تركه ادعاء الراجع الى عدم بطلان الصلوة به فلا اشكال من هذه الجهة ايضا .

(ومنها) شبهة امتناع المانعية والقاطعية لو لم ترجعا الى شرطية ما يقابلهما .

وفيه ما تقدم من الجواب عنها ، وحاصله ان مناط الشرطية يباين مناط القاطعية والمانعية ، ولا يعقل ارجاع احدهما الى الاخرى ، فالشرط دخيل في وجود المصلحة والاقتضاء ، والقاطع مزاحم لتحقق المأمور به في الخارج اعتبارا ، ولا يعقل ان

يكون عدمهما شرطا ودخيلا فى المصالح فراجع وقد تقدم فى بعض المباحث ان ما قيل من ان مانعية الشيء ترجع الى ان عدمه شرط كلام خال عن التحقيق ولعله مأخوذ من ظاهر كلام بعض اهل النظر من ان عدم المانع من اجزاء العلة التامة وهو كلام صورى لو صدر من اهل الفن لا يراد منه ظاهره .

فتحصل مما ذكر ان تصحيح الصلوة بدليل الرفع مما لا مانع منه ، هذا كله لولم نقل باستفادة البطلان من موثقة عمار كما تقدم .

(الثانى) لوتبين انه كان مستديرا فى صلوة الظهر ولم يبق من الوقت الامتداد اربع ركعات فهنا صورتان احدهما تبين ذلك مع عدم الاتيان بالعصر ثانيتهما تبينه بعد الاتيان به وبالظهر مع فرض أن الوقت فى الصورتين لا يوسع الا لأربع ركعات ففي الصورة الاولى هل يجب عليه قضاء الظهر اولا ؟ وفى الصورة الثانية هل يجب عليه الاتيان بالظهر اولا ؟ فالكلام تارة فى مقتضى ادلة الاختصاص والاشراك واخرى فى مفاد الادلة الواردة فى المقام .

فنقول قديقال بامتناع اشراك الوقت من اوله الى اخره لامتناع تعلق التكليف بالضدين حين الزوال وامتناع تعلقه بهما عند ضيق الوقت واما فى غير اول الوقت واخره فلا مانع من الاشراك لعدم اداء التكليف الى الجمع بين الضدين كما هو ظاهر .

وفيه انه قد ذكرنا فى باب الترتب بعد البناء على بطلانه انه لا مانع من تعلق تكليفين فعليين بالضدين ، وتحقيق ذلك مبتن على مقدمات ذكرناها هناك ، ولا مجال هاهنا لاطالة الكلام .

لكن نقول اجمالا ان الامتناع اما لاجل امتناع تعلق التكليف بالضدين فى زمان واحد لكونه تكليفا محالا ، واولا لاجل امتناع الجمع بينهما فى وقت واحد ، فيكون تكليفا بالمحال ، وكل منهما ممنوع امامن ناحية التكليف بالضدين ، فلان الامر بكل من الضدين امر مستقل متعلق بموضوعه الذى هو الطبيعة من غير لحاظ حالاتها

فضلا عن مزاحمتها ، فالامر بالصلوة مثلا متعلق بطبيعتها ، ومقتضى الاطلاق بعد تمامية مقدماته هو كون المتعلق تمام الموضوع ، ولا يعقل ان يكون الامر بالطبيعة متعلقا بمصاديقها ، كما لا يعقل ان تكون مرآة وكاشفا لها ، فالامر بها امر واحد متعلق بواحد ، ولا يتكرر حتى بعد مقدمات الاطلاق ، فالامر بكل من الضدين امر به بل لاحظا ضده ومزاحمه .

وبمباراة اخرى هنا امر بهذا الضد وامر آخر بذاك الضد ، ولا يكون امر ثالث بالجمع بينهما حتى يقال انه تكليف محال ، ومن هذا يظهر ان دعوى انه تكليف بالمحال غير وجيهة ، فان الامر اذا لم يتعلق بالجمع لم يكن تكليفا بالمحال ، ولا تكليفا محالا ، نعم لا يمكن للمكلف اطاعة الامرين بعد امكان اطاعة كل واحد منهما ، فحينئذ يحكم العقل بالتخيير مع فقد الاهمية وبالتعيين اذا كان احدهما اهم ، هذا باب المتزاحمين .
واما فى المقام فلانه بعد معلومية عدم امتناع أصل الاشتراك بوجه لا محالة يكون اشتراك الوقت بينهما فى جميع القطعات على السواء ، وان الوقت فى جميعها وقت فعلى من غير فرق بين الاول والاخر والوسط .

وما قيل من الوقت الانشائى او الاقتضائى بالنسبة الى القطعة الاولى والاخيرة ، والفعلى بالنسبة الى ساير القطعات مسع عدم الاتيان بالظهر ، وبعد الاتيان يتنجز التكليف .

مما لا اصل له ونشأ من الخلط بين الشروط ، بيان ذلك ان للصلوة شروطا كالقبلة والستر والطهارة والوقت ، و للصلوة العصر شرطا آخر وهو ترتبها على صلوة الظهر ، ففى القطعات المتوسطة للوقت يكون مقتضى الاشتراك تحقق هذا الشرط اى الوقت فعلا ، وليس معناه ان المكلف يجوز له الشروع فى الصلوة بمجرد حصول هذا الشرط لابد من حصول الشروط الاخر كالطهارة ونحوها ، وانتظار هذه الشروط لا يوجب ان يكون الوقت شأنا او اقتضائيا ، فان عدم صحتها لاجل فقدان ساير الشروط لا لتقصان الوقت .

وكذا الحال فى القطعة الاولى اى عند زوال الشمس ، فان المكلف لو كان محدثا لا يجوز له الشروع فى الظهر لانتقصان فى الوقت بل لعدم حصول الطهارة وحال صلوة العصر بالنسبة الى شرطها اى ترتبها على صلوة الظهر كحال صلوة الظهر بالنسبة الى الطهارة فصلوة العصر عند زوال الشمس واجبة ، لكن لا يصح الشروع فيها ، لاجل فقدان الوقت او شأنيته ، بل مع تحقق وقته فعلا يكون عدم الصحة لاجل فقدان شرطه وهو ترتبها على الظهر ، فلو كان هذا الشرط محققا او غير معتبر كانت صحيحة واقعة فى وقتها الفعلى ، فلونسى صلوة الظهر وشرع فى العصر تصح لسقوط الترتيب وتحقق ساير الشروط ، فالخلط بين اشتراط الترتيب واشتراط الوقت يوجب عدم تصور الوقت الفعلى الحقيقى فالالتزام بان للوقت حالات ثلاثا مما لا يرجع الى تحقيق .

بل لو قلنا : إن التكليف لا تصير فعلية عند عدم القدرة عليها او على شروطها المطلقة ولو حال الالتفات ، فلا بد وان يقال فى المقام ان التكليف بالعصر غير فعلى ، لاجل عدم القدرة على تحصيل شرطها المطلق ، لان الوقت غير فعلى .

نعم لو كان الترتيب بينهما معتبرا مطلقا وكان الشروع فى صلوة الظهر قبل الزوال موجبا لبطلانها ولو مع ادراك الوقت فى الاثناء ، كان للسؤال عن جواز جعل اول الزوال وقتا للعصر وجها لو كان الوقت جعليا ، لكن بعد عدم اعتبار الترتيب الاحال الذكر ، وصحة الصلوة فى بعض الحالات مع الشروع فيها قبل الوقت والادراك فى الاثناء لا وقع لهذا السؤال هذا حال القطعة الاولى .

واما القطعة الاخيرة فعدم صحة الظهر فيها ليس لاجل عدم تحقق الوقت وخروجه بل لمزاحمة صلوة العصر معها وليست المزاحمة فى الوجود حتى يقال بصحة الظهر لو ترك العصر كما فى ساير المزاحمات بل لمزاحمتها فى صورة الالتفات مع المصلحة فوجوب العصر مزاحم فى هذا الوقت الضيق لادراك مصلحة الظهر تأمل ولو لا المزاحم كانت صحيحة كما لو صلى العصر غفلة فى الوقت الواسع وتمت عند الضيق او نسيها وصلى الظهر فلم يكن فى مثل الحال مزاحما فى البين وصح الظهر ووقع فى وقته .

ويحتمل ان يكون الظهر في آخر الوقت مشروطا بالاتيان بالعصر كما لو اتى به غفلة وضاق الوقت او بالعدر عن اتيانه كما لو نسى العصر واتى بالظهر في الضيق او قطع باتيانه فاتى بالظهر في الضيق هذا كله احتمالات موجبة لعدم دليل عقلي او اعتباري على عدم امكان الوقت المشترك، فلو كان مقتضى الجمع بين الادلة اشتراكه لم يصح رده بعدر الامتناع.

ثم ان الروايات مختلفة المضمون في الباب ولهذا صارت المسألة محل خلاف فعن المشهور اختصاص صلوة الظهر من اول الوقت بمقدار ادائها حسب حالات المكلف واختصاص آخره بالعصر كذلك وما بينهما من الوقت مشترك وعن الصدوقين انه اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر وسيأتى الكلام في حال القولين والشهرة المدعاة .

والعمدة صرف الكلام في مفاد الادلة ومما تدل على الاشتراك جملة من الروايات كرواية عبيد بن زرارة المنقولة في الفقيه بسند نقي قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن وقت الظهر والعصر فقال: اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعا الا ان هذه قبل هذه ثم انت في وقت منهما جميعا حتى تغيب الشمس (١).

وصحيحة اسماعيل بن مهران على الاصح قال: كتبت الى الرضا (ع) ذكر اصحابنا انه اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر ووقت العصر واذا غربت الشمس دخل وقت المغرب والعشاء الاخرة الا ان هذه قبل هذه في السفر والحضر وان وقت المغرب الى ربيع الليل فكتب كذلك الوقت (٢) وقريب منهما روايات (٣) عبيد بن زرارة مما هي ظاهر الدلالة على الاشتراك .

وصحيحة زرارة عن ابي جعفر (ع) قال اذا زالت الشمس دخل الوقتان

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ٤- من ابواب المواقيت حديث : ٥

(٢) الوسائل كتب الصلوة باب ٤- من ابواب المواقيت حديث : ٢٠

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب ٤- من ابواب المواقيت حديث : ١٩

الظهر والعصر وإذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب والعشاء الآخرة (١) وبمضمونها غيرها .

وبازائها مرسله داود بن فرقد عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله (ع) قال اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضى مقدار ما يصلى المصلى اربع ركعات فاذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلى اربع ركعات فاذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر وبقي وقت العصر حتى تغيب الشمس (٢) الى آخره وعن الفقيه قال الصادق (ع) اذا غابت الشمس فقد حل الافطار ووجبت الصلوة واذا صليت المغرب فقد دخل وقت العشاء الآخرة الى انتصاف الليل (٣) وعن فقه الرضا وقت العشاء الآخرة الفراغ من المغرب (٤) .

وهذه الطائفة ايضا ظاهرة الدلالة على الاختصاص وانه قبل مضى مقدار اربع ركعات او مقدار صلوة المصلى يكون الوقت بالنسبة الى العصر والعشاء كما قبل زوال الشمس وسقوطها .

وقد تصدى المحققون لتوجيه روايات الاشتراك بوجوده غير مرضية (منها) ما افاده شيخنا العلامة اعلى الله مقامه بقوله من المحتمل ان يكون المراد كون الوقت صالحا للفرضين لولا حيث تقدم الظهر على العصر ، وبملاحظة هذه الحيثية جعل الوقت بمقدار اداء الفريضة وقتا للظهر ، والحاصل ان مفاد الرواية والله اعلم على هذا انه اذا زالت الشمس دخل الوقتان بموجب الاقتضاء الذاتى الان قبلية الظهر على العصر او جبت جعل مقدار من الوقت خاصاً به ، ثم جعل ذلك نظير ما ورد فى بعض اخبار النافذة الان بين يديها سبعة (٥) .

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -٤- من ابواب المواقيت حديث : ١

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب -٤- من ابواب المواقيت حديث : ٧

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب -١٦- من ابواب المواقيت حديث : ١٩

(٤) جامع احاديث الشيعة كتاب الصلوة باب -١٥- من ابواب المواقيت حديث : ٤

(٥) الوسائل كتاب الصلوة باب -٥- من ابواب المواقيت حديث : ١

وانت خبير بان الاخبار الملقاة على العرف لا يصح تأويلها بالوجه العقلي المغفول عنه عند المخاطبين مع انه مخالف الظاهر جدا فانه يرجع الى أن أول الوقت ليس وقتاً للعصر مثلاً ولكن لو لم تكن مرتبة على الظهر كان وقتها وهو مخالف لقوله اذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر والعصر او دخل وقت الظهر والعصر جميعا ولعمري ان طرح الرواية وردعلمها الى قائله خير من هذا التأويل .

والعجب من شيخنا الاجل مع ذلك الذهن العرفي كيف رضى بهذا التأويل قائلاً انه ليس ببعيد .

ويتلوه في الاشكال القول بشأنية الوقت وكونه من حيث هو صالحا لفعل العصر لكن الترتيب مانع عن الفعلية فانه ايضا يرجع الى عدم كون اول الزوال وقتاً للعصر وانما له شأنية ذلك وهو ايضا مخالف للروايات الدالة على دخول وقت صلوة الظهر والعصر جميعا حين زوال الشمس نعم لا بأس بالاطلاق المجازي لكنه خلاف الاصل كما انه خلاف التأكيد الواقع في الكلام .

ونظيرهما في الضعف القول بان المراد دخول وقتها توزيعاً ، وربما تشهد بذلك رواية عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله (ع) في قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل قال ان الله تعالى افترض اربع صلوات اول وقتها من زوال الشمس الى انتصاف الليل منها صلواتان اول وقتها من عند زوال الشمس الى غروب الشمس الا ان هذه قبل هذه (١) الى آخره .

فان كون اول وقتها من زوال الشمس الى انتصاف الليل ليس الاعلى نحو التوزيع فيحمل ساير فقراتها على ذلك وكذا يحمل ساير الروايات المشتملة على هذا التعبير عليه .

وفيه مضافا الى ان قيام قرينة في رواية على خلاف ظاهرها لا يوجب ارتكاب خلاف الظاهر فيما لم تقم فيه القرينة عليه ان تعبير هذه الرواية يخالف تعبيرات ساير

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١٠ - من ابواب المواقيت حديث : ٤

الروايات ، فاين قوله (ع) اذا زالت الشمس دخل وقت صلوة الظهر وصلوة العصر جميعا ثم انت في وقت منهما جميعا حتى تغيب الشمس (١) مع التعبير في هذه الرواية فهل يصح من شخص عادي ان يقول بهذا القول المفصل المؤكدهم يقول : إنى أقول ان اول الوقت ليس وقتا للعصر ، وهل هذا الاغفلة وذهول .

ودعوى ان قوله (ع) ان هذه قبل هذه دليل على التوزيع ، بعيدة عن الصواب بعد التأكيد المذكور ، وبعد قوله (ع) ثم انت في وقت منهما جميعا حتى تغيب الشمس ، بل لو كان الاستثناء لبيان التوزيع لرجع الكلام الى ان اول وقت صلوة الظهر وصلوة العصر جميعا هو الزوال الا ان وقت العصر متأخر عن الزوال وهذا كلام لا يصدر عن الشخص العادي فضلا عن كان الكلام له .

فلا اشكال في ان المراد بالاستثناء بيان الترتيب بين الصلاتين ، ولا مانع من عدم القدرة على تحصيله في بعض القطعات حتى القطعة المذكورة ، فالمراد ان الوقت الذي هو الشرط حاصل لكن لا يصح العصر لان الاتيان بالظهر قبله شرطه فهذه الطائفة مع احتمالها على الاستثناء شاهدة ايضا على الاشتراك .

والقول بتقييد تلك الروايات برواية داود بن فرقد على ما حكى عن المحقق في المعبر غير وجيه فان من المعلوم ان تلك الروايات ليست من قبيل المطلق حتى تقيده قوله (ع) اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعا وانت في وقت منهما جميعا كيف يعد مطلقا حتى يقيد وكيف كان فالتأويلات المذكورة ليست وجيهة وان صدرت عن الاجلة .

والذي يمكن ان يقال ان رواية داود محمولة على بيان الوقت الذي تصح الصلوة فيه بحسب الحالات العادية ولما كانت صلوة العصر مشروطة بالترتب على صلوة الظهر ولا يمكن للمكلف تحصيل هذا الشرط في اول الزوال بحسب اختياره وكذا الحال بالنسبة الى آخر الوقت فانه لا تصح صلوة الظهر لابتلائها بالمزاحم الخارج عن

قدرة المكلف او اشتراطها بامر خارج منها بخلاف القطعات المتوسطة فان تحصيل شرط صلوة العصر اى ترتبها على الظهر تحت قدرة المكلف .

فيصح بحسب الذهن العرفى ان يقال اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر اى الوقت الذى يصح فيه الظهر بحسب الحالات العادية وحيث لا يصح العصر يصح ان يقال ان هذه القطعة وقت الظهر لا العصر، ومع لحاظ القطعة الاخيرة بحسب اختيار المكلف يصح ان يقال هذه القطعة وقت العصر اى الوقت الذى لا يصح فيه الا العصر واما القطعات المتوسطة فيصح الظهر فيها وكذا العصر لان تحصيل شرطه تحت قدرة المكلف .

فالمراد بحسب الواقع بيان الاوقات بحسب وقوع الصلوة فيها صحيحة فهل ترى انه لو سئل سائل عن الفقيه الذى يرى اشتراك الوقت من اوله الى آخره عن انه هل يجوز صلوة العصر فى اول الزوال فاجاب بانه وقت الظهر لا العصر وكذا الحال فى آخره لقال شيئا مناقضا لمبناه الذى هو الاشتراك ام يكون المراد ان اول الوقت وقت يصح الظهر فقط ولا يقع العصر فيه فالتعبير بانه وقت الظهر اى الوقت الذى صح فيه الظهر فقط صحيح موافق لنظر العرف العام ولا يناقض مع القول بالاشتراك .

ويمكن الاستيناس بل الاستشهاد لذلك بان المراد لو كان تعيين الوقت مع قطع النظر عن الشرط الاخر اى الترتيب لعينه بأمر مضبوط لا بامر موكول الى المكلف مع الاختلاف الكثير وعدم الانضباط بوجه ضرورة ان المكلفين مختلفون فى الاتيان بالصلوة فمقدار ما يصلى فيه المصلى مختلف غاية الاختلاف حتى فى الطبقة المتوسطة من المكلفين، ومع الحمل على ظاهر قوله مقدار ما يصلى المصلى لزم اختلاف اوقات الصلوة بحسب اختلاف المكلفين ويكون الوقت لكل مكلف غيره للآخر او لكل صنف منهم وقت غير وقت صنف آخر وهو كما ترى .

وهذا شاهد على ان المراد بيان تحصيل شرط الترتيب . فالمراد ان اول الزوال وقت صح فيه الظهر فقط، ثم بعد ما صلى المصلى صحت صلوة عصره كما صحت صلوة ظهره لواقع فيه، والاختلاف بين المكلفين بهذا المعنى اى فى تحصيل الشرط لا اشكال فيه

وان شئت قلت ان اول الوقت لمكان عدم قدرة المكلف على الاتيان بالظهرين فيه وكذا على الاتيان بالعصر فيه لاشتراطه بالظهر يختص بالظهر لا بمعنى عدم اشتراك العصر معه فى الوقت بل بمعنى عدم قدرته لاتيانه لاجمعا ولا منفردا فلذا قال انه وقت الظهر وبعد مقدار من الزوال يمكن الاتيان بهما اما الظهر فواضح واما العصر فللقدره عليه بالاتيان بشرطه قبله فيقال ان الوقت مشترك بينهما و آخر الوقت لا يمكن فيه الجمع بين الظهرين ولا الاتيان بالظهر للمزاحم او فقد شرط غير المقدور ولهذا يقال بالاختصاص بالعصر. وانت اذا راجعت الاخبار لوجدت ان اطلاق الوقت بنحو مطلق على وقت الفضيلة شايح فيها كصحيحة الفضلاء عن ابى جعفر و ابى عبدالله عليهما السلام وقت الظهر بعد الزوال قدما و وقت العصر بعد ذلك قدما (١) الى غير ذلك و اذا صح اطلاق الوقت المطلق على وقت الفضيلة فليس من البعيد اطلاقه على الوقت باعتبار الصحة او قدرة المكلف ايضاً .

و ليس مرادنا ان الظاهر من رواية داود ارادة وقت الصحة او وقت قدرة المكلف بل المراد ان الجمع بين الروايات يقتضى ذلك بحمل الظاهر على الاظهر هذا مضافاً الى ان رواية داود غير صالحة لمعارضة الروايات المتقدمة التى فيها الصحيحة والمعتبرة .

و ما يقال من ان السند الى بنى فضال صحيح و نحن مأمورون باخذ رواياتهم ، غير ظاهر ، فان الامر بالأخذ بما رووا فى مقابل رفض مارأو ليس معناه الاتوثيقهم والاخذ برواياتهم اذا كانت عن الامام عليه السلام او عن ثقة عن الامام (ع) لا الاخذ بمرسلاتهم او بما رووا عن الضعاف فان رفض ذلك ليس ردا لرواياتهم بل رفض لرواية الضعفاء .

واما دعوى ان استناد المشهور اليها جابر لسندها ، ففى غير محلها ، فانه لم يثبت استناد اصحابنا القدماء اليها بل مقتضى ما حكى السيد فى الناصريات عنهم

خلاف ذلك ، قال : يختص اصحابنا بانهم يقولون: اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر معا الا ان الظهر قبل العصر وهو عين مضمون الروايات المقابلة لرواية داود فبناء قدامنا اصحابنا على العمل بتلك الروايات.

وما قال السيد في الناصريات بقوله: وتحقيق ذلك انه اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر بمقدار ما يؤدي اربع ركعات فاذا خرج هذا المقدار اشترك الوقتان ومعنى ذلك انه يصح ان يؤدي في هذا الوقت المشترك الظهر والعصر بطوله والظهر مقدمة ثم اذ بقى للغروب مقدار اربع ركعات خرج وقت الظهر وخلص للعصر انتهى تحقيق له في مقابل الاصحاب لايان مرادهم .

فما عن المختلف و على هذا التفسير الذي ذكره السيد يزول الخلاف ، غير ظاهر ، بل لنا ان نقول: ان تفسيره راجع الى ما ذكرناه في تفسير رواية داود ، فان قوله: ومعنى ذلك انه يصح ان يؤدي الخ في مقابل اول الوقت و اخره مما لا يصح ان يؤدي الظهر او العصر فالاختصاص المستفاد من عبارته ليس في مقابل الاشتراك القائل به الاشتراك بل المراد ان اول الزوال وقت يصح فيه صلوة الظهر فقط كآخر الوقت بالنسبة الى العصر واما الوقت فمشترك بين الصلاتين من الزوال الى الغروب كما هو ظاهر العبارة المنقولة عن الاصحاب .

فمقتضى حكاية السيد توافق الاصحاب على الاشتراك كما ان مقتضى كلام المحقق المنقول عن المعترف في مقابل الحل بقوله : ان فضلاء الاصحاب رويوا وفتوا به اي برواية الاشتراك ان جميع فضلائهم افتوا وعملوا بتلك الروايات وتركوا العمل برواية داود.

فيظهر من المحققين السيد و المحقق ان المشهور بين الاصحاب قديما الى عصر المحقق هو القول بالاشتراك فيثبت منه اعراضهم عن ظاهر رواية داود. بل الظاهر ان المشهور بين المتأخرين ايضا رفض العمل بروايته فان مقتضى روايته ان اول الزوال الى ان يصلى المصلى اربع ركعات وقت مختص بالظهر وكذا الحال

بالنسبة الى وقت العصر ولازم ذلك ان ذلك المقدار بالنسبة الى العصر كما قبل الزوال لصلوة الظهر فلو صلى المسافر ركعتين في اوله يجب عليه الصبر الى مضي هذا الوقت ولو كان الفراغ عن صلوة الظهر بحسب بعض احوال المكلف قبل مضي المقدار المذكور لنوع المصلين يجب الانتظار ، وهذا مخالف لجميع الروايات المستدل بها للاشتراك والاختصاص ولفتوى المشهور من الفقهاء فان عباراتهم مشحونة بان الظهر تختص من اول الزوال بقدر ادائها وكذا بالنسبة الى العصر وقد ادعى الاجماع عليه تارة والشهرة اخرى ولم يفرقوا بين القصر والتمام نعم حكى عن معدود منهم انه تختص بمقدار اداء اربع ركعات وعن السرائر الاجماع عليه مع ان المحكى عنه التعبير بمقدار ادائها .

وكيف كان الظاهر عدم عمل الاصحاب برواية داود فضلا عن استنادهم اليها بل من المحتمل ان القائلين بالاختصاص انما ذهبوا اليه لشبهة عقلية وهي امتناع كون اول الوقت مشتركا لادائه الى الامر بالضدين وكذا اخر الوقت وافهموا من الروايات المشتملة على ان هذه قبل هذه الاختصاص كما تقدم الكلام فيه .

فتحصل مما ذكر ان رواية داود مرسله غير مجبورة بعمل الاصحاب بل معرض عنها بحسب المشهور قديما وحديثا ولو فرض ان في مارواه بنو فضال لا ينظر الى ما بعدهم من الارسال اضعف السند وكانت بمنزلة رواية صحيحة لما افاد أيضاً بعد فرض اعراضهم عنها ولو قيل بمعارضة الطائفتين وقلنا بان الشهرة من المرجحات فالترجيح لروايات الاشتراك .

فالتحقيق اشتراك الوقت من الزوال الى الغروب بينهما و عدم صحة العصر اول الزوال لاجل فقد شرط الترتيب ولهذا الوسط ذلك ووقع العصر من اول الزوال كان صحيحا كما لو نسي الظهر واتى بالعصر من اوله .

وعليه فيظهر الكلام في الفرعين المتقدمين اولهما اذا صلى الظهرين ثم علم باستدبار الظهر عن القبلة ولم يبق من الوقت الا اربع ركعات او اقل ، فعلى الاختصاص

بمعنى كون آخر الوقت بالنسبة الى الظهر كما بعد الغروب، يسقط القضاء لشمول الروايات المفصلة للظهر ، واما على القول بالاشتراك فيجب عليه الاتيان بها لبقاء وقتها وسقوط الترتيب وكذا على القول بالوقت الاقتضائي والشأنى لانه على القولين يصير الوقت بعد سقوط الترتيب فعليا فيجب عليه الظهر .

ثانيهما اذا صلى الظهر فقط وبقي من الوقت مقدار اربع اواقل يجب عليه العصر وسقط قضاء الظهر على الاختصاص وكذا على القولين الاخرين لخروج وقته وشمول الاخبار المفصلة له .

واما على الاشتراك ففيه وجهان سقوط القضاء بدعوى ان المتفاهم من العناوين المأخوذة فى الروايات المفصلة التى تقدم بعضها هو فوت الوقت الذى يمكن الاتيان بالصلوة فيه ولولا لاجل مراعاة الشريكة وبدعوى ان الظاهر من الروايات ان حكم الاتيان فى الوقت ثابت لمن يمكن له الاتيان فيه ويكون مأمورا بالاتيان كقوله (ع) ان كان فى وقت فليعد وان كان الوقت قد مضى فلا يعيد (١) وقوله يعيدها ما لم يفته الوقت (٢) ونحوهما غيرهما فان الظاهر منها ان المفروض من الوقت هو الذى امر فيه بالاعادة والوقت الذى يجب الاتيان بالعصر فيه لا يعقل الامر باعادة الظهر فيه .

وفى الدعويين اشكال اما فى الاولى فواضح ، لان الظاهر من ذهاب الوقت ومضيه وفوته هو خروج الوقت المقرر للصلوة لا خروج وقت صحت الصلوة فيه وانما حملنا رواية داود على ذلك بقرينة روايات اخر وحمل الظاهر على الاظهر واما دلالة مثل الروايات المفصلة على ذهاب الوقت المقرر فمما لا ينبغي الاشكال فيه والحمل المذكور فى رواية داود لاشاهد عليه .

واما فى الثانية فلانها مبنية على ان الامر بالاعادة يراد منه ظاهره ، وقد مر منا ان قوله: فليعد ولاءعادة عليه ونحوه كناية عن البطلان والصحة ، والجمل التى يؤتى بها كناية لا يراد منها معانيها الحقيقية كقوله فلان كثير الرماد ، وقد ذكرنا سابقا ان

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -١١- من ابواب القبلة حديث : ٨

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب -١١- من ابواب القبلة حديث : ٤

القرينة موجودة بانه لا يراد من تلك الجمل معانيها الحقيقية بل هى كنايةات عن الصحة والفساد وعليه فليس الأمر بالاعادة قرينة على ما ذكر .

مضافا الى ان الامر بالاعادة لا يدل على كونها فى الوقت ، إذ الاعادة هى الايتان بالشئ ، ثانيا سواء كان فى الوقت أو فى خارجه ولهذا استعمل لفظها بالنسبة الى خارج الوقت فقال (ع) وان كان قدمضى الوقت فلا يعدا ولا اعادة عليه (١) فيصير المعنى على فرض الاستعمال الحقيقى ، انه اذا علم بالاستدبار فى الوقت يجب عليه الاعادة ، واطلاقه يعم الاعادة خارج الوقت ، فالظاهر على القول بالاشترك هو وجوب قضاء الظهر لو استبان فى الوقت الضيق الذى يجب عليه العصر .

الثالث لو صلى العصر ثم استبان قبل غروب الشمس بمقدار ما يسع لثلاث ركعات او اقل أنه كان مستدبراً فيها ، بحيث لو اعادها كانت مشمولة لقاعدة من ادرك ، وكذا لو صلى الظهرين ثم تبين استدباره للظهر فى الوقت المذكور فهل صحت صلوة عصره مطلقا وكذا ظهره فى الفرض الثانى على الاشتراك اولا ، والمسألة مبنية على كيفية استفادة الحكم من قاعدة من ادرك .

والاولى ذكر بعض رواياتها منها المرسلة المنقولة عن النبى (ص) فى الخلاف وغيره قال فى الخلاف روى ان من ادرك من الصلوة ركعة فقد ادركها (٢) وعن الخلاف وجماعة من الاصحاب على ما فى مفتاح الكرامة قوله (ع) من ادرك من الصلوة ركعة فقد ادرك الصلوة تامة (٣) ، قال : وفى لفظ آخر من ادرك من الوقت ركعة فقد ادرك الوقت (٤) وفى الذكرى روى عن النبى (ص) انه قال : من ادرك ركعة من الصلوة

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١١ - من ابواب القبله حديث : ٨

(٢) لم نعثر عليها فى كتب الحديث والظاهر انها متصيدة من روايات الباب

(٣) لم نعثر عليها فى كتب الحديث والظاهر انها متصيدة من روايات الباب

(٤) لم نعثر عليها فى كتب الحديث والظاهر انها متصيدة من روايات الباب

فقد ادرك الصلوة ، (١) وفي رواية اصبح بن نباتة قال : قال امير المؤمنين (ع) : من ادرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد ادرك الغداة تامة ، (٢) وعن الذكرى من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك الشمس (٣) وعن علي بن احمد الكوفي في كتاب الاستغاثة عن رسول الله (ص) انه قال : من ادرك من صلوة العصر ركعة واحدة قبل ان تغيب الشمس ادرك العصر في وقتها ، (٤) وفي موثقة عمار عن ابي عبد الله (ع) في حديث ، فان صلى ركعة من الغداة ثم طلعت الشمس فليتم وقد جازت صلوته (٥) .

وهذه الروايات وان كانت مرسلات وضعاف الا واحدة منها الا ان مضمونها مفتى به عند الاصحاب وكان الحكم مشهورا معروفا يدعى عليه الاجماع والشهرات فلا اشكال في الحكم بل ولا في جبر سند النبوي المعروف .

ثم ان المحتملات في مضمون الروايات كثيرة (منها) انها بصدد توسعة الوقت واقعا فيكون وقتنا اختياريا ، وهذا الاحتمال مقطوع الخلاف وان كان يظهر من الخلاف احتمال عند الاصحاب ، قال فيمن صلى الفجر ركعة او العصر كذلك ثم طلعت او غربت الشمس : انه يكون مؤديا وانه ادرك الصلوة جميعا في وقتها ، دليلنا اجماع الفرقة المحقة ، فانهم لا يختلفون في ان من ادرك ركعة من الفجر قبل طلوع الشمس يكون مؤديا في الوقت ، وانما اختلفوا في ان هذا هل هو وقت اختيار او وقت اضطرار ، واما انه وقت الاداء فلا خلاف بينهم فيه انتهى تأمل .

(ومنها) انها بصدد توسعة الوقت للمضطر فيكون وقتا حقيقة لكن لمن اضطر

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -٣٠- من ابواب المواقيت حديث ٤:

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب -٣٠- من ابواب المواقيت حديث: ٢

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب -٣٠- من ابواب المواقيت حديث: ٥

(٤) جامع احاديث الشيعة كتاب الصلوة باب -٢٨- من ابواب المواقيت حديث: ٦

(٥) الوسائل كتاب الصلوة باب -٣٠- من ابواب المواقيت حديث: ١٠

حتى ولو وقع نفسه في الاضطرار اختيارا وان كان معاقبالذلك ، فيكون معنى قوله (ص) من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة (١) ، انه ادركها في وقتها ، كما قال (ع) في مرسله اخرى : من ادرك من الوقت ركعة فقد ادرك الوقت (٢) ، وكما في رواية الكوفي المتقدمة ادرك العصر في وقتها (٣) .

(ومنها) انها بصدد تنزيل خارج الوقت منزلة الوقت اما في جميع الاثار مطلقا اول للمضطر ولو باختياره وإما في الاثر البارز وهو كون الصلوة اداء .

(ومنها) كونها بصدد التنزيل لكن لا لتنزيل الوقت بل لتنزيل ادراكه بمقدار ركعة منزلة ادراك الجميع ، او تنزيل الصلوة التي وقعت ركعة منها في الوقت منزلة ما وقعت فيه جميعا ، او تنزيل الشخص الذي ادرك ركعة منزلة المدرك للجميع . (ومنها) ان يكون المراد منها بيان انه لا يعتبر عند الشارع في كون الصلوة اداء الا وقوع ركعة منها في الوقت ، وهذه الاحتمالات تأتي بالنسبة الى ادراك اول الوقت بمقدار ركعة لكن كلامنا في آخر الوقت .

فنقول انه على القول بالوقت الاختياري الرجوع الى نسخ قاعدة من ادرك الادلة الدالة على ان الغروب آخر الوقت فلاشكال في عدم خروج الوقت بغروبها بل يكون باقياً الى مضي مقدار ثلاث ركعات بعد غروبها ، وكذا الحال في ساير الفروض لكنه مقطوع الخلاف ، وكذا الحال في التنزيل المطلق اللازم منه التأخير اختيارا ، والظاهر ان فتوى الاصحاب بكون المدرك للركعة مؤديا ليس لهذين الوجهين بل احد ساير الوجوه .

وكذا على القول بالتوسعة للمضطر لايبعد استلزامه لبقاء الوقت فان خروج الوقت المقرر بقول مطلق لايتحقق الا بخروج الاضطرار أيضاً الا ان يدعى الانصراف

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -٣٠- من ابواب المواقيت حديث : ٤

(٢) لم نثر عليها في كتب الحديث والظاهر انها متصيدة من روايات الباب

(٣) جامع احاديث الشيعة كتاب الصلوة باب -٢٨- من ابواب المواقيت حديث : ٦٠

وهو غير ظاهر ، واولى بذلك اى بعدم خروجه على القول بالوقت التنزيلي اذا قيل إنه بلحاظ جميع الاثار ، فان مقتضى الادلة الاولى وان كان انتهاء الوقت بغروب الشمس مثلا ، لكن مقتضى حكومة دليل من ادرك عليها هو التوسعة الحكمية مطلقا اوفى بعض حالات المكلفين أما على التوسعة المطلقة فواضح وأما على المقيدة فلما اشرنا اليه من عدم صدق الذهاب الابذهاب جميع المصاديق .

فعلى هذه الاحتمالات اذا استبان الاستدبار بعد الغروب مما هو مشمول للقاعدة يجب قضاء الصلوة .

واما على ساير الاحتمالات سواء قلنا بتنزيل الوقت فى خصوص الاداء او تنزيل الادراك او غيرهما من المحتملات فلا قضاء لذهاب الوقت وعدم دليل على التوسعة او التنزيل فيؤخذ بالادلة المفصلة هذا حال التصورات .

واما فى مقام التصديق فالاحتمالات المتقدمة التى لازمها وجوب القضاء كلها خلاف الظاهر حتى فى مثل قوله (ع) : من ادرك من الوقت ركعة فقد ادرك (١) الوقت ، او قوله (ع) فى رواية الكوفى : من ادرك من صلوة العصر ركعة واحدة قبل ان تغيب الشمس ادرك العصر فى وقتها (٢) فضلا عن غيرهما .

فان الظاهر منهما اما تنزيل ادراك الصلوة بر كعة منزلة ادراك جميعها فى الوقت ، لاتنزيل الوقت حتى يقال بعدم خروجه تنزيلا ، بل لسان الرواية يخالف لسان التنزيل فى الوقت فان التنزيل فى مثله يرجع الى الحقيقة الادعائية وفى مثلها لا يرى المتكلم الا تلك الحقيقة ويكون الطرف منسيا فمن قال رايت اسداً يدعى كون المرثى اسدا لاغير فان ذكر معها بعض خصوصيات الانسان خرج الكلام من الادعاء والبلاغة وفى تلك الروايات يكون الوقت المقرر منظورا فيه وان المصلى ادرك منه ركعة وان الوقت خرج باتمام الركعة ومعه كيف يدعى ان تلك القطعة وقت واما دعوى ادراك

(١) لم نعر عليها فى كتب الحديث والظاهر انها متصيدة من روايات الباب

(٢) جامع احاديث الشيعة كتاب الصلوة باب -٢٨- من ابواب المواقيت حديث ٦:

الصلوة بادراك ركعة فلامانع منه وبالجملة الظاهر منه ذلك .
 او الاحتمال الاخير الراجع الى ان المعتبر في الاداء عند الشرع ليس الادراك
 ركعة منها كما قال (ع) في موثقة عمار : فليتم وقد جازت صلوته (١) فلا اشكال في
 ان الاستبانة في الوقت المذكور خارج الوقت فصحت صلوته وحسبه اجتهاده .
 الرابع لو صلى العشائين فتبين بعد انتصاف الليل كونهما او احدهما في دبر
 القبله فهل عليه الايتان او لا شيء عليه ؟ مبنى الثاني هو خروج الوقت وليس مابعده
 وقتا لا اختيارا ولا اضطرارا والمسألة محل اشكال في الفرض بل وفيما تبين بعد سقوط
 الشفق او بعد ثلث الليل اوربعه وان كان بعض الاحتمالات غير معتنى به .
 وقد اختلفت الاخبار والاقوال في المسألة وهي وان لم تكن محط البحث لكن
 لابس بالتعرض الاجمالي فنقول : ان في قوله تعالى : اقم الصلاة لدلوك الشمس الى
 غسق الليل وقرآن الفجر (٢) احتمالات واقوالا بحسب رأى اللغويين ، فمن قائل
 ان الدلوك زوال الشمس وميلها والظاهر ان الاغلب على ذلك ، وقيل : الدلوك من
 الزوال الى الغروب ، وقيل : هو الغروب ، وقيل في وجه كل أمر اعتباري لا يرجع
 الى محصل ، وقيل : غسق الليل هو اول بدئه وقيل : سواد الليل وظلمته ، وقيل :
 انتصافه وقيل : وقت غيبوبة الشفق والظاهر ان الآية الكريمة متعرضة لبيان اوقات
 الصلوات الخمس فالقول بان الدلوك هو الغروب كالقول بان الغسق بدء الليل غير وجيه .
 والظاهر ان المراد من الدلوك زوال الشمس كما عليه الاكثر ، والغسق انتصاف
 الليل اذا كان المراد شدة ظلمته بناء على انها في الانتصاف ، او غيبوبة الشفق اذ بها يصير
 الليل مظلما لذهاب شعاع الشمس عن الافق وسياتي الكلام في ترجيح احد الاحتمالين
 واما احتمال كونه سواد آخر الليل فبعيد عن الصواب .
 والظاهر من الآية الكريمة ان الغسق منتهى الوقت ، وهو اما سواد الليل وظلمته

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٣٠ - من ابواب المواقيت حديث : ١

(٢) سورة الاسراء - آية - ٧٨

وهو يحصل بذهاب الشفق بل قبيله ، اوشدة الظلام وهى اما بعد الشفق او انتصافه والحمل على آخر الليل خلاف الظاهر .

مضافا الى انه يمكن الاستيناس لذلك من اختلاف تعبير الاية الكريمة في بيان الصلوات الاربع مع بيان صلوة الفجر فقوله تعالى : اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل (١) راجع الى الاربع وقوله : وقرآن الفجر راجع الى صلوته .

ومن المحتمل قريبا ان النكتة في اختلاف التعبير اتصال وقت تلك الصلوات الاربع فالقطعة المتصلة من الزوال الى انتصاف الليل او ذهاب الشفق وقت لها ، فقال : اقم الصلوة من الدلوك الى الغسق ، ثم لما كانت القطعة المذكور منفصلة عن القطعة التي تجب فيها صلوة الفجر افردها بالذكر بقوله : وقرآن الفجر ، وهذا وجه عدم التعبير بقول : اقم الصلوة من دلوك الشمس الى الفجر او الى قرآن الفجر ، وهذا شاهد على ان بين الاربع والفجر فصلا دون تلك الاربع .

وبما ذكرنا يمكن الاستظهار من الاية أن المراد من الغسق نصف الليل بان يقال انه لو كان المراد منه سقوط الشفق يلزم عدم تعرضها لوقت العشاء تاما ، اذ لم يقل احد بان وقتها الى سقوط الشفق ، مضافا الى ما دل من الاخبار المستفيضة على ان الوقت الى نصف الليل ، فلا ينبغي الاشكال في ان الغسق نصف الليل .

ثم انه بناء على ظهور الاية في ان منتهى الوقت انتصاف الليل لا تكون الروايات الدالة على بقاء الوقت للمعدور كالحائض التي طهرت آخر الليل والناسى والنائم المستيقظ اخره مخالفة له الا بالاطلاق والتقييد فيجب الاخذ بالمقيدات لو لم يكن محذور آخر بل لا تكون رواية عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله (ع) ولا صلوة الليل حتى يطلع الفجر (٢) مخالفة للاية بالتباين اذ دلالة لها على انه وقت اختياراً وعدم الفوت لا ينافى كون آخر الوقت للمضطرب فان التارك عمدا ولو عوقب بتأخيره لكن

(١) سورة الاسراء - آية - ٧٨

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١٠ - من ابواب المواقيت حديث : ٩

صار مضطرا ولم تفت صلوته .

ثم انه يمكن الاستدلال بالاية الشريفة على ان الوقت من زوال الشمس الى غسق الليل وقت اختياري للصلوات الاربع .

بيان ذلك ان في قوله تعالى: اقم الصلوة الى آخرها احتمالات (احدها) انه امر لخصوص النبي (ص) باقامتها من الزوال الى انتصاف الليل ، ويكون امرا مولويا وجوبيا .

(ثانيها) أنه امر مولوي متوجه اليه بايقاعها في القطعة المذكورة بان لا يكون الامر متوجها الى نفس الصلوة التي ظرفها تلك القطعة بل الى لزوم جعلها فيها بعد مفروضية كونها واجبة وبعبارة اخرى لم يكن بيان اصل وجوبها بالاية الشريفة ، بل كان ثابتا من قبل ، وانما تعلق الوجوب بجعل الصلوات الواجبة في تلك القطعة .

(ثالثها) أنه امر ارشادي متوجه اليه لبيان شرطية الوقت للصلوة كالاوامر المتعلقة بسائر الشروط كالطهارة والقبلة .

فعلى هذه الاحتمالات لما كان الخطاب شخصيا متوجها الى رسول الله (ص) لامحالة يكون الامر للتوسعة اختيارا فان الاضطرار كالسهو والنسيان والخطا والجهل والاعماء والمرض الموجب لعدم الالتفات الى اوقات الصلوة بل النوم الموجب لترك الصلوة في الوقت الاختياري غير جازي على النبي (ص) ، وماورد من نومه منها لا بد فيه من التاويل او الرد الى اهله ، فلامحالة يكون الخطاب لشخص ملتفت غير معذور فتكون التوسعة لصلوة المختار، ثم بعد ثبوت ذلك له عليه وعلى آله السلام تثبت للامة للاجماع بل الضرورة على الاشتراك وعدم كونها من مختصات ، ولا يفرق في استفادة ذلك بين الوجوه المتقدمة ، حتى على الاحتمال الثالث لان الامر الارشادي ايضا متوجه اليه فيكون ارشادا له الى ذلك .

نعم لو كان المراد من امره بالاقامة اقامتها في الامة بان يكون مأمورا بان يأمر الامة باقامتها لكان امره بها قانونيا يصح فيه الاطلاق للحالات العارضة ، لكنه خلاف

الظاهر .

ولعل الظاهر هو الاحتمال الاول ، للفرق بين المقام وغيره مما امر بالاجزاء والشرايط لقيام القرينة في ساير الموارد على الارشاد لتعلق الامر بالجزء او الشرط ونحوهما مما لا يصح فيه الحمل على المولوية واما في المقام فيحمل على ظاهره لتعلقه بالصلوة في الاوقات المذكورة والحاصل ان الحمل على الارشاد حمل على خلاف الظاهر المحتاج الى القرينة المفقودة في المقام .

فتمحصل مما ذكر ان الوقت المستفاد من الاية وقت اختياري ، هذا مضافا الى دلالة جملة من الروايات عليه وعدم صلاحية الروايات الموهمة للخلاف لمعارضتها بل في نفس تلك الروايات شواهد على ان الاوقات المذكورة فيها اوقات فضل على مراتبه ، ولا يقتضى المقام تفصيل الاوقات واحكامها .

فلا اشكال في ان وقت العشاء ممتد الى نصف الليل اختيارا ، كما لا اشكال في عدم امتداده الى الفجر اختياراً بمقتضى الاية الكريمة والروايات .

واما الامتداد للمضطر مطلقا ، اوفى الموارد التي ورد فيها النص به ، ففيه كلام (حاصله) انه ورد في جملة من الروايات في الحائض اذا طهرت آخر الوقت قبل طلوع الفجر انه يجب عليها المغرب والعشاء كرواية ابن سنان عن ابي عبدالله (ع) قال: اذا طهرت المرثة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر والعصر وان طهرت من آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء (١) ، ونحوها غيرها ، وورد مثلها في الناسي والنائم ففي صحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (ع) قال ان نام رجل او نسي ان يصلي المغرب والعشاء الاخرة فان استيقظ قبل الفجر قدما يصليهما كليهما فليصلهما فان خاف ان تفوته احدهما فليبدء بالعشاء وان استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس (٢) وقريب منها غيرها .

(١) الوسائل كتاب الطهارة - باب - ٤٩ - من ابواب الحيض حديث : ١٠

(٢) جامع احاديث الشيعة كتاب الصلوة باب - ١ - من ابواب قضاء الصلوات حديث : ١٥

ولا يبعد ثبوت الحكم لمطلق المعذور ولو حصل ذلك باختياره وان عوقب على ذلك ، وتشهدله رواية عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله (ع) قال لا يفوت الصلوة من اراد الصلوة لا يفوت صلوة النهار حتى تغيب الشمس ولا صلوة الليل حتى يطلع الفجر ولا صلوة الفجر حتى تطلع الشمس (١) بل لولا ضعفها كانت حجة قاطعة ويظهر من الخلاف عدم الخلاف بين اهل العلم فى عدم الانحصار بالموارد المتقدمة كما يأتى كلامه مع ان الرواية فى الفقيه من المرسلات المعتمد عليها وان كان فى المقام لا يخلو من اشكال. ثم لا اشكال فى وجود الجمع العرفى بين ما دل على الامتداد الى الفجر وبين الروايات الدالة على ان آخر الوقت نصف الليل وكذا بينها وبين الآية الكريمة فان المخالفة بينهما بالاطلاق والتقييد ، هذا لو كان للاية اطلاق ، واما على ما مر من اختصاصها بصلوة المختار فلا اشكال رأسا وهذا لا اشكال فيه.

انما الاشكال فيما قيل من عدم جواز الاعتماد على تلك الاخبار الدالة على الامتداد لغير المختار لاعراض المشهور عنها ولموافقتها لفتوى جميع الفقهاء الاربعة مع ان اكثر الاخبار الواردة فى الوقت مشوبة بالتقية .

وفيه ان اعراض قدماء اصحابنا غير ثابت كما يظهر من الشيخ فى الخلاف ، قال فيه: الوقت الاخر وقت من له عذر وضرورة، وبه قال الشافعى وذكر الشافعى فى الضرورة فى الوقت اربعة اشياء ، الصبى اذا بلغ، والمجنون اذا افاق، والحائض والنفساء اذا طهرتا ، والكافر اذا اسلم ، ولخلاف بين اهل العلم فى ان واحدا من هؤلاء الذين ذكرناهم اذا ادرك قبل غروب الشمس مقدار ما يصلى ركعة انه يلزمه العصر، وكذلك اذا ادرك قبل طلوع الفجر الثانى مقدار ركعة يلزمه العشاء الاخرة ، ثم تمسك بالروايات، ثم قال : دليلنا اجماع الامة على ان من لحق ركعة تلزمه تلك الصلوة الخ .

وقال فى مسألة اخرى : اذا ادرك بمقدار ما يصلى فيه خمس ركعات قبل المغرب لزمته الصلاتان بلا خلاف ، وان لحق اقل من ذلك لم يلزمه الظهر عندنا ، وكذا القول

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١٠ - من ابواب المواقيت حديث : ٩

في المغرب والعشاء الاخرة قبل طلوع الفجر الى آخره .

واما دعوى موافقتها لفتوى جميع الفقهاء الاربعة، ففيها - مضافا الى ان مجرد موافقتها لهم لا يوجب وهن فيها وانما المخالفة لهم عند التعارض من المرجحات كما لا يخفى - انها ممنوعة ، فان المذكور في الخلاف انهم اختلفوا في آخر وقت العشاء وانه الى الثلث او الربع او النصف او طلوع الفجر اختيارا او اضطرارا .

ومنه يظهر انه لو سلم كون اكثر الاخبار الواردة في الوقت مشوبة بالتقية فلا يوجب ذلك الوهن في تلك الاخبار غير المشوبة بها ، فتحصل مما مر ان الوقت الاختياري للعشائين الى نصف الليل ويمتد للمضطر الى الفجر وطريق الاحتياط واضح .

مسألة في الخلل في الوقت ، ولا بد من تقديم مقدمة ، وهي ان دخول الوقت يحتمل ان يكون شرطا لوجوب الصلوة ، فيكون وجوبها مشروطا بمجيء الوقت كسائر الوجوبات المشروطة ، ويحتمل ان يكون الصلوة الواجبة معلقة على دخول الوقت فتكون من قبيل الواجبات المعلقة ، فيكون الوجوب فعليا متعلقا بامر استقبالي هي الصلوة في الوقت ، ويحتمل ان يكون الوجوب مطلقا والوقت شرطا للمأمور به كالطهارة والستر للصلوة .

فعلى الاولين لو وقعت الصلوة خارج الوقت بطلت بحسب القواعد عمدا كان اوسهوا ونسيانا ونحوهما ، ولا يمكن تصحيحها بحديث الرفع كالتصحيح به بالنسبة الى شروطها كالطهارة والقبلة على ما مر الكلام فيه ، فان الصلوة قبل الوقت ليست مأمورا بها فلما جرى لحديث الرفع فيها قبل الوقت وللقاعدة الاجزاء .

وعلى الثالث يكون حاله كحال ساير الشروط والاجزاء التي قلنا بجريان الحديث فيها وصيرورة الواجب الصلوة ماعدا الجزء او الشرط المنسيين هذا بحسب الاحتمال .

ولاشكال بحسب الاثبات في عدم كون الوقت من قبيل شروط الواجب ،

وظاهر الآية الكريمة اقم الصلوة لدلوك الشمس (١) الخ احد الاحتمالين الاولين ،
والارجح بينهما هو الاول منهما ، فان الاظهر ان يكون قوله لدلوك الشمس متعلقا
بالطلب فيكون الحاصل تجب الصلوة عند دلوكها فيكون الوجوب مشروطا ،
لابلصلوة حتى يكون الوجوب معلقا ، واما كونها بصدد بيان الشرطية لالحكم
التكليفى ، فخلاف الظاهر بعد كون الامر متعلقا بالصلوة او متعلقاتها ، هذا بالنسبة الى
اول الزوال ، واما منه الى آخر الوقت فسيأتى الكلام فيه .

واما الروايات فيظهر من كثير منها أن الصلوة بالاضافة الى وقتها من قبيل الواجب
المشروط ، مع ان عدم وجوبها قبل الوقت واضح لدى المشرعة وكيف كان لاشكال
فى عدم جريان حديث الرفع بالنسبة الى الوقت من غير فرق بين ما قبل الوقت وما بعده
ولا بين وقوع بعضها خارج الوقت ووقوع كلها هذا بحسب القواعد الاولى .

واما بحسب الادلة الخاصة بالكلام يقع فيها فى مقامين .

الاول لو دخل فى الصلوة قبل الوقت خطأ مثلا وانكشف الخطاء قبل تمام الصلوة

او بعده .

فيمكن الاستدلال للصحة وادراك الوقت بقاعدة من ادراك اذا ادرك من اوله مقدار
ركعة بدعوى شمول مرسله الذكرى (٢) المجبور ضعفها بعمل المشهور له فان
قوله (ع) فيها: من ادرك ركعة اعم من ان ادركها من اول الوقت او آخره وعلى ذلك
يمكن تحكيمها على رواية اسماعيل بن رباح الاتية فان المفهوم منها ان من لم يدرك
الركعة لم يدرك الصلوة ولم يدرك الصلوة فى الوقت وهو حاكم على قوله فى الرواية
فدخل الوقت وانت فى الصلوة فيحكم بان المحكوم بالصحة الصلوة المدركة ركعتها
من غير الفرق بين اول الوقت وآخره .

والقول بان كلام القاعدة والرواية بصدد حكم غير حكم صاحبها ، فان
القاعدة بصدد بيان ادراك الصلوة ، والرواية بصدد بيان الاجزاء والصحة ، فيعمل

(١) سورة الاسراء - آية - ٧٨

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٣٠ - حديث : ٤

بكل في موضوعها .

لا يفيد فان القاعدة بمفهومها ترفع موضوع الاجزاء والصحة ايضا ، الا ان يقال: عدم ادراك الصلوة في وقتها لا ينافي الاجزاء والصحة، لكنه غير وجيه ، لان العرف يستفيد من ذلك بطلان الصلوة وعدم الاجزاء، مضافا الى ان المستفاد من موثقة عمار (١) المتقدمة المستدل بها للصحة ان المراد بادراك الوقت صحة الصلوة واجزائها، وفيها فان صلى ركعة من الغداة ثم طلعت الشمس فليتم وقد جازت صلوته تأمل هذا .
ولكن يمكن الخدشة في شمول القاعدة لاول الوقت ، بان يقال : ان ادراك الوقت بمقدار الركعة انما يقال اذ لم يبق منه الا ذلك وخرج من يده بعده، وهذا مختص بآخر الوقت، مضافا الى ان روايات الباب كلها متعرضة لادراك آخر الوقت، والظاهر ان مفاد المرسله موافق لها ، وكيف كان هذا الاحتمال مع هذا التأييد لو لم يكن موجبا للاستظهار ، فلا اقل من انه موجب للشك في الصدق وعدم جواز التمسك بها لاول الوقت .

فالمستند إذن للقول المشهور رواية اسماعيل بن رباح عن ابي عبد الله (ع) قال اذا صليت وانت ترى انك في وقت ولم يدخل الوقت فدخل الوقت وانت في الصلوة فقد اجزأت عنك (٢) قالوا: ان الرواية صحيحة الى اسماعيل، ورواية ابن ابي عمير عنه كافية للحكم بالصحة، لانه لا يروى الا عن ثقة كما صرح به الشيخ في العدة، مع ان جماعة من المتأخرين يقولون: اذا صح الخبر الى ابن ابي عمير فقد صح الى المعصوم ، مضافا الى ان الشهرة جابرة لضعفها على فرضه .

اقول: اماما عن الشيخ من عدم رواية ابن ابي عمير الا عن الثقة، فهو خلاف الوجدان كما يظهر بالمراجعة الى رجاله وروايته، نعم اكثر رجاله ثقات، وهذا لا يكفي لاثبات المدعى .

واماما عن الجماعة فهو مستند الى اجماع الكشي بالنسبة لابن ابي عمير واضرابه

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٣٠ - من ابواب المواقيت حديث : ١

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٢٥ - من ابواب المواقيت حديث : ١

ممن ذكره ، وقد تعرضنا لذلك في بعض كتبنا ، واثبتنا أنه على فرض صحة قيام هذا الاجماع لا يستفاد منه الا لاجماع على وثيقة هؤلاء .

واما قضية الشهرة الجابرة وهي العمدة ففي ثبوتها اشكال بعد ما يحكى عن السيد في رسايته من أن عدم الاجزاء هو الذي أفتى به المحققون والمحصلون من اصحابنا ، وقد فهم بعضهم من ذلك دعوى الاجماع عليه ، وبعد مخالفة كثير من القدماء والمتأخرين للشهرة ، ففي جبرها للسند على فرض ثبوتها اشكال بعد احتمال كون المستند عندهم او عند كثير منهم قاعدة الاجزاء او اصل البرائة ، كما استدل بهما او باحدهما قديما وحديثا ، واحتمال كون استناد بعضهم او اغلبهم الى رواية اسماعيل بزعم ان ابن ابي عمير لا يروى الا عن ثقة او انه من اصحاب الاجماع ولا ينظر الى السند بعد الاتصال بهم بسند وثيق .

واما التثبت بقاعدة الاجزاء ففي غير محله كما اشرنا اليه ، واوهن منه التثبت باصل البرائة بعد قيام الدليل كتابا وسنة على وجوبها من الزوال وعدم صحتها قبله .
بقي الكلام فيما قال الحلبي في السرائر من ورود الاخبار المتواترة على الاجزاء قال : فان شك (اي في دخول الوقت) لغيم او غيره استظهر حتى يزول عنه الريب في دخوله ، ومن صلى صلوة في حال فقدان الامارات والدلالات ومع الاستظهار وظهر بعد الفراغ منها ان الوقت لم يدخل وجب عليه الاعادة ، الى ان قال : وان كان قد دخل عليه وقت الصلوة وهو فيها ولم يفرغ منها لم يلزمه الاعادة ، وذهب قوم من اصحابنا الى وجوب الاعادة ، الى ان قال : والاول هو المعمول (المعتمد) عليه والظاهر في المذهب ، وبه تنطق الاخبار المتواترة المتظاهرة عن الائمة الطاهرة عليهم السلام انتهى .

ولم يتضح لنا مراده من الاخبار المتواترة ، ومن المعلوم أنه ليس مراده الاخبار الواردة في قاعدة من ادرك بالغاء الخصوصية ، ضرورة انها مع عدم كونها متواترة يكون موضوع ادراك الركعة ، وفي المقام يكون الموضوع ادراك الوقت وهو في

الصلوة ولم يقيده احد بادراك الركعة ، وكلام الحلبي كالصريح فى الاعم .
 كما ان مراده ليس خبر اسماعيل بن رباح باعتبار الطرق العديدة الى ابن ابي-
 عمير الناقل عنه، ضرورة ان قوله : الاخبار المتواترة المتظاهرة عن الائمة صريح فى
 كثرة الاخبار عنهم بحيث يتظاهر بعضها ببعض ، ولولا الجزم بوقوع اشتباه فى البين
 امامن قلمه الشريف او من النساخ لصح الاعتماد على قوله ، ولكن المعلوم عدم عثوره
 على اخبار متواترة ليست لها فى جوامعنا وكتبنا الاستدلالية رسم ولا اثر ، فالمسألة
 مورد تردد، وان كان مقتضى القواعد الحكم بالبطلان هذا كله فى سند رواية اسماعيل
 ابن رباح .

واما بيان مفادها فالبحث فيه من جهات (الاولى) تارة ينكشف الخطاء بعد تمام
 الصلوة ، واخرى فى اثنائها ، وعلى الثانى تارة ينكشف بعد دخول الوقت ، واخرى
 قبله لكن مع بقاء مقدار من الصلوة لو اتمها ادرك الوقت .

فهل يمكن الجمع بين الفروع الثلاثة فى لفظ واحد اولاً ، بان يقال : ليس بين
 الفراغ من الصلوة وعدمه واتمامها والشروع فيها وانكشاف الخطاء فى الاثناء وعدمه
 جامع ، فلا يمكن الجمع بلفظ واحد الاعلى القول بجواز استعماله فى الاكثر ، وعلى
 فرض صحة الاستعمال لا يحتمل اللفظ عليه الامع قيام القرينة .

ويمكن دفع الاشكال بان يقال : يصح الجمع فى العناوين التى توجد متدرجة
 مع صدقها على الخارج من اول الامر الى آخره كالصلوة ، فان المصلى المشتغل بها
 يصح ان يقال : انه صلى باعتبار الاجزاء السابقة ويصلى باعتبار الاشتغال والاجزاء
 اللاحقة ، الا ترى صحة قوله صليت وشككت فى الركعة الثانية ، او صليت مع الامام
 وانفردت فى الركعة الاخيرة بلاشائبة تجوز .

فقوله (ع) فى الرواية: اذا صليت وانت ترى انك فى وقت (١) بعد افادة المعنى
 الاستقبالى لمكان لفظة اذا يصدق فى حال الاشتغال كما يصدق بعد الاتمام، وليس الفراغ و

عدمه ، والاشتغال وعدمه بعنوانهما قيداً في الكلام حتى يقال : لا يصح الجمع بينهما ، وانكشف الخطأ ليس في الرواية ، وعلى فرضه يصدق على الداخل والخارج بعنوان واحد .

فالعبارة المذكورة في الرواية شاملة للفروع الثلاثة لولا بعض القرائن ، فمن اشتغل بالصلوة ويرى انه في الوقت ولم يدخل الوقت فدخل و هو في الصلوة يصدق عليه لفظ الحديث سواء انكشف الخطأ في الاثناء ام بعد الفراغ و سواء انكشف بعد دخول الوقت ام قبله ، فالموضوع تحقق الصلوة مع احراز الوقت و وقوع بعضها في الوقت ، فلو انكشف قبل دخوله و ادام صلوته حتى دخل صح ان يقال بالعبارة المتقدمة وامكن الجمع بين الفروع ، هذا بحسب الثبوت والامكان . واما بحسب الاثبات والدلالة فالظاهر بطلان الاحتمال الاخير لظهور الكلام في ان دخول الوقت مرتب على الصلوة المحرز وقتها ، فكانه قال : ان الصلوة المحرز وقتها لو ترتب عليها دخول الوقت واقعا اجزأت عنه ، فاستدامة الاحراز الى زمان الدخول مفروضة في الكلام ، هذا مع ان الاجزاء في هذا الفرض بعيد في نظر العرف جدا لا ينقدح في الأذهان قطعا .

واما الفرضان الاخران فمع الصدق عليهما عرفا بلاشائبة تجوز فمقتضى الاطلاق كونهما مشمولين للرواية .

وبعبارة اخرى ان قوله : عليه السلام اذا صليت وانت ترى انك في وقت (١) شامل لمن اتم صلوته او كان مشتغلا بها ، ففي الفرضين اذا امتد الاحراز الى زمان دخول الوقت اجزأت صلوته عنه ، من غير فرق بين كشف الخطأ في الاثناء او بعد الصلوة ، ولاجل عدم الفرق بينهما لم يتعرض في الرواية لكشف الخطأ لعدم دخالته في الاجزاء والصحة .

(الثانية) المحتمل بحسب التصور ان يكون لفظ ترى الواقع في الرواية موضوعا للعلم او للظن او لكل منهما على سبيل الاشتراك اللفظي ، اول للجامع بينهما

وهو الكشف عن الواقع .

فعلى الاول بطلت الصلوة لواحرز الوقت بامارة ظنية كخبير الثقة واذانه ، فانكشف وقوع بعضها خارج الوقت ، من غير فرق بين كون الانكشاف بعد الصلوة اوفى اثنائها .

وقد يقال: ان دليل حجية الامارات منزل لها منزلة العلم ، فتندرج فيه تعبدا وحكومة ، فان مفاده تميم الكشف وجعل الكشف الناقص منزلة التام ، وقد يجاب عنه بان دليل الحجية ينزل المؤدى منزلة الواقع لا الامارة منزلة العلم .

وفيها اشكال ومنع فانهما ادعاء بلا برهان ، اما في مثل خبر الثقة فواضح ، لان دليل حجيته هو البناء العقلاني فقط ، ولا دليل على تأسيس الحجية له كتابا ولا سنة مع كثرة الروايات الواردة فيه ، فان الناظر فيها يرى أنه لا يفهم منها الا تنفيذ البناء العقلاني على ما فصلنا القول فيه في محله ، والاية الكريمة المتشبهت بها كذلك على فرض الدلالة ، ومن الواضح ان عمل العقلاء على خبر الثقة ليس لتنزيله منزلة القطع والعلم ولاتنزيل مؤداه منزلة الواقع بل هو احد الطرق العقلانية قبال العلم عند فقده .

و اما ما ورد في المقام من اذان الثقة (١) و صياح الديكة (٢) فلان اذان المؤذن الثقة العارف بالوقت امارة على الواقع كما ان تجاوب اصوات الديكة امارة ظنية على دخول الوقت ، فاجاز الشارع العمل بهما من غير دلالة في الروايات على تنزيلهما منزلة العلم وهو واضح ولاعلى تنزيل مؤداهما منزلة الواقع .

فقوله عليه السلام: اذا ارتفعت اصواتها وتجاوبت فقد زالت الشمس (٣) لا دلالة فيه على ان خارج الوقت بمنزلته، بل بيان لكشف ذلك عن تحقق الزوال ظنا

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -٣- من ابواب الاذان والاقامة حديث: ١-٢-

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب -١٤- من ابواب المواقيت .

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب -١٤- من ابواب المواقيت حديث: ١.

و هو كاف في العمل ، ففي الحقيقة مفاد الأدلة جواز الانتكال على تلك الامارات الظنية للعمل بالواقع .

وعلى الثاني يشكل القول بالصحة فيما لو كان الاحراز قطعيا ، واحتمال اولوية القطع من الامارة الظنية مدفوع بان من المحتمل ان يكون الحكم بالاجزاء لاجل عمله بالامارة الشرعية ، ونحن وان قلنا : ان العمل بها لا يوجب الاجزاء ، لكن من المحتمل ان يكون الحكم بالاجزاء بدليل خاص لاجل مراعاة المكلف العامل بقول الشارع الاقدس ، وهذا كاف في عدم القطع بالاولوية ، والحكم بالبطلان لكون الصحة على خلاف القواعد .

وعلى الثالث لو انكشف الخطاء بعد الصلوة تجب اعادتها ، لان الشك في امثال الامر المعلوم ، وتوهم - ان توجه التكليف اليه مشكوك فيه ، لان حال وجود الامارة لا يكون التكليف الواقعي متوجها اليه ، لانه غير ملتفت ، وبعد الالتفات الحاصل بعد الصلوة يحتمل عدم توجه التكليف اليه اذا اتى بالصلوة مع قيام ما يحتمل اماريته ، ففي الحقيقة كان المورد من موارد الشك في التكليف - فاسد لما ذكرنا في محله من ان التكليف القانونية الشرعية ثابتة وفعلية بالنسبة الى جميع المكلفين من غير فرق بين العالم والجاهل والناسي والساهي والعاجز وغيرهم ، وانما المكلف مع احد تلك العناوين معذور عن العمل بالواقع وعن اطاعة المولى ، فبعد الالتفات يكون شكه في الامثال وسقوط التكليف الفعلي .

ولو انكشف الخطاء اثناء الصلوة فقد يقال بلزوم الاتمام والاعادة للعلم الاجمالي بانه اما يجب عليه الاتمام او الاعادة ، وهذا مبني على القول بحرمة قطع الصلوة مطلقا وهو غير ثابت ، اذ لا دليل عليها الا الاجماع المدعى ، والمتيقن منه هو الصلوة المعلوم كونها صحيحة ومصداقا للمأمور به ، فلا يكون العلم الاجمالي حجة كما هو واضح .

وعلى الرابع تصح الصلوة على الفرضين ، هذا بحسب التصور ، واما ما يفهم

من كلمات الفقهاء قديما وحديثا فهو طرح المسألة في مورد ورود في الصلوة مع الاجتهاد وتشخيص الوقت ظنا كما يظهر من الرجوع الى المتون ، ودعاوى الشهرة والاجماع وقعت على هذا الفرض .

وادعى بعضهم ان قوله (ع) : ترى انك في وقت (١) بمعنى تظن ، وحكى الجواهر عن غير واحد ان المراد منه الظن ، ويدل على ان مرادهم خصوص الظن تمسكهم قديما وحديثا بان الامر الظاهري يفيد الاجزاء ، اذ لا يكون هذا الا في موارد الاجتهاد او الدلالات الظنية كاذان الثقة وصباح الديك هذا .

ولكن المصرح به في اللغة انه بمعنى العلم ، ففي الصحاح الرؤية بالعين تتعدى الى مفعول واحد وبمعنى العلم تتعدى الى مفعولين ، وفي المنجد لم يسمع مضارع راي بمعنى الظن الامجهولا .

والظاهر من موارد استعمال العلم وما بمعناه في الروايات في الابواب المتفرقة شيوع استعماله في مطلق الكشف عن الواقع علما يقينا كان او ظنا معتمدا على الامارات الشرعية او العقلية غير المدروعة ، كقوله (ع) : كل شيء نظيف حتى تعلم انه قذر (٢) ، وكل شيء حلال حتى تعرف الحرام بعينه (٣) ، حتى مثل قوله (ع) : لا تنقض اليقين ابداً بالشك (٤) على ما هو المقرر في محله ، والرجوع الى الروايات الكثيرة المتواترة الواردة في فضل العلم والعلماء وفي الفتوى بغير العلم والمستأكل بعلمه الى غير ذلك ، يشرف الناظر على القطع بان الاستعمال في العلم مقابل ساير الحجج الالهية نادر . وفي خصوص لفظ راي شاع الاستعمال في الآراء الفقهية ونحوها مما هي متكللة على الظنون الاجتهادية ، بل ما فرض في الرواية من انه يرى انه في الوقت وليس

(١) ألسائل كتاب الصلوة - باب - ٢٥ - من أبواب المواقيت حديث : ١

(٢) ألسائل كتاب الطهارة - باب - ٣٧ - من أبواب النجاسات حديث : ٤

(٣) ألسائل كتاب التجارة - باب - ٤ - من أبواب ما يكتب به حديث : ٤

(٤) ألسائل كتاب الطهارة - باب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١

فى الوقت هو انه يرى فى اول الاوقات كالزوال والغروب، وهو بحسب الغالب فى مورد قيام الامارات الظنية وان كان يحصل العلم القطعى احيانا ، والانصاف ان من علم بدخول الوقت وجدانا ، او قامت عنده الامارات الشرعية ، او اجتهد وحصل له الظن المعبر بحسب الشرع يصدق عليه انه يرى انه فى وقت ، والظاهر استعماله فى الرواية فى مطلق الكشف المعبر فيعم العلم وسائر الحجج ، وما ذكرناه غير مخالف لقول المصباح والمنجد كما يظهر بالتأمل ولعل نظر الفقهاء فى طرح المسألة فى الظنون انما هو لاجل عدم تخلف الامارات والدلالات اليقينية عن الواقع غالباً بخلاف الظنون عند فقدها.

(الثالثة) يحتمل ان تكون الصلوة التى وقعت بعضها قبل الوقت وبعضها فيه اداء ، او غير اداء ، او اداء ببعضها ولا اداء ببعض ، بعد معلومية عدم كونها قضاء ، لان القضاء بحسب العرف هو ايقاعها بعد فوت الوقت ، فالصلوة قبل وقتها لا اداء ولا قضاء . ولا ثمره للبحث هنا الا عند من يرى ان اداء والقضاء من العناوين التى لا بد من قصدتها ، وكيف كان لاتدل رواية اسماعيل (١) الا على ان الصلوة الكذائية مجزية ، فالقول بانها اداء لتوسعة الوقت تعبدا واقعا او تنزيلا مما لا دليل عليه ، كما لا دليل على تنزيل ادراك بعض الوقت منزلة ادراك الكل ، فاحتمال كونها اداء ضعيف .

والاستيناس له بروايات من ادراك ، بان يقال : لافرق فى ذلك بين اول الوقت و آخره ، بل فى تلك الروايات قديعبر بلفظ جازت صلوته كما يعبر بلفظ ادراك الوقت او ادراك فى الوقت لا يعبأ به كما هو ظاهر ، بل الفرق بين قبل الوقت الذى لم تكن الصلوة مأمورا بها وبعد الوقت واضح ، فاذا يحتمل ان تكون غير اداء باجمعتها او اداء فيما وقع فى الوقت والامر سهل بعد كونها مجزية بحسب الرواية ، وبعد عدم اعتبار قصد تلك العناوين ، وان كان الاحتمال الاول اقرب .

(فرع)

لوشك اثناء الصلوة في دخول الوقت بعد احراز الدخول في اولها ، فتارة ينقلب احرازه الى الشك فيشك في دخوله من اول الصلوة الى الحال الفعلى ، وتارة ينقلب الى العلم بالخلاف وان دخوله فيها كان قبل الوقت لكن يشك في دخول الوقت في الاثناء ، وعلى الثانى قديحرز دخول الوقت اذا استدما في الصلوة وقديحرز العدم وقديشك .

فعلى الاول يحتمل الحكم بصحة صلوته لقاعدة التجاوز ، بان يقال : ان المحل الشرعى لاحراز الوقت قبيل الدخول فى الصلوة وان كان الوقت مضروباً لجمعها فمع مضى المحل يندرج فى قوله عليه السلام كل ماشككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو (١) ونظير ذلك مالوشك اثنائها فى انه كان على وضوء ، فان الطهارة وان اعتبرت فى جميع اجزاء الصلوة لكن محل تحصيلها قبيل الصلوة ، فمع التجاوز لا يعتنى بشكه .

لكنه احتمال ضعيف فان ما يحكم بصحته هو ماضى من الافعال التى يعتبر فيها الطهارة او الوقت دون مالم يمض كما هو ظاهر من روايات الباب .
وفى المقام اشكال آخر وهو ان محط روايات قاعدة التجاوز هو الشك فى الاجزاء او الشرايط الثابتة للمأمور به ، الا ترى انه لو صلى قبل الوقت عالماً وشك فى بعض اجزائها بعد التجاوز لا تجرى القاعدة ، فحينئذ لو تردد فى كون الصلوة وقعت قبل الوقت ولو ببعضها اوفى الوقت ، يرجع شكه الى أنها هل كانت مأموراً بها اولاً ، فيكون من الشبهة المصدقية لقاعدة التجاوز .

واما استصحاب عدم دخول الوقت فيأتى الكلام فيه فى الصورة الاخرى ، وهى مالوشك اثناء الصلوة فى دخول الوقت مع تبين عدم دخوله حال افتتاح الصلوة

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٢٣ - من ابواب الخلل الواقع فى الصلوة حديث: ٣.

والعلم بدخوله آخر الصلوة ، فى شك فى كون احرازه للوقت عند افتتاح الصلوة هل هو متصل بدخوله فى الاثناء اولا ، فعلى القول بعدم لزوم اتصال الاحراز بدخوله لاشكال فيه لان الموضوع المأخوذ فى الرواية محرز وهو الدخول محرزاً للوقت ودخول الوقت فى الاثناء ، ولا ينظر الى الوسط وعلى القول بلزوم اتصال احراز الوقت باحراز دخوله فى الاثناء لاشكال فى البطلان وخروجه عن الموضوع .

وعلى القول بلزوم اتصال الاحراز بدخول الوقت واقعا لا باحرازه ، فىمكن اجراء استصحاب عدم دخول الوقت الى حال الصلوة واستصحاب عدم كون صلوته المحرزة الوقت فى الوقت ، واستصحاب عدم اتصال زمان الاحراز بزمان دخول الوقت ، والاستصحاب الاول جار فى الفرع السابق على اشكال فيه .

والظاهر عدم شبهة المثبتية فى هذا الفرع ولو كان الموضوع فى طرف الحكم بالصحة مركبا او مقيدا ، فضلا عما إذا كان الموضوع مركبا من امرين ، لان رفع الموضوع المقيد او المركب برفع بعض اجزائه او قيوده ، ففى الحكم بالبطلان لا يحتاج الى اثبات التقييد حتى يلزم المثبتية ، وعلى ذلك ينحل العلم الاجمالى بانه اما يجب الاتمام او الاعداء على القول بتنجزه ، وان كان غير منجز على ماتقدم الكلام فيه .

ومما ذكرنا يظهر الكلام فى الشك بعد الفراغ ، بان دخل فى الصلوة محرزاً للوقت واتمها ثم شك فى ان الوقت كان داخلا اولا ، فحينئذ قد يشك فى الدخول من اولها الى الاخر وقد ينكشف له الخطاء ويتبين له ان الوقت لم يدخل حين افتتاح الصلوة لكن يحتمل أنه دخل فى الاثناء .

ففى الصورتين لا تجرى قاعدة التجاوز ولا الفراغ بناء على كونها قاعدة اخرى ، لمامر من ان محط القاعدة هو الشك فى اجزاء المأمور به وشرايطه ، وبعبارة اخرى هى قاعدة اسست لمقام الامثال ، وما لا يكون مشروعا او مأمورا به خارج عن محط القاعدة .

فان قلت: ان الصلوة التى دخل فيها بزعم دخول الوقت ثم دخل الوقت فى الاثناء وان لم تكن مأمورا بها واقعا ولا ظاهرا ولكنها تقبلها الشارع بعنوان الصلوة فيترتب عليها كل ما يترتب على الصلوة ، ومن هنا يظهر انه لوقطع بدخول الوقت فى الاثناء يجب عليه الاتمام ويحرم الابطال .

قلت : هذا ما افاده شيخنا العلامة اعلى الله مقامه فى صلوته ، وهو حق لو علم بدخول الوقت فى الاثناء كما افاد فى آخر كلامه ، ولا اشكال فى انه مع دخوله فى الاثناء يجرى عليه ما يجرى على الصلوة المأمور بها من جريان قاعدة التجاوز وقواعد الشك وغيرهما ، لكن المفروض عدم العلم بدخول الوقت فى الاثناء والشك فيه شك فى تقبل الشرع لها ، ومعه يكون من الشبهة المصدقية لقاعدة التجاوز والفراغ وسائر القواعد . الا ترى انه لو لم يدخل الوقت فى الاثناء لايجرى شىء من القواعد فيها . وبعبارة اخرى اجراء قاعدة الفراغ يتوقف على احراز تقبل الشارع لها الموقوف على احراز دخول الوقت فى الاثناء ولا يعقل احراز ذلك بالقاعدة هذا .

مضافا الى ان الاستصحابات التى تقدمت الاشارة اليها حاكمة على القاعدة ورافعة لموضوعها ، فان المصلى الذى علم بعدم دخول الوقت فى اول صلوته وشك فى دخوله فى الاثناء يجرى فى حقه استصحاب عدم دخول الوقت فى الاثناء الى آخر الصلوة بلا اشكال ، ومعه ينتفى موضوع التقبل وموضوع قاعدة الفراغ .

ولا يتوهم ان ذلك مخالف لما يقال من ان القاعدة حاكمة او مقدمة على الاستصحاب ، ضرورة ان مورد حكومتها عليه غير مورد حكومته عليها كما يظهر بادننى تأمل ، هذا مع اشكال اخر فى جريان القاعدة فى مثل المورد قد تعرضنا له فى محله .

وهل الحكم بالاجزاء يعم ما لو دخل فى الصلوة بزعم دخول الوقت لشبهة حكمية ، كما لو كان يرى باجتهاده دخول وقت المغرب بسقوط القرص فدخل فيها عنده ودخل الوقت بذهاب الحمرة وهو فى الصلوة ، او يختص بما اذا كان الخطاء فى تحقق الوقت الواقعى .

الظاهر عدم قصور الرواية لشمول الفرضين، وصدق قوله (ع): دخل في الصلوة وهو يرى انه في وقت، ودعوى الانصراف الى الفرض الثاني في غير محلها، بل المناسبات المغروسة في الذهن تؤكد التعميم، والظاهر ان موضوع الحكم بالاجزاء هو الدخول في الصلوة مع حجة شرعية او عقلية بان كان يرى اجتهادا او تقليدا او لقيام اماراة على الوقت ونحو ذلك دخوله ثم دخل الوقت في الاثناء والله العالم.

المقام الثاني فيما يتعلق بآخر الوقت والكلام فيه من جهات (الاولى) لاشكال في ان الوقت ليس من اوله الى آخره شرطا للوجوب فما هو الشرط له هو الزوال في الظهرين والغروب في العشائين والفجر في الصبح.

وعليه فهل دخول الوقت شرط لوجوبها حدوثا وباقي الوقت شرط للواجب، أو أن دخوله شرط لوجوبها انى آخر الوقت؟

فعلى الاول يجوز التمسك بدليل الرفع لصحتها اذا وقعت بعد الوقت بتمامها او ببعضها نسيانا او خطأ او جهلا، فانه على ذلك يصير الوجوب بتحقيق شرطه كواجب مطلق والوقت بوجوده البقائى كساير شرايط الواجب قابل للرفع التعبدى، لكنه احتمال ضعيف مخالف لطواهر الادلة كالاية الكريمة المتقدمة وغيرها، مضافا الى انه لا مجال مع ادلة القضاء الشاملة للترك العمدى لجعل شرطية الوقت للصحة، لانها تنافى الصحة على جميع الفروض.

وعلى الثانى لا يصح التمسك بحديث الرفع (١) ولا بساير القواعد المقررة للصلوة المأمور بها كما تقدم الكلام فيه بالنسبة الى ما قبل الوقت، نعم مع ضم ادلة القضاء يكون الصلوة خارج الوقت مأمورا بها، فيصح التمسك بساير القواعد وبحديث الرفع في غير الوقت من ساير ما هو دخيل في الصلوة جزء او شرطا.

والظاهر ان الصلوة بدخول الوقت تجب مستمرا وجوبها الى آخر الوقت

كما هو المتفاهم من الآية بعد تفسيرها بان الظهرين تجبان الى الغروب والعشائين الى نصف الليل .

(الثانية) هل قاعدة من ادرك مخصوصة بمن ترك الصلوة لعذر الى ضيق الوقت او يعم العالم العامد، فعلى الاول لو تركها عامدا فاراد الاتيان بها عند ضيق الوقت تكون فائتة كمن ادرك اقل من الركعة، فان الاداء وقوع الصلوة بجميعها فى الوقت فانه لازم التوقيت عرفا وعقلا ، وعليه فلا يجب عليه الاتيان فورا حتى على المضايقة لانها ليست بذلك التضيق .

وعلى الثانى هل يجوز التأخير عمدا ، بدعوى ان دليل من ادرك وان لم يكن ناظرا الى توسعة الوقت لواقعا ولا تنزيلا كما مر، لكن مفاده ادراك الصلوة بادراك الركعة ، اما لاجل ان المعتبر فى الادراك ليس الادراك الركعة واما لاجل تنزيل ادراكها منزلة ادراك الجميع ، بل المستفاد من قوله (ع) فى بعض الروايات: فقد ادرك الغداة تامة (١) انه لانقص فى صلوته ولا فرق بينها وبين الصلوة فى الوقت الحقيقى ، بل المستفاد من قوله (ع) فى بعض الروايات: ادرك العصر فى وقتها (٢) ان الخارج وقت حقيقة او تنزيلا، فتكون تلك الاخبار حاكمة على ما دل على وجوب الصلوة فى وقتها وحرمة التأخير عنه ، وعلى قوله تعالى: اقم الصلوة لدلوك الشمس (٣) الى آخره ، لان مقتضاها جعل المصداق التعبدى للوقت اول ادراكه ، وفى مقام الامتثال تخير العبد بين امتثال الامر بالمصداق الحقيقى والتعبدى ، الا ترى انه اذا قال: اكرم عالما ثم قال: ان الاتى بصلوة الليل عالم او بمنزلة العالم يجوز اكرامه والاكتفاء به عن الاكرام المأمور به . او لا يجوز التأخير ؟ التحقيق ذلك ، لان وجوب الاتيان بالصلوة فى وقتها

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -٣٠- من ابواب المواقيت حديث : ٢

(٢) جامع احاديث الشيعة كتاب الصلوة باب -٢٨- من ابواب المواقيت حديث: ٦

(٣) سورة الاسراء - آية ٧٨

وحرمة تأخيرها عنه ثابت بالأدلة بل بالضرورة ، ودليل القاعدة لا يدل على توسعة الوقت تحقيقا وهو واضح ، ولاتنزىلا لما عرفت سابقا والتنزيل فى ادراك الصلوة ليس من آثاره الاكون المدرك اداء ولايجوز تأخيره ويجب المبادرة اليه ، وليس من آثار هذا التنزيل توسعة الوقت ولاالتنزيل منزلة الوقت ، بل الظاهر انه نزل ادراك الركعة منزلة ادراك الصلوة فى الجملة ان لم نقل بتنزيله منزلة ادراك اربع ركعات . وكيف كان لا يدل دليل القاعدة لالمرسلة ولاغيرها على جواز التأخير عمدا نعم لو اخرها عمدا الى مقدار ادراك الركعة يجب عليه المبادرة ويكون اداء وان عوقب على التأخير .

وربما يقال : ان القاعدة لاتشمل من ادرك مقدار ركعة من الوقت حتى لذوى الاعذار فضلا عن العامد فان مفادها ادراك الركعة لا ادراك مقدار من الوقت يسعها ، وادراكها فعلا بالاتيان بها فى الوقت ، فمن لم يأت بها لم يكن مدر كاعلا لها ، فلم يشمله الدليل الظاهر فى فعلية الادراك التى لاتنطبق الاعلى الا ترى بها ، فلو التفت الى ضيق الوقت حتى فى اثناء الركعة لم يكن مشمو لا للدليل .

وفيه ان قوله (ع) : من ادرك ركعة فى معنى اذا الشرطية المفيدة للادراك الاستقبالى ولو بنظر العرف ، بل المناسبات المغروسة فى الازهان العرفية موجبة لاستفادة ان الصلوة الواقعة فى الوقت بر كعة منها كافية فى ادراك جميعها ، فقوله : من ادرك معناه عرفان ادراك الصلوة بادراك ركعة منها من غير نظر الى حال مضى الصدور او استقباله ، فقوله ذلك كقوله : من ادرك زيارة بيت الله فثوابه كذا ، فان الظاهر ان لزيارته الثواب الكذائية سواء كان آتيا ممن يأتى فيما بعد .

(الثالثة) هل القاعدة تعم جميع الصلوات الخمس او تختص بالعصر والعشاء والصبح دون الظهر والمغرب مما يلزم شمولها لها التزاحم فى الوقت الخاص بالعصر والعشاء ، وربما يؤيد الثانى بان روايات الباب غير المرسلة متعرضة للعصر والصبح وتلغى الخصوصية بالنسبة الى العشاء دون الظهر والمغرب لوضوح الخصوصية فيهما ،

ولعل عدم التعرض للعشاء لاجل خفاء تشخيص وقتها بمثل ادراك ركعة بخلاف طلوع الشمس وغروبها .

والتحقيق اطلاق النبوى الذى هو الاصل فى القاعدة لجميع الصلوات فلو بقى من وقت العصرين خمس ركعات تشمل القاعدة لصلوة الظهر فتجب عليه، ويكشف ذلك عن عدم مزاحمة العصر لها ، مع ان المزاحمة انما تتحقق اذ لزم من صلوة الظهر تفويت العصر ومع الاتيان بالظهر لا يلزم تفويت العصر بمقتضى القاعدة .

والحاصل ان شمول القاعدة لها رافع لموضوع المزاحمة فان موضوعها فوت العصر كما هو ظاهر صحيحة الحلبي وفيها وان خاف ان يفوته فليبدأ بالعصر ولا يؤخرها يفوته فيكون قد فاتتاه جميعا (١) الى آخرها ، فان الظاهر كالصريح ان لزوم تقديم العصر ورفع اليد عن الترتيب المعتبر فيهما انما هو أنه لولاه لزم فوته، وصريح القاعدة انه بادراك الركعة يدرك الصلوة وهي حاكمة على الصحيحة .

والحاصل ان الظهر مع بقاء خمس ركعات مشمول القاعدة فعلا وشمولها له لا يلزم منه محذور فوت العصر فيجب الاتيان به ، ولو لم يأت به واتى بالعصر مع بقاء الخمس بطل للاخلال بالترتيب ، ضرورة ان سقوط الترتيب للزوم فوت العصر ، ومع عدم فوته بدليل القاعدة لاوجه لسقوطه .

وتوهم ان شمول القاعدة للظهر يتوقف على عدم مزاحمته للعصر وهو يتوقف على شمولها له ، فاسد لان شمولها له لا يتوقف الا على تحقق موضوعه وهو ادراك ركعة من الوقت الذى لامزاحم له فيه وبانطباق القاعدة قهرا يستشكف عدم مزاحمة باقى الركعات للعصر فيجب عليه الاتيان به فيتحقق به موضوع العصر وهو ادراك ركعة منه وبادراكها تدرك تامة .

واما ما افاد شيخنا العلامة من ان مجموع الظهر والعصر مطلوب واحدا الى آخر ما افاد ، فلا يخفى ما فيه ، ضرورة ان مجموع الصلوتين ليس موجودا ، ولا يوجد

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ٤ - من ابواب المواقيت حديث : ١٨

ابدا ، بل الموجود هذا وهذا لهما ، والمطلوب كذلك ، مع انه لاينحل به العقدة فراجع ، هذا على الاختصاص ، واما على الاشتراك فيقع صلوة الظهر فى وقتها ولايزاحمها العصر لعدم فوتها مع ادراك الركعة فيرفع موضوع المزاحمة هذاحال الظهرين .

واما العشائان فالمشهور فيهما ايضا انه لوبقى من نصف الليل مقدار خمس ركعات يأتى بهما وهو مبنى على اختصاص آخرالوقت بمقدار اربع ركعات بالعشاء وقد عرفت فيما سبق الاشكال فيه كما عرفت حال الشهرة والاجماع فى المسألة .

فعلى الاشتراك الفعلى بل الاقتضائى والشانى ايضا لوبقى اربع ركعات وجب المغرب والعشاء ، اما على الاشتراك الفعلى فلان المغرب يقع فى وقته ولايزاحمه العشاء ببركة من ادرك ، واما على الشانى والاقتضائى ، فلانه مع ادراك وقت العشاء فى محله وعدم مزاحمته للمغرب يصير الوقت فعليا اذا مانع من فعليته ليس الافوت العشاء وهى لانفوت مع ادراك ركعة منها لكن الجزم به مع عدم القائل به الامن بعض العامة مشكل .

ثم ان المستفاد مما مر ان دليل من ادرك ينطبق على جميع الصلوات الخمس ويحتاج اليه لتصحيح الظهر بالانطباق على الظهر والعصر على القول بالاختصاص اما الظهر فلتصحيح وقوعه بعد الوقت واما العصر فلرفع مزاحمته للظهر وكذا الحال فى المغرب واما فى صلوة العصر والصبح والعشاء فلا يحتاج اليه لتصحيح لان الاوليين صحيحتان لوقوعهما قضاء لو لم يكن دليل من ادرك واما العشاء فكذلك بناء على انتهاء وقتها مطلقا بانتصاف الليل ، وعلى بقاء الوقت الاضطرارى صحت لسوقوعها فى وقتها ، فدليل من ادرك بالنسبة الى الصلوات الثلاث يفيد لزوم الاتيان وعدم جواز التأخير كما يفيد كونها اداء لا قضاء .

(الرابعة) الموضوع فى القاعدة هو المدرك للركعة الاختيارية بحسب حاله،

فمن كان تكليفه تحصيل الطهارة المائية يعتبر في حقه سعة الوقت بمقدار ادراك ركعة معها ، ومن كان تكليفه الطهارة الترابية كالمرضى او الفاقدين للماء يعتبر في حقه سعة بمقدار تحصيلها وهكذا في جميع ذوى الاعذار .

وانما الاشكال فيما اذا كان تكليفه بحسب حاله الطهارة المائية ولا يدرك ركعة مع تحصيلها لكن يدركها مع الترابية ، فهل يجب عليه المبادرة وتصحيح صلوته اولاً ، ومنشأ الاشكال ان صدق ادراك الركعة يتوقف على مشروعية التيمم في حقه والالم يدركها ، واثبات المشروعية يتوقف على من ادرك .

والجواب ان توقف صدقه على مشروعية التيمم ممنوع بل ما يتوقف عليها هو صحة الصلوة ودليل تنزيل التراب منزلة الماء كفيها ، توضيحه ان للوقت بحسب الادلة المتفرقة اهمية بحيث لا يعارضها ساير الاجزاء والشرايط والموانع ، فالصلوة لا تترك وان فقدت جل اجزائها وشرايطها ، ولو ادرك الوقت لا يقال : فاتت صلوته وان كانت ساير الاجزاء والشرايط مفقودة على اشكال فى فاقد الطهورين ، ومع استجماعها لجميع الشرايط والاجزاء اذا فات وقتها يقال : فاتت صلوته ، فالوقت له اهمية لاتقاس بساير الشرايط ، ودليل من ادرك ايضا يدل على اهميته وان وقوع مقدار منها يصدق عليه عنوان الصلوة فى الوقت موجب للزوم المبادرة اليها ، فالوقت اذا وسع لادراك ركعة منها لم تفت الصلوة عن وقتها ، ومع ان امكان الاتيان بها جامعة للشرايط يجب والا فبمقدار الامكان يراعى تحصيلها فواجب الماء ان تمكن من الاتيان بها مع الوضوء يجب ، والا فيجب الاتيان بها مع التيمم لثلاث ففوت الصلوة بفوت وقتها هذا .

مضافا الى ان قوله (ع) : من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة (١) نزل ادراك ركعة منزلة ادراك الجميع ، ومن آثار ادراك جميع الصلوة فى الوقت هو الاتيان بها مع الطهارة المائية ان وسع الوقت لذلك والافصح الترابية ومقتضى التنزيل فى

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٣٠ - من ابواب المواقيت حديث : ٤

الاثار لزوم ذلك ايضا .

اضف الى ذلك ان دليل تنزيل التراب منزلة الماء حاكم على قاعدة من ادرك ومحقق لموضوعه فالتراب بمنزلة الماء ورب التراب والماء واحد وهو احد الطهورين ، فلو ضاق الوقت عن الطهور الاصلى يقوم الطهور التنزيلي مقامه وموجب لادراك الصلوة تامة .

تنبيه

لوشك في بقاء الوقت بمقدار ادراك ركعة ، فاستصحاب بقاء الوقت لاثبات ادراكها مثبت ، اما على فرض اعتبار عنوان الادراك فواضح ، واما على اعتبار سعة الوقت بمقدار اداء ركعة فكذلك ايضا ، بل الظاهر مثبتته لوقلنا بان الموضوع وقوع الصلوة في الوقت بمقدار ركعة منها ، لان ماهو ثابت بالاصل بقاء الوقت بمقدار ركعة ، وماهو وجداني ووقوع ركعة في الخارج ، واما وقوعها في الوقت فليس بالوجدان بل لازم المستصحب عقلا .

واما الاستصحاب التعليقي بان يقال : لوصلت قبلا كنت ادركت الركعة فيستصحب هذا العنوان ، فمن التعليق في الموضوع وقد قرر في محله عدم جريانه وكونه مثبتا .

واما استصحاب كون الوقت بمقدار ركعة فان السابق كان كذلك ، فعدم مثبتيته مبنى على ان يكون المستفاد من قوله (ع) : من ادرك ركعة ن ادراك ركعة من الوقت بمنزلة ادراك الصلوة ، واما اثبات العنوان المأخوذ في القاعدة فغير ممكن الا بالاصل المثبت . نعم الظاهر جريان استصحاب ان المصلى كان ممن ادرك ركعة في السابق وكذا الحال فيترتب على ذلك انه ادرك الصلوة ويجب عليه الاتيان بها ، وقد مر ان الظاهر من قوله : من ادرك أنه ليس المراد منه الادراك في الماضي ولا الادراك بالفعل الذي لا ينطبق الامع ايجاد الصلوة ، ولهذا قلنا : إنه مع علمه بانه يدرك الركعة تجب عليه المبادرة اليها ، فالموضوع من كان يدركها وهو الظاهر من القاعدة ، فعلى ذلك لا اشكال في الاستصحاب فيجب عليه الاتيان بها وكان آتياً بها في وقتها تعبدا .

(الخامسة) لو تبدل اجتهاده كما اذا كان يرى في السابق ان اول وقت المغرب سقوط قرص الشمس فالصلوات التي صلاها قبل زوال الحمرة لا يحكم بصحتها ، سواء قلنا بالاجزاء مع تخلف الاجتهاد في ساير المقامات ام لا ، وسواء قلنا بان دليل الاجزاء حتى في تخلف الامارات حديث الرفع (١) كما ذهبنا اليه ام لا ، لما تقدم من ان محط قاعدة الاجزاء اصلاً أو اماراً هو الاتيان بالمأموره بكيفية تقتضيها الامارات او الاصول ، والصلوات قبل اوقاتها المقررة لم تكن مأمورا بها ، لان دخول الوقت شرط التكليف لا المكلف به .

واما لو اتى بها قبل الوقت تقيّة كما لو اتى بها عند سقوط الشمس قبل ذهاب الحمرة او قبل الفجر الصادق تقيّة ، فالظاهر صحتها واجزائها ، لما يظهر من الاخبار الكثيرة الواردة في التقيّة في الابواب المتفرقة من اجزاء العمل الواقع على طبق فتاوى القوم ، وفي المقام دلت الادلة على الحث على دخول جماعاتهم والصلوة معهم ، وان الصلوة معهم كالصلوة مع رسول الله (ص) ولم يأمرهم بالاعادة ، بل الظاهر من الادلة ان الصلوة تقيّة صحيحة ، ومن الواضح ان الحضور في جماعاتهم في المغرب والصبح يلزم منه كثيراً ما او احيانا الصلوة قبل وقتها ، وبالجملة الظاهر من الادلة هو لزوم او جواز ترتيب اثر الواقع على فتاواهم واحكامهم فالأتى بصلوة المغرب قبل وقتها صحت صلواته .

(السادسة) لو بقي من نصف الليل مقدار ثلاث ركعات وكان المصلي مسافرا فعلى اختصاص آخر الوقت بالعشاء تجب صلواتها وفاتت المغرب وعليه القضاء . وأما على الاشتراك فهل يأتي بالمغرب ؟ ، بدعوى ان ما دل على الاشتراك بضميمة ما دل على ترتب العشاء على المغرب دليل على لزوم الاتيان بالمغرب وما دل على مزاحمة المتأخر وانه لو اتى بالمتقدم يفوته كلتا الصلوتين مثل صحيحة الحلبي (٢)

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ٣٧- من ابواب قواطع الصلوة حديث : ٢

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب ٤- من ابواب المواقيت حديث : ١٨

مخصوص بالظهيرين ولا يمكن الغاء الخصوصية لان الوقت الاضطرارى للعشاء باق ولا يفوت العشاء بمضى نصف الليل .

اوبأتى بالعشاء ثم المغرب ؟ بدعوى ان قوله تعالى اقم الصلوة (١) الى آخره يدل على ان اول الزوال لاولى الصلوات الاربع وغسق الليل وهو نصفها لاخيرتها وهى العشاء الاخرة بالضرورة وان لم تدل على ان آخر الوقت مختص بالعشاء ولا على أن لزوم الاتيان بالاخيرة فى آخر الوقت لاجل المزاحمة ، لكن لا اشكال فى استفادة لزوم الاتيان بها لا بشرىكتها فالاتيان بالمغرب مخالف للاية ولو بضميمة ما هو الضرورى من ان العشاء الاخرة اخيرة الصلوات الاربع ، فيجب عليه الاتيان بالعشاء ثم المغرب فورا بدليل من ادرك الدال على ادراك الوقت الاختيارى بادراك ركعة ، وهذا هو الاقوى مع ان المتسالم بين الاصحاب لزوم الاتيان بالعشاء وعدم مزاحمة المغرب لها وان اختلفوا فى أن ذلك للاختصاص او المزاحمة .

وهنا احتمال آخر يظهر وجهه فى الفرع الاخر وهو انه لو ادرك ركعتين من الوقت ، فعلى الاشتراك وجواز اقحام صلوة فى صلوة يمكن ان يقال بلزوم الاتيان بركعة من المغرب ثم الافتتاح بالعشاء اثناء صلوة المغرب والاتيان بركعة منها ثم تميم المغرب ثم تميم العشاء ، هذا بناء على لزوم الترتيب بين الصلوتين حتى بالنسبة الى اجزائهما ، واما بناء على ان الترتيب بين الصلوتين لا بين اجزائهما سقط الترتيب فله ان يتبدأ بايهما شاء ويأتى بركعة ثم يأتى بالصلوة الاخرى ثم يتم ما بدء بها .

لكن جواز الاقحام محل اشكال بل منع وان ورد فى الاخبار جوازه فى صلوة الكسوف ، فانه مع ضيق الفريضتين يتبدء بالايات ثم يأتى باليومية بينها ثم يرجع الى ما بدء من الايات ويأتى بها ويصح صلوته .

ويمكن الذب عن الاشكالات التى يمكن ورودها على الاقحام ، من ان ذلك مخالف لنظم الصلوات ، وان الاتيان بمثل الركوع والسجدتين ونحوهما مبطل

وان لم يأت بها بعنوان الصلوة التي ابتداء بها لمادل على النهى عن قراءة السورة العزيمة معللابان السجود زيادة فى المكتوبة (١) وان الاتيان بصلوة فى صلوة يوجب محو الصورة ، وانه من الفعل الكثير ، وانه مشتمل على الكلام الادمى وهو السلام ، وعدم معهودية الاقحام الا فى مورد واحد الى غير ذلك .

لمنع مخالفة الاقحام للنظم وانما اللازم منه هو الفصل بين الاجزاء والفصل بمثل عبادة مماثلة لادليل على اضاراه بالصحة .

ولمنع صدق الزيادة على الاتيان بالركوع والسجدتين ونحوهما بعد ما كان يأتى بها الصلوة اخرى ، ومادل على ان السجدة زيادة فى المكتوبة اما تبعد خاص بمورده واما لصدق الزيادة اذا اتى بالسورة العزيمة فى الصلوة فان السجدة من متعلقاتها ، واين ذلك من سجدة اوركوع لصلوة اخرى . ولمنع محو الصورة فى مثل ذلك كما لو اتى بادعية وقرآن ونحوهما مماهى عبادة سيما اذا كان الاقحام بركعة ، وان الفعل الكثير انما يضر لو كان من غير جنس الصلوة مع عدم الدليل على ابطاله ، واما الكلام الادمى فيمكن ان يقال بالاتيان بالصلوتين الى ما قبل السلام ثم الاتيان بسلام واحد لهما بناء على كون التداخل على القاعدة ، مع ان الاتيان بالسلام لصلوة واجبة مأمور بها لادليل على ابطاله سيما اذا وقع بعد التشهد ، وعدم المعهودية لاسباس به بعد الموافقة للقواعد والضوابط هذا ، ومع ذلك كله ان الالتزام به فى غاية الاشكال .

بل الظاهر هو المنع لمخالفته لارتكاز المشرعة ، مع انه لو كان ذلك جائزا لكان اللازم التنبيه عليه فى الاخبار الواردة فى آخر الوقت ، بل الامر بصلوة العصر وترك الظهر وانه لو اتى بهافاتاه (٢) دليل على عدم صحة الاقحام ، اذ على فرض صحة الاقحام تجب الصلوتان لادراكهما فى وقتها ولم يفت شىء منهما ، ومن البعيد جدا التزام احد بالاقحام كذلك والله العالم .

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٤٠ - من ابواب القراءة فى الصلوة حديث : ١

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٤ - من ابواب المواقيت حديث : ١٨

مسألة في الخلل الواقع في الصلوة من قبل الطهور وهو قد يكون في أصله كما لو تركه عمدا أو سهوا أو نسيانا ونحوهما، وقد يكون في الخصوصيات المعتبرة فيه كمن ترك ما يعتبر فيه عمدا أو نسيانا ونحوهما، فصلى مع الوضوء بلا غسل بعض أعضائه أو بلا مسح أو صلى مع ترك بعض أعضاء الغسل، وعلى أي حال قد يكون الترك عمدا ولا كلام فيه، وقد يكون سهوا أو نسيانا أو خطأ أو جهلا بالحكم أو بالموضوع.

ومقتضى القواعد الأولية البطلان مع الإخلال بالشروط أو بما يعتبر فيه، وبدل عليه كل ما دل على اشتراط الطهارة كالأية الكريمة إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم (١) إلى آخرها الظاهرة في اشتراط الطهارة كما هو المستفاد من أمثالها، وقوله (ع) لاتعد الصلوة إلا من خمس (٢) وعد الطهور منها، وقوله (ع) لاصلوة البطهور (٣) وغير ذلك.

لكن مقتضى حكومة حديث الرفع (٤) على تلك الأدلة هو الصحة والأجزاء أما حكمه على غير لاتعاد وقوله لاصلوة البطهور فواضح، وأما على حديث لاتعاد، فلما اشرنا إليه سابقا من أن مفاد لاتعاد في عقد المستثنى البطلان وفي عقد المستثنى منه عدمه فيكون لاتعاد وتعاد كناية عن الصحة مع الإخلال بما سوى الخمس وعن بطلان الصلوة بالخلل من قبل الطهور، ودليل الرفع يرفع الموضوع الذي يأتي من قبله البطلان، كما أن قوله (ع) : لاصلوة البطهور أما كناية عن البطلان كحديث لاتعاد أو حقيقة ادعائية ومصححها البطلان والكلام فيه كالكلام في لاتعاد.

فلو ترك الوضوء أو الغسل وصلى من غير عمد كالجهل باشتراطها بالطهور، يرفع الحديث الطهور، ويكون ماعدا الشرط المجهول تمام الأمور به ومجزياً عن

(١) سورة المائدة - آية - ٦

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٩ - من ابواب القبلة حديث : ١

(٣) الوسائل كتاب الطهارة باب - ١ - من ابواب الوضوء حديث : ١

(٤) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٣٧ - من ابواب قواطع الصلوة حديث : ٢

المأموره .

فان قلت : ان تحكيم حديث الرفع بكل فقراته على حديث لاتعاد يوجب أن لايبقى له مورد ، وذلك لان الترك العمدي غير مشمول له ويوجب البطلان ويشترك فيه المستثنى والمستثنى منه فان اخرج الترك عن غير عمد ككونه جهلا او نسيانا او خطأ او اضطرارا او سهوا لم يبق له مورد ، ولازم ذلك وقوع التعارض بينهما على ما مر سابقا ، ويكون الترجيح لحديث لاتعاد بوجوه .

قلت : نعم لكن وردت الاخبار الخاصة على بطلان الصلوة بترك الطهارة نسياناً (١) وهي وان كان جلها في نسيان المسح او بعض اجزاء الوضوء ، لكن يستفاد منها حكم نسيان اصل الوضوء بلاريب ، فمع خروج النسيان عن حديث الرفع وعدم خروجه عن لاتعاد يبقى له المورد سيما مثل النسيان الذي كثيراً ما يتلى به المصلون ، ولهذا صار مورد للسؤال والجواب وسيأتي الكلام في ذلك .

ولو صلى بلا طهور معتمداً على استصحابه لصحت صلوته حسب قاعدة الاجزاء ، وكذا لو شك بعد الصلوة في الطهور وحكم عليه بالمضي لقاعدة التجاوز على اشكال فيه وان كان الاقرب الاجزاء .

ومما ذكر يعلم حال الصلوة مع الوضوء والغسل الناقصين ، كما لو توضأ وترك المسح او غسل بعض الاعضاء في الوضوء والغسل ، فان كل ذلك في غير مورد النسيان لا يضر بالصحة على القواعد ، و اوضح من ذلك ما لو ترك ما يعتبر فيهما تقية ، وذلك للنصوص الواردة فيها وفي خصوص الوضوء كقضية ابن يقطين (٢) وداود بن زربي ، (٣) فلا اشكال في صحة ما يؤتى به على طريقتهم تقية وفي اجزائه عن الواقع . ولو علم بالخلل في اثناء الصلوة ، فيمكن تصحيحها على القواعد ، بجريان

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب -٣- من ابواب الوضوء

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب -٣٢- من ابواب الوضوء حديث : ٣

(٣) الوسائل كتاب الطهارة باب -٣٢- من ابواب الوضوء حديث : ١ - ٢

حديث الرفع بالنسبة الى ماضى وايجاد الوضوء لماياتى من الاجزاء ، واما الفترة بين العلم وتحصيل الطهور ، فان كان الوقت ضيقا بحيث لو استأنف الصلوة فاتت يجب عليه الاتمام لان الصلوة لا تترك بحال ، فلماحالة يكون مضطرا في الفترة المذكورة فدليل رفع الاضطرار يرفع الشرطية فيها ، وان كان واسعا فكذلك لو قلنا بوجود اتمام العمل وحرمة ابطاله مطلقا والافيجب الاستيناف .

ولو احدث في اثناء الصلوة فان كان عن جهل بالحكم اونسيان او خطأ فيرفع الشرطية او الشرط بدليله ويتوضأ للباقي ، والكلام في الفترة كالكلام فيها في الفرع السابق .

ولو احدث بلاختيار فكذلك لان ماغلب الله عليه فالله اولى بالعدر ، وقدورد ذلك (١) في باب عدم القضاء صوما وصلوة على المغنى عليه هذاكله على ماتقتضيه القواعد .

لكن مقتضى الروايات الخاصة في الابواب المتفرقة اعادة الصلوة اوقضائها مع الخلل من قبل الطهور .

(منها) ماورد في باب قضاء الفريضة الفاتنة كصحيفة زرارة عن ابي جعفر (ع) سئل عن رجل صلى بغير طهور اونسى صلوات لم يصلها اونام عنها قال يقضيها اذا ذكرها في اى ساعة ذكرها (٢) وقريب منها غيرها .

(ومنها) ماوردت في الجماعة كصحيفة محمد بن مسلم قال: سألت ابا عبد الله (ع) عن رجل ام قوما وهو على غير طهر فاعلمهم بعدما صلوا فقال يعيد هو ولا يعيدون (٣) وقريب منها غيرها .

(ومنها) ماوردت في ابواب الوضوء كصحيفة على بن مهزيار قال : كتب اليه

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -٣- من ابواب قضاء الصلوات حديث : ٣

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب -٢- من ابواب قضاء الصلوات حديث : ٣

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب -٣٦- من ابواب صلوة الجماعة حديث: ٣

سليمان بن رشيد الى ان قال: فاجاب بجواب قرأته بخطه الى ان قال: واذا كان جنباً او صلى على غير وضوء فعليه اعادة الصلوات المكتوبات اللواتي فاتته (١) الى آخرها وفي متنها نحو اضطراب لكن لا يضر ذلك بما في ذيلها.

(ومنها) الروايات الواردة فيمن نسي المسح او شيئاً من الوضوء كصحيفة الحلبي عن ابي عبد الله (ع) ، قال : اذا ذكرت وانت في صلوتك انك قد تركت شيئاً من وضوئك المفروض عليك فانصرف فاتم الذي نسيته من وضوئك واعد صلوتك (٢) وقريب منها غيرها مما يظهر منها عدم جريان حديث الرفع في الخلل في الطهور نسياناً سواء تمت صلوته ام لا ومن المعلوم عدم الفرق بين النسيان وغيره كما هو المستفاد من مجموع الروايات ، هذا حال الفرعين الاولين .

واما الفرع الاخير وهو ما لو احدث في اثناء الصلوة، وهو تارة فيما قبل الفراغ عن السجدة الاخيرة ، واخرى بعد الفراغ منها قبل التشهد ، وثالثة بعده ، وعلى اى حال تارة تكون وظيفته الوضوء واخرى التيمم .

وقبل الورود في بيان الفروع المذكورة لا بد من ذكر امر هو انه من المحتمل ان تكون ماهية الصلوة هي التكبير والقراءة والاذكار والركوع والسجود ونحوها وتكون الفترات الحاصلة بينها خارجة عنها وعليه فالفصل بين التكبير والتسمية وبين آيات القراءة اذا لم يأت بها متصلة الى غير ذلك من الفترات والفواصل ليست من الصلوة في شيء ، ولو قيل: ان المصلي يشتغل بهما في جميع صلوته كان مسامحة في الاطلاق ، كما يقال : ان فلانا تكلم ساعة مع ان تكلمه باستثناء الفواصل والوقوفات الحاصلة في البين اقل منها ، فان ذلك الاطلاق مبني على التسامح بلا اشكال عرفاً وعقلاً ، فان العرف لا يطلقون على السكوت النطق فلا يقال : ان فلانا حال سكوته مشغول بالنطق .

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب -٤٢- من ابواب النجاسات حديث: ١

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب -٣- من ابواب الوضوء حديث: ٦

ويحتمل أن تكون ماهية الصلوة هى المركبة من المذكورات والقواصل الحاصلة بينها بحيث تكون القواصل اجزاء للصلوة فى عرض ساير الاجزاء .
وفى كلا الاحتمالين اشكال أمانى الاول فلكونه على خلاف ارتكاز المتشعبة ، فانه لا يشك احد فى ان من كبر تكبيرة الاحرام دخل فى الصلوة قبل الشروع فى القراءة ولا يخرج منها الا بالسلام ، وانه فى حال الصلوة ، من اولها الى آخرها ، ولو قيل لاحد : ان المصلى لم يكن بالتكبير داخل فيها بل اذا كبر فهو خارج عنها حال سكوته ثم يدخل فيها باشتغاله بالبسملة ثم يخرج عند الوقوف فيدخل بالاشتغال بالاية وهكذا يعد ذلك من العجايب ومخالفا للشرع وارتكاز المتشعبة ، والعذر بانه متصل فى جميع الصلوة لكن بنحو من المسامحة والتجاوز فى غير محله ولا يدفع الاشكال ، وهذا الارتكاز الذى جعل الامر كالضرورى من اقوى الادلة على ان المصلى ليس فى الفترات خارجا عن الصلوة .

ويدل عليه اخبار منها الاخبار الواردة فى القواطع كقوله (ع) القهقهة تقطع الصلوة (١) والكلام يقطع الصلوة (٢) ودالتهما من وجهين .

(احدهما) التسمية بالقاطع اذ هو لا يطلق حقيقة الا اذا كان للشئ ماهية اتصالية ممتدة ، لمانحو استحكام ومقاومة كالحبل ، فتكون القهقهة ونحوها قاطعة لتلك الاتصال والارتباط ، ولو كانت الصلوة مجموع الاجزاء بلا اعتبار ماهية اتصالية لكان اطلاق القطع والقاطع فيها مجازا بل لعله يعد من الغلط ، ولو قيل : ان الاطلاق باعتبار قطع الربط بين جزء وجزء ، يقال : ما هذا الربط المعتبر بينهما ، فان مجرد كون القراءة بعد التكبير والركوع بعد القراءة لا يصحح الاطلاق ، وفى المقام وان كان الاتصال اعتباريا لا خارج له الا انه بعد الاعتبار يكون الاطلاق صحيحا ، ولو عد مجازا فهو من المجاز المشهور الصحيح بخلاف ما اذا لم يعتبر ذلك .

(١) الوسائل كتاب الصلوة - باب - ٧ - من ابواب قواطع الصلوة حديث : ٢

(٢) الوسائل كتاب الصلوة - باب - ٢٥ - من ابواب قواطع الصلوة حديث : ٦

(وثانيهما) من قبل ان الكلام بل القهقهة لايجتمعان مع الاشتغال بالذكر فهما على القول المتقدم واقعان خارج الصلوة فكونهما قاطعين مع وقوعهما خارجين منها يحتاج الى تأويل وتعسف ومن الواضح ان القواطع اذا وقعت فيها كانت قواطع . ومنها ماورد فى تكبيرة الاحرام من أنها مفتاح الصلوة (١) وتحريمها (٢) وسميت بتكبيرة الافتتاح (٣) ، ولايصح ذلك الا اذا كانت ماهية الصلوة بحيث يدخل فيها المصلى بمجرد التكبير ، مع ان الفصل بينه وبين القراءة بالسكوت يخالف ذلك ، بل لامعنى لاطلاق المفتاح والافتتاح والتحريم الا اذا كان الاعتبار انه مع التكبير يدخل فى الصلوة وحریمها ولايخرج الا بالتسليم الذى هو التحليل ، مضافا الى ان لازم هذا القول عدم اضرار الاستدبار والحدث وسائر الموانع بالصلوة اذا وقعت فى الفواصل وحال السكوت فان الشرايط والموانع والقواطع انما هى للصلوة وما هو خارج عنها لايشترط بشيء ولايقطع الصلوة بها فاطلاق ادلة الشرايط والقواطع دال على ان تلك الفواصل لا تكون خارجة عنها الى غير ذلك من الشواهد التى يأتى الاشارة اليها عن قريب .

وامافى الثانى فلانه لو كانت الفترات جزء منها لعدت من اجزائها فى النصوص ، مع ان ما فيها ليس الا التكبير والقراءة والركوع والسجود ونحوها من غير ذكر للفواصل ، وكذا لم يعدها الفقهاء من اجزائها .

والتحقيق ان نفس الفواصل ليست جزء منها ، فانها عبارة عن قطعات الزمان تقطيعاتوهمياً ، وكون الصلوة عبارة عن القراءة والركوع وقطعات الزمان مما لاينبغى التفوهبه ، بل الصلوة عبارة عن ماهية اعتبارية ممتدة من اول الافتتاح الى السلام ، والافعال اجزائها ، وهى باقية موجودة مع الفواصل كانها رابطة بين الاجزاء باتصالها

(١) الوسائل كتاب الصلوة - باب ١ - من ابواب تكبيرة الاحرام حديث : ٧

(٢) الوسائل كتاب الصلوة - باب ١ - من ابواب تكبيرة الاحرام حديث : ١٠

(٣) الوسائل كتاب الصلوة - باب ٢ - من ابواب تكبيرة الاحرام حديث : ١١ - ١٢

وامتدادها .

فالصلوة إذن مركبة من اجزاء ومتحدة معها اتحاد الماهية المركبة مع الاجزاء بالاسر . وتمتد تلك الماهية الاعتبارية بين الفواصل من غير ان تكون الفواصل من اجزائها كامتداد الزمان مع الزمانيات ، فالمصلى في الصلوة حقيقة وبلا تجوز من اول الشروع الى آخر الصلوة من غير فرق بين حال ايجاد الاجزاء وحال الفواصل ومن غير ان تكون نفس الفواصل من الصلوة بشيء فانها امر حقيقى وماتصورناه امر اعتبارى باعتبار الشارع الاقدس ، فالصلوة مع الاجزاء صلوة ، ومع الفترات صلوة فالفترات كرابطة بين الاجزاء ، والفترات ليست من الصلوة ، وهى موجودة معها وجودا اعتباريا ممتدا من الافتتاح الى الختم .

والشواهد على ان للصلوة ماهية اعتبارية غير الاجزاء كثيرة ، منها ما مر من الأدلة اللفظية ، ومنها انه لو لم تكن ماهيتها الا الاجزاء او مجموعها ينتفى الامتياز بين الصلوات المساويات فى الركعات كالظهرين والعشاء والصبح ونافلتها ، ولا يعقل ان يكون الامتياز بالقصد لان مجردة يتعلق بنفس اربع الركعات والفرض ان العناوين غير مأخوذة فيها وبعد الوجود يكون الامتياز الفردى كالامتياز بين الفردين لماهية واحدة فلا بد من الالتزام بان الصلوات الثلاث ماهية واحدة ونسبة الصلوة اليها كنسبتها الى المصاديق الخارجية ومثل نسبة صلوة الظهر الى مصداقين لها ، وهو كما ترى ، ولا معنى مع سلب الامتياز لان تكون احدى الصلوتين مقدمة والاخرى مؤخره ، ولللزوم العدول من المتأخره الى المتقدمة .

ومنها أن لازم كون ماهية الصلوة هى نفس الأجزاء او مجموعها ان لا يكون معنى لقصد العناوين بل مع قصد الخلاف والاتيان بنفس الاجزاء بقصد لا بد من الالتزام بوقوعها صحيحة لان قصد عدم الظهر مثلا لا يعقل ان يضر مع الفرض المذكور .
ومنها لزوم أن لا يكون ملاك لكون صلوة الصبح فريضة ونافلتها نافلة ، ومنها لزوم كون جميع النوافل المشابهة فى الركعة مصاديق لامر واحد ، وعدم الملاك لاختلاف احكامها واوقاتها الى غير ذلك .

واما اذا كان كل صلوة معنونة بعنوان اعتبارى ناش من ملاك واقعى كشف عنه الشرع فينحل الاشكالات، ويصح الاختلاف بالافضلية وغيرها كالصلوة الوسطى وغيرها وكنافلة الصبح بالنسبة الى ساير النوافل، وبالجملة فالظاهر ان المسألة اوضح من ان تحتاج الى التثبث .

وبناء على ما ذكر من تحقق ماهية الصلوة بالتكبير وبقائها مستمرة الى السلام تكون جميع الشرايط المعتمدة فيها معتبرة في تلك الماهية المستمرة من غير فرق بين حال الاشتغال بالافعال وغيره ، فيصح الاستدلال للبطلان بمثل قوله (ع) : لاصلوة الابطهور (١) ولاتعاد الصلوة (٢) ونحوهما .

ولا يحتاج المسألة الى الادلة الخاصة ، وان وردت فيها الاخبار الشريفة كموثقة عمار بن موسى الساباطى عن ابي عبد الله (ع) ، قال : سأل عن الرجل يكون في صلوته فيخرج منه حب القرع كيف يصنع قال: ان كان خرج نظيفا من العذرة فليس عليه شيء ولم ينقض وضوؤه، وان خرج متلطخا بالعذرة فعليه ان يعيد الوضوء ، وان كان في صلوته قطع الصلوة واعاد الوضوء والصلوة (٣) .

ورواية على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر (ع) وفيها قال : وسألته عن رجل يكون في الصلوة فيعلم ان ريحا قد خرجت فلا يجد ريحها ولا يسمع صوتها قال: يعيد الوضوء والصلوة ولا يعتد بشيء مما صلى اذا علم ذلك يقينا (٤) وفي الوسائل رواه على بن جعفر في كتابه وعليه هي صحيحة الى غير ذلك من الروايات .

وفي قبالها بعض الروايات كصحيحة الفضيل بن يسار قال: قلت لابي جعفر (ع): كون في الصلوة فاجد غمزا في بطني او اذى او ضربانا فقال انصرف ثم توضأ وابن

(١) الوسائل كتاب الطهارة - باب ١٠ - من ابواب الوضوء حديث : ١

(٢) الوسائل كتاب الصلوة - باب ٩ - من ابواب القبلة حديث : ١

(٣) الوسائل كتاب الطهارة - باب ٥ - من ابواب نواقض الوضوء حديث : ٥

(٤) الوسائل كتاب الطهارة - باب ١ - من ابواب نواقض الوضوء حديث : ٩

على ماضى من صلوتك ما لم تنقض الصلوة بالكلام متعمدا وان تكلمت ناسيا فلا شيء عليك فهو بمنزلة من تكلم في الصلوة ناسيا قلت: وان قلب وجهه عن القبلة قال: نعم وان قلب وجهه عن القبلة (١) .

وفيها احتمالات (منها) ما احتمله شيخ الطائفة قدس سره من ان مجرد الغمز والاذى لا يوجب الحدث لكن موجب لاستحباب الوضوء وتقليب الوجه عن القبلة مطلق من جهتين اولاهما من جهة العمد والسهو وثانيتهما من جهة الاستدبار وعدمه فيقيد بسائر الأدلة والتوضيح منا مع احتمال ان يكون لفظ قلب مبنيا على المفعول فيكون ظاهرا في عدم العمد (ومنها) ان المراد حصول الحدث من غير عمد ويكون الامر بالانصراف والوضوء لاجله والكلام في ذيلها هو الكلام المتقدم (ومنها) ان المراد الانصراف لقضاء الحاجة كما هو مفاد الرواية الآتية والكلام في الاطلاق كما تقدم .
ولاترجيح للثاني الذي هو مبني الاستدلال فتخرج عن قابلية الاحتجاج بالاجمال مع ان فيها نحو اضطراب فان المتفاهم من قوله: هو بمنزلة من تكلم في الصلوة ناسيا، انه في هذا الحال خارج عن الصلوة وتكلمه بمنزلة التكلم في الصلوة وقوله: ما لم تنقض الصلوة بالكلام ظاهر في انه في الصلوة ولم يخرج منها .

وكرواية ابي سعيد القمط قال: سمعت رجلا يسئل ابا عبد الله (ع) عن رجل وجد غمزا في بطنه او اذى او عصرا من البول وهو في الصلوة المكتوبة في الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة فقال: اذا اصاب شيئا من ذلك فلا بأس بان يخرج لحاجته تلك فيتوضأ ثم ينصرف الى مصلاه الذي كان يصلى فيه فيبني على صلوته من الموضع الذي خرج منه لحاجته ما لم ينقض الصلوة بالكلام قال: قلت: وان التفت يمينا او شمالا او لى عن القبلة قال: نعم كل ذلك واسع انما هو بمنزلة رجل سها فانصرف في ركعة او ركعتين او ثلاثة فانما عليه ان يبني على صلوته ثم ذكر سهو النبي (ص) (٢) .

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ١- من ابواب قواطع الصلوة حديث ٩

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب ١- من ابواب قواطع الصلوة حديث ١١

وهي مع ضعف سندها غير معول عليها في نفسها مع انها مشتملة على ما لا يقول به احدنا وهو جواز ايجاد الحدث عمدا واستدبار القبلة كذلك وصحة الصلوة مع الاستدبار سهوا في ثلاث ركعات مع اشتمالها على سهو النبي (ص) الذي يجب تنزيهه عنه فهي مردودة سندا ومتنا ومناسبة لفتاوى غيرنا وعقائدهم .

ومع الغض عن ذلك كله فهي معارضة بطوائف من الروايات التي هي ارجح منها بل لو كانت صحيحة السند كان الترجيح لتلك الروايات المعارضة أيضاً لموافقتهما للكتاب وموافقة تلك الرواية لاشهر فتاوى العامة على ما حكي فلا اشكال في المسألة .
ولو احدث في الصلوة مع ضيق الوقت، فان امكن ادراك ركعة منها مع الموضوع قطعها لبطانها بالحدث وتوضاً واستأنف الصلوة، لقاعدة من ادرك ، وكذا لو امكن ادراكها مع التيمم سواء كان تكليفه ذلك مع الغض عن الضيق كما لو كان فاقد الماء لما ذكر ، او كان لضيق الوقت لادلة تنزيل التراب منزلة الماء وقاعدة من ادرك وهو واضح .

ولو لم يدرك ولا ركعة حتى مع التيمم فهل صلوته والحال هذه باطلة ويجب عليه القضاء او تصح او يتيمم فيما بقي ويبني على ما أتى بها وجهان ، من ظهور الروايات المتقدمة في البطلان وعدم الاعتداد بشيء مما صلى ، ومقتضى اطلاقها عدم الفرق بين الضيق والسعة ، ومن تحكيم قاعدة الميسور وان الصلوة لا تترك بحال على تلك الروايات فيتقيد اطلاقها بغير حال الضيق ، بل لعل المنساق منها او من بعضها ان المفروض فيها حال السعة وان اهمية الوقت عند الشارع بحد لا يزاحمه شيء من الشرايط والموانع ويأتي الكلام لتقوية ذلك في فرع آخر .

وهو انه لو احدث المتوضى في الصلوة حال فقد الطهورين فهل تبطل صلوته بذلك وعليه القضاء بعد وجدان الطهور او تصح ويجب عليه اتمامها ولا قضاء عليه وكذا الكلام في فاقد الطهورين من راس فان المسألة محل كلام ، فمن المشهور انه يؤخرها الى زوال العذر وسقط الاداء مع استيعاب الفقدان للوقت ، واما القضاء

فيجب على الأشهر على ما قيل .

وقيل في وجه سقوط الأداء :- ، مضافا الى اشتراط الصلوة بالطهارة وعدم شرعيتها بدونها، ولا يعارض ذلك اطلاق ما دل على وجوب الصلوة، لاشتراط التكليف عقلا بالقدرة على الامثال وهي منتفية - ان قوله (ع) في صحيحة زرارة : لصلوة الابطهور (١) حاكم على قاعدة الميسور وان الصلوة لا تترك بحال فانه رافع للموضوع الماخوذ فيهما ، بل قوله (ع) : لصلوة الابطهور يدل على ان الفاقدة للطهور ماهية اجنبية عن ماهية الصلوة .

والجواب عن الاول ان الاشتراط بالطهارة مثل ساير الشرايط كالقبلة والستر ولا اشكال في ان قوله الميسور لا يسقط بالمعسور حاكم عليها ضرورة ان الصلوة الجامعة للشرايط عدا الطهور ميسور الصلوة مع الطهور ولا شبهة في صدق الصلوة على الفاقدة وكذا قوله الصلوة لا تترك بحال حاكم على دليل الاجزاء والشرايط .
وعن الثاني ان هذا التركيب يحتمل ان يراد به نفى الحقيقة واقعا ، وان يراد نفيها ادعاء ، ومصحح الادعاء يمكن ان يكون بطلان الصلوة ، ويمكن ان يكون جميع الاثار، وان يراد به التكنية عن البطلان، او يكون ارشادا الى الشرطية، امانفى الحقيقة واقعا فلا شبهة في عدم صحته لان ماهية الصلوة امر معلوم بين المسلمين معروف بتعريف الشرع وهي صادقة على الماهية الفاقدة للشرايط فضلا عن الفاقدة لشرط واحد .

واما الحقيقة الادعائية فلما منع من ارادتها لكن المصحح بحسب المتفاهم هو البطلان كما يمكن ان يكون المراد ساير الاحتمالات ، وعلى ذلك نقول : ان تلك الهيئة قد وردت في موارد لا يراد منها بيان أن الصلوة الفاقدة اجنبية عن ماهية الصلوة، كقوله (ع) : لصلوة الا الى القبلة (٢) ، ولصلوة الابفاتحة الكتاب (٣) ومن لم

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب ١- من ابواب الوضوء حديث : ١

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب ٩- من ابواب القبلة حديث : ٢

(٣) جامع احاديث الشيعة كتاب الصلوة باب ١- من ابواب القراءة حديث: ٢-٣

يقم صلبه فلاصلوة له (١) ولاصلوة لجار المسجد الا فى مسجده (٢) .
 مضافاً الى أن صحيحة زرارة المتقدمة وارادة فى الطهور بمعنى طهارة البدن ،
 فانه قال : لاصلوة الابطهور ويجزيك فى الاستنجاء ثلاثة احجار (٣) الى آخرها ،
 او اعم منها ومن الطهور عن الحدث ، ومع كون صحيحة زرارة وارادة فى خصوص
 الخبث او كونها اعم لايبقى مجال لتوهم ارادة الطهور من الحدث فيما لا يكون لها هذا
 الدليل ، كما أنه مع احتمال التكنية او الارشاد لامجال للجزم بحكومتها على ما ذكر .
 بل التتبع فى ساير الموارد من الشروط والاجزاء ، وتقديم جانب الوقت على
 غيره ، وان الصلوة مع فقد الشرايط فى الوقت تقدم على الجامعة لها بعد الوقت كصلوة
 المريض والغرقى والمبطون والسلس ، يوجب الحكم بان الطهور كساير الشرايط
 ولا تترك الصلوة مع فقد ، كما لا تترك مع الاستدبار اذالم يقدر الا على الصلوة مستدبراً
 مع ورود لاصلوة الا الى القبلة (٤) ، وكذا لا تترك مع نجاسة البدن مع ورود لاصلوة
 الابطهور (٥) ، والانصاف انه لولا خوف مخالفة الاصحاب لكان القول بوجود
 صلوة فاقد الطهورين وصحتها قويا .

ثم انه على فرض عدم الخلاف فى فاقد الطهورين او الاجماع فيه على سقوط
 الاداء يقتصر على مورده ولا يتعدى الى مانحن بصدده ، وهو ما اذا صلى بوضوء وعرض
 فى الاثناء فقد الطهورين ، فان مقتضى القاعدة وجوب اتمامها وصحتها وعدم القضاء ،
 فان الصحة هنا اولى من صحتها مع فقدهما من الاول كما هو واضح .

ولو كانت وظيفته التيمم فدخل فى الصلوة متممماً وحدث فى الاثناء ثم وجد

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ٢- من ابواب القيام حديث : ٢-١

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب ٢- من ابواب احكام المساجد حديث : ١

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب ٩- من ابواب احكام الخلوة حديث : ١

(٤) الوسائل كتاب الصلوة باب ٩٩- من ابواب القبلة حديث : ٢

(٥) الوسائل كتاب الطهارة باب ١- من ابواب الوضوء حديث : ١

الماء ، فهل يوجب ذلك بطلان صلوته ويجب عليه الاستيناف ، او عليه ان يبنى عليها بعدما توضع ويأتي بباقي الصلوة ؟ .

مقتضى القاعدة يختلف بحسب الاحتمالات المتصورة في التيمم ، وكذا في قاطعية الحدث للصلوة ، فان قلنا : ان التيمم رافع للحدث حقيقة كالوضوء والغسل والفرق بينه وبينهما ان رافعيته في موضوع خاص هو فاقد الماء بخلافهما ، يكون حاله حال احداث الحدث في الصلوة مع الدخول فيها بوضوء ، من ان مقتضى القاعدة بطلانها وعدم الاعتداد بشيء منها .

وان قلنا : ان التيمم مبيح غير رافع للحدث بوجه ، وقد اجاز الشارع للمحدث ان يأتي بالصلوة متممها مع بقاءه على حال الحدث ، فان قلنا : ان قاطعية الحدث للصلوة مستقلة في عرض قاطعيته للوضوء ، بمعنى ان الحدث قاطع للصلوة ولو لم يكن ناقضا للوضوء ، فمقتضى القاعدة ايضا بطلانها وعدم الاعتداد بشيء منها فانه مع ورود القاطع عليها لا يصح البناء عليها الا بدليل .

وان قلنا : ان الحدث ليس قاطعا للصلوة ، بل لما كان ناقضا للطهارة يعرض معه البطلان على الصلوة من أجل الطهور ، يكون مقتضى القاعدة صحة ما أتى به ، فيتوضأ ويأتي بالبقية ، فان المفروض ان المصلي محدث بعد التيمم فليس حدثه ناقضا لشرط الصلوة اى الطهور ، بل غاية ما يترتب على حدثه هو رفع المبيح فاذا توضع واتى بها صحت ، بل لو كان تكليفه التيمم صحت مع تجديده بل القاعدة تقتضى الصحة حتى مع احداث الحدث عمدا لان حدثه لا ينقض الصلوة ولا الطهور ولا يضر بالصحة فالاتيان بالطهور او المبيح للباقي لا مانع منه .

وان قلنا : ان التيمم بمنزلة الوضوء والغسل وإن الشارع نزل التراب للفاقد منزلة الماء ، فان قلنا : ان التنزيل مختص بآثار الطهور ، ويترتب على التيمم كل ما يترتب على الطهور ، وكل ما يشترط فيه الطهور يصح الاتيان به ويجوز مع التيمم فالتيمم محدث حقيقة ونازل منزلة المتطهر ، فمقتضى القاعدة جواز البناء على ما

مضى وتصح صلوته مع الاثنيان بالبقية متوضئاً أو متيمماً ، لان المفروض انه محدث حقيقة والتنزيل ليس الا في آثار الطهور .

وان قلنا بان التنزيل اعم من الاثار المترتبة على الطهور ومن حيث ناقضية الحدث له ، فكانه قال رتب آثار ناقض الطهور على الحدث في التيمم ، فالقاعدة تقتضى بطلانها سواء قلنا بناقضية الحدث للصلوة مستقلاً أم قلنا ببطلانها من جهة فقد الطهور ، لتحقق ناقض الطهور تعبداً وتنزيلاً ، هذا بحسب التصور .

واما في مقام الاثبات فقد ذكرنا في محله ان التيمم كالوضوء في رفع الحدث حقيقة عن موضوعه المحدود ، وليس المقام محل تحقيقه ، فمقتضى القاعدة على ذلك بطلان الصلوة وعدم صحة البناء عليها ، لما مر من اعتبار الطهور من اولها الى آخرها حتى في الفترات ، فتصحیحها فيها يحتاج الى دليل ، ودليل الرفع وان امكن التمسك به في بعض الفروض ، لكن الظاهر المستفاد من الادلة انه لايجرى في باب الطهور .

نعم قد دلت صحیحة زرارة على وجوب الوضوء والبناء على ماضى ، روى الفقيه عن زرارة أنه سأل أبا جعفر (ع) عن رجل دخل في الصلوة وهو متيمم فصلى ركعة ثم احدث فاصاب ماء قال : يخرج ويتوضأ ثم يبنى على ماضى من صلوته التي صلى بالتيمم» (١) ورواه الشيخ باسناده عن زرارة مثله ، وباسناده عن زرارة ومحمد بن مسلم عن احدهما مثله .

وعن المعبر انه بعد نقل الرواية قال : وهذه الرواية متكررة في الكتب باسناد مختلف ، واصلها محمد بن مسلم الى آخره ، مع انها مروية تارة عن زرارة واخرى عنه وعن محمد بن مسلم ، فقوله : ان اصلها محمد بن مسلم غير ظاهر .

ثم ان الظاهر ان المفروض فيها ان الحدث غير عمدى ولا اطلاق لها بالنسبة الى العمد ، وعلى فرضه لا بد من تخصيصه بغير العمد بان يكون بلا اختيار وفجأة ،

وعليه فيمكن تصحيحها على القواعد بان يقال : ان غير الاختياري مشمول لقوله (ع) : كل ما غلب الله عليه فالله اولى بالعدر (١) ، وعلى ذلك فلامانع من العمل بالرواية سيما مع عمل المفيد والشيخ بها ، وقد حكي عن المعتمر أنه لا بأس بالعمل بها على الوجه الذي ذكره الشيخان ، فانها رواية مشهورة ، والوجه الذي ذكره هو الحمل عن المحدث سهوا ، ولعل المراد بالسهو هو عدم الاختيار مقابل العمد كما احتمله بعضهم .

ولو احدث بعد رفع رأسه من السجدة الاخيرة من الصلوة قبل ان يتشهد ، فلا يبعد القول بصحة صلوته على القواعد ، لان الطهور وان كان شرطا للصلوة من اولها الى آخرها ، ويمكن استفادة اعتباره كذلك من مثل قوله (ع) لاصلوة الابطهور (٢) وحديث لاتعاد (٣) ونحوهما ، وان امكن المناقشة في الجميع اوفى بعض ، لكن لاتصح المناقشة في اعتباره ، الا ان مقتضى حديث لاتعاد المذيل بقوله (ع) : التشهد سنة والسنة لاتنقض الفريضة صحة تلك الصلوة الجامعة للشرايط الى ما بعد السجدة الاخيرة .

فان الحدث وان قطع صلوته لكن لاشكال في ان قطعها من حين حدوث الحدث ، وقطعها موجب لخروج المصلي عن الصلوة بلا اشكال ، لكن النقيصة في تلك الصلوة من قبل التشهد والسلام ، والتشهد بحسب نفس الرواية سنة ولا تنقض الفريضة بالخلل فيها بتركها من غير عمد ، ولا اشكال في ان هذا الترك ليس عن عمد ، فان الحدث يوجب خروجه عن الصلوة وترك التشهد بعد الخروج عنها لاموضوع له حتى يقال انه عمدى .

فان قلت ان الطهور معتبر في الصلوة واجزائها ، وانتقاضه بالحدث في الاثناء يوجب بطلان اصل الصلوة من قبل فقد الطهور الذي هو خلل في الفريضة ، فالصلوة

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -٣- من ابواب قضاء الصلوات حديث : ٣

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب -١- من ابواب الوضوء حديث : ١

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب -٩- من ابواب القبلة حديث : ١

باطلة من قبل الخلل فيها لامن قبل التشهد .

قلت : اولان ماهو مقتضى اطلاق ذيل لاتعدان السنة مطلقا لاتنقض الفريضة التي هي الصلوة واما ان مثل فقد الطهارة ينقض الفريضة مطلقا فغير ثابت ، لان قوله (ع): السنة لاتنقض لامفهوم له ، ولو قيل بالمفهوم فلاريب في أنه لا اطلاق له ، فلا يدل الا على نقضها في الجملة .

وثانيا سلمنا ان فقد الطهور مطلقا ينقض الفريضة لكن لادليل على ان نقضها موجب للابطال من الاول بل الفرق بين الطهور ومثل التشهد انه لو ترك التشهد من غير عمد لم يوجب ذلك نقض الصلوة بل تبقى على ما هي عليه واما فقد الطهور في اثناء الصلوة فيوجب نقضها من حين الفقد، غاية الامر انه لو نقضت في الركعة الثانية او قبل السجود في الرابعة صار ذلك موجبا لعدم امكان الاتمام فتبطل واما بعد السجدة الاخيرة فلا يوجب النقض الا الخروج عن الصلوة من حينه وعدم امكان لحقوق التشهد والسلام بسائر الاحزاء ، وهو لا يوجب البطلان لان التشهد لا يصلح لنقض الفريضة بمعنى ابطالها .

وبعبارة اخرى ان الصلوة الى ما بعد السجدة الاخيرة وقعت صحيحة جامعة للشرايط وعروض الحدث نقضت من حينه. ولادليل على الابطال من الاصل ، فالبطلان ان كان من اجل التشهد فلا وجه له بعد كونه سنة ، وان كان من اجل فقد الطهور في خصوص التشهد فلا وجه له ايضا بعد كون فقد اصله غير مضر كما لو نسيه ولم يأت به اونسيه واستدبر ، فكما ان الاستدبار بعد نسيان التشهد لا يوجب الانقض الصلوة من حين الاستدبار لامن الاصل كذلك لو وقع قهرا بعد السجدة الاخيرة ، اذ لانقض للصلوة الامن قبل التشهد.

وان شئت قلت : انا سلمنا ان الحدث ناقض للصلوة وموجب لخروج المصلي عنها ، لكن لانسلم نقضها من الاول بعد وقوعها على ما هي عليها من الشرايط . بل لنا ان نقول : ما وقع صحيحا جامعا للشرايط في محلها لا يعقل ان ينقلب

مما هو عليه ، وانما قلنا بالبطلان فيما قبل السجدة ، لاجل عدم امكان لحوق السجود بالاجزاء السابقة ، وهو موجب للبطلان ، واما عدم لحوق التشهد والسلام فلا يوجب كما هو كذلك في ساير المنافيات كالقبلة والتكلم ، نعم في الوقت كلام آخر مرفى محله .

الان يقال: ان صحة المركب مراعاة على ان ياتي باجزائها صحيحة في محالها ومع بطلان بعضها يبطل المركب ، لكن ذلك صحيح بحسب الاصل الاولي في المركب وبه يجاب عن ما ذكر من عدم معقولية الانقلاب ، واما بحسب ملاحظة ذيل لانعاد وعدم الدليل على نقض الفريضة للصلوة على نحو الاطلاق كما اشيرنا اليه فلا .

فتحصل مما ذكر ان مقتضى القاعدة صحة الصلوة مع احداث الحدث بعد السجدة الاخيرة من غير عمد .

وتدل عليها جملة من الروايات كصحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يحدث بعد أن يرفع رأسه في السجدة الاخيرة وقبل ان يتشهد قال ينصرف فيتوضأ فان شاء رجع الى المسجد وان شاء ففى بيته وان شاء حيث شاء قعد فيتشهد ثم يسلم وان كان الحدث بعد التشهد فقد مضت صلوته (١) .

وصحيحة عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل صلى الفريضة فلما فرغ ورفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الرابعة احدث فقال: اما صلوته فقد مضت وبقي التشهد والتشهد سنة في الصلوة فليتوضأ وليعد الى مجلسه او مكان نظيف فيتشهد (٢) ونحوهما غيرهما .

والظاهر منها ما هو الموافق للقواعد على ما تقدم من ان صلوته صحيحة والتشهد سنة لاتنقض الفريضة ، والظاهر ان المراد بالسنة هي ما وقع في ذيل لانعاد ، ولعل

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -١٣- من ابواب التشهد حديث : ١

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب -١٣- من ابواب التشهد حديث : ٤

ما في هذه الروايات اشارة الى ما في حديث لاتعاد وانه خرج بالحدث من الصلوة، لكن يأتي بالتشهد اما لزوما او استحبابا ، ولما مضت صلوته وخرج منها لم يلزم في الاتيان بالتشهد اعتبار عدم الاستدبار او عدم الفعل الكثير، فلا طعن في الروايات بمثل ذلك .

ولا ينافيها ساير الروايات كمفهوم رواية الخصال عن علي عليه السلام اذا قال العبد في التشهد الاخير وهو جالس : اشهد ان لا اله الا الله الى ان قال : ثم احدث حدثا فقد تمت صلوته (١) ومرسلة المقنع وفيها وان لم تكن قلت ذلك فقد نقصت صلوتك (٢) فلان نقصانها و عدم تماميتها من قبل التشهد لا اشكال فيه ، لكن لا ينافي ذلك صحتها ومضيها .

واما رواية الحسن بن الجهم (٣) الدالة على وجوب الاعادة اذا احدث قبل التشهد ، فهي ضعيفة السند، ويمكن حملها على الاستحباب، فانه جمع عرفي فان قوله عليه السلام في صحيحة زرارة : مضت صلوته صريح في الصحة وهذه الرواية ظاهرة في وجوب الاعادة اللازم منه البطلان فيحمل على الاستحباب ، وهذا مما لا اشكال فيه لكن اعراض الاصحاب عن الروايات الدالة على الصحة وموافقها الفتاوى العامة للقائلين باستحباب التشهد وجواز الخروج عن الصلوة بالحدث عمدا ، و ارتكازية بطلان الصلوة بالحدث اثناءها، ووضوح ذلك عند الطائفة يوجب الوثوق بصدور تلك الروايات تقية ، و بذلك يعلم الحال في الحدث قبل السلام و ان كان الامر فيه اهون .

مسألة في الخلل الحاصل من ناحية الطهور المعتبر في البدن والثوب وهو قد يكون عن علم وعمداى مع كونه عالما بنجاسة الثوب او البدن وعالما بشرطية طهارتهما

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -١٣- من ابواب التشهد حديث : ٥

(٢) جامع احاديث الشيعة كتاب الصلوة باب -٤- من ابواب التشهد حديث : ٣

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب -١- من ابواب قواطع الصلوة حديث : ٦

للصلوة اخل بها عن التفات فلا اشكال في البطلان في هذه الصورة .
وهنا صور اخرى تحتاج الى البحث (الاولى) ما اذا اخل بهامع الجهل بالحكم
سواء كان الجهل بنجاسة الشيء الكذائى ام كان بشرطية الطهارة للصلوة فمقتضى
الشرطية وانتفاء المشروط بانتفاء الشرط عقلا وان كان هو البطلان لكن يمكن القول
بالصحة على القواعد .

اما بناء على كون الطهور في حديث لاتعاد عبارة عن الطهر من الحدث ، فيدخل
المورد في المستثنى منه ومقتضى اطلاقه عدم الاعادة حتى مع الجهل بالحكم ، ودعوى
اختصاصه بالنسيان غير وجيهة كما مر سالفا .

واما بناء على اطلاق الطهور في المستثنى للطهارة الحديثة والخبيثة بدعوى
ان صدق الطهور عرفا على الطهارة من القدر اوضح من صدقه على الطهارة من الحدث
فانه يحتاج الى بيان من الشارع وكشفه عن قدارة معنوية عند حدوث الحدث ورفع
بالوضوء او الغسل .

ويؤيد هذا الاطلاق ماورد في صحيحة زرارة لاصلوة الابطهور و يجزيك
من الاستنجاة ثلاثة احجار (١) الى آخرها فان الظاهر منه اما خصوص الخبيثة او ما هو
اعم منها .

وما ورد في ذيل لاتعاد من ان القرائة والتشهد سنة ولا تنقض السنة الفريضة ،
المستفاد منه ان ما يصلح لتقضها هو الفريضة اى ما يستفاد شرطيتها من الكتاب لا الواجب
الذى يستفاد من السنة ، بدعوى ان شرطية الطهور من الخبيثة ايضا مستفادة من الكتاب
لقوله تعالى : وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر (٢) ؛ بدعوى ان المراد هو التكبير
في الصلوة وتطهير الثوب فيها والهجر عن القدارة فيها ، فيكون عاما للبدن ايضا ،
واستفادة ذلك من الكتاب لاتقصر عن استفادة جزئية الركوع والسجود لها فيكون

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب -٩- من ابواب احكام الخلوة حديث : ١

(٢) سورة المدثر آية ٣ و ٤ و ٥

مقتضاه البطلان مطلقاً .

لكن يمكن القول بالصحة مع الجهل بالنجاسة لقاعدة الطهارة ، فان قوله (ع): كل شيء نظيف حتى تعلم انه قذر (١) محقق لموضوع ادلة الشرطية ، كقوله عليه السلام لاصلوة الا بطهور ، وقوله عليه السلام: لاتعاد (٢) الى آخره ، واطلاق التنزيل او الادعاء في القاعدة يشمل كل من لم يعلم سواء كان شاكافي نجاسة شيء او قاطعاً بطهارته او ظاناً بذلك لدليل اجتهادي مع نجاسته واقعاً ، فان كل ذلك داخل فيمن لم يعلم بالنجاسة ، وان كان جهله مركباً ومقتضى عموم الاثار تحقق الشرط للصلوة وصحتها واقعا وعدم قصورها عن الصلوة في الطاهر الواقعي .

ووقوع قوله (ع): كل شيء نظيف الى آخره في موثقة عمار (٣) ذيل الشبهات الموضوعية لا يوجب الاختصاص بها بل المراجع يرى ان قوله في الذيل: وقال: كل شيء نظيف كبرى مستأنفة او منقولة عنه في مقام اخر وعلى اي حال لا وجه لرفع اليد عن اطلاقه ويدل على المطلوب حديث الرفع (٤) ايضا والحجب (٥) وغيرهما .

ومع الجهل بشرطية الطهارة عن الخبث يمكن الاستناد للصحة بحديث الرفع ونحوه وقدم سابقاً بعض الاشكال فيه مع جوابه ، بل يمكن الاستناد الى قاعدة الحل بدعوى اعميته من التكليف والوضع وبقاعدة معذورية الجاهل بدعوى شمولها للوضع ببركة استفادته من بعض النصوص .

ثم ان الاشكال العقلي الذي اوردوه في المقام وامثاله من ان لازم ذلك اختصاص الشرطية بالعالم بها وهو دور صريح قد فرغنا من حله سابقاً فراجع .

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب -٣٧- من ابواب النجاسات حديث : ٤

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب -٩- من ابواب القبلة حديث : ١

(٣) الوسائل كتاب الطهارة - باب -٣٧- من ابواب النجاسات حديث : ٤

(٤) الوسائل كتاب الجهاد-باب -٥٦- من ابواب جهاد النفس وما يناسبه حديث: ٢٠١

(٥) الوسائل كتاب القضاء-باب -١٢- من ابواب صفات القاضي حديث : ٢٨

نعم هنا بعض روايات ربما يستفاد منها بطلان الصلوة مع الجهل بالحكم كصحبة
عبدالله بن سنان قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل اصاب ثوبه جنابة اودم
قال: ان كان علم انه اصاب ثوبه جنابة اودم قبل ان يصلى ثم صلى فيه ولم يغسله فعليه ان
يعيد ما صلى وان كان لم يعلم به فليس عليه اعادة وان كان يرى انه اصابه شيء فنظر
فلم ير شيئاً جزئه ان ينضحه بالماء (١) .

بدعوى ورودها في خصوص الجاهل او اطلاقها ولكنه مشكل لان المتبادر من
الرواية صدور اذيل ان المفروض فيها العالم بالحكم سيما قوله : فنظر ولم ير شيئاً فان
النظر انما هو لاجل الصلوة لافي نفسه فهي اما مختصة بالعالم الملتفت او اعم منه
ومن الناسي .

ودعوى - ان العالم بالحكم والموضوع كيف يدخل في الصلوة مع كونه في
مقام الاطاعة وبراءة الذمة - في غير محلها مع ما يشاهد من عمل العوام الذين لا يباليون
بما يبالي به اهل العلم والخواص ترى ان بعضهم يصلى ولا يبالي بشرائطها وان امرته
بمراعاتها و من ذلك ترى ورود ذلك في صحيحة زرارة (٢) المشتملة على حكم
الاستصحاب من فرض الصلوة مع العلم بنجاسة الثوب والظاهر ان موردها العلم
بالشرطية ايضا فراجعها مضافا الى ان من راجع الروايات الواردة في هذا المضمير يرى
ان جلها لو لم يكن كلها واردة في النسيان فيلحق بها هذه ايضا .

ومما ذكرنا يعلم الحال في رواية قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن اخيه (٣)

(١) ألسائل كتاب الطهارة - باب - ٤٠ - من أبواب النجاسات حديث : ٣

(٢) ألسائل كتاب الطهارة - باب - ٤٢ - حديث : ٢ و باب - ٣٧ - حديث : ١

و باب - ٧ - حديث : ٢ و باب - ٤٤ - حديث : ١ من أبواب النجاسات وتام الخبر - من
دون التقطيع - موجود في الاستبصار كتاب الطهارة - باب - الرجل يصلى في ثوب فيه نجاسة

قبل أن يعلم من أبواب تطهير الثياب والبدن من النجاسات حديث : ١٣

(٣) ألسائل كتاب الطهارة - باب - ٤٠ - من أبواب النجاسات حديث : ١٠

فان المراجع اليها يظهر له انها واردة مورد العالم بالحكم لالجاهل .

واما رواية عمار بن موسى الساباطى واسحاق بن عمار فى رجل يجد فى انائه فارة (١) فالحكم بالاعادة لاجل الوضوء بالماء النجس واحتمال ان يكون فيها فرض مستلتين احدهما الوضوء بالماء بالماء النجس وثانيتهما الصلوة مع الثوب المغسول به مع كون وضوئه صحيحا فى غاية البعد بل فاسد .

بل يظهر من بعض الروايات صحة الصلوة مع الجهل بالحكم كرواية الصيقل و ولده قال: كتبوا الى الرجل جعلنا الله فداك انا قوم نعمل السيوف ليست لنا معيشة ولاتجارة غيرها ونحن مضطرون اليها وانما علاجنا جلود الميتة والبغال والحمير الاهلية لايجوز فى اعمالنا غيرها ، فيحل لنا عملها وشرائها وبيعها ومسها بايدينا وثيابنا ونحن نصلى فى ثيابنا ونحن محتاجون الى جوابك فى هذه المسألة يا سيدنا لضرورتنا؟ فكتب عليه السلام اجعل ثوبا للصلوة (٢) الى اخرها .

ضرورة ان السكوت عن اعادة ماصلوا فى الثوب النجس مع الجهل بالحكم الذى هو مورد الرواية كاشف عن صحة ماصلوا حال الجهل بالحكم وتوهم انه فى مقام بيان الصلوات المستقبلية كما ترى .

الصورة الثانية نسيان الحكم فان كان ناسيا لنجاسة شىء وصلى فيه فمقتضى ادلة الاشتراط البطلان ، لكن مقتضى حكومة دليل الرفع (٣) عليها حتى على قوله عليه السلام: لاصلوة الابطهور (٤) وقوله عليه السلام: لاتعاد (٥) بناء على عموم المستثنى هو الصحة ، وعلى فرض اختصاص لاتعاد فى المستثنى بالطهارة عن الحدث فعمومه

- (١) الوسائل كتاب الطهارة - باب - ٤ - من ابواب الماء المطلق حديث : ١
- (٢) الوسائل كتاب التجارة باب - ٣٨ - من ابواب ما يكتسب به حديث : ٤
- (٣) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٣٧ - من ابواب قواطع الصلوة حديث : ٢
- (٤) الوسائل كتاب الطهارة باب - ١ - من ابواب الوضوء حديث : ١
- (٥) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٩ - من ابواب القبلة حديث : ١

ايضا يقتضى الصحة ، ومما ذكرنا يظهر الكلام في نسيان الشرطية .

ثم اعلم ان ما يمنعنا عن القول بعموم مستثنى لاتعداد للطهارة عن الخبث هو عدم وجدان من يوافقنا من الاعلام ، واهمية الطهارة عن الحدث في الشرع وارتكاز المشرعة دون الطهارة عن الخبث التي يسامح فيها حتى انه يجوز ايجاد ما يوجب الشك فيها .

واما في صورة الجهل بالحكم اى حكم الصلوة مع نجاسة البدن او الثوب و نسيانه ، فيوافقنا بعض المحققين وان اختلفنا معه في كيفية الاستدلال ، ودعوى ان تساوى العالم والجاهل في الاحكام اجماعى - في غير محلها ، لعدم ثبوته ، بل عدم ثبوت دعواه من اصحابنا المتقدمين .

نعم ان يبالي انه نقل عدم الخلاف من بعض المتأخرين في مفتاح الكرامة ، ثم استدلل عليه بما لا يخفى على الناظر ، واما صاحب الجواهر الذى هو لسان المشهور فقال : انه قد صرح بعضهم بالبطلان في مورد الجهل بالحكم وتمسك باطلاق النص والفتوى ، فالحكم كما ترى لم يثبت فيه اجماع او شهرة معتمدة ، وما - في مفتاح الكرامة من قوله : ظاهر اطلاق الاجماع والاختبار عدم الفرق بين العالم والجاهل ، بل الظاهر انعقاد اجماعهم على مساواة الجاهل بالحكم مع العالم به - فيه اشكال ، بل القدر المتيقن منها غير ما ذكر ، بل لو انعقد الاجماع في خصوص المسألة التي لها عندهم مبان عقلية واجتهادية ، لا يمكن اثبات الاجماع المفيد فيها .

واما الاخبار فقد عرفت الكلام في بعضها ، و هنا بعض اخبار في ابواب مختلفة ربما يدعى اطلاقها لكن الناظر اليها لا يطمئن بالاطلاق بعد كونها في مقام بيان احكام اخر ، فراجع بعض ماورد في الدم ، وتأمل فيها حتى يتضح لك عدم الاطلاق .

الثالثة اذا اخل بهامع الجهل بالموضوع فصلى في النجس وبعد الفراغ علم بالنجاسة فهل تصح مطلقا او لا مطلقا او تفصيل بين النظر والفحص قبل الصلوة

عدمه او تفصيل بين العلم بالنجاسة في الوقت والعلم بها في خارجه وجوه .
اما الصحة مطلقا فمضافا الى انها مقتضى قاعدة الطهارة وسائر القواعد المشار اليها ، تدل عليها جملة كثيرة من الروايات .

وفى قبالتها روايات منها ماتدل على البطلان مطلقا كموثقة ابى بصير عن ابى عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل صلى وفى ثوبه بول او جنابة ، فقال : علم به اولم يعلم فعليه (الاعادة) اعادة الصلوة اذا علم (١) وصحيحة وهب بن عبدربه عن ابى عبدالله عليه السلام فى الجنابة تصيب الثوب ولا يعلم بها صاحبه فيصلى فيه ثم يعلم بعد ذلك ، قال: يعيد اذا لم يكن علم (٢) .

لكنهما - مع عدم العامل بهما ولهذا اضطر شيخ الطائفة الى حملها على النسيان وهو كما ترى ومع احتمال ان يكون قوله فى الموثقة: علم به اولم يعلم استفهاما و استفساراً عن الواقعة ، وقوله: فعليه الاعادة جواب الشرط المتأخر ، فتكون موافقة لسائر الروايات ، وهذا الاحتمال وان كان بعيدا عن الازهان لكن ليس بذلك البعد عند التامل ، ومن المؤسف أن الروايات الواردة عنهم عليهم السلام لم تقرأ علينا ، وكثيراً ما يتفق الاشتباه من اجل اختلاف القرائة ، وفى المورد كان يمكن ان يستفاد من كيفية تكلمه انه هل كان فى مقام الاستفهام اولا ، ولا يخفى ان الظن الحاصل من غير ظهور الكلام ليس بحجة ، وعن بعض نسخ التهذيب لا يعيد اذا لم يكن علم بدل يعيد فى الصحيحة ، وعليه فتسقط عن الحجية فى نفسها ، وان كان ذلك بعيدا بعد حمل شيخ الطائفة الرواية على النسيان ، ولعل ما فى التهذيب من زيادة بعض الفقهاء والمحدثين باجتهاده ولم يكن اختلاف فى النسخ - لا تعارضان سائر الروايات المشهورة المستفيضة المعمول بها بل مقتضى الجمع العرفى حملها على استحباب الاعادة فان تلك الروايات المعارضة لهما نصوص فى عدم وجوب الاعادة وعدم البطلان ، وهما ظاهران فى

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب - ٤٠ - من ابواب النجاسات حديث: ٩

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب - ٤٠ - من ابواب النجاسات حديث: ٨

وجوبها الملازم للبطلان ، ومقتضى حمل الظاهر على النص استحباب الاعادة مع صحة الصلوة و ان لا يخلو من اشكال ايضا .

بل لقائل ان يقول : ان رواية ابي بصير تدل على الاستحباب في نفسها ، وحملها على وجوب الاعادة غير صحيح من وجهين .

احدهما ان قوله : عليه الاعادة الظاهر في ان الاعتبار فيها كونها على عهدة المكلف ، كما في امثال ذلك كقوله تعالى : والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا (١) ، وقد ورد فيه ان دين الله احق بالقضاء (٢) ، واعتبار الدين باعتبار ذلك التركيب الوارد في الكتاب ، فمع اعتبار العهدة والدينية لا يصح تعليقه على الشرط ، فان حصول الدين من اول وقوع الخلل لا بعد العلم بالواقعة .

وثانيهما ان الظاهر من قوله : عليه الاعادة - ان ما في ذمته وعلى عهده عنوان الاعادة بنفسها ، مع انه على فرض الخلل الموجب للبطلان لا يكون على عهده اعادتها ، بل نفس الصلوة المجعولة لكافة الناس ، فاذا كان في الحمل على الوجوب محذور فلا بد من حمله على الاستحباب ، ولامانع من كون الاستحباب عند العلم بالواقعة وعلى عنوان الاعادة كالمعادة في بعض الموارد ، كما لامانع من اعتبار العهدة في المسنون كما ورد في غسل الجمعة (٣) ، وكيف كان والروايتان لاتعارضان الروايات الكثيرة

(١) سورة آل عمران - آية ٩٧ -

(٢) دلت الروايات الكثيرة على ان الصلوة والحج من الدين ، وأن الاتيان بها - عن

النفس أو الغير ، حياً كان الغير أم ميتاً - من قبيل قضاء الدين . وهذا ورد في قصة الختمية لما سألت رسول الله (ص) قالت له : ان ابي أدركته فريضة الحج شيخاً زمنأ لا يستطيع أن يحج ، ان حججت عنه ينفعه ذلك ؟ فقال (ص) لها : أرايت لو كان على أيك دين ققضيتيه ينفعه ذلك ؟ قالت : نعم . قال (ص) : فدين الله أحق بالقضاء . وتجد بعض ذلك في مستدرک الوسائل -

باب ١٨ - من أبواب وجوب الحج وشرائطه . وكنز العمال - ج ٣ - صفحة : ٥٦٢٤

(٣) الوسائل كتاب الطهارة باب ٣ - من أبواب الاغسال المسنونة حديث : ١

الدالة على عدم لزوم الاعادة بل الظاهر من بعضها عدم لزوم الاعادة فى الوقت او المتيقن منه ذلك .

وقد يقال بالجمع بينهما وبين ساير الروايات بحملهما على وجوب الاعادة فى الوقت ، وحمل غيرهما على عدم وجوب الاعادة فى خارجه ، وهذا بظاهره فى غاية السقوط ، لان هذا النحو من الجمع ليس بعقلائى ولاشاهد عليه .

ويمكن تقريب هذا القول بان ما فى موثقة ابى بصير من قوله : علم به اولم يعلم فعليه الاعادة الى آخرها بعد كون المتيقن مسن اخلال العالم بالنجاسة الصلوة فى النجس نسيانا لبعدا الايتان بالخلل عمدا وعلمنا فيه شهادة على ان الجاهل شريك مع الناسى فى الحكم ، والناسى تجب عليه الاعادة فى الوقت دون خارجه فكذا الجاهل ، وبعبارة اخرى ان ذكر الناسى و الجاهل معا فى الحكم قرينة على التفصيل بين الوقت وخارجه ، فيتقيد به ساير الروايات فتصير النتيجة مسن مجموعها التفصيل المذكور .

وفيه ان تقييل بعض فقرات الحديث بالدليل المنفصل لا يصلح للقرينة حتى يكون شاهدا على أن المراد بالفقرة الاخرى ايضا ذلك ، فقوله (ع) : علم به اولم يعلم مطلق وانما ورد التقييد بالنسبة الى العالم الناسى ، وليس ذلك قرينة بوجه على ان يراد من غير العالم ما يراد من الناسى فلا وجاهة لهذا الجمع رأسا ، بل المتفاهم من بعض الروايات المقابلة لها عدم وجوب الاعادة فى الوقت ، بل على ما ذكرناه سابقا من ان قوله : لا يعيد ويعيد مع الغض عن القرائن كناية عن البطلان وعدمه لا ووجه لهذا التفصيل بوجه .

واما التفصيل بين النظر والفحص وعدمه وانه مع عدم النظر تجب الاعادة ، فعلى مقتضى القواعد مع الغض عن الاخبار الخاصة لا ووجه له ، لاطلاق دليل قاعدة الطهارة وهو قوله (ع) : كل شىء نظيف حتى تعلم انه قذر (١) على ما تقدم تقريره ،

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب-٣٧- من ابواب النجاسات حديث : ٤

واطلاق دليل لاتعاد (١) ، وحديث الرفع (٢) ، وقد ذكرنا في ما سلف ان كل واحدة من تلك الادلة حاكمة على ادلة الاشتراط ومقتضية للاجزاء والصحة واقعا .

فالقول بان القواعد الظاهرية انما تقتضى جواز الدخول في الصلوة ولا ينافى ذلك لزوم الاعادة في صورة كشف الخلاف مع عدم الفحص وان عدم وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية لا دليل عليه الا الاجماع وهو لا يقتضى عدم الاعادة مع عدم الفحص كما ان ادلة الباب محمولة على عدم امكان الفحص بلا مشقة - غير ووجهه .

اما قوله : ان دليل عدم لزوم الفحص في الشبهات الموضوعية لا دليل عليه الا الاجماع ، ففيه ان الدليل اطلاق تلك الادلة المتقدمة آنفا ، واما قوله ان الاجماع على عدم لزوم الفحص لا يقتضى عدم الاعادة مع عدم الفحص ، ففيه ما اشرنا اليه من اقتضاء تلك الادلة عدم الاعادة مطلقا ، وأما دعوى ان اخبار الباب محمولة على عدم امكان الفحص بلا مشقة ، ففيها ما لا يخفى ، فان صحيحة عبد الله بن سنان (٣) الاتية وغيرها واردة في مورد امكان الفحص بلا مشقة ، بل صحيحة زرارة (٤) صريحة في ذلك ، وسيأتي الكلام فيها .

وكيف كان لا اشكال في ان مقتضى القاعدة صحة الصلوة سواء تفحص ام لا .

واما الروايات الواردة في الباب ، فمنها رواية ميمون الصيقل ، والظاهر ان مرسله الفقيه (٥) ناظرة اليها . رواها في الكافي والتهذيبين عن ميمون الصيقل عن ابي عبد الله (ع) قال : قلت له : رجل اصابته جنابة بالليل فاغتسل فلما اصبح نظر فاذا في ثوبه جنابة ، فقال : الحمد لله الذي لم يدع شيئا الا اوله حد ، ان كان حين قام نظر

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -٩- من ابواب القبلة حديث : ١

(٢) الوسائل كتاب افصلوة باب -٣٧- من ابواب قواطع الصلوة حديث : ٢

(٣) الوسائل كتاب الطهارة باب -٢٠- من ابواب النجاسات حديث : ٥

(٤) الوسائل كتاب الطهارة باب -٣٧- من ابواب النجاسات حديث : ١

(٥) الوسائل كتاب الطهارة باب -٤١- من ابواب النجاسات حديث : ٤

ولم ير شيئاً فلا إعادة عليه ، وان كان حين قام لم ينظر فعليه الاعادة (١) .

استدل بها على لزوم الاعادة مع عدم النظر ، وقيل : ان الجمع بينها وبين ساير الروايات بالاطلاق والتقييد ، بل المورد من اهون موارد التصرف في المطلق .

وفيه مع الغض عن ضعف سندها ، وكونها مخالفة للمشهور ، ان الاستناد اليها للزوم النظر مطلقاً كما هو المدعى محل اشكال ، فان من المحتمل قريباً ان يكون موردها ما اذا قامت قرينة او امارة عقلائية على تنجس الثوب ، فان الثوب الذي لبسه المحتمل في النوم تسرى اليه الجنابة عادة ونوعاً . سيما مع ملاحظة محيط صدور الرواية من كون عادتهم النوم في لباس واحد كالقميص الطويل او مع سربال ، ولا شبهة في ان الاحتلام فيه يوجب تنجسه مع دقته الملازم له ، فالمورد مما قامت الامارة على التلوث ، فاذا نظر ولم ير شيئاً علم بتخلف الامارة ، ولا اشكال في لزوم الفحص في هذا المورد ، وهو غير ماراوا الاستفادة منها ، فكان المورد ما اذا قام ولم ينظر مع قيام الامارة على التنجس وصلى غفلة او نسياناً او مسامحة ، وفي الفرض لا بد من الاعادة . واما ما قيل من الجمع بينها وبين الروايات بالتقييد ، ففيه ان هذه الرواية مع الغض عما ذكرنا معارضة لصحيحة ابن سنان ونحوها بالتباين .

ضرورة ان موضوع تلك الروايات عدم العلم ، ففي صحيحة عبد الله بن سنان قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن الرجل يصلى وفي ثوبه عذرة من انسان او سنور او كلب ايعيد صلوته ، قال : ان كان لم يعلم فلا يعيد ، (٢) وقريب منها غيرها ، مما هو ظاهر في ان تمام المناط والموضوع لعدم الاعادة هو عدم العلم .

والموضوع في هذه الرواية هو العلم او الاطمينان بالعدم ، ضرورة ان الناظر والمتفحص عن ثوبه الذي اجنب فيه حين قام او حين قام الى الصلوة كما في نسخة يقطع

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب - ٤١ - من ابواب النجاسات حديث : ٣

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب - ٤٠ - من ابواب النجاسات حديث : ٥ وفي

التهذيب رواها عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله .

اويظمن بعد فحصه بعدم وجود الجنابة فى ثوبه ، فان للجنابة اثر اظاهراً حتى بعد اليبوسة ومضى زمان عليها ، فالطلب والفحص ملازم للعلم او الاطمينان بعدمه .

ومن المعلوم انه عند العرف يكون بين الاعتبارين تعارض وتناقض ، وان فرض عدم التناقض عقلاً وبدقة عقلية ، بان يقال : عدم العلم اعم من العلم بالعدم ، والميزان فى التنافى هو العرف ، وبما ذكر يظهر الكلام فى مرسله الفقيه (١) لو كانت غير تلك الرواية .

والعمدة فى الباب صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبدالله (ع) قال : ذكر المنى فشدده وجعله اشد من البول ، ثم قال : ان رأيت المنى قبل او بعد ماتدخل فى الصلوة فعليك اعادة الصلوة ، وان انت نظرت فى ثوبك فلم تصبه ، ثم صليت فيه ، ثم رأيت بعد فلا اعادة عليك ، وكذلك البول (٢) .

وجه الاستدلال مفهوم الشرطية الثانية وهو لزوم الاعادة مع ترك النظر والفحص (اقول) : لو فرضنا ان الشرطية الثانية جملة مستقلة لها مفهوم كما هو مبنى الاستدلال بها ، فان بنينا على الجمود على لفظ الرواية الواردة فيها ، نقول : ان مفهوم الجملة الاولى انه ان لم تر المنى قبل ذلك فلا اعادة عليك ، سواء كان عدم الرؤية بعد الفحص والنظر ام لا ، ومفهوم الجملة الثانية لزوم الاعادة على فرض ترك النظر والفحص ، فيتقيد به مفهوم الجملة الاولى ، لكن يرد عليها ما يرد على رواية ميمون (٣) من معارضتها لصحيحة ابن سنان (٤) و ابي بصير (٥) حيث ، علق عدم الاعادة فيها على عدم العلم بالنجاسة ، وفى هذه الصحيحة علق على النظر والفحص الملازم للعلم بعدمها ، فيتعارضان ، والترجيح لتلك الروايات الموافقة للشهرة والقواعد ، وهذا

- (١) الوسائل كتاب الطهارة باب ٤١ - من ابواب النجاسات حديث : ٤ .
- (٢) الوسائل كتاب الطهارة - باب ٤١ - من ابواب النجاسات حديث : ٢ .
- (٣) الوسائل كتاب الطهارة باب ٤١ - من ابواب النجاسات حديث : ٣ .
- (٤) الوسائل كتاب الطهارة باب ٤٠ - من ابواب النجاسات حديث : ٣ .
- (٥) الوسائل كتاب الطهارة باب ٤٠ - من ابواب النجاسات حديث : ٢ .

مع الجمود على لفظ الرواية .

لكن لا ينبغي الاشكال في أن قوله عليه السلام : ان رأيت المنى ، لا يراد به تعليق الحكم على خصوص الرؤية في قبال العلم الحاصل بغيرها ، بل ذكر الرؤية لاجل حصول العلم نوعا بواسطتها في مثل الموضوع ، فالحكم معلق على العلم والرؤية وسيلة لذلك ، ففي الصدر علق الحكم على العلم ، ومفهومه انه لو لم يعلم بوجود المنى فلاعادة ، وهو يناقض الجملة الثانية التي علق فيها الحكم بعدم الاعادة على العلم بالعدم الحاصل بالنظر والفحص ، فيقع التعارض بين الصدر والذيل ، و الترجيح للصدر بالشهرة وموافقة القواعد الحاكمة على ادلة اعتبار الشروط هذا .

لكن فرض الجملة الثانية مستقلة مخالف لفهم العقلاء ، فان الظاهر من مثل المقام ان الجملة الثانية اتى بها لبيان احد مصاديق المفهوم المستفاد من الصدر ، فقوله : ان رأيت المنى في ثوبك ، مفهومه ان لم تر ، وهو اعم من عدم الرؤية مع الفحص وعدمه ، والجملة الثانية اتى بها لذكر احد المصادقين المستفاد من الجملة الاولى وعلى ذلك فلامفهوم للشرطية الثانية وبقي مفهوم الشرطية الاولى على اطلاقه .

هذا كله مع ان صحيحة زرارة الطويلة تدل على عدم وجوب النظر والفحص فان فيها قلت : فهل على ان شككت في انه اصابه شيء ان انظر فيه قال لا ولكنك انما تريد ان تذهب الشك الذي وقع في نفسك (١) الحديث ، وبما ان النظر والفحص لا يجب نفسيا بلاشبهة ، يكون نظر السائل والمجيب الى لزومه وعدمه في تحصيل شرط الصلوة ، فكان السائل لما علم باشتراط الصلوة بطهارة الثوب سئل عن لزوم الفحص لتحصيل العلم بالطهارة الواقعية المشروطة بها الصلوة ، فاجاب بعدم لزومه فان الطهارة الظاهرية كافية في صحة الصلوة واقعا .

فمن تأمل في فقرات الصحيحة يرى ان الاسئلة كلها تكون حول الحكم الوضعي ، اى اشتراط الصلوة بطهارة الثوب ، ولم يبق له شك في ان المراد بتلك الفقرة

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب-٣٧- من ابواب النجاسات حديث: ١

ايضا ليس الاستئصال عن صحة الصلوة مع الشك ، فدالتها على صحتها مما لا ينبغي الاشكال فيه ولا تحتاج الى التثبيت بما في كلمات المحققين فتحصل مما مر عدم صحة التفصيل بين الفحص وعدمه .

الرابعة لو علم بالنجاسة في الاثناء ، فتارة يعلم حدوثها في الحال كما لو رفع او عرض له نجاسة اخرى ، و اخرى يعلم بوجودها من اول الصلوة او في بعض الركعات السابقة، وثالثة يعلم بأصل النجاسة، لكن يشك في زمان العروض وأنها هل كانت من اول الامر او أنها عرضت في الاثناء قبل الحالة الفعلية او في هذه الحالة ، وعلى اى حال قديكون العروض في سعة الوقت، وقد يكون في ضيقه ، وعلى الثاني قديمكن مع التبديل او التطهير ادراك ركعة منها في الوقت وقد لا يمكن .

مقتضى اشتراط الصلوة بالطهور هو البطلان في جميع الصور ، فانها مشروطة به في جميع الحالات سواء اشتغل بعمل ام لا كما تقدم الكلام فيه ، ومع فقدته في حال بطلت لانه لاصلوة الا بطهور ، لكن مقتضى اهمية الوقت و ان الصلوة لا تترك بحال صحتها في الفرض الاخير .

واما ساير الفروض ، فان كان المستند للصحة قاعدة الطهارة او حديث الرفع (١) ، فلا يمكن تصحيحها بهما لانهما لا تصححانها الا حالة الجهل بالنجاسة فتبقى الفترة بين العلم وتحصيل الطهارة تحت قاعدة الاشتراط الا أن يدل دليل على عدم جواز ابطالها حتى في هذه الحالة فانها على هذا الفرض اذا اشتغل فوراً بالتبديل او التطهير تصحح بدليل الاقتضاء او بحديث رفع الاضطرار (٢) .

ويمكن القول بصحتها مطلقا وفي جميع الصور بدليل لاتعاد (٣) بناء على شمولها لمطلق الاخلال الا بصورة الاخلال عن علم وعمد ، اى صورة الاخلال بالطهور بلا

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ٣٧- من ابواب قواطع الصلوة حديث ٢:

(٢) الوسائل كتاب الجهاد باب ٥٦- من ابواب جهاد النفس حديث: ٣٠١

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب ١- من ابواب الصلوة حديث ١٤ و باب ٩- من ابواب

محدور، كمن صلى عالما عامدا في النجس، اذ في الفترة التي اشتغل المصلي بتحصيل الطهور لا يكون التلبس بالنجس عمدا وبلا وجه فليس مثلها خارجا عن اطلاق القاعدة .

واما الروايات، فجملة وافية منها وردت في عروض الدم في الاثناء، كصحيحة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سئلته عن الرجل يصيبه الرعاف وهو في الصلوة، فقال : ان قدر على ماء عنده يمينا او شمالا او بين يديه وهو مستقبل القبلة فليغسله عنه ثم ليصل ما بقى من صلوته وان لم يقدر على ماء حتى ينصرف بوجهه او يتكلم فقد قطع صلوته (١) ونحوها او قريب منها غيرها من الصحاح وغيرها .

لكن في كفاية تلك الروايات الواردة في الرعاف لا ثبات الحكم لمطلق النجاسات اشكال، فان الغاء الخصوصية عن الدم غير ممكن بعد ما نرى من الخصوصية شرعا لدم الرعاف ونحوه من العفو عن القليل منه والعفو عن دم القروح والجروح .

وعليه فيحتمل ان يكون الحكم مخصوصا بمثل هذا النحو من الدماء وان لا يسرى الى ساير النجاسات حتى الى بعض اقسام الدم كالدماء الثلاثة ونحوها مما لا يعفى عنه .

وتشهد لذلك بل تدل عليه رواية محمد بن مسلم قال: قلت له : الدم يكون في الثوب على وأنا في الصلوة ، قال: ان رايتك عليك ثوب آخر فاطرحه وصل في غيره الى ان قال : وليس ذلك بمنزلة المنى والبول ، ثم ذكر المنى فشدده وجعله اشد من البول ، ثم قال عليه السلام : ان رأيت المنى قبل او بعد (ما تدخل في الصلوة) فعليك اعادة الصلوة (٢) الى اخرها ، وصحيحة ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام

(١) جامع احاديث الشيعة كتاب الصلوة باب ٣- من ابواب ما يقطع الصلوة وما لا يقطع

حديث ٧:

(٢) الوسائل كتاب الطهارة ذكر صدرها في باب ٢٠- من ابواب النجاسات حديث ٦:

وذيلها في باب ٤١- من ابواب النجاسات حديث ٢:

في رجل صلى في ثوب فيه (نكتة) جنابة ركعتين ثم علم به قال : عليه ان يبتدى الصلوة (١) .

ومقتضى الجمع بينهما وبين تلك الروايات هو التفصيل بين الدم المعفوعه وسائر النجاسات ، بل لرواية محمد بن مسلم نحو حكومة عليها .

لكن مقتضى صحة زرارة الطويلة عدم الفرق بين الدم وسائر النجاسات في البناء على الصحة قال زرارة في الصحيح : قلت (اي لابي جعفر عليه السلام) : اصاب ثوبي دم رعا (او غيره) او شيء من المنى فعلمت اثره الى ان قال : قلت : ان رأيت في ثوبي وانا في الصلوة ، قال : تنقض الصلوة وتعيد اذا شككت في موضع منه ثم رأيت ، وان لم تشك ثم رأيت رطبا قطعت الصلوة وغسلته ثم بنيت على الصلوة لانك لا تدري لعله شيء اوقع عليك فليس ينبغي لك ان تنقض اليقين بالشك (٢) ، والمقصود هاهنا هو الحكم الاخير ، ويأتي الكلام في الجملة السابقة ، ودلالتها على البناء في الدماء مطلقا واضحة بناء على نسخة التهذيب بل في مطلق النجاسات بناء على رجوع ضمير غيره الى الدم لا الى رعا ولا الى المنى .

ولا اشكال في الغاء الخصوصية عن المنى والدماء و جريان الحكم في مطلق النجاسات ، بل بملاحظة التعليل بقوله : فليس ينبغي لك ان تنقض اليقين بالشك يكون العموم اوضح من غير احتياج الى الغاء الخصوصية ، فان الظاهر بل الصريح منه ان الحكم بصحة الصلوة من اجل الحكم الظاهري الحاكم على ادلة الاشراف ، ومن الواضح عدم الفرق في ذلك بين انواع النجاسات ، كما تدل على عدم اضرار التلبس بها في حال الغسل والتطهير .

بل يستكشف من صحة زرارة ان التفصيل - الوارد في الاخبار الواردة في دم

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب - ٤٠ - من ابواب النجاسات حديث ٢ .

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب - ٣٧ - و - ٤١ - و - ٤٤ - من ابواب النجاسات حديث ١ :

وباب - ٤٢ - من ابواب النجاسات حديث ٢ :

الرعاف من غسل الثوب وتبديله مع امكانهما باحصول المنافيات للصلوة كالاتفات والتكلم والفعل الماحى للصورة و بطلانها مع عدمه - انما هو لمطلق النجاسات من غير خصوصية للدم ، فالتفصيل المذكور مستفاد من مجموع الروايات ، بل هو مقتضى ضم ادلة اعتبار الشروط في الصلوة الى روايات هذا الباب .

كما ان مقتضى تلك الروايات مع الضم الى قاعدة الطهارة وحديثي لاتعداد (١) والرفع (٢) صحة الصلوة مع الغسل والتبديل في جميع الصور المتقدمة ، كصورة حدوث العلم في الاثناء بان النجاسة عارضة من اول الصلوة ، وغيرها ، ضرورة انه مع تحكيم تلك الادلة على دليل اشتراط الطهارة تكون صلوته الى زمان العلم صحيحة واقعا ، من غير فرق بين الطهارة الواقعية والظاهرية في ذلك كما هو ظاهر ، بل تدل على شمول الحكم للنجاسة المصاحبة من اول الامر صحيحة محمد بن مسلم الاتية .

ثم ان هاهنا روايات منافية لهذا التفصيل (منها) صحيحة محمد بن مسلم ، قال : قلت له : الدم يكون في الثوب على وانا في الصلوة ، قال : ان رأيتك وعليك ثوب غيره فاطرحه وصل في غيره ، وان لم يكن عليك غيره فامض في صلوتك ولاعادة عليك ومالم يزد على مقدار الدرهم من ذلك فليس بشيء رأيتك اولم تره ، واذا كنت قد رأيتك وهو اكثر من مقدار الدرهم فضيعت غسله وصليت فيه صلوة كثيرة فاعداصليت فيه . (٣)

(ومنها) موثقة داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلى فابصر في ثوبه ما قال : يتم (٤) .

(ومنها) ما عن السرائر من كتاب المشيخة للحسن بن محبوب عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : ان رأيت في ثوبك دما وانت تصلى ولم تاتكن رأيتك

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ٩ - من ابواب القبلة حديث : ١ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب ٣٧ - من ابواب قواطع الصلوة حديث : ٢ .

(٣) الوسائل كتاب الطهارة باب ٢٠ - من ابواب النجاسات حديث : ٦ .

(٤) الوسائل كتاب الطهارة باب ٢٠ - من ابواب النجاسات حديث : ٣ .

قبل ذلك فاتم صلوتك فاذا انصرفت فاغسله ، قال: وان كنت رأيتَه قبل ان تصلى فلم تغسله ثم رأيتَه بعد وانت في صلوتك فانصرف واغسله واعد صلوتك (١) دلت هذه الطائفة على صحة الصلوة مع الثوب النجس ، اما مع عدم ثوب غيره كما في الصحيحة ، او مطلقا كما في الاخيرتين .

والجواب اما عن الاولى فبان الرواية منقولة في الكافي والاستبصار والفقهاء بما هو الموافق للتفصيل المتقدم ، وذلك باسقاط الو او زيادة قوله: وما كان اقل ، والترجيح للكافي ، فتكون الرواية من ادلة القول بالتفصيل ، ولو اغمض عنه فلا حجية لهامع اختلاف النقل .

واما عن الثانية فبان الامر بالاتمام اطلاق يقيد بما اذا لم يكن بمقدار العفو ، ولعل هذا مراد شيخ الطائفة من الحمل على مادون الدرهم .

واما عن الثالثة فبانها مخالفة لجميع الروايات والقواعد ، مع انه لا عامل بهما ، ولا ظن باحدان يلتزم بجواز الصلوة في النجس مع امكان التطهير او التعويض .

وبازاء هذه الطائفة طائفة اخرى تدل على بطلان الصلوة من غير تفصيل (منها) صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال : ذكر المنى فشدده وجعله اشد من البول ، ثم قال : ان رأيت المنى قبل او بعد ما تدخل في الصلوة فعليك اعادة الصلوة (٢) الى آخرها (ومنها) صحيحة ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل صلى في ثوب فيه جنابة ركعتين ثم علم به ، قال عليه السلام : عليه ان يبتدى الصلوة (٣) الى اخرها (ومنها) صحيحة زرارة (٤) وسيأتي الكلام فيها .

وهذه الطائفة ظاهرة في ان الصلوة اذا وقعت مع المنى من اول الامر وعلم به

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب ٤٤-٤٤ من ابواب النجاسات حديث: ٣.

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب ١٦-١٦ من ابواب النجاسات حديث: ٢.

(٣) الوسائل كتاب الطهارة باب ٤٠-٤٠ من ابواب النجاسات حديث: ٢.

(٤) الوسائل كتاب الطهارة باب ٣٧-٤١ و٤٤-٤٤ من ابواب النجاسات حديث: ١

وباب ٤٢-٤٢ من ابواب النجاسات حديث: ٢.

المصلى في الاثناء بطلت وعليه الاعادة ، من غير تفصيل بين امكان التطهير والتبديل و عدمه ، اما الثانية فظاهرة كصحيحة زرارة الاتية ، واما الاولى فالظاهر من صدرها و ذيلها ان المنى كان من اول الصلوة مع بعد عروضه في الاثناء جدا .

والجواب عنهما انها مطلقتان من حيث امكان التطهير بلاعروض مانع او فقد شرط و عدمه ،ويمكن تقييدهما بما اذا لم يمكن التطهير فتوافقان للتفصيل المشهور . وهذا التقييد وان كان مشكلا من حيث كون قاطبة الروايات المشتملة على التفصيل موضوعها خصوصا دم الرعاف او الدم ومن حيث كون التفصيل في وورد عروضه في الاثناء وفي مثل ذلك لا يصح التقييد ولا يكون موردا للجمع بالاطلاق والتقييد . لكن يمكن ان يقال : ان الاستفادة من صحيحة زرارة (١) الطويلة ان الحكم بالبناء فيما اذا عرض النجاسة في الاثناء ليس مخصوصا بالدم او بدم الرعاف ويستكشف منها ان الروايات الواردة في الدم او دم الرعاف يراد منها مطلق النجاسات وان ذكر الدم امام جهة كون السؤال عنه او لكونه اكثر ابتلاء من غيره فيكون ذكر الدم لمجرد المثال واحد مصاديق النجاسات وكذا الحال فيما ذكر فيه الجنابة والمنى فانه لا يراد منه خصوصا بل مثال لمطلق النجاسة .

فعلى ذلك يمكن ان يقال : ان صحيحة محمد بن مسلم قال : قلت له : الدم يكون في الثوب على وانا في الصلوة ، قال : ان رأيت عليك ثوب غيره فاطرحه وصل في غيره (٢) الظاهرة في أن الدم كان مصاحبا له من اول الصلوة لمكان قوله : يكون على الى آخرها -صالحة لتقييد اطلاق الروايتين المتقدمتين فان الموضوع في كل منهما مطلق النجاسات بالغاء الخصوصية عرفا ومورد الحكم فيهما ثبوت النجاسة من اول الصلوة فيحمل اطلاق الروايتين على التقييد في الصحيحة ولزوم الطرح مع الامكان . ان قلت : ان صحيحة ابن مسلم المشتملة على التفصيل مخصوصة بالدم المعفو عنه بدليل

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب -٣٧ و ٤١ و ٤٤ - من ابواب النجاسات حديث : ١٠ .

وباب -٤٢ - من ابواب النجاسات حديث : ٢ .

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب -٢٠ - من ابواب النجاسات حديث : ٤٠ .

ذيلها المذكور فيه كونه بمقدار الدرهم او اقل فلا يصح ان يقال : ان المراد مطلق الدم حتى غير المعفوعنه كى يصح الغاء الخصوصية والشمول لسائر النجاسات .

قلت: ان الاختصاص ممنوع ومجرد ورود دليل منفصل على التفصيل بين الدماء لا يوجب القرينية فيما ينفصل ، بل مقتضى اطلاق الرواية صدرا وذيلا ان في مطلق الدماء يجب الطرح والتبديل الا اذا كان اقل من الدرهم والدليل المنفصل يخصص خصوص الذيل وبقي الصدر على اطلاقه وبه يقيد اطلاق الروايتين كما اشرنا اليه وهذا اسلم من الحمل على كون العلم قبل الدخول وانما دخل فيه نسياناً وغفلة .

ثم ان ما ذكرنا من التقييد في صحيحة ابن مسلم انما يجرى بحسب رواية التهذيب عن محمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام قال: ذكر المنى فشدده (١) الى آخرها واما بحسب رواية الفقيه عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام فلا يصح فان روايته عن ابي عبدالله عليه السلام مستقلة واما في الفقيه فعين تلك الرواية مروية في ذيل روايته لحكم الدم ومعه يكون التفصيل بين الدم والمنى ظاهرا والحمل على عدم امكان طرح الثوب غير صحيح لكن سند الفقيه اليه غير نقي .

والعمدة في المقام هي صحيحة زرارة وفيها، قلت : ان رأيت في ثوبى وانا في الصلوة ، قال : تنقض الصلوة و تعيد اذا شككت فسى موضع منه ثم رأيت ، وان لم تشك ثم رأيت رطبا قطعت و غسلته ثم بنيت على الصلوة ، لانك لا تدري لعله شيء اوقع عليك فليس ينبغي لك ان تنقض اليقين بالشك (٢) .

وبازائها صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة التي قالوا فيها : انها مع اغتشاف متنها لا تصلح لمعارضة صحيحة زرارة .
ولابأس بذكر بعض الاشكالات الواردة فيها ، اما صحيحة زرارة الطويلة ،

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب -١٦- من ابواب النجاسات حديث : ٢ .

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب -٣٧- و-٤١- و-٤٤- من ابواب النجاسات

حديث : ١٠ باب -٤٢- من ابواب النجاسات حديث : ٢ .

فان فى منها اشكالات نذكر بعضها (منها) ان فيها قوله : فان ظننت انه قد اصابه و لم اتيقن ذلك فنظرت فلم ار شيئاً ثم صليت فرأيت فيه ، قال : تغسله ولا تعيد الصلوة ، قلت : لم ذلك ، قال : لانك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغى لك ان تنقض اليقين بالشك ابدا الى آخرها ، وفيه احتمالات لاداعى لذكرها .

لكن يرد عليه ان تمام الموضوع لعدم الاعادة مع فرض أنه صلى فى النجس واقعا حال الشك فى الطهارة ، هو الشك وعدم العلم بالنجاسة ، من غير دخالة للعلم بالحالة السابقة ، وعلى هذا كان ينبغى الاستدلال بقاعدة الطهارة لاستصحابها حيث يوهم بل يدل على دخالة العلم بالحالة السابقة فى عدم الاعادة .

ويمكن ان يجاب عنه بان لسان الاستصحاب ابقاء الموضوع الواقعى تعبداً ، ومع الحكم بوجود الطهارة الواقعية لاوقع للتشبه بقاعدة الطهارة ، وبعبارة اخرى انه تمسك بالاصل الحاكم ولايجرى معه الاصل المحكوم .

(و منها) ان الاعادة من نقض اليقين باليقين لا بالشك . فكيف استدل بالاستصحاب ، وقد اجنباعنه فى محله ، وحاصله ان الاشكال يرجع الى ان التعليل لايناسب لعدم الاعادة ، والجواب ان التعليل راجع الى منشأ عدم الاعادة ، اى تحقق شرط المأمور به ظاهراً وصيرورة المأتى به موافقاً للمأمور به فراجع .

(ومنها) ان التمسك بالاستصحاب فى ذيل الرواية ليس كافياً لصحة الصلوة ، فانه انما يفيد بالنسبة الى حال الجهل ، واما حال الالتفات والعلم والاشتغال بالتنظيف فلا ، بل يحتاج الى التماس دليل آخر ، والظاهر من الاستدلال انه كاف لعدم الاعادة وانه تمام المناط له .

مضافاً الى انه لم يظهر فرق بين الفرع الذى حكم فيه بالاعادة وهو ما كان النجس مصحوباً من السابق مع جهله به ، والفرع الاخر الذى حكم فيه بعد ما ، فان الاستصحاب يجرى فيها ويصححها بالنسبة الى حال الجهل ، وقاعدة لاتعاد على ماقررنا جارية فيهما ، والباقى يصح بالطهارة الواقعية .

نعم لو قلنا بعدم جريان لاتعاد يفترق الفرعان ، فان فى حال الفترة تجرى البرائة العقلية والشرعية فى الفرع الثانى ، لان احتمال ان يكون عروض النجاسة فى الحال يوجب الشك فى تحقق المانع فىجربى الاصل بناء على مانعية النجاسة عن الصلوة لاشراطية الطهارة ، واما فى الفرع الاول ، فلا يمكن التصحيح لان ماورد من الادلة فى دم الرعاف مخصوصة بالعروض فى الحال ، و العروض مسن الاول فاقد للدليل ، و الاستصحاب لايفيد بالنسبة الى حال الالتفات و التطهير ، فادلة الاشتراط قاضية بالبطلان لفقد الطهور حال الفترة .

ثم ان ورود مثل تلك الاشكالات لايجب سقوط الاستدلال بتلك الصحيحة فى مورد البحث ، وهو التفصيل بين العلم بوجود النجاسة من حال الدخول فى الصلوة فتبطل ، وبين عروض النجاسة فى الاثناء حال الالتفات فتصح ، فيغسل النجس ويبنى على الصلوة .

ثم انه يستفاد من هذه الصحيحة حكم فروع ثلاثة ، احدها الدخول مع مصاحبة النجس ، ثانيها الشك فى العروض من الاول اوفى الحال وهما مفروضان فيهما ، وثالثها المستفاد حكمها من الفرع الثانى العروض فى الاثناء وهو واضح .

نعم هنا فرع رابع ، وهو العروض فى الاثناء قبل حال الالتفات، كما لو كان فى الركعة الثالثة فعلم بعروضها فى الركعة الثانية ، و فرع خامس و هو الشك فى عروضها فى الركعة الثانية مثلا و فى الحال بعد العلم بعدمه من الاول ، فهل يلحق الفرعان بالفرع الاول فتبطل ، او بالفرعين الاخرين ؟ .

اشكال ينشأ من ان قوله عليه السلام: اذا شككت فى موضع منه ثم رأيت (١) يراد به الشك قبل التلبس بالصلوة ؟ فيختص البطلان بما اذا كانت النجاسة من اول الصلوة مع العلم بها فى الاثناء ، فان مفاد قوله حينئذ فى الشرطية الثانية انه اذا لم يشك

(١) ألسائل كتاب الطهارة باب ٣٧- و٤١- و٤٤- من ابواب النجاست حديث :

فى الاول ورآها فى الاثناء رطباً صحت الصلوة ، سواء علم بعروضها فى الاثناء بعد دخوله فى الصلوة متطهراً ، اوشك فى عروضها من الاول أوفى الاثناء فى الحال او قبل تلك الحالة، فعلى ذلك يكون قوله (ع): لعله شىء اوقع عليك لايجاد الاحتمال بوقوعها فى الاثناء من غير فرق بين حال الالتفات وغيره فتصح فى جميع الصور الاصورة العلم فى الاثناء بوجود النجاسة من الاول .

وان المراد بالشرطية الاولى أعم من الشك فى الاول ، فكانه قال : ان شككت فى موضوع منه سواء كان الشك قبل التلبس بالصلوة أم كان بعده فى الاثناء، ويراد بقوله : ان لم تشك عدم حصوله لافى الاثناء ولا فى الاول قبل التلبس، فيكون المراد بقوله : لعله شىء اوقع عليك ايجاد الاحتمال لخصوص الوقوع فى الحال ، فحينئذ تبطل الصلوة سواء علم بعروضها من حال التلبس اوفى الاثناء قبل حال الالتفات .

ثم ان قوله : اذا شككت فى موضوع منه يشمل صورتين ، الا ان يقال بانصرافه الى الشك قبل التلبس ، فيكون الموضوع للبطلان هو الدخول فى الصلوة مع النجاسة والكشف فى الاثناء ، و موضوع الصحة هو الدخول متطهراً وان عرض النجاسة فى الاثناء .

نعم قد يختلج بالبال ان قوله عليه السلام : لعله شىء اوقع عليك ، يراد به احتمال العروض فى الحال لايجاد الاحتمال فى اندراجه فى الروايات الدالة على الصحة مع العروض فى الحال ، ويأتى الكلام فى ذلك ، ومع الشك يعمل على طبق القواعد ، وقدم ان مقتضى لاتعاد الصلوة (١) الى آخره الصحة كما قدم بيان حكومته على ادلة الشروط والموانع حتى على مثل قوله عليه السلام : لاصلاة الا بطهور (٢) هذه حال صحيحة زرارة ، ولا اشكال فى دلالتها على التفصيل بين ما اذا

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -١- من ابواب افعال الصلوة حديث : ١٤

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب -١- من ابواب الوضوء حديث : ١ .

كانت النجاسة من الاول وبين ما اذا عرضت حال الالتفات ، وان كان بعض الفروع محل اشكال كما مر .

واما صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة قال : قلت له : الدم يكون في الثوب على (١) الى آخرها ، فلا بد من البحث فيها على رواية التهذيب و على رواية الكافي وغيره ، اما على الاولى فلا اغتشاف في متنها ، لان قوله : و ما لم تزد ، جملة مستقلة غير متعلقة بالجملتين السابقتين عليها ، واشتمالها على ما لا يقول به احد لا يضر بالاستدلال بالجملة الاولى المستقلة الدالة على ان حكم الدم مع وجود ثوب آخر طرح الثوب واتمام الصلوة ، والجملة الاخرى ايضا احكام مستقلة لانصر على فرض وجود اشكال فيها بالاستدلال بالجملة الاولى ، وما في ذيلها من التفصيل بين مقدار الدرهم والزائد منه لا يضر به ايضا ، فلا اغتشاف في متنها على هذا .

نعم نفس الاختلاف بين التهذيب وغيره في الرواية نحو اغتشاف لا يضر بالاستدلال بما هو متفق فيه على جميع الروايات ، لكن قد تقدم ان الرواية في الكافي والفقهاء والاستبصار على خلاف التهذيب ، مع ان الكافي اضبط فتقدم روايته على رواية التهذيب .

واستشكل على روايته اولابان الظاهر منها بيان موضوعات ثلاثة لاحكام ثلاثة «الدم القليل» وانه ليس بشيء «والدم الكثير» اى اكثر من الدرهم الموجب للبطلان «الدم المساوى للدرهم» فقيه تفصيل وهو أنه يطرح الثوب اذا كان له ثوب آخر ، و يصلى فيه ولا يعيد الصلوة اذا كان ثوبه واحدا ، وهذا التفصيل ممالا قائل له كما لا يخفى .

وثانيا ان الظاهر ان المأخوذ في الشرطية الاولى والثانية شيء واحد اى نفس طبيعة الدم وان القيد اى قوله : ما لم يزد على مقدار الدرهم راجع الى الجمليتين ، ولازمه الامر بالطرح في صورة عدم زيادة الدم عن الدرهم ، وهو محمول على الاستحباب

ومبنى الاستدلال بالرواية للمطلوب فرض كون الدم كثيرا في الشرطية الاولى واخذ طبيعة الدم في الشرطية الثانية ورجوع القيدالى الاخيرة ، وهو خلاف الظاهر جدا ، وبالجملة الامر بالطرح محمول على الاستحباب ان كان المراد بمالم يزد على مقدار الدرهم الدم القليل المعفو عنه ، وان اريد به غير المعفو عنه حتى يكون الامر للوجوب كانت الشرطية الثانية مخالفة للاجماع والاختبار .

اقول : يمكن ان يقال : ان المأخوذ في الموضوع طبيعة الدم في الشرطيتين والامر بالطرح في الاولى للاحتياط والسهولة وعدم الداعي للفحص عن حاله بانه اقل او اكثر ، فان الطرح لامانع منه ، فان كان الدم من القسم غير المعفو عنه يكون رافعا للمانع ، وان كان اقل فلا اشكال في طرحه ، والقيد راجع الى الجملة الثانية ، ولا اشكال فيه ، وانما امره بالفحص عن مقداره مع انحصار الثوب لان امره دائر بين المحذورين ، فانه ان كان كثيرا يجب عليه غسله ولا يجوز ادامة الصلوة وان كان قليلا لا يجوز رفع اليد عنها ، وحيث كان غسل الثوب في اثناء الصلوة يوجب ارتكاب المنافيات غالبا ، لم يأمر بالغسل مطلقا ، بل أمر في الاولى بالطرح لعدم محذور فيه ، وفي الثانية بالفحص عن مقداره فان كان قليلا يجب عليه الاتمام بدون الغسل ولاعادة عليه ، وان كان كثيرا لا يجوز ادامة الصلوة الا بعد الغسل .

ثم انه على فرض رجوع القيدالى الجملة الثانية لا يوجب الاضطراب في الذيل سقوط الجملة الاولى عن الاستدلال بها ، ومما ذكرنا يندفع الاشكالان ، وتكون الجملة الاولى مستقلة قابلة للاستدلال بها على المطلوب .

ثم انه في صحيحة زرارة خص حكم الاعادة بما اذا كان النجس مصاحبا له من الاول ، ويحتمل تعميم ذلك لما اذا كان عارضا في الاثناء قبل زمان الرؤية لاحتمال اطلاق قوله : اذا شككت في موضع منه للفرضين و يحتمل عدم هذا التعميم ، لكن المتيقن منه الفرض الاول واما الاطلاق بالنسبة للعروض في حال الرؤية فلا يحتمل ، وأما صحيحة محمد بن مسلم فيحتمل اختصاص الحكم فيها بوجود الدم من الاول في

الثوب ، ويحتمل اطلاقه بالنسبة لحدوثه في الاثناء قبل حال الرؤية ، كما يحتمل اطلاقه بالنسبة لحدوثه حال الرؤية بدعوى اطلاق قوله : الدم يكون في الثوب على وانا في الصلوة لجميع الفروض ويحتمل انكار الاطلاق بالنسبة الى الثالث او بالنسبة الى الثاني ايضا .

فلو اختلف كل من الصحيحتين بالفرض الاول أو عمت كل منهما للثاني وقع التعارض بينهما ، بل لو كان صحيحة ابن مسلم عامة لجميع الصور وصحيحة زرارة شاملة للفرضين الاولين فقط لم يصح تقييد صحيحة ابن مسلم بهما ، لان الحدوث حال الرؤية فقط فرد نادر جدا ، مضافا الى انه فرد خفي جدا بالنسبة الى الفرضين فعلى فرض اطلاقهما يقع التعارض بينهما .

ولو عمت صحيحة محمد بن مسلم للفرضين او الفروض ، واختصت صحيحة زرارة بالاول ، تقيدها ، ويختص البطلان بالمصاحبة من الاول ، وتصح في الفرضين الاخرين ، ولا اشكال فيه ، ولو انعكس بان تعم صحيحة زرارة الفرضين الاولين و تختص صحيحة محمد بالاول ، كى تصوير نتيجة التقييد الصحة مع المصاحبة من الاول والبطلان مع المصاحبة في الاثناء ولو حال الرؤية ، يقع التعارض بينهما لان هذا النحو من التقييد لا يوافق العقل الاذ لا يحتمل أن تضر النجاسة في ركعة مثلا ولا تضر بالصحة فيما لو كانت في هذه الركعة وسائر الركعات المتقدمة .

وتوهم وقوع ذلك فيما اذا لم يعلم بالنجاسة الا بعد الصلوة فانهما صحيحة بخلاف ما لو علم في الاثناء فاسد ، لان فرض عدم العلم مغاير لفرض العلم في الاثناء الذي يوجب فقدان الشرط حال الفترة ، وفي المقام يشترك الفرضان في العلم في الاثناء و معه لا يحتمل الافتراق ، نعم لو فرض ورود نص صحيح صريح في ذلك لامناص الاعتدابه وهو امر آخر .

ثم ان الظاهر اطلاق صحيحة زرارة للفرضين ، وبعد عدم الاطلاق لصحيحة محمد بن مسلم بالنسبة الى الفرض الثالث فالتعارض بينهما مما لا اشكال فيه ، بل قد عرفت

وقوع التعارض حتى مع اطلاقها بالنسبة الى الفرض الثالث فتقدم صحيحة محمد للشهرة وموافقة القواعد لو لم نقل بان الشهرة توجب سقوط صحيحة زرارة عن الحجية.

بقي شيء وهو ما لوشك في اطلاق احدهما وعلم باطلاق الاخر ، فهل يعامل معهما معاملة الاطلاق والتقييد ، فيقيد المطلق بما شك في اطلاقه ، او ان الجمع بالاطلاق والتقييد موقوف على احراز كون الدليل مقيدا ، فمع الشك لا يعامل معهما ذلك .

الظاهر لزوم معاملة الاطلاق والتقييد ، لان الشك في اطلاق احديهما مع مع القطع بشمول حالة مساوق للقطع بعدم الحجية في مورد الشك والحجية في مورد اليقين بالشمول ، ومع حجية المطلق المنفصل لا يصح رفع اليد عنه الابحجة اقوى منها ، فيؤخذ بالاطلاق في غير مورد اليقين ويترك الاطلاق في مورد ، لانه اخص منه ، والجمع بينهما عقلائي وليس في باب الاطلاق والتقييد لفظ يؤخذ بظهوره ، بل المناط أن يكون الجمع عقلائياً وفي المقام ايضا كذلك فلا تغفل .

الخامسة لو كان الخلل من نسيان في الموضوع بان علم بالنجاسة قبل الصلوة فنسى عنها فصلى صحت صلوته حسب القواعد لحديث لاتعاد (١) على ما تقدم من رحجان دخول ذلك في المستثنى منه ولحديث الرفع ، (٢) وحكومتها سيما الثاني على ادلة الشروط والموانع حتى على قوله عليه السلام: لا صلوة الا بطهور (٣) فراجع .
لكن المشهور بين قدماء اصحابنا البطلان ، فيجب عليه الاعادة في الوقت وخارجه ، بل لم ينسب الخلاف الا الى الشيخ في الاستبصار الذي لم يقصد من تأليفه الرفع التنافي بين الاخبار ، نعم عن التذكرة نسبة عدم الاعادة مطلقا اليه في بعض اقواله .

و تدل على البطلان مطلقا الاخبار المستفيضة في الاستنجاء ، و لما كان من

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -٩- من ابواب القبلة حديث : ١

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب -٣٧- من ابواب قواطع الصلوة حديث : ٢

(٣) الوسائل كتاب الطهارة - باب - ١ - من ابواب الوضوء حديث : ١

المحتمل الفرق بين الاستنجاء وبين غيره من النجاسات كما احتمله بعضهم ،
 لاختصاصه ببعض الاحكام دون غيره ، كالاختزاء بالاحجار في تطهير محل النجو ،
 و كطهارة غسالة البول لآس بالبحث عن الاخبار الواردة فيه مستقلا و تسدل على
 البطلان ايضاً اخبار واردة في غير الاستنجاء كصحيحة زرارة المتقدمة قال: قلت له :
 اصاب ثوبى دم رعاى او غيره اوشىء من منى فعلمت اثره الى ان اصيب له الماء
 و حضرت الصلوة و نسيت ان بثوبى شيئاً و صليت ثم انى ذكرت بعد ذلك ، قال :
 تعيد الصلوة و تغسله الى آخرها ، (١) و كصحيحة ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام ،
 قال : ان اصاب ثوب الرجل الدم فصلى فيه وهو لا يعلم ، فلا اعاده عليه ، وان هو علم
 قبل ان يصلى فنسى و صلى فيه فعليه الاعادة ، (٢) و كموثقة سماعة قال : سألت
 ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرى بثوبه الدم فينسى أن يغسله حتى يصلى ، قال : يعيد
 صلوته كى يهتم بالشىء اذا كان فى ثوبه ، عقوبة لنسيانه (٣) الى غير ذلك .

وفى مقابل هذه الروايات صحيحة العلاء عن ابى عبد الله عليه السلام قال:
 سألته عن الرجل يصيب ثوبه الشىء ينجسه فينسى ان يغسله فيصلى فيه ، ثم يذكر
 انه لم يكن غسله يعيد الصلوة ، قال : لا يعيد قدمضت الصلوة و كتبت له (٤)

قد يقال بان مقتضى الجمع بينها وبين ما تقدمت حمل تلك الاخبار على
 الاستحباب ، فانها ظاهرة فى وجوب الاعادة ، و هذه صريحة فى الصحة و فيه انه
 لو قلنا بجواز الجمع كذلك فى غير المقام لا يصح هاهنا لمنافاة الاستحباب مع
 ما صرح به فى موثقة سماعة ، ضرورة ان الامر بالاعادة عقوبة لا يجتمع مع الاستحباب

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب-٣٧-و-١-٤-١-٤-٤-٤-٤ من ابواب النجاسات حديث : ١

وباب باب-٤٢-حديث: ٢

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب-٤٠- من ابواب النجاسات حديث: ٧

(٣) الوسائل كتاب الطهارة باب -٤٢- من ابواب النجاسات حديث: ٥

(٤) الوسائل كتاب الطهارة باب-٤٢- من ابواب النجاسات حديث: ٣

الذى مقتضاه جواز الترك وجواز الاتيان التماسا للشواب وهو واضح .
ويمكن الجمع بينهما بحمل الاخبار الآمرة بالاعادة على ما اذا صلى وفي
ثوبه اعيان النجاسات كما هو مفاد تلك الاخبار ، اما ما اشتمل على حكم الدم والمنى
منها فظاهر ، و اما ما اشتمل على اصابة البول بفخذه كصحيحة ابن مسكان (١) و
غيرها فلان البول ليس كالماء بحيث لا يبقى له عندما يبس اثر و لو ضعيفا ، فان له
غلظة ما ولونا وريحا فيبقى اثره في البدن والثوب ، واما صحيحة العلاء فالظاهر ان
السؤال عن الثوب المتنجس بالملاقة مع النجس والغالب في الملاقة عدم انتقال
العين والاثر الى الملاقي .

وتؤيد صحيحة العلاء بصحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر
عليه السلام قال سألته عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فذكر ذلك وهو في
صلوته كيف يصنع ، قال : ان كان دخل في صلوته فليمض وان لم يكن دخل
في صلوته فلينضح ما اصاب من ثوبه الا ان يكون فيه اثر يغسله (٢) فان الظاهر منها
انه مع دخوله في الصلوة يصح صلوته ولو كان أثر الملاقة مع الرطوبة باقياً بحاله
الى حين الذكر ، غاية الامر يقيد اطلاقه بمادل على لزوم الغسل ثم البناء على
الصلوة وفي هذه الرواية كلام سيأتي ان شاء الله. هذا غاية ما يقال في هذا التفصيل .
لكنه مشكل لان اطلاق رواية العلاء (٣) يشمل ما اذا كان المتنجس مصاحب العين
النجاسة ، فان الثوب اذا لاقى دما رطبا يصدق انه اصابه الشيء ينجسه سواء كان
معه العين ام لا ، مضافا الى ان البول بعد يبسه ليس مما يبقى له اثر مطلقا ، بل قد
يكون وقد لا يكون ، ومقتضى اطلاق الرواية عدم الفرق ، فهذا التفصيل مع عدم
قائل به ظاهرا غير وجيه .

ويمكن ان يقال في الجمع بين الروايات بان رواية العلاء صريحة مع
التأكيدات الواردة فيها في أن صلوته صحيحة ، والروايات المقابلة لصحيحة العلاء

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب - ٤٢ - من ابواب النجاسات حديث: ٤

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب - ١٣ - من ابواب النجاسات حديث: ١ .

(٣) الوسائل كتاب الطهارة باب - ٤٢ - من ابواب النجاسات حديث: ٣ .

الوارد فيها لفظ يعيد وعليه الاعادة ظاهرة في بطلانها ، لما اشرنا اليه من ان الامر بالاعادة ارشاد الى البطلان ، لكن موثقه سماعة (١) قرينة على ان الاعادة واجبة للعقوبة على عدم اهتمامه بطهارة الثوب ، فاذا ضمت هذه الرواية الى رواية العلاء الصريحة في الصحة ينتج أنها صحيحة ومع ذلك يجب اعادتها لكي يهتم بشروط الصلوة ، فتحمل الروايات المذكور فيها الامر بالاعادة على لزوم الاعادة بعنوانها (٢) .

وبعبارة اخرى ، ان الحمل على الارشاد انما هو مع فقد القرينة ، وأما مع قيامها فتحمل الاوامر المتعلقة بعنوان الاعادة على ظاهرها وعلى ان الاعادة واجبة نفسا للعقوبة ، وتظهر الثمرة بينه وبين الحكم بالبطلان في لزوم القضاء على الولد الاكبر وعدمه ، وعلى ذلك تجب عليه الاعادة وقتا وخارجة ، ويوافق المشهور من جهة ، لكن في كون ذلك جمعا عرفيا يقبله العقلاء تأمل بسل اشكال وان كان اقرب مما سبق .

وابعد من الكل التفصيل بين الوقت وخارجة بحمل ما اشتملت على لزوم الاعادة على لزومها في الوقت وما قبلها على عدمه في خارجه ، بان يقال: ان الاخبار المتعارضة مشتمل بعضها على لفظ الاعادة الظاهر في الاتيان في الوقت وبعضها على نفي الاعادة ، وبعد تعارض الطائفتين تقدم اخبار الاعادة للشهرة ونحوها ، وبقى حكم خارج الوقت بلا دليل ، ومقتضى الاصل عدم القضاء ، لانه بامر جديد .

وفيه - مضافا الى ان الامر بالاعادة وكذا نفي وجوبها ظاهرا في الارشاد الى البطلان وعدمه كما تقدم ، وعليه فلامعنى للفرق بين الوقت وخارجة ، لانه بعد البطلان لا اشكال في لزوم قضائها ، ومضافا الى ان الاعادة ليست ظاهرة فيما ذكر بل اعم ، ومقتضى اطلاق الأدلة عدم الفرق بين الوقت وخارجة - ان مقتضى اطلاق بعض الاخبار وظهور بعض آخر لزوم القضاء خارج الوقت ، كذليل صحيحة محمد بن

(١) الوسائل - كتاب الطهارة باب - ٤٢ - من ابواب النجاسات حديث : ٥ .

(٢) الوسائل - كتاب الطهارة باب - ٤٠ - من ابواب النجاسات حديث : ٧ .

مسلم واذا كنت قد رأيتَهُ وهو أكثر من مقدار الدرهم فضيبت غسله وصلبت فيه صلوة كثيرة فاعد ما صلبت فيه (١) ، فان اعادة الصلوات الكثيرة لامحالة يكون بعضها او اغلبها خارج الوقت ، ومقتضى اطلاقها عدم الفرق بين الناسى وغيره ، لولم نقل: انها مختصة بالناسى لان الخطاب متوجه الى محمد بن مسلم السدى لا يصلى فى النجس عمدا ولا جهلا بالحكم والجهل بالموضوع خارج عنه بالدليل فلما محالة يكون المورد مختصا بالنسيان ويعم الحكم عمامة المكلفين اذا قلنا بان الخطاب المتوجه الى مثله يراد به مطلق المكلفين ، وكيف كان لا اشكال فى الاطلاق ومعناه ليعنى للاصل .

واوضح من تلك الصحيحة رواية على بن جعفر عن اخيه ، قال : سألته عن رجل احتجم فاصاب ثوبه دم فلم يعلم به حتى اذا كان من الغد كيف يصنع؟ ، فقال : ان كان رآه فلم يغسله فليقتض جميع ما فاتته على قدر ما كان يصلى ولا ينقص منها شىء (٢) الى آخرها ، فانها ظاهرة بل صريحة فى لزوم الاعادة خارج الوقت من وجوه .

واما ما عن الاستبصار من القول بالتفصيل مستشهدا بصحيفة على بن مهزيار ، قال : كتب اليه سليمان بن رشيد يخبره انه بال فى ظلمة الليل ، وانه اصاب كفه ببرد نقطة من البول لم يشك انه اصابه ولم يره وانه مسحه بخرقه ، ثم نسى ان يغسله وتمسح بدهن فمسح به كفيه ووجهه ورأسه ، ثم توضأ وضوء الصلوة فصلى ، فاجابه بجواب قرأته بخطه ، اما ماتوهمت مما اصاب يدك فليس بشىء الاما تحقق ، فان حققت ذلك كنت حقيقا ان تعيد الصلوات التى كنت صليتهن بذلك الموضوع بعينه ما كان منهن فى وقتها ، وما فات وقتها فلا اعادة عليك لها من قبل ان الرجل اذا كان ثوبه نجس لم يعد الصلوة الا ما كان فى وقت ، فاذا كان جنباً اوصلى على غير وضوء فعليه اعادة الصلوات المكتوبات اللواتى فاتته ، لان الثوب خلاف الجسد

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب - ٢٠ - من ابواب النجاسات حديث : ٦ .

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب - ٤٠ - من ابواب النجاسات حديث : ١٠ .

فاعمل على ذلك ان شاء الله (١) .

ففيه مضافاً الى عدم عامل بالتفصيل من قدماء اصحابنا حتى أنه لم يثبت ان الشيخ ايضاً عمل به بعد كون الاستبصار معد للجمع بين الاخبار بساى وجه كان ، وبعد كون فتواه فى ساير كتبه موافقا للمشهور كما نقل ، فتكون الرواية معرضاً عنها وغير حجة ومضافاً الى كون الرواية مغشوشة متنا من جهات مذكورة وغير مذكورة ، بل صدرها مناقضة لذيلها ، والظاهر وقوع السقط والغلط فيها ، بل لا يبعد ان تكون افتراء عليه سلام الله عليه ، وقول ابن مهزيار قرأته بخط غير حجة بعد امكان الشبهة بين الخطوط كثير اماً ، بل الظاهر منها ان النجاسة فى الثوب تخالف النجاسة فى الجسد حكماً ، والتأويل بان المراد من الجسد النجاسة الحالة فيه بالحدث غير مريض ، لان الخبائث والنجاسة المعنويتين لا يعقل حلولهما فى الجسد ، الا ان يكون المراد بالجسد غير المحسوس وهو كما ترى .

ان رواية تحتاج الى التأويلات لرفع الاشكالات فيها لاتصلح للتعويل عليها وار تكاب مخالفة الظواهر بها ، هذا مضافاً الى عدم امكان حمل تلك الروايات على نفى القضاء ، كصحيحة على بن جعفر فى باب الاستنجاء (٢) . وموثقة الساباطى (٣) فراجعها ، وهما وان وردتا فى الاستنجاء ، لكن سيظهر لك عدم الفرق بين النجاسة الحاصلة منه وبين غيرها من النجاسات .

بل لا يصح هذا الجمع فى بعض روايات الباب ايضاً مثل صحيحة ابن مسلم (٤) . ورواية على بن جعفر (٥) المتقدمتين لان حملهما على العامد غير وجيه بل حمل على النادر .

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب -٤٢- من ابواب النجاسات حديث : ١

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب -١٠- من ابواب احكام الخلوة حديث : ٤ .

(٣) الوسائل كتاب الطهارة باب -١٠- من ابواب احكام الخلوة حديث : ١ .

(٤) الوسائل كتاب الطهارة باب -٢٠- من ابواب النجاسات حديث : ٦ .

(٥) الوسائل كتاب الطهارة باب -٤٠- من ابواب النجاسات حديث : ١٠ .

فتحصل مما مران الروايات متعارضة ، والترجيح للروايات الامرة بالاعادة للشهرة ومخالفة العامة ، بل لعدم العامل بهذه الروايات الدالة على الصحة في الطبقة المتقدمة من اصحابنا ، فلهذا لاتصل النوبة الى الترجيح ، بل لاحجيتها لها ، لاعراض المشهور عنها .

واما الروايات الواردة في باب الاستنجاء ، فهي ايضا فسى نفسها متعارضة ، بعضها مع بعض بل التعارض فيها من جهات .

فمنها ماتدل على بطلان الصلوة بترك الاستنجاء من البول نسيانا من دون بطلان الوضوء بذلك ، كصحيحه عمرو بن ابي نصر قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : ابول واتوضأ وانسى استنجائي ثم اذكر بعد ما صليت ، قال : اغسل ذكرك واعد صلوتك ولا تعد وضوتك (١) ونحوها غيرها .

ومنها ماتدل على بطلان الوضوء بتركه ايضا كموثقة سماعة قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : اذا دخلت الغائط فقضيت الحاجة فلم تهرق الماء ثم توضأت ونسيت ان تستنجي فذكرت بعدما صليت فعليك الاعادة ، فان كنت اهرقت الماء فنسيت ان تغسل ذكرك حتى صليت فعليك اعادة الوضوء والصلوة وغسل ذكرك ، لان البول (ليس) مثل البراز على نسخة الكافي ، (٢) ونحوها في الحكم الثاني رواية ابي بصير وغيرها (٣) .

ومنها ماتدل على بطلان الصلوة بترك الاستنجاء من الغائط ، كموثقة سماعة المتقدمة (٤) آنفا ، بناء على ان المراد بقوله : فعليك الاعادة خصوص الصلوة ، كما هو المناسب لما عن نسخة من الكافي لان البول ليس مثل البراز ، واما على ساير النسخ فالمناسب ان يكون الحكم بالاعادة شاملا للوضوء ايضا .

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب ١٨- من ابواب نواقض الوضوء حديث : ٣.

(٢) و(٤) الوسائل كتاب الطهارة باب ١٠- من ابواب احكام الخلوة حديث : ٥.

(٣) الوسائل كتاب الطهارة باب ١٨- من ابواب نواقض الوضوء حديث : ٨.

ومنها ماتدل على عدم بطلان الصلوة بترك الاستنجاء من البول ، كرواية عمرو بن ابي نصر قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : انى صليت فذكرت انى لم اغسل ذكرى بعدما صليت أفاعيد قال : لا (١) ونحوها رواية هشام بن سالم (٢) .
ومنها ماتدل على عدم لزوم الاعادة بترك الاستنجاء من الغائط ، كموثقة عمار بن موسى ، قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : لو ان رجلا نسى ان يستنجى من الغائط حتى يصلى لم يعد الصلوة (٣) ونحوها ذيل صحيحة على بن جعفر (٤) .
وهذه الروايات كما ترى متعارضة بعضها مع بعض وليس لها جمع عرفى ، سواء جعلنا الملاك فيها غير الملاك فى الروايات الواردة فى النجاسات ، أم جعلناه مشتركاً مع الملاك فى تلك الروايات كما هو التحقيق ، و على اى حال الترجيح لروايات الاعادة بالنسبة الى الصلوة ، ولروايات عدم الاعادة بالنسبة الى الوضوء .
ومن المحتمل ان اعادة الوضوء فيما اذا بال ولم يستنج الواردة فى الاخبار تكون احتياطاً لاحتمال خروج البول لاجل عدم الاستبراء فان من نسى الاستنجاء من البول فلامحالة بحسب الغالب ينسى الاستبراء ايضا ، ومع تركه كان فى مظان خروج البول فامر بالوضوء استحباباً واحتياطاً لذلك .

ثم ان مقتضى القاعدة فى المقام صحة الصلوة فيما لو تذكر ترك الاستنجاء فى الاثناء على حسب ما قدمناه ورجحناه من شمول حديثى الرفع (٥) و لاتعاد (٦) لحال الجهل والنسيان الى حال الذكر ، و فى حال الاشتغال بالتطهير يكون مشمولاً لحديث رفع الاضطرار (٧) على مامر ، وبقية الصلوة واجدة للشروط

- (١) الوسائل كتاب الطهارة باب - ١٨ - من ابواب نواقض الوضوء حديث : ٦ .
- (٢) الوسائل كتاب الطهارة باب - ١٠ - من ابواب احكام الخلوة حديث : ٢ .
- (٣) الوسائل كتاب الطهارة باب - ١٠ - من ابواب احكام الخلوة حديث : ٣ .
- (٤) الوسائل كتاب الطهارة باب - ١٠ - من ابواب احكام الخلوة حديث : ٤ .
- (٥) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٣٧ - من ابواب قواطع الصلوة حديث : ٢ .
- (٦) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٩ - من ابواب القبلة حديث : ١ .
- (٧) الوسائل كتاب الجهاد باب ٥٦ - من ابواب جهاد النفس حديث : ٣٠١ .

فتصح صلوته .

وتدل عليها صحيحة على بن جعفر عن موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : سألته عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فذكر ذلك وهو فى صلوته كيف يصنع به؟ قال: ان كان دخل فى صلوته فليمض وان لم يكن دخل فلينضح ما اصاب من ثوبه الا ان يكون فيه اثر فيغسله (١) ، فان مقتضى اطلاق قوله : فليمض عدم الفرق بين وجود الاثر وعدمه ، بل الظاهر ان مفروض السائل الملاقاة مع الرطوبة ولهذا قال: لم يغسله ، اذ من المعلوم ان الملاقاة بلا رطوبة لا يحتاج الى الغسل، فيكون الجواب بالمضى فى الصلوة على هذا الفرض ، وعلى ذلك يكون قوله : فلينضح فرضاً منه عليه السلام زائداً على سؤال السائل .

وبازائها صحيحة اخرى عن على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام ، قال: سألته عن رجل ذكر وهو فى صلوته انه لم يستنج من الخلاء ، قال: ينصرف ويستنجى من الخلاء ويعيد الصلوة ، وان ذكر وقد فرغ من صلوته اجزئه ذلك ولا اعادة عليه (٢) . ولا يضر بالمطلوب اشتمالها على هذا الذيل الذى لانقول به:

ويمكن الجمع بينهما بان يقال : ان هذه الصحيحة ظاهرة الدلالة على وجوب الاعادة وبطلان الصلوة ، واما الصحيحة الاولى فليس لها ظهور معتدبه فى كون الاستثناء من الجملة الثانية ، فمن المحتمل ان يكون من الجملتين ، فيكون مفادها ان لابس الثوب الملاقى للخنزير اذا دخل فى الصلوة فليمض الا ان يكون فيه اثر فيغسله وسكت عن اعادة الصلوة ، ودلت الصحيحة الثانية على اعادتها بعد عدم الفرق بين الاستنجاء وغيره ، فيكون المحصل من مجموعهما ان من دخل فى الصلوة يمضى مع عدم الاثر، ويغسل النجاسة مع الاثر ويعيد صلوته والله العالم . مسألة لوصلى فى المكان الذى لا يجوز له التصرف فيه لغصب او نحوه او فى لباس كذلك .

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب ١٣- من أبواب النجاسات حديث : ١.

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب ١٠- من أبواب احكام الخلوة حديث : ٤.

فان كان المستند لاشترط اباحة المكان واللباس دليلا لفظياً ، كرواية تحف العقول (١) ، يكون حالهما كسائر الشرايط ، والكلام فيهما كالكلام فى غيرهما من الخلل من البطلان بالخلل عمدا وعدمه فى غيره لدليل الرفع (٢) وحديث لاتعداد (٣) ولا يأتى فى المقام بعض الاشكالات الخاصة ببعض الشروط .

وان كان المستند الاجماع المدعى ، فان كان للاجماع اطلاق يشمل الاعذار ، فلا اشكال فى البطلان وعدم جواز التمسك بالادلة العامة ، والا فيؤخذ بالقدر المتيقن منه وهو الخلل عمدا وعلما .

وان كان المستند الدليل العقلى فان قلنا بجواز اجتماع الامر والنهى ، كما هو الحق المحقق فى محله ، فمقتضى القاعدة الصحة مطلقا حتى مع العلم والعمد ، وقد فرغنا عن دفع الاشكالات التى أوردوها على الجواز ، كلزوم كون الموجود الشخصى مأمورا به ومنهيا عنه ، ومحبويا ومبغوضا ، ومقربا ومبعدا ، وذا مصلحة ومفسدة ، وقلنا بعدم اللزوم او عدم المحذور .

وملخصه بنحو نتيجة البرهان ان الا و امر و النواهى متعلقة بالطبايع ، ولا يعقل تعلقها بلوازم الطبيعة متحدة كانت معها فى الخارج ام لا ، والموجود الشخصى الذى هو مجمع العنوانين لا يعقل تعلق الامر والنهى به للزوم تحصيل الحاصل والزجر عن الحاصل ، فلا يعقل اجتماعهما فى الموجود الشخصى ، ولا محذور فى كون الموجود الشخصى الذى هو مجمع العنوانين محبوبا ومقربا وذا مصلحة باحد عنوانيه المنطبق عليه وموجبا لمقابلاتها بعنوانه الاخر ، فان تلك العوارض ليست كالكيفيات العارضة للجسام مثل البياض والسواد مما لا يمكن اجتماعهما فى موضوع واجد بجهتين فراجع التفصيل فى محله .

وان قلنا بعدم جواز الاجتماع فيمكن القول بالصحة ايضا مطلقا على انحاء

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ٢- من ابواب مكان المصلى حديث : ٢ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب ٣٧- من ابواب قواطع الصلوة حديث : ٢ .

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب ٩- من ابواب القبلة حديث : ١ .

التقريرات المعقولة وغيرها ، اما - على ما هو المعقول منها بأن يقال : ان الامر والنهى وان تعلقا بالطبايع كما قال به القائل بالجواز ، لكن لما كان الامر بعثالى ايجاد الطبيعة فى الخارج و النهى زجرا عنها يمتنع اجتماعهما على طبيعتين متصادقتين على موجود شخصى فى التحارج ، فلامحالة يقع التزاحم بينهما فى مقام التعلق فيسقط الامر لوجود المندوحة وبقى النهى ، فالموجود الخارجى اى التصرف فى الدار المغصوبة المتحد مع الصلوة مصداق للمنهى عنه لالمأ موربه - فيمكن الالتزام بالصحة ، لان هذا القول يشترك مع القول بجواز الاجتماع فى جميع المراحل الا مرحلة تعلق الامر ، حيث ان القائل بالاجتماع يقول ببقاء الامر والنهى على متعلقهما ، والقائل بالامتناع ينكر ذلك ، واما ان الموجود الخارجى مصداق حقيقى لكل من العنوانين فمورد موافقتهما ، فعلى ذلك يدفع جميع الاشكالات المتقدمة بعين ماقلنا على القول بالاجتماع ، فان الجهة المحبوبة والمقربة والحاملة للمصلحة غير الجهات المقابلة لها ، فلا مانع من الصحة حتى عمدا وعلما واما محذور عدم الامر الذى يمتاز به هذا القول عن القول بجواز الاجتماع ، فلا يعنى به الاعلى القول بان الصحة عبارة عن موافقة المأتى به للمأمور به فعلا وهو ضعيف ، لما تقرر فى باب التزاحم من كفاية ساير الجهات كالرجحان الذاتى ونحوه فى الصحة ولا تتوقف على وجود الامر فعلا .

وأما على التقريب غير المعقول بان يقال : ان الامر والنهى متعلقان بالايجاد او الوجود بالحمل الشايع ، ومع الامتناع يسقط الامر وبقى النهى ، فلان هذا القول مشترك مع القول بالجواز فى كون الموجود الخارجى مصداقا للصلوة والغصب ، والعنوانان موجودان بوجود واحد ، فيجانب عن الاشكالات بما يجاب به عنها على القول بالاجتماع ، وانما يفترق هذا القول عنه فى متعلقات الامر و فى سقوط الامر لاجل التزاحم ، وقدمران الصحة لاتتوقف على الامر فعلا .

واما على القول بالامتناع و الالتزام بسراية النهى عن الغصب الى عنوان الصلوة او الى مصداقها بما هو مصداقها ، بان يقال : ان الصلوة فى الدار المغصوبة منهى

عنها بعنوانها ، فيمكن القول بالصحة ايضا ، بان يقال: ان المصداق الموجود في الدار الغصبي جامع لجميع الاجزاء والشرايط المعتبرة في ماهية الصلوة على الفرض ، و النهى التحريمي ليس ارشادا الى البطلان على الفرض ، فمع تحقق مصداقها مع جميع ما هو المعتبر فيها لا يعقل عدم الصحة ، واعتبار عدم النهى او عدم الحرمة على نحو الاشتراط او جعل المانعية غير ثابت ، بل الثابت عدمه .

فالقول بمنافاة الصحة للتحريم لا يرجع الى الاستناد بدليل ، فان المنافاة ان كانت لاجل عدم صدق العبادة والصلوة على المصداق ، ففيه ان كون الموجود مصداقا للصلوة ضروري وكونه عبادة لله ذاتي له لا يعقل سلبها عنه ، فعبادة الله تعالى كسائر الموضوعات يمكن ان يتعلق بها الاحكام الخمسة ، فالعبادة المحرمة عبادة الله كالعبادة الواجبة والمستحبة ، فالنهي عنها لو لم يدل على الصحة كما قيل في المعاملات لا يدل على البطلان ، لان للبطلان ميزانا لا ينطبق عليه ذلك .

ومما ذكرنا يظهر الجواب عما يقال من انه على وحدة الجهة لا يعقل وجود المصلحة في الموضوع ، فتقديم جانب النهى يكشف عن عدم المصلحة في الموضوع لانامة ولا غيرها فلا تقع صحيحة ، وذلك لان وجود المصلحة ان كان قيذا للمأمر به فلا كلام ، لكن لادليل عليه ، والا فلاوجه لعدم الصحة ولو كان فيها المفسدة، واما البطلان من جهة عدم امكان قصد القربة فلا دليل عليه بل الدليل على خلافه ، لان قصد التقرب من قبيل قصد الغايات ولا يتقيد العبادة به كامالا تتقيد بنفس الغايات بل لا يعقل ذلك ، بل قصد القربة في العبادات مخصوص بالمتوسطين من اهل العبادة ، واما الكمل والاولياء فليس اتيانهم بالعبادات لاجل التقرب وقصده الذي يرجع الى نفع وتجارة ، فمحرك الاولياء العظام الى عبادته تعالى ادراك عظمتهم ومعرفتهم بمقامه المقدس ، فلا يعتبر قصد التقرب في العبادة نحو الشرايط المعتبرة فيها .

وعلى ما ذكرنا لا يمنع كون المصداق مبغوضا ومبعدا من وقوعه صحيحا ، فالعبادة الصحيحة قد توجب استحقاق العقوبة والبعد عن ساحة المولى ، نعم لسو

قلنا بان ارتكاز المتشريعة على عدم وقوع العبادة المحرمة و المبعدة و المبعوضة صحيحة كاشف عن اعتبار الشارع الشرطية او المانعية ، فلا بد من القول بالبطلان على هذا الفرض الباطل بل واضح البطلان، دون ساير القروض .

ثم ان الاجماع الذى ادعى على بطلان الصلوة فى الدار المغصوبة قابل للمناقشة فيه ، لاحتمال كون المستند فى القول بالبطلان الوجوه العقلية كما هى المستشهد بهافى لسان الاصحاب ، لكن الخروج عما تسالم عليه القوم سلفا و خلفا جرئة على المولى تعالى شأنه .

مسألة لو اخل بستر العورة من غير عمد سواء كان عن سهو او عن جهل بالحكم او عن نسيان او نحوها وصلى صحت صلوته ، لما تقدم من عموم دليل لاتعاد (١) وحديث الرفع (٢) بل فى المقام كان الامر اسهل لعدم اطلاق فى ادلة اعتبار الستر يشمل تلك الحالات ، والمرجع عند انكسار فى الاعتبار البرائة كما هو المقرر فى محله ، ولو التفت فى الاثناء صحت فيما سبق ، لما سبق من دليل لاتعاد على فرض الاطلاق لادلة الستر وبناء على عدم اطلاقها كما هو الظاهر صحت من غير احتياج اليه ، بل يكفى اصل البرائة ، وبالنسبة لما بعد حال الالتفات ان تمكن من الستر باذرائه وصحت لقاعدة البرائة مع الشك فى الاعتبار فى تلك الفترة التى اشتغل فيها بالستر .

ولو التفت فى الاثناء الى أنه لاساترله ، ولم يكن له ساتر طاهر ، ولم يمكنه تطهير الساتر النجس لفقد الماء اوضيق الوقت ، فهل يتم صلوته عاريا او يتستر بالنجس ويتمها فيه ، وكذا الحال لو التفت الى ذلك قبل الدخول فى الصلوة مع عدم تمكنه مع التطهير لضيق الوقت اوفقد الماء فهل يصلى عاريا او فى الثوب النجس ، مقتضى القاعدة مع الغض عن الادلة اللفظية بناء على اعتبار الطهور فى الصلوة والستر فيها فى عرض واحد بان كان الطهور شرطا للصلوة والستر شرطا لها ايضا ، هو التخيير

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -٩- من ابواب القبلة حديث : ١ ،

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب -٣٧- من ابواب قواطع الصلوة حديث : ٢ .

بين الصلوة في النجس او عاريا الامع احراز اهمية احدهما او احتمال اهميته ، اما مع احرازها فظاهر ، وأما مع احتمالها ، فلانه يدور الامر بين التخيير و التعيين ، والاصل العقلي يقتضى العمل على التعيين مع فرض عدم التكليف بالتكرار كما ان الامر كذلك بلا اشكال .

وأما بناء على اعتبار الطهارة شرطاً في الستر واعتبار الستر شرطاً في الصلوة فنارة يكون بنحو التقييد بان اعتبار الستر المتقيد بالطهارة شرطاً للصلوة بنحو وحدة المطلوب ، و اخرى يكسون المعتبر الستر بلا قيد و اعتبر الطهور فيه بنحو تعدد المطلوب .

فعلى الاول يتعين الصلوة عريانا ، لان السائر الكذائي غير مقدور والصلوة مع الطهور ممكنة بان يصلى عاريا ، وعلى الثاني يتعين الصلوة مع الستر النجس لان الستر ممكن و تحصيل طهارته غير ممكن ، ولو شك في احد الاعتبارات المتقدمة ودار الامر بين التخيير و بين تعيين ذلك او ذاك فالظاهر الحكم بالتخيير ، لان احتمال التعيين معارض بمثله فيشك في التعيين والاصل البرائة منه ، هذا مع عدم التمكن من التكرار او عدم التكليف به ، و الا فيحتمل القول به ، لان الامر دائر بين التخيير و تعيين ذلك او التخيير و تعيين ذلك ، و كذا لو شك بين تعيين ذلك او ذلك و جب التكرار مع الامكان و يتخير مع عدمه ، هذا حال القاعدة مع الغض عن الادلة مطلقا .

واما مع النظر الى ادلة اعتبارهما مع الغض عن الاخبار الواردة في خصوص المسألة ، فان كان لدليل اعتبارهما اطلاق يكون مقتضى القاعدة التخيير لو لم يحرز او يحتمل اهمية احدهما بعينه ، و الا فتعين ، وان كان لاحد الدليلين اطلاق يؤخذ به ويعمل على طبقه هذا بحسب التصور .

واما بحسب الواقع ، فلا اشكال في اطلاق ادلة الطهور مثل قوله عليه السلام

:لاصلوة الا بطهور (١) وغيره مما له اطلاق ، واما دليل الستر فلا اطلاق فيه ، وان
احتمل الاطلاق في بعض ماورد في ستر النساء لكنه ايضا محل تأمل ، مع ان التعبير
بمثل قوله: لاصلوة الا بطهور يكشف عن اهميته ولا اقل من احتمالها ، فعلى ذلك يتعين
الصلوة عاريا عند الدوران ، كما ان مقتضى القاعدة وجوب صلوة المختار مسن
القيام والسجدة والركوع ، لاطلاق ادلتها مع الغض عن الادلة الواردة فى كيفية
صلوة العارى .

واما الاخبار الواردة فى المقام ، فيقع الكلام فيها تارة من حيث اختلافها فى
لزوم الاتيان بالصلوة عريانا اومع الثوب النجس ، واخرى من حيث اختلافها فى
كيفية صلوة العارى اما الكلام فى الجهة الاولى فنقول : تدل على لزوم الصلوة
فى النجس اخبار صحيحة ، كصحيحة على بن جعفر عن اخيه عليه السلام (٢) ، وصحيحة
عبد الرحمن بن ابى عبد الله عن ابى عبد الله عليه السلام (٣) ، وصحيحة الحلبي عنه (٤) ،
وغيرها ، وبازائها صحيحة الحلبي عن ابى عبد الله عليه السلام (٥) وموثقة سماعة (٦)
فى صحيحة على بن جعفر عن اخيه قال: سألته عن رجل عريان وحضرت الصلوة
فاصاب ثوبا نصفه دم او كله اى صلى فيه او يصلى عاريا ، فقال : ان وجد ماء غسله وان
لم يجد ماء صلى فيه ولم يصل عريانا (٧) وفيها احتمالان احدهما ان قوله: صلى فيه
ولم يصل عريانا يراد به لزوم الصلوة فيه ارشادا الى اعتبار الستر فى هذا الحال
وحرمة الصلوة عريانا ارشادا الى بطلانها كذلك ، وعلى هذا الاحتمال لا يصح

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب ١ - من ابواب الوضوء حديث: ١ .

(٢) و(٧) الوسائل كتاب الطهارة باب ٤٥ - من ابواب النجاسات حديث: ٥ .

(٣) الوسائل كتاب الطهارة باب ٤٥ - من ابواب النجاسات حديث : ٤ - ٦ .

(٤) الوسائل كتاب الطهارة باب ٤٥ - من ابواب النجاسات حديث: ١ .

(٥) الوسائل كتاب الطهارة باب ٤٦ - من ابواب النجاسات حديث : ٤ .

(٦) الوسائل كتاب الطهارة باب ٤٦ - من ابواب النجاسات حديث : ١ .

الجمع بين الطائفتين بالحمل على التخيير بينهما كما ذهب اليه جمع من المتأخرين، لكن على هذا تكون الصحيحة معرضا عنها لان المسألة بين القدماء و المتأخرين ذات قولين وجوبها عريانا والتخيير بينهما ، واما لزوم الصلوة فى الثوب معنا فمخالف للقولين ، بل حكى عن بعض انه لعل هذا لم يقل به احد من الفقهاء .

ثانيهما ان يقال : ان كلام من الصلوة فى الثوب والصلوة عريانا فى معرض الحظر واللزوم اوتوهما ، وسؤال على بن جعفر عن الامرين انما هو لذلك ، فلا يدل الامر مع ذلك على الوجوب المستفاد منه الشرطية ولا النهى على الحرمة المستفاد منها المانعية، فكانه قال: يجوز الصلوة فى الثوب ولا يلزم الاتيان بها عريانا فتدل على التخيير بينهما والرواية اذن شاهدة للجمع بين الاخبار.

بل على هذا الاحتمال لئان نقول : ان شيئا من الروايات لا يدل على الالتزام، اما الطائفة الاولى فلكونها عقيب مظنة الحظر اوتوهمه فلا تدل الاعلى الجواز ، و اما الثانية فلكونها عقيب مظنة اللزوم او توهمه فلا تدل الا على نفيه فيستفاد منهما التخيير الذى ذهب اليه جمع من المحققين .

هذا مضافا الى ما بينا فى الهياة من عدم دلالتها على الوجوب والحرمة ، ولا على الوجوب التعيينى والعينى او الحرمة كذلك ، بل هيئة الامر موضوعة للبعث والاغراء الى المأمور به و هيئة النهى موضوعة للزجر عنه، نظير الاشارة المفهمة للبعث والزجر؛ نعم مع فقد القرينة يحكم العقل بلزوم الاتيان عينا وتعيينا فى الاوامر ولزوم الترك فى النواهي لتمامية الحجة فيهما كما ان الامر كذلك فى الاشارة المفهمة مع عدم الوضع فيها، وعلى ذلك يكون قيام ادنى قرينة كافية فى الصرف ، بل على ذلك لامعارضة بين الطائفتين فانها موقوفة على الدلالة على التعيين حتى ينفى كل طائفة صاحبها، ومع عدمها لاتتعارضان سيما مع عدم وجود صيغة الامر فيهما بل هما مشتملتان على الجمل المستقبل و الماضية مما لا مصير للقول فيها بالدلالة على ما ذكر.

وبعبارة اخرى ماتدل على الصلوة فى الثوب النجس لاتدل وضا الاعلى البعث اليها، وتدل ايضا على ان الصلوة معه تمام الموضوع لاسقاط امرها، وماتدل على الصلوة عاريا فى نفسها تدل على ان الصلوة عاريا كذلك ، وبعد ضم الطائفتين والعلم بعدم لزوم الجمع كما هو المفروض بل يدل عليه بعض الروايات فى الباب ايضا تكون النتيجة التخيير بينهما ، والحاصل ان للقول بالتخيير وجهين ، احدهما دلالة الروايات على الجواز فى الطرفين لكون الاوامر والنواهي لا يدلان فى المقام الاعلى الرخصة ، وثانيهما عدم دلالة لفظية على التعيين ، فلا معارضة بينهما ، ومع عدم لزوم الجمع يحكم العقل بالتخيير .

ثم ان الوجه الاول جار فى جميع الروايات الا فى رواية الحلبي الاتية (١) ، والثانى لا يجرى فيها ولا فى صحيحة على بن جعفر (٢) الناهية عن الصلوة عاريا والامرة بالصلوة فى الثوب ولا فى صحيحة الحلبي (٣) الامرة بالصلوة عاريا والامرة بطرح الثوب .

واما رواية الحلبي المخالفة للطائفتين قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب فى الثوب او يصيبه بول وليس معه ثوب غيره ، قال : يصلى فيه اذا اضطر اليه (٤) ففيها احتمالا لان احدهما ان الصلوة فيه مشروطة بالاضطرار اليه كشدة برد ومرض ونحوهما ، فتدل على تعيين الصلوة عاريا الا لعارض و تخالف التخيير بينهما ، ثانيهما ان المراد ليس الاضطرار الخارجى بل ما هو ناش من قبل التكليف بالصلوة ، فكانه قال : بعد كون الثوب واحدا و كونه مضطرا لايقاع الصلوة لانها لا بد منها يصلى فيه فتدل على لزوم الصلوة فى الثوب معنا ، فانه مع التخيير لا معنى للاضطرار ، ولو كانت الرواية مجملة من هذه الحيثية لكن دلالتها على نفي التخيير مشتركة بينهما ، فقامت الحجة الاجمالية على نفيه ، لكننا ضعيقه لاتصلح لمعارضة الروايات الصحيحة

(١) و (٢) الوسائل كتاب الطهارة باب - ٤٥ - حديث : ٧ .

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب - ٤٥ - من ابواب النجاسات حديث : ٥ .

(٣) الوسائل كتاب الطهارة باب - ٤٦ - من ابواب النجاسات حديث : ٤ .

ثم ان المانع عن القول بالتغيير امران ، احدهما احتمال ان لا يكون الجمع بما ذكرنا عرفيا ويشبه ان يكون صناعيا ، ويرى العرف التعارض بين الطائفتين سيما بين صحيحة على ابن جعفر (١) وصحيحة الحلبي (٢) الامرة بالطرح ، وثانيهما اعراض اصحابنا القدماء عن الطائفة الدالة على الصلوة فى الثوب النجس مع اشتغالها على الصباح ، فلا تصلح للحجبة ، والقول بالتخيير انما حدث بين المتأخرين من عصر المحقق الى ما بعده حتى ان الحلبي الذى لا يعمل بالخبر الواحد الا ما كان قطعياً ترك العمل بتلك الطائفة وافتي بمضمون الطائفة الاخرى على ما حكى عنه ، وكيف كان الشهرة بين القدماء ثابتة ، بل فى الخلاف دعوى الاجماع عليه ، فالقول بتعيين الصلوة عاريا هو الاقوى الموافق للقواعد كما مر .

ويمكن الجمع بين الطائفتين بحمل ما دلت على وجوب الصلوة عاريا على ما اذا كان المصلى مأموماً من الناظر المحترم ، وحمل ما دلت على الصلوة فى الثوب على ما اذا لم يكن كذلك ، بدعوى ان محط الروايات فى الصلوة عاريا هو الفرض فى الفلاة المأمون فيها من الناظر ، بخلاف الروايات الاخر .

وفىها ان المتفاهم من الروايات ان فرض الفلاة لاجل فرض عدم امكان الثوب غير ما عليه وعدم امكان غسله لفقد الماء مع ان كونه فيها لا يلزم عدم غيره فيها ولم نقل بان الغالب وجود الرفقة فى الاسفار .

او بدعوى انصراف الدليل المشتمل على الصلوة عاريا عما اذا كان بمحض من النظائر ان اباء النفوس عن ذلك بل قبحه لدى العرف بوجوب الانصراف الذى هو بمنزلة التقييد فيقيد بها الاطلاقات الواردة فى الصلوة مع الثوب .

وفىها منع الانصراف ، ومنع القبح فى المحيط الذى صدرت فيه الروايات بل القبح والاستيحاش تجدد بعد تلك العصور وفى اقوام اخر ، فمن راجع الى ماوردت فى آداب الحمام يرى ان الدخول فيه بلاستر ومثزر كان متعارفا رائجاً ، مضافا الى

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب - ٤٥ - من ابواب النجاسات حديث : ٥

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب - ٤٦ - من ابواب النجاسات حديث : ٤

أن اشتمال الرواية الدالة على الصلوة عاريا على الامر بالجلوس ، كما في صحيحة الحلبي (١) وموثقة سماعة (٢) على احدى الروايتين يمنع هذا الحمل ، لما ورد في باب كيفية الصلوة عاريا ان الجلوس فيما اذا راه ناظر محترم والقيام عريانا فيما اذا لم يره احد .

وقد يقال بان التحقيق هو القول بالتحخير واقعا حملا لظاهر كل من الطائفتين على نص الاخرى ، اذ كل منهما نص في الرخصة و ظاهر في التعيين ، فيؤخذ بالنص من كل منهما و يطرح الظاهر ، واما النهي عن الصلوة عريانا فمحمول على الكراهة جمعا ، ثم قال وان ابيت عن كون هذا جمعا عرفيا ، فلما حيص عن التحخير الظاهري بعد وجود النص الصحيح في كلا الطرفين .

اقول بعد الغض عن دعوى الظهور في التعيين كما مر ، وبعد الغض عما ذكرنا في كلتا الطائفتين من عدم دلالتها على اللزوم لمكان كون الاوامر عقيب الحظر : ان هذا النحو من الجمع لو سلم انه عرفي في ساير الموارد ، فلا يكون في المقام كذلك جزما ، لمخالفته لصحيحة على بن جعفر (٣) وصحيحة الحلبي (٤) ، فان النهي عن الصلوة عاريا والامر بطرح الثوب والصلوة عاريا متعارضان عرفيا ، ولا يصح حمل النهي عن الصلوة عاريا على الكراهة والامر بطرح الثوب على الاستحباب ، او النهي عن الصلوة مع الثوب المستفاد من الامر بالطرح على الكراهة ، اذ يلزم على الاول أن تكون الصلوة عاريا مكروهة ومستحبة ، ويلزم على الثاني أن تكون الصلوة عاريا مكروهة ومع اللباس مكروهة ، واما التحخير الظاهري فقد عرفت انه مع الشهرة على التعيين الثابتة في الطبقة المتقدمة لاوجه له ، فتحصل مما مر ان الاقوى هو لزوم الصلوة عاريا ، مع ان الصلوة عاريا صحت قولها واحدا والمخالف لو كان لا يعتنى به هذا حال اصل الصلوة .

(١) و (٤) الوسائل كتاب الطهارة باب - ٤٦ - من ابواب النجاسات حديث : ٤ .

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب - ٤٦ - من ابواب النجاسات حديث : ١ .

(٣) الوسائل كتاب الطهارة باب - ٤٥ - من ابواب النجاسات حديث : ٥ .

واما كيفية الصلوة عريانا ففيها جهات من البحث (الاولى) هل يجب الاتيان بها قائما مطلقا او قاعدا كذلك ، او يفصل بين وجود الناظر المحترم فيؤتى بها قاعدا وعدمه فقائما ، او يفصل بين الامن من الناظر وعدمه كما عن المشهور؟

والاخبار مختلفة فمنها ما دلت على لزوم الصلوة قائما كصحيحه على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام ، قال: سألته عن الرجل قطع عليه او غرق متاعه فبقى عريانا وحضرت الصلوة كيف يصلى ، قال : ان اصاب حشيشا يستر به عورته اتم صلوته بالركوع والسجود ، وان لم يصب شيئا يستر به عورته او مأ و هو قائم (١) ، وفى ذيل صحيحه عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام «وان كان معه سيف وليس معه ثوب فليقلد السيف ويصلى قائماً (٢) .

ومنها ما دلت على لزومها قاعداً كصحيحه الحلبي المتقدمه وفيها «يتيمم ويطرح ثوبه ويجلس مجتمعاً ويصلى فيؤمى ايماء» (٣) وصحيحه زرارة قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: رجل خرج من سفينة عريانا او سلبت ثيابه ولم يجد شيئاً يصلى فيه ، قال: يصلى ايماء ، وإن كانت امرأة جعلت يديها على فرجها ، وان كان رجلاً وضع يده على سواته ، ثم يجلسان فيوميان ايماء ولا يسجدان ولا ير كعان فيبدو ما خلفهما (٤) واما موثقة سماعة (٥) ففيها على رواية يصلى قاعدا وعلى اخرى قائما وعليه فتسقط عن الحجية. ومنها ما دلت على التفصيل بين ما اذا كان هناك احد يراه فيصلى قاعداً وبين ما اذا لم يكن احد يراه فيصلى قائماً كصحيحه عبدالله بن مسكان عن ابي جعفر عليه السلام ، في رجل عريان ليس معه ثوب ، قال: اذا كان حيث لا يراه احد فليصل قائماً (٦)

- (١) الوسائل كتاب الصلوة باب- ٥٠- من ابواب لباس المصلى حديث ١:
- (٢) الوسائل كتاب الصلوة باب- ٥٠- من ابواب لباس المصلى حديث: ٤
- (٣) الوسائل كتاب الطهارة- باب- ٤٦- من ابواب النجاسات حديث : ٤.
- (٤) الوسائل كتاب الصلوة باب ٥٠- من ابواب لباس المصلى حديث: ٦.
- (٥) الوسائل كتاب الطهارة باب- ٤٦- من ابواب النجاسات حديث: ١-٣.
- (٦) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٥٠- من ابواب لباس المصلى حديث: ٧.

وروايته الاخرى عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام فسي الرجل يخرج عريانا فتدركه الصلوة ، قال: يصلى عريانا قائما ان لم يره احد ، وان رآه احد صلى جالسا (١)، ونحوها روايات آخر.

ويمكن ان يقال: ان مادلت على الصلوة قائما فهي على القواعد من اعتبار القيام فيها، واما مادلت على الجلوس فلا تدل على اللزوم ولا على التعيين، لما مر من ان الامر عقيب الحظر او توهمه لا يدل الاعلى الجواز، وقدمر عدم الدلالة على التعيين، وعلى ذلك لامعارضة بين الطائفتين الاوليتين، وحاصل مفادهما ان التكليف الاولى هو القيام ولكن يجوز عن جلوس ، بل لاشكال في ان الامر بالجلوس لمراعاة نحو تستر زائدا على ما هو الواجب فان التستر بالمقدار الواجب يحصل بالقيام ايضا ، فالامر بالجلوس ليس تعبدا محضامن غير نظر الى التستر وليس لاجل الستر اللزوم، بل لمراعاة الاستتار زائدا عليه. ويمكن الاستيناس منه لعدم وجوب الجلوس حتى مع وجود الناظر وانما شرع لمراعاة زيادة تسترفى الصلوة وان لم يجب.

ثم على فرض لزوم الجلوس عند وجود الناظر المحترم أو عدم الامن منه ، فهل الصلوة قائما مشروطة بعدم الناظر او بالامن منه، قديقال : ان مقتضى ظاهر الروايات هو الاول ، فان في صحيحة ابن مسكان (٢) عن ابي جعفر عليه السلام ، ومرسلته (٣) عن ابي عبدالله عليه السلام المتقدمتين ، والمروى عن الجعفر بنات باسناده عن علي عليه السلام ، انه سئل عن صلوة العريان ، فقال : اذا رآه الناس صلى قاعدا و اذا كان لا يراه احد صلى قائما (٤) الى آخره ، تعليق الحكم على رؤية الناظر وعدمها لاعلى الامن منه .

اقول: في صحيحة ابن مسكان (٥) التي هي الاصل في المسألة احتمالات ،

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٥٠ - من ابواب لباس المصلى حديث: ٣.

(٢) و (٥) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٥٠ - من ابواب لباس المصلى حديث: ٧.

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٥٠ - من ابواب المصلى حديث : ٣.

(٤) جامع احاديث الشيعة كتاب الصلوة باب - ٦ - من ابواب الستر في الصلوة حديث: ٥.

اسدها ان الصلوة قائما مشروطة بعدم رؤية احد في جميع الصلوة ، ومع عدم هذا الشرط يصلى جالسا .

وساير الاحتمالات كاحتمال كون كل من الصلوة قائما وجالسا مشروطة بشرط مقابل لشرط صاحبها ، و كاحتمال ان يكون الشرط لقطع الصلوة و تكون دائرة مداره ، فيصلى في صلوة واحدة قائما وجالسا كرارا حسب وجود الناظر و عدمه الى غير ذلك مرجوحة .

اما مرجوحية اشتراط الجلوس بشرط مقابل لشرط القيام ، فلان الظاهر من الصحيحة ان الشرط للقيام لاتكاله في الجلوس بالمفهوم ، و الظاهر من المرسله التي ذكرت فيها الشرطيتان ان الثانية بيان مفهوم الاولى .

واما مرجوحية اعتبار ان يكون الشرط لقطع الصلوة ، فلان الظاهر من قوله لم يره احد انه لم يره في صلوته ، ولحاظ القطعات خلاف الظاهر ، مع ان مناسبة الحكم و الموضوع تقتضى ذلك ، فان الظاهر ان التشريع كذلك لاجل مرجوحية رؤيته كذلك ولو فجأة وبلاتوجهه الى الرائي ، وعلى ذلك يكون شرط جواز الدخول فيها قائما عدم رؤية احد اياه في حال من حالات الصلوة ، ولازم احراز الشرط هو الاطمينان بعدم الرائي ، وهذا هو الامن منه كما عليه المشهور ، بل يمكن الاستيناس لذلك بقوله في الصحيحة : حيث لا يراه احد ، بان يقال : ان المراد منه ان يكون المصلى بحيث لا يراه احد في صلوته و هو المساوق للامن من الناظر ، و التمسك باستصحاب عدم الرائي في صلوته محل اشكال لانه من قبيل الاستصحاب التعليقي على وجه ومن عدم الاحراز الا بالاصل المثبت على آخر فتدبر .

ثم انه قد يستشكل في الصحيحة التي هي الاصل ، بانها مرسله لم يذكر فيها الوسطة فان عبدالله بن مسكان لم يرو عن ابي جعفر عليه السلام ، بل انكر بعضهم روايته عن ابي عبدالله عليه السلام ، او قيل : انه لم يرو عنه الا حديثا واحدا و انه من احداث اصحاب ابي عبدالله عليه السلام ، فكيف يروى عن ابي جعفر عليه السلام .

اقول: اما روايته عن ابى عبدالله عليه السلام فكثيرة على ما حكى ، وكونه من احداث اصحابه لاينافى رؤيته لابي جعفر عليه السلام وروايته عنه ، اذ على فرض ثبوت كونه من احداث اصحابه فانما هو فى قبال مثل زرارة واشباهه من الشيوخ مع ان كونه من احداث اصحابه لم يثبت الا بنقل بعض من تأخر عن ذلك العصر و مجرد رؤيته لابي جعفر عليه السلام فى مجلس و روايته حديثاً عنه لا يستلزم صدق الصحبة حتى يعد من اصحابه ، و مع احتمال ملاقاته له و روايته منه لا يجوز رد الصحيحة الظاهرة فى الرواية عنه بلا وسط ، فطرح امثالها بمجرد الاحتمال غير صحيح ، بل مرسلته ايضا حجة عند من قال بقيام الاجماع على تصحيح ما يصح عن مثله وان المراد منه الحكم بالصححة من غير نظر الى الواسطة او تكون المرسلات منه حجة ، و ان كان فى الدعاوى المذكورة اشكال بل منع .

ثم ان مقتضى صححة على بن جعفر (١) المتقدمة ، ان تكليفه الائمة مع الامن من الناظر حيث امر بالائمة قائما ، و هو فى مورد الامن كما هو مقتضى الجمع بين الروايات ، و هى مقدمة على اطلاق ادلة الاجزاء و الشرايط ، وليس فى قبالها الامرسة ايوب بن نوح عن ابى عبدالله عليه السلام ، قال : العارى الذى ليس له ثوب اذا وجد حفيرة دخلها ويسجد فيها و يركع (٢) ، وهى غير سالحة لمعارضة تلك الرواية الصحيحة ، مع ان الصححة موافقة للمشهور ، و اما موثقة اسحاق بن عمار (٣) الواردة فى كيفية جماعة العراء ، فهى مخصوصة بموردها ، ولا دليل على الغاء الخصوصية ، نعم لولا الشهرة لم يكن الحكم بالتخيير بين الصلوة قائما موميا وبين اتمام الركوع والسجود بذلك البعد ، لما تقدم من الوجه وان كان فيه اشكال .

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٥٠ - من ابواب لباس المصلى حديث : ١

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٥٠ - من ابواب لباس المصلى حديث : ٢ .

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٥١ - من ابواب لباس المصلى حديث : ٢ .

ومقتضى صحيحة زرارة (١) وجوب كون الايماء بالرأس وعدم الاكتفاء بالايماء بالحاجب والعين، ومقتضى اطلاق الادلة كفاية الايماء بالرأس باول مرتبة منه، ولا يجب ان يكون الايماء للسجود اخفض ، و لا يثبت الحكم برواية ابنى البخترى (٢) والجعفرىات (٣) وان كان الاعتبار يوافقهما لكن لا اعتبار به فى مقابل الاطلاق كما أنه لا اعتبار فى مقابل اطلاق الدليل بالوجوه التى تشبث بها بعضهم للزوم الانحناء للر كوع بمقدار لا يبدو ما خلفه ولو وجوب الجلوس للسجود .

ثم ان مقتضى اطلاق الصحيحتين وغيرهما صحة الصلوة وعدم وجوب الاعداء، فمافى موثقة عمار الساباطى (٤) من الامر بالاعداء محمول على الاستحباب لوصح العمل بها والا كما هو التحقيق لا يثبت الاستحباب بها ايضا .

مسألة ماتقدم من الكلام الى هنا كان كله حول الشروط التى وردت فى مورد الاخلال بها النصوص التى كانت بحاجة الى البحث عنها، ومنه يظهر حال الشروط التى لم يرد فى مورد الاخلال بها نص كذلك كجلود الميتة و السباع و الارنب والثعلب وما لا يؤكل لحمه، و كالحريير والذهب ، وكذا البكاء فى الصلوة، والقهقهة والتكلم، وكذا التكفير وقول آمين على فرض كونهما من القواطع، والروايات التى وردت فيها و ان اختلفت فى التعبير ، لكن كلها مشتركة فى الدلالة على اشتراط الثوب او الصلوة بالخلو عن تلك الامور .

فالخلل الحاصل من ناحيتها اما ينكشف بعد الصلوة ، اوفى اثائها فى ضيق الوقت بحيث لوقطعها واراد الاستيناف مع احراز الشرط لم يدرك ركعة منها فى الوقت، او ينكشف فى سعتة .

ففى الصورة الاولى لا ينبغى الاشكال فى صحتها ، مطلقاً من غير فرق بين

- (١) الوسائل كتاب الصلوة باب ٥٠- من ابواب لباس المصلى حديث: ٦.
- (٢) الوسائل كتاب الصلوة باب ٥٢- من ابواب لباس المصلى حديث: ١.
- (٣) جامع احاديث الشيعة باب ٧- من ابواب الستر فى الصلوة حديث: ٢.
- (٤) الوسائل كتاب الطهارة باب ٤٥- من ابواب النجاسات حديث: ٨.

السهو والنسيان فى الحكم والموضوع والجهل كذلك والخطاء وغير ذلك ، سوى العمدمع العلم ، لحديث الرفع (١) واطلاق حديث لاتعاد (٢) نعم هو منصرف عن الاخير وان لم يكن فى الاطلاق محذور عقلا ، والاشكال بلزوم اللغوية فى ادلة الشروط فان الاخلال عن علم وعمد نادر جدا و ساير الحالات داخلة فى الدليلين ، قد مردفعه فى خلال المباحث المتقدمة ، مع ان ادلة اعتبار الشروط ، كقوله لاتصل فى كذا ، ونهى النبى صلى الله عليه وآله عن الصلوة فى كذا، ولايحل الصلوة فى كذا ، انماوردت لدفع المكلف عن الاتيان بها فيها ، ولولا تلك الادلة لكان الارتكاب كثيرا جدا، فلايكون ورود الدليل لغوا، و الندرة الحاصلة منه بعدوروده لاتوجب اللغوية .

وفى الصورة الثانية لاشكال فى الصحة ، ضرورة انه لايعارض اهمية الوقت شىء من الشروط ، بل الصحة فى هذه الحالة لاتحتاج الى دليل الرفع ولاالى لاتعاد، بل لوضاق الوقت ولم يكن عنده الا اللباس الممنوع فيه الصلوة و لم يمكنه نزعه وحب الاتيان بهافيه ، وصحت بلاشبهة فانها لاتترك بحال.

واما فى الصورة الثالثة ، فالاشكال انماهو فى الفترة التى تنبه بالواقعة واراد النزاع او التبديل ، فان مقتضى اطلاق دليل الشرط بطلانها ، ولايمكن التصحيح بدليل الرفع وهو واضح ، لكن يمكن التشبث بدليل لاتعاد ، لما ذكرنا من ان مقتضى اطلاقه الشمول لجميع الحالات حتى مع العمدمع العلم ، لكنه منصرف عن العمدمع العلم بمعنى انه منصرف عما اذا ارتكب المكلف بلاعذر وقام للصلوة فى فاقد الشرط، وأما انصرافه عن الفترة المذكورة التى اشتغل فيها المكلف بالنزع والتبديل ، فممنوع ومقتضى اطلاقه الصحة.

فان قلت : ان شموله للعمدمع يخالف ادلة الاشتراط عقلا، فان اشتراط الصلوة

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ٣٧ - من ابواب قواطع الصلوة حديث: ٢.

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب ٩ - من ابواب القبلة حديث: ١.

بعدم كون اللباس من الميتة مثلا ، ثم الحكم بالصحة فى جميع الحالات حتى مع الاخلال عن علم وعمد بنا فى الشرطية ، فكيف تدعى انه لامانع منه عقلا وانما المانع الانصراف .

قلت: يمكن ان يقال: ان مقتضى الجمع بين اطلاق دليل لاتعاد وادلة الشروط ان للصلوة مرتبتين من المطلوبية ، احدهما ما قامت بالخمسة الواردة فى المستثنى ، فالصلوة مع الاتيان بالخمسة صلوة صحيحة واجدة للمصلحة الملزمة ، وفى هذه المرتبة غير مشروطة بشيء والاخرى ما قامت بالخمسة مع الشروط ، و لها مع كل شرط مطلوبية ، والمطلوب الاعلى ما هو الجامع للشرايط كافة ، وفى الحقيقة المرتبة الثانية مشتملة على مطلوبات حسب تعدد الشروط ، فمع الاتيان بالخمسة واستيفاء المصلحة الناقصة لايبقى لاستيفاء المصالح العالية مجال ، فان استيفائها موقوف على الاتيان بهامع الخمسة ، وعلى ذلك فلامانع عقلا من القول بالصحة حتى مع العمد كما لا يخفى ، ولولا الانصراف لكان الالتزام بما ذكر جمعا بين الادلة ممكنا ، لكن المانع هو الانصراف .

وكيف كان فدليل لاتعاد (١) حاكم على جميع ادلة اعتبار الشروط بالسنتها المختلفة ، مثل لاتجوز ، ولا تحل ، ويحرم ، ونهى عن فلان ، حتى على مثل قوله : عليه السلام الصلوة فاسدة لايقبل الله تلك الصلوة (٢) ، فان العنوانين ايضا كناية او كاشفة عن فقد الشرط ، والافنفسهما لا يعقل ان يكونا حكما شرعيا تعديا ، فان الفساد منتزع من عدم الجامعية للشروط ومن عدم موافقة المأتمى به للمأمور به ولا يكون بنفسه مجعولا ، وعدم القبول ايضا مترتب على الفاسد .

ولوتوهم ان لاتعاد ايضا كناية عن الصحة بل عن عدم الاشتراط اذفى الاعادة ليس بنفسه حكما شرعيا ، فمفاده صحة العمل المفهوم منها ان ما اخل به ليس شرطا

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -٩- من ابواب القبلة حديث: ٠١

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب -٢- من ابواب لباس المصلى حديث: ٠١

في هذه الحالة ، وادلة الشروط باختلاف تعبيراتها تدل على الاشتراط ، والاثبات والنفي و اردان على موضوع واحد ، وفي مثله لا يكون وجه لحكومة احدهما على الاخر .
يقال : ان قوله : لاتعاد الصلوة الا من خمسة (١) ناظر الى الادلة المثبتة للصلوة شيئاً شطرا او شرطاً او قاطعاً ومانعاً ، كانه قال : لاتعاد الصلوة من قبل خلل الا من الخلل في الخمسة ، ولا اشكال في ان مناط الحكومة موجود فيه ، وليس مفاد لاتعاد لا يشترط في الصلوة كذا ، بل مفاده ان الصلوة لاتعاد من قبل ترك شرط او جزء او ايجاد مانع او قاطع فيها عدا الخمسة ولا يكون الاخلال بها مضرباً لها ، وان كان العقل يحكم بان عدم الاعادة لاجل الصحة وهي لاجل موافقة المأتمى به للمأمور به ، ولا يعقل ذلك الامع سقوط الشرط ، وكيف كان لا ينبغي التفوه بعدم الحكومة كما هو واضح ، ولازمها صحتها مع كل خلل سواء كان من جهة فقد الجزء او الشرط او من قبل ايجاد القاطع والمانع في غير حال العمد والعلم الا ان يدل دليل على البطلان .

فرع : لو صلى فيما اخذ من يد المسلم او سوقه فتبين انه غير المذكي ، فالظاهر صحتها ، فان المانع اما هي النجاسة الواقعية ، فلا اشكال في ان قاعدة الطهارة الجارية في المقام حاكمة على ادلة الاشتراط ، فان قوله عليه السلام : كل شيء نظيف حتى تعلم انه قدر (٢) اعم شامل لمورد الشك والعلم بالخلاف ، وهو حاكم على قوله عليه السلام : لاصلوة الا بطهور (٣) كما قررنا في محله .

او اما كونه ميتة فهو ايضا غير مانع ، لالما قيل من ان الامر الظاهري يفيد الاجزاء كلما ذهب اليه جمع ، بل قيل : انه مشهور ، فان الاوامر الطريقية لاتفيده سواء كانت الطرق عقلية ام شرعية ، كما فيما نحن فيه على فرض أن لا يكون اعتبار يد المسلم و سوقه ببناء العقلاء ، فان فرض الطريقية فرض عدم تصرف الشارع الاقدس في الواقعات وهو ينافي الاجزاء ، ودعوى التصرف تنافي الطريقية .

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -٩- من ابواب القبلة حديث : ١ .

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب -٣٧- من ابواب النجاسات حديث : ٤

(٣) الوسائل كتاب الطهارة باب -١- من ابواب الوضوء حديث : ١٠

وملخص الكلام ان الروايات في الباب على طوائف ، منها ماتدل على عدم جواز الصلوة في الميتة، كقوله في مرسله ابن ابي عمير : لاتصل في شيء منه ولاشسع (١) ورواية الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام فيما كتب للمأمون محض الاسلام، وفيها ، ولا يصلى في جلود الميتة ، (٢) ومنها ماتدل على عدم الجواز ولودبغ سبعين مرة كما في جملة من الروايات (٣) ومنها ماتدل على جواز الصلوة فيما يؤخذ من سوق المسلمين ، كما في روايات ، (٤) بل في بعضها التوييح على الاحتراز كقوله عليه السلام : اترغب مما كان ابو الحسن عليه السلام يفعله ، (٥) في رد قول الراوى : انى اضيق من هذا اى الصلوة في النعل المشتري من السوق ، فالطائفتان الاولتان دالتان على اشتراط الصلوة بعدم كونها في الميتة او على مانعية الميتة ، والطائفة الثالثة تدل على جواز الصلوة فيما يشتري من سوق المسلمين او من يد المسلم، ولا اشكال في ان السوق او اليد طريق الى احراز التذكية و لا موضوعية لهما بوجه فمع التخلف تجب الاعادة على القاعدة .

ولالموتقة ابن بكير عن ابي عبدالله عليه السلام ، و فيها فان كان مما يؤكل لحمه فالصلوة في وبره و بوله الى ان قال : و كل شيء منه جائزة اذا علمت انه ذكى قد ذكاه الذبح (٦) ، بدعوى ان الجواز الدال على الصحة معلق على العلم بالتذكية ، و هو اعم من الموافق للواقع كما انه اعم من العلم الوجدانى و الحجة القائمة على الواقع ، فمع قيام الحجة عليه صحت الصلوة وافق الواقع ام لا ، اذ فيها ان العلم و ما يشبهه مما هي طريق صرف الى الواقعات لا يحتمل على الموضوعية عرفا و عند العقلاء الا بدليل و قرينة ، ومع فقدهما لا يفهم منه الا الطريقة ، فكانه

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -١٤- من ابواب لباس المصلى حديث ٦:

(٢) جامع احاديث الشيعة في احكام الشريعة باب -١- من ابواب لباس المصلى

حديث ١٨

(٣) الوسائل كتاب الطهارة باب -٦١- من ابواب النجاسات حديث : ١

(٤) الوسائل كتاب الطهارة باب -٥٠- من ابواب النجاسات حديث : ٥٣ و ٥٢

(٥) الوسائل كتاب الطهارة باب -٥٠- من ابواب النجاسات حديث : ٩٠

(٦) الوسائل كتاب الصلوة باب -٢- من ابواب لباس المصلى حديث : ١٠

قال : اذا كان مذكى جاز الصلوة فيه ، مع انه فى كون العلم اعم من الموافق كلام بل اشكال و منع .

ولا لمادل على ان بعض الائمة عليهم السلام كان يلبسه فى الصلوة (١) ، بدعوى استبعاد الصلوة فيما هو يطلها على فرض التخلف ، فان عملهم عليهم السلام على الظواهر كساير المكلفين ، ولعل الوجه فيه البيان العملى على ان الاسلام بنى على التوسعة ، كما يشهد به رواية الجين (٢) ، ورواية رشح الماء على فخذة عندما كان اراد أن يبول (٣) . بل لقاعدة لاتعادو حديث الرفع ، فانهما تدلان على الصحة بما قررناه كرارا ، بل حديث الرفع تدل على الاجزاء فى جميع الابواب مع تخلف الاجتهاد و تبدل الرأى من غير فرق بين عمل المجتهد والمقلد ، فان مقتضى القواعد الاولية فى باب تبدل الرأى على ما ذكرنا فى محله وان كان هو عدم الاجزاء بالنسبة الى عمل المقلد مطلقا ، والتفصيل بالنسبة الى اعمال المجتهد بين ما اذا ادى اجتهاده ببركة الامارات الى شىء ، وما اذا ادى نظره لاجل الاصول الى شىء بعدم الاجزاء فى الاول دون الثانى ، لكن دليل الرفع دال على الصحة والاجزاء مطلقا وفى كل الابواب .

وتوهم ان ما لا يعلم عبارة عمالم يقوم عليه الحججة ، و مع قيامها لا موضوع للحديث ، مدفوع اولا بانه مع استكشاف مخالفتها للواقع لا معنى للحججة ، والمفروض استكشافها ، وثانيا بان محط قيام الحججة غير مجرى دليل الرفع ، فان الحججة فى المقام مثلا قامت على تحقق التذكية ، ودليل الرفع يرفع مانعية الميتة او شرطية التذكية . واما توهم اختصاص دليل الرفع بالشبهات الحكمية ، ومع العلم بالحكم اى الشرطية او المانعية لاوجه لجريان حديث الرفع ، مدفوع بما ذكرناه فى محله من ان الرفع

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب -٥٠- من أبواب النجاسات حديث: ٣٥٢١ .

(٢) الوسائل كتاب الاطعمة والاشربة باب -٦١- من أبواب الاطعمة المباحة حديث: ٥٠ .

عن أبى الجارود قال : سألت أبا جعفر (ع) عن الجين الى أن قال : والله انى لا اعتراض السوق فأشترى بها اللحم والسمن والجبن والله ما أظن كلهم يسمون هذه البربر وهذه السودان

(٣) الوسائل كتاب الطهارة باب -٣٧- من أبواب النجاسات حديث: ٥٠ .

بحسب اطلاق دليله يعم الاحكام والموضوعات المترتب عليها الحكم، والرفع بالنسبة الى الثاني ادعائي لعدم امكان رفع الموجود الخارجي تشريعا، فالرفع انما هو بلحاظ الاثر الشرعي اى المانعية او الشرطية، فلوصلى في جلد الميتة جهلا او نسيانا او سهوا ثم علم بذلك كان مقتضى اطلاق دليل الرفع ان هذا الجلد مرفوع ادعاء بلحاظ اثره الشرعي وهو المانعية، فما قد يقال من ان الرفع لا يتعلق بالاعداء وان الرفع بلحاظ الصحة عقلى غير وجيه، ويطلب التفصيل من الاصول ولوصلى فيما اشتراه من غير مسلم مما هو محكوم بعدم التذكية جهلا بالحكم او الموضوع او نسيانا ونحوها صحت صلوته، لقاعدة لاتعاد و دليل الرفع كما قدمنا، فان اطلاق دليل المنع محكوم لدليلهما، واختصاص المانعية او الشرطية بحال العمد والعلم لا اشكال فيه عقلا، ودعوى الاجماع فى الجهل بالحكم لا يثبت بها الاجماع المعترفان حكمهم بذلك يمكن ان يكون مبني على القاعدة العقلية كما استدلو بها.

واما التثبت للبطلان بموثقة ابن بكير، فان مفهوم قوله: ان علمت انه ذكى ذكاه الذبيح (١)، انه اذالم يعلم لا يجوز مطلقا وفي جميع الاحوال، فغير وجيه فان فيه مع الاشكال فى اطلاق المفهوم فان مقابل المنطوق نفي العموم لاعموم النفي كما حقق فى محله، انه على فرض الاطلاق يكون كساير الاطلاقات المحكومة لدليل الرفع وقاعدة لاتعاد.

مسألة لو اتى بالسجود والركوع العرفى واخلى ببعض ما يرتبط بها، كما لو سجد على غير ما يصح السجود عليه، او ترك وضع بعض السبعة غير الجبهة على الارض او ترك الانحناء المعترف شرعا واتى بالمقدار العرفى، او ترك الطمأنينة، فهل صلوته صحيحة لو اخل بما ذكر من غير عمد وعلم، او باطلا مطلقا، او يفصل بين المذكورات.

وتفصيل الكلام فى ذلك ان تلك الامور يحتمل ان تكون معتبرة فى الصلوة ويكون الركوع والسجود محللاها بمعنى أنها من شروط الصلوة كالستر والقبلة

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ٢- من ابواب لباس المصلى حديث: ١٠.

ويكون الركوع والسجود مورد الاعتبار لتلك الامور لا مشروطاً بها ، ويحتمل ان تكون شروطاً لهما كشرطية الطهارة في الصلوة ، ولازمه انه لو اتى بهما فاقد الها لو كان آتياً بهما ، ولكن فقدان الشرط اوجب البطلان على القاعدة ويحتمل ان تكون مقومات لهما بمعنى التقييد بها بنحو وحدة المطلوب بحيث لو اتى بهما فاقد الها لم يأت بهما الاصورة ، فالتارك لها تارك لنفس الموضوع المتقيد لآت به وتارك لشرطه كما على الاحتمال الثاني .

ولو شك في ان المعتبر اى الاحتمالات ، فمع الغض عن الادلة ، ربما يقال : لو تذكر بعد الركوع وقبل الاثنيان بسر كمن آخر يجب الاحتياط بالاثنيان بر كوع آخر واتمام الصلوة واعادتها ، نللم الاجمالي بوجود الركوع و الاتمام او وجوب الاعادة ، فانه على الفرض الثالث لم يأت به ، وعلى الفرضين الاخرين اتى به ، والشرط المحتمل مجرى البرائة لاحتمال عدم الاعتبار حال السهو ، ولو تذكر بعد ركن آخر يجب الاحتياط باتمام الصلوة والاعادة للعلم الاجمالي ، ولو تذكر بعد الصلوة لاشيء عليه ، لعدم العلم الاجمالي ، وجريان البرائة عن التقييد على الفرض الثالث فان المقام من قبيل الاقل والاكثر ، و البرائة عن الاعتبار على الفرضين الآخرين ، لاحتمال الاختصاص بغير حال السهو .

وفيه انه مع جريان البرائة في الاقل والاكثر لوجه للتفصيل المذكور بل لا وجه للاحتياط في شيء من الصور ، ومع عدم الجريان وجريان اصل الاشتغال لا بد من الاعادة مطلقا والاحتياط ، ولما كان الاقوى جريان البرائة حتى على الفرض الاخير وكانت الشبهات التي في مثله غير وجيهة كما قلنا فسى محله يجوز الاكتفاء بالفرد العرفي من الركوع والسجود مطلقا ، والعلم الاجمالي المذكور ليس الا العلم التفصيلي بالاقل والشك في الاكثر ، فدعوى العلم الاجمالي فاسدة في مثل المقام هذا مع الغض عن حديث لاتعاد واما مع لحاظ قاعدة لا تعاد فسى المقام فعلى الاول تصح بلاريب فان ترك ما يعتبر فسى الركوع والسجود جهلا أو سهواً كترك ساير

الشرايط المعبرة فى الصلوة لا يضر بها وذلك لدليل الرفع وحديث لاتعاد، والمفروض انه آت بهما بما هو المعبر فى الصلوة ، وعلى الثالث حيث يرجع الاخلال بما يعتبر فيها الى الاخلال بها فتبطل الصلوة لا ندراج المورد فى مستثنى لاتعاد وأما على الثانى فربما يقال بالبطلان ايضا ، لانه لم يأت بهما بما هو المعبر فى الصلوة، بل قد يقال : ان الظاهر من دليل لاتعاد ان المستثنى هو الركوع وسجود المعبران شرعا فى الصلوة ، والمفروض ان المعبر هو الجامع للشرايط .

ولكن التحقيق صحتها على الفرض الثانى ايضا بدليل ذيل الحديث الذى هو بمنزلة التعليل ، فان قوله عليه السلام : القرائة سنة والتشهد سنة و لا تنقض السنة الفريضة ، دال على ان السنة اى ما فرضه النبى صلى الله عليه وآله وثبت وجوبه بالسنة لابل الكتاب لاتنقض الفريضة، ومن الواضح ان غير اصل الركوع والسجود من الشروط وغيرها لم يثبت وجوبها وشرطيتها بالكتاب وانما ثبتت بالسنة ، فلو انتقضت الصلوة بتركها كان من نقض السنة للفريضة و هو يخالف الحديث ، بل الظاهر من المستثنى ان ماخرج هو ذات الركوع والسجود لابماهما مشروطان بالشروط ، وبعبارة اخرى لا يعقل ان يحكى عنوان الركوع والسجود عن غيرهما من اللواحق والقيود، فالدلالة على الزايد من ماهيتهما تحتاج الى القرينة والدال الاخر، والحمل على الركوع المتقيد او المعهود خلاف الظاهر ، فالإتيان بذات الركوع والسجود اللذين فرضهما الله تعالى موجب للصحة وان ترك السنة .

ان قلت : ان القرينة على ارادة الركوع والسجود المعبرين فى الصلوة موجودة . وهى وقوعهما فى خلال قوله: لاتعاد الصلوة ، فان الظاهر منه انها لاتعاد بالاخلال بشىء مما اعتبر فيها الا بالركوع والسجود وباقى الخمسة المعبرة فيها .

قلت: هذا مسلم، لكن الركوع والسجود بنفسهما معبران فيها ، والشرايط المعبرة فيها اعتبارات زائدة ، فمقامت عليه القرينة هو ان كلام الركوع والسجود المعبرين فى الصلوة مستثنى ، واما الشرايط التى لها اعتبارات مستقلة فلا .

واما الاحتمال الثالث فمع كونه خلاف ظواهر الادلة ومحتاجاً الى دليل خاص يثبته ، ينفية اطلاق دليل لاتعاد ، وهو كاشف عن عدم التقييد الكذائي ، بل الركوع الذي فرضه الله بقوله : فاركعوا مع الراكعين (١) والسجود المفروض بقوله: يا ايها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا (٢) و غيرهما هما نفس طبيعتهما لا غير ، فالشروط والتقييدات الواردة في السنة لا بد و ان تكون من قبيل الاحتمال الثاني، فان الاحتمال الاول ايضا ضعيف، حيث ان الراجع الى الروايات الدالة على الشروط يرى ان كلها ظاهرة في اعتبارها في الركوع والسجود.

ان قلت: جملة من الروايات تدل على ان ماهو المعتبر في الصلوة هو الركوع والسجود الجامعان للشرايط ، كموثقة منصور بن حازم ، قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : اني صليت المكتوبة فنسيت ان اقرء في صلوتي ، فقال: اليس قد اتممت الركوع والسجود قلت: بلى، قال: قد تمت صلوتك اذا كان نسيانا (٣) و كرواية الدعائم عن جعفر بن محمد عليه السلام ، انه قال في حديث : فان نسي القراءة فيها كلها و اتم الركوع والسجود والتكبير لم يكن عليه الاعادة (٤) ، و كرواية فقه الرضا فان نسيت القراءة في صلوتك كلها ثم ذكرت فليس عليك شيء اذا اتممت الركوع (٥) ، فهي كما ترى ظاهرة في ان الركوع والسجود التامين معتبران في الصلوة و ان من لم يأت بهما تامين بطلت صلوته ، فلو كانت صحيحة مع الاتيان بنفسهما ينبغي ان يقول: لو أتيت بهما تمت صلوتك .

(١) سورة البقرة - آية - ٤٣ .

(٢) سورة الحج - آية - ٧٧ .

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٢٩ - من أبواب القراءة في الصلوة حديث: ٢ .

(٤) جامع احاديث الشيعة في احكام الشريعة باب - ٤ - من أبواب الخلل الواقع في

الصلوة حديث : ١١ .

(٥) جامع احاديث الشيعة في احكام الشريعة باب - ٤ - من أبواب الخلل الواقع في

الصلوة حديث: ٨ .

قلت: مضافا الى ما في اسناد غير الموثقة ، ان قوله : اتممت او اتمم يحتمل وجوهاً ، منها الاتيان جامعة للاجزاء او للاجزاء والشرايط ، و منها الاتيان بهما صحيحة ، فان الاتمام يطلق على الصحيح شايعا ، ففي الموثقة ايضا اراد الصحة بقوله: تمت صلواتك ، ومنها الاتيان بجميع الركوعات والسجادات ، فقوله: اتممت اي اتيت بتمام الركوعات المعبرة في الصلوة .

ولعل المراد الاحتمال الاخير بشهادة جملة من الروايات ، كرواية الحسين ابن حماد عن ابي عبدالله عليه السلام و فيها ، أسهو (اي عن القراءة) في صلواتي كلها ، قال : اذا حفظت الركوع والسجود فقد تمت صلواتك (١) ، ورواية فقه الرضا، اذا صليت فنسيت ان تقرء فيها شيئا من القرآن أجزئك ذلك اذا حفظت الركوع والسجود (٢) ، والظاهر منها انه اذا علمت بالاتيان بهما اي اذا اتيت بهما ، واحتمال ارادة حفظهما عن ترك ما يعتبر فيهما فاسد جدا ، بل الاختلاف في روايتي منصور ابن حازم وصاحب فقه الرضا حيث عبر في احدهما بقوله : اتممت وفي الاخرى اذا حفظت يكون شاهدا على وحدة المراد، فيرفع الاجمال عن الطائفة الاولى .

ومع الغض عنه فالاحتمال الثاني لعله اقرب او المساوي ، وعلى هذا الاحتمال يدل على صحتهما مع فقد الشرايط عن عذر حديثي لاتعاد والرفع ، ومع الغض عنه فالاحتمالات موجبة للاجمال الموجب لعدم الحجية .

ثم مع الغض عنه، فالرواية القابلة للاعتماد اي الموثقة لامفهوم لها بل يكون فيها اشعارا بالمدعى ، ومع الغض عنه فالمفهوم في امثال ذلك لا اطلاق له ، والقدر المعلوم هو ترك الشرايط عمدا ، وعلى فرص تسليم الاطلاق فهو كساير الاطلاقات قابلة للتقييد ولتحكيم الادلة الحاكمة عليه، وكيف كان لا يمكن رفع اليد عن حديث

(١) جامع احاديث الشيعة في احكام الشريعة باب -٤- من ابواب الخلل الواقع في

الصلوة حديث : ١٤ .

(٢) جامع احاديث الشيعة في احكام الشريعة باب -٤- من ابواب الخلل الواقع في

الصلوة حديث : ١٠ .

لاتعاد مع ظهور الدلالة وقوتها صدرا وذيلا بتلك الروايات ، فانها لاتدل على ان الركوع عبارة عن الجامع للشرايط ولاعلى أن المراد منه ذلك ، كى يتوهم حكومته على حديث لاتعاد .

فان قلت: ان ما دل على ان السجود على سبعة اعظم ، كصحيحة حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام وفيها ، و سجد على ثمانية اعظم على الكفين والركبتين وانامل ابهامى الرجلين والجبهة والانف ، وقال: سبعة منها فرض يسجد عليها، وهى التى ذكرها الله عزوجل فى كتابه ، فقال: وان المساجد لله فلا تدعوامع الله احدا وهى الجبهة والكفان والركبتان والابهامان ، ووضع الانف على الارض سنة الى آخرها (١)، وعن العياشى فى تفسيره ان المعتصم سئل ابا جعفر الثانى عليه السلام وفيها فى الحجة على وجوب قطع يد السارق من مفصل اصابع، قال: قول رسول الله (ص): السجود على سبعة اعضاء الوجه واليدين والركبتين والرجلين، فاذا قطعت يده من الكرسوع او المرفق لم يبق له يد يسجد عليها، وقال الله تبارك وتعالى: وان المساجد لله يعنى به هذه الاعضاء السبعة التى يسجد عليها فلا تدعوامع الله احدا، وما كان لله لم يقطع الى آخره (٢)، دال على التفصيل بين الاخلال بها وبين الاخلال بغيرها، فان قوله: السجود على سبعة اعضاء او اعظم كما فى الاخرى تدل على ان السجدة عبارة عن السجود عليها فينقح موضوع حديث لاتعاد تحكيما عليه، و ان قوله : سبعة منها فرض يسجد عليها وهى التى ذكرها الله عزوجل فى كتابه ، فقال : ان المساجد لله فلا تدعوامع الله احدا دال على ان السجود عليها من فرض الله فتخرج عن ذيل لاتعاد فتنتقض الفريضة الفريضة .

قلت: دعوى دلالتها على ان السجدة بحسب الماهية ولو عند الشارع عبارة عن ذلك ، ممنوعة فانها لاتدل الاعلى ان الواجب السجود عليها اى وضعها على

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -١- من ابواب افعال الصلوة حديث: ٢٥١ .

(٢) مع احاديث الشيعة فى احكام الشريعة كتاب الصلوة باب -٢- من ابواب السجود

الارض ، ولهذا قال : سبعة منها فرض يسجد عليها السى آخره ، و من المعلوم أن اطلاق السجود توسع في غير الجبهة ، فمافى بعض الروايات من ان للكفين مثلا سجدة مجاز وغير دال على المدعى .

وكذا دعوى دلالة الاية الكريمة (١) على كون الفرض السجدة عليها ممنوعة أيضاً اذ نفس الاية لادلالة فيها على تلك الاعضاء فضلا عن كون السجود عليها فرضا في الصلوة ، واما الروايات فلا تدل على ان الله تعالى فرض السجود على تلك الاعضاء ، بل ما يظهر منها هو ان السجود على تلك الاعضاء فرض ، وتلك الاعضاء هي التي ارادها الله تعالى بقوله : وان المساجد لله لأنه تعالى فرض السجود عليها بقوله ذلك و هو واضح ، فلا يصح التفصيل بعد عدم دخالة غير وضع الجبهة في ماهية السجدة .

ان قلت : التحديد والانحناء الخاص المعتبر في الركوع والسجود ، يحتمل ان يكون راجعا الى تعيين المفهوم ، وتخطئة العرف في التطبيق على ما هو خارج عن الحد الشرعى ، فلا بد من التفصيل بين الاخلال به وبين الاخلال بغيره مما يعتبر فيهما .

قلت : ان كان المراد ان الشارع عين المفهوم العرفى واخطأ العرف ، فهو كما ترى لا يخلو من تناقض ، فانه بعد التصديق بان المفهوم عند العرف ذلك لا معنى للتخطئة ، ولورجعت التخطئة الى التطبيق لا الى تعيين المفهوم ، فهو ايضا غير سديد ، لان المرجع فى تعيين المفاهيم والتطبيق وتعيين المصاديق هو العرف ، وان كان المراد ان للشارع اصطلاحا خاصا فيهما يخالف العرف ، ورجع التخطئة الى ان الركوع والسجود الشرعيين ليسا بالمعنى الذى فهمه العرف ، فهو امر معقول ، لكن لا بد من قيام الدليل عليه ، والروايات الدالة على التحديد فيهما لا تدل على ذلك ، كقوله فى صحیحة زرارة : بلغ باطراف اصابعك عين الركبة (٢) ، وفى الاخرى فان وصلت اطراف

(١) سورة الجن - آية - ١٨ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب ١ - من ابواب الركوع حديث : ١ .

اصابعك فى ركوعك الى ركبتيك اجزئك (١) وقوله فى السجود فى رواية ابن سنان : اذا كان موضع جبهتك مرتفعا عن موضع بدنك قدر لبنة فلابأس (٢) ، فان امثالها لاتدل على تعيين المفهوم و تخطئة العرف ، بل غاية ما اتدل عليه هو كون الانحناء الى هذا الحد شرطا وانه كسائر الشرايط المعتبرة فيهما .

فان قلت : ان خبر الحسين بن حماد يدل على ان الانحناء الخاص فى السجود داخل فى ماهيته ولو شرعا ، قال قلت لابي عبدالله عليه السلام : اسجد فتقع جبهتى على الموضع المرتفع ، قال : ارفع رأسك ثم ضعه ، (٣) فانه دال على ان وقوع الجبهة على المرتفع لا يكون سجدة شرعا او مطلقا ، والا لما امره به فانه من قبيل الزيادة عمدا الموجب للبطلان فى السجدة الواحدة ايضا .

قلت : رواية الحسين ضعيفة لعدم توثيقه ، وعن الاستبصار عن الحسن بدل الحسين وهو مجهول مهمل ، ودعوى جبران سندها بالشهرة بل عدم الخلاف غير وجهية فان استنادهم اليها غير ظاهر بعد احتمال الاستناد الى ظهور مستثنى لاتعادى الركوع والسجود المعترين شرعا الجامعين للشرايط ، كما يظهر من استدلال بعضهم ، ويشهد له نقل الشهرة فى ساير الشروط ايضا فان سجد على ما لا يصح جاز رفع رأسه والسجود على ما يصح على المشهور كما هو المنقول ، فيعلم منه انهم لم يستندوا فى الحكم المذكور الى الرواية بل الى القاعدة على ما رواه اوالى أن مثل هذه الزيادة لاتوجب البطلان كما قال به بعض .

مع ان الحسين روى عن ابي عبدالله (ع) فى المسألة ما يخالف تلك الرواية ، قال : قلت له : اضع وجهى للسجود فيقع وجهى على حجار او على موضع مرتفع احول وجهى الى مكان مستو ، قال : نعم جروجهك على الارض من غير ان ترفعه (٤) ، فيوجب

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١ - من ابواب افعال الصلوة حديث : ٣ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١١ - من ابواب السجود حديث : ١ .

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٨ - من ابواب السجود حديث : ٤ .

(٤) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٨ - من ابواب السجود حديث : ٢ .

ذلك ايضا وهنا فيها ، اذ من المحتمل ان يكون سؤاله مرة واحدة واختلاف الرواية لخطأ منه اذ كون السؤال مرتين والجوابين مختلفين لا يخلو من بعد .

وعلى ذلك لاتعارض الرواية صحيحة معاوية بن عمار ، قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : اذا وضعت جبهتك على نبكة فلا ترفعها ولكن جرها على الارض (١) ، و يظهر منها تحقق السجدة وأن الرفع يوجب زيادتها المبطللة .

وتوهم اعراض الاصحاب عنها في غير محله بعد احتمال ان يكون الحكم بالرفع ترخيصا عندهم جمعا بين الروايات ، كما صنعه المحققون بدعوى ان الامر بالرفع في مقام توهم الحظر ، فلا يستفاد منه الا الترخيص ، والامر بالجهر محمول على الاستحباب والنهي عن الرفع محمول على المرجوحية ومع ذلك الاحتمال لا يثبت الاعراض بحيث يمكن رفع اليد عن الحجة القاطعة ، وان كان الجمع بما ذكر بعيدا عن الفهم العقلاني ، فان بين قوله ارفع رأسك وقوله لاترفع جبهتك وجرها على الارض تناقضا بحسب العرف تأمل ، وكيف كان لا يصح رفع اليد عن لاتعاد الظاهر الدلالة بمثل تلك الرواية .

واضعف مما مر التشبث برواية الحسين بن حماد الاخرى للمطلوب ، قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسجد على الحصى ، قال : يرفع رأسه حتى يستمكن (٢) ، بدعوى دلالتها على ان السجدة مع عدم التمكن ليست بالسجدة المجعولة في الصلوة ، فالتمكن من مقوماتها ولذا امره بالرفع ، ولو كانت السجدة حاصلة وان فقد شرطها ، كان يامره بالجهر لئلا يلزم الزيادة العمدية ، ويمكن الغاء الخصوصية عن التمكن و اثبات الحكم بالنسبة الى ساير الشروط كالسجدة على ما لاتصح وغيره وانما لم نقل ذلك في الرواية الواردة في مورد ارتفاع موضع الجبهة لخصوصية فيه دون المقام .

وجه الاضعفية أن الرواية ضعيفة بالمفضل الذي قالوا فيه: انه كذاب يضع

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ٨- من ابواب السجود حديث: ١

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب ٨- من ابواب السجود حديث : ٥

الحديث ، فلا تصلح لاثبات الحكم ، مع انه وردت في موردها صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام . قال : سألته عن الرجل يسجد على الحصى ولا يمكن جبهته من الارض ، قال : يحرك جبهته حتى يتمكن فينحى الحصى عن جبهته ولا يرفع رأسه (١) فدللت على ان السجدة تحققت و ان فقد شرطها ، والالم يمنعه عن الرفع ، وبالغاء الخصوصية يعرف الحال في ساير الشروط .

واضعف منهما التثبت بما عن الاحتجاج من مكاتبة الحميرى الى صاحب الزمان عليه السلام ، وفيها السؤال عن المصلى يكون في صلوة الليل في ظلمة فاذا سجد يغلط بالسجادة ويضع جبهته على مسح او نطح فاذا رفع رأسه وجد السجادة هل يعتد بهذه السجدة ام لا يعتد بها ، فكتب اليه في الجواب ما لم يستوجالسا فلا شيء عليه في رفع رأسه لطلب الخمرة (٢) .

فانها مع ضعفها وكونها مكاتبة سيما الى الناحية المقدسة مضطربة المتن ، فان الظاهر من السؤال انه سجد في الظلمة خطأ على غير السجادة التي كانت يصح السجود عليها ، فلما رفع رأسه وجد السجادة وعلم بخطائه فسأل عن صحة سجده وكان حق الجواب ان يقول : نعم اولا ، ولا يناسبه الجواب الذي في المتن ، ومع الاغماض عنه والتأويل في السؤال بان المراد انه ان رفع رأسه وجدها وان المراد انه هل يعتد بتلك السجدة او يرجع اليها لتحصيل الشرط ، فالتفصيل بين الجلوس مستويا وغيره غير ظاهر فانه ان كان رفع رأسه لتحصيل ما هو الشرط فلا فرق بينهما ، والجلوس لا يجعل السجدة مستقلة كما قيل ، فان الاستقلال وعدمه على فرض الصحة يتبع القصد ولا دخل للاستواء جالسافيه ، ومع الغض عن ذلك كله فهي واردة في صلوة الليل ، والزيادة فيها بما ذكر معفو ، ولا يمكن استفادة حكم الفريضة منها .

فان قلت : يمكن ان يستفاد من بعض ما ورد في الركوع انه عند الشارع

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -٨- من ابواب السجود حديث ٣:

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب -٨- من ابواب السجود حديث ٦

عبارة عن المحدود بحد معين شرعى ، وهى رواية عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ، عن الرجل ينسى القنوت فى الوتر او غير الوتر ، قال : ليس عليه شىء ، وقال : ان ذكره وقد اهوى الى الركوع قبل ان يضع يده على الركبتين فليرجع قائماً وليقنت ثم ليركع ، وان وضع يده على الركبتين فليمض فى صلوته و ليس عليه شىء (١) فان قوله : قد اهوى الى الركوع دال على ان ما قبل الوصول الى ذلك الحد هوى اليه لاركوع ولو مع الصدق العرفى فليس ذلك الاعدم حصول الركوع الشرعى به ، كما ان التفصيل بين ما قبل الوصول الى الحد وغيره وامره بالرجوع قبل ذلك دال على عدم تحققه والالزم الزيادة ، والسؤال وان كان عن الوتر لكن غيره المذكور تلوه شامل باطلاقه للفريضة .

قلت : مضافا الى ان الرواية ضعيفة لا يمكن اثبات الحكم بها ، والى ان المظنون أن المراد بغير الوتر ساير الصلوات الليلية المستحبة بقريئة انه لو اراد السؤال عن الفريضة وغيرها يسئل عنها ويذكر النافلة تلوها فالسؤال عن الوتر وغيره اى من صلوة الليل ان الماهيات التى لا توجه الاقصدا كاجزاء الصلوة من الركوع وغيره اذا وجدت من غير قصد اليها لم يصدق عليها العناوين ، فالركوع عبارة عن الانحناء الخاص قاصدا به الركوع والخضوع ، او الافمطلق الانحناء ليس ركوعا ، فلو انحنى بقصد قتل الحية مثلا لا يقال : انه ركع وزاد فى صلوته ركوعا .

فحيثئذ نقول : ان من اهوى الى ايجاد الركوع بالحد الذى عينه الشارع فقبل الوصول الى ذلك الحد ليس ما أتى به الا الهوى اليه ولم يصدق عليه الركوع ، لان الحد الشرعى ماهيته ، بل لان المقصود ايجاد الحد الشرعى وحصول الركوع العرفى قبل الوصول الى ذلك الحد انحناء غير مقصود به الركوع ، لكن لور كع قاصدا به الركوع وصل الى الحد العرفى بتوهم ان ذلك موافق للشرع اوجد الركوع ، لان ذلك الانحناء الخاص

مقصود به ذلك ، فقوله : اهوى الى الركوع قبل ان يضع يده الى آخره الذى هو كناية عن الحد الخاص وان دل على ان الهوى قبل الوصول ليس بركوع ، لكن لا يدل على ان الركوع الشرعى ذلك وان للشرع اصطلاحا فيه ، بل ذلك لاجل ان الهوى غير مقصود الالوصول الى الحد الخاص ، ولما كان الركوع من الامور القصدية لا يصدق على هذا الهوى .

وتوهم ان هذه الرواية شارحة لسائر الروايات التى علق الحكم فيها بالركوع فى غير محله ، فان المفهوم منها ان الهوى الى الركوع ليس ركوعا ، فلو ركع قاصدا مادون الحد الشرعى لجهل او نسيان فقد اتى بالركوع وتشمله الروايات المذكورة وبالجملة ان الرواية لا تدل على ان مادون ذلك ليس ركوعا وان قصده . يل تدل على ان الهوى غير ركوع ، وقد تقدم ان ذلك الهوى لم يقصد به الركوع فيسلب عنه اسمه ، وكيف كان فائبات الحكم بتلك الرواية غير ممكن ولونوقش فى بعض ما ذكرناه فتدبر .

مسألة لواخل بالقيام فى الجملة او فى جميع صلواته فهل مقتضى القاعدة الاولى مع الغض عن الاجماع والاخبار الخاصة هى الصحة او الفساد ؟

ربما يتوهم ان القيام ثبت وجوبه فى الصلوة بالكتاب فهو من فرائض الله ، و مقتضى ذيل حديث لاتعاد ان الفريضة تنقض الفريضة ، اما ثبوته به فلقوله تعالى : الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم (١) حيث فسرفى الرواية عن ابى جعفر عليه السلام بان الصحيح يصلى قائما والمريض جالسا (٢) وعن تفسير النعمانى عن على عليه السلام قوله عز وجل : فاذا قضيتم الصلوة فاذكروا الله قياما وقعودا وعلى جنوبكم ، ومعنى الاية ان الصحيح يصلى قائما والمريض قاعدا الى اخره ، (٣) و

(١) سورة آل عمران - آية - ١٩١

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١ - من ابواب القيام حديث : ١ .

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١ - من ابواب القيام حديث : ٢٢ .

فى مرسله حرير عن ابي جعفر عليه السلام قال : قلت له : فصل لربك وانحر قال :
النحر الاعتدال فى القيام ، ان يقيم صلبه ونحره (١)

وفيه ان ما فى الرواية الاولى لادلالة فيها على ان الله تعالى اوجب ذلك ، بل
الظاهر منها خلافه ، فان الظاهر ان الله تعالى مدح المصلين الذين يذكرون الله قياما
وقعودا ، وهو ظاهر فى ان الحكم لم يثبت بالاية ، واما ما عن تفسير النعمانى
فلولا ضعفه لامكن الاستناد اليه على تأمل ، فان استفادة ما فى الحديث عن ظاهر الاية
لا يخلو من اشكال ، فيمكن القول بان الاستفادة انما هى من السنة لامن الكتاب تأمل ،
واما المرسله فمع ضعفها معارضة بروايات اخرى كصححة ابن سنان عن ابي عبد الله
عليه السلام فى قول الله عز وجل : فصل لربك وانحر ، قال : هو رفع يديك حذاء
وجهك (٢) وقريب منها غيرها .

ثم على فرض ثبوت اعتبار القيام بالكتاب وكونه من فرائض الله ، ففى كون
مطلق ذلك ناقضا للفريضة اشكال ومنع ، لان ما ثبت من ذيل لاتعاد هو ان السنة لاتنقض
الفريضة ، واما ان كل فريضة ناقضة لها فلا دلالة فيه ، نعم يثبت منه ان الفريضة فى
الجملة صالحة لنقضها او ناقضة لها .

و ربما يتوهم ان قوله فى صححة زرارة : قال : قال ابو جعفر عليه السلام فى
حديث : وقم منتصبا فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال : من لم يقم صلبه فلا
صلوة له حاكم على حديث لاتعاد ومقتضى القاعدة بطلان الصلوة بترك القيام .
وفيه بعد الغرض عن ان دليل الرفع حاكم على مثل الرواية لانه رافع
لموضوعها - ان قوله : « لاصلوة له » بعد استعماله فيما يصح الصلوة مع فقد
بدليل لاتعاد ، سيما مع ورود مثله فى الحمد مع صراحة ذيل لاتعاد بان القرائة
سنة لاتنقض الفريضة فيشملة لاتعاد بالصراحة ، لا يبقى مجال لتوهم الحكومة

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -٢- من ابواب القيام حديث : ٣ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب -٩- من ابواب تكبير الاحرام حديث : ٤ .

الموجبة لرفع اليد عن لاتعاد ، هذا كله بالنسبة الى القيام بنحو مطلق .
 واما القيام حال تكبيرة الافتتاح وما هو متصل بالر كوع فقد تسالم الاصحاب
 على كون كل منهما ركنا وادعى الاجماع عليه ، فلا بد مع الغض عنه من الكلام في كل
 منهما حسب القاعدة .

فنقول : اما القيام حال تكبيرة الاحرام فلا اشكال في بطلان الصلوة بتركه ،
 لموثقة عمار قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وجبت عليه صلوة من قعود
 فنسى حتى قام وافتتح الصلوة وهو قائم ، قال : يقعد ويفتح الصلوة وهو قاعد
 ولا يعتد بافتتاحه الصلوة وهو قائم وكذلك ان وجبت عليه الصلوة من قيام فنسى حتى
 افتتح الصلوة وهو قاعد ، فعليه ان يقطع صلوته وهو يقوم ويفتح الصلوة وهو قائم
 ولا يعتد بافتتاحه وهو قاعد ، (١) وهي كما ترى صريحة في بطلان الصلوة بترك القيام
 حال التكبير اذا كان عن نسيان .

لكن وقع الكلام في امرين ، احدهما ان البطلان حسب هذه الموثقة
 مخصوص بالترك نسيانا ، فلا يشمل الترك لسائر الاعدار كنسيان الحكم والجهل به
 ونحوهما ، فبناء على مسلك من قال : ان حديث لاتعاد مخصوص بالنسيان وان
 حديث الرفع مخصوص برفع العقاب ، لا اشكال في البطلان مطلقا حسب القاعدة ،
 واما على ما قدمناه من اطلاقهما وشمول لاتعاد لغير العمد والعلم ، فالقاعدة تقتضى
 الحكم بالصحة في غير العمد والعلم ، ولا بد في القول بالبطلان في غير والنسيان من التماس
 دليل آخر .

وثانيهما ان اعتبار القيام حال التكبيرة بعد الفراغ عن البطلان بتركه يتصور
 على وجوه ، منها انه معتبر في الصلوة وركن فيها ، ومنها انه شرط لتكبيرة
 الاحرام ، وهي ركن تبطل الصلوة ببطلانها ولوسهوا ، ومنها ان التكبيرة المتقدمة
 به ركن ، وهو من القيود المقومة لها بحسب الشرع ، والفرق بين الاخيرين انه على
 الاول منهما لو أتى الكبيرة حال الجلوس اتى بما هو المقرر في الصلوة ، وانما

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -١٣- من ابواب القيام حديث: ١ .

البطلان لاجل فقدان شرط الصحة ، و أما على الثانى فلم يأت بها بما هى تكبيرة الصلوة ، ومنها ان القيام شرط لتحقق افتتاح الصلوة ، توضيحه ان تكبيرة الافتتاح سبب للدخول فى الصلوة وافتتاحها ، فيتحقق الافتتاح بتماميتها ، وباتمامها يدخل المكلف فى حريم الصلوة ويحرم عليه وضعا وتكليفا امور ، ولهذا يقال لها تكبيرة الاحرام نظير التلبية فى احرام الحج ، فانها سبب لتحقق الاحرام الذى هو امر اعتبارى شرعى وبها يحرم على المكلف امور :

وبالجملة ان التكبيرة غير الافتتاح وغير الدخول فى الصلوة ، وهذا لا ينافى مع ماورد من ان اول الصلوة التكبيرة ، فان ذلك لاجل كونها من الصلوة بعد الدخول بها فيها ، نظير التكبيرات السبع الافتتاحية ، فانها من الصلوة اى من مصداقها وان كانت متحققة قبل الدخول فى الماهية الصلوتية ، ونظير قوله و رحمة الله وبركاته فانه جزء الفرد وان كان الفراغ بقوله : السلام عليكم ، بل ذلك الاشكال وارد على اى حال فان الجزء الاول للتكبير اى قوله الله يوجد دائما قبل الدخول فى الصلوة ، فان الدخول فيها بالتكبيرة لا يتحقق الا بعد تمام التكبير اى بعد التنطق بالراء فما قبل الراء يصير جزء للصلوة تبعا للتكبيرة بعد تحقق الصلوة . والفرق بين هذا الاحتمال وسوابقه ، انه على فرض ترجيحه فى معنى الموثقة يمكن القول بصحة الصلوة اذا اوجد بعض التكبيرة حال الجلوس سهوا ثم تنبه وقام واتمها فانه على ذلك عمل بالموثقة بخلاف ساير الاحتمالات .

ثم انه قديتوهم أنه لامنافاة بين كون القيام حال التكبيرة فى نفسه ركنا للصلوة وبين كونه مع ذلك شرطا للتكبيرة ، ومع الاخلال به ينسب البطلان اليهما ، فعلى هذا نأخذ بظاهر الرواية الدالة على الاشتراط وبالاجماع المدعى بانه فى نفسه ركن فيها وفيه انه بعد معلومية ان الصلوة ماهية اعتبارية باجزائها وشرائطها كافة ، لا يعقل جعل القيام ركنا وجعله شرطا للتكبيرة ، للغوية احد الجعلين ، فلو جعل ركنا حال التكبير لا يمكن ايجاد التكبير الصحيح الامع القيام ، فجعله شرطا لغوا اثره لعدم التفاوت بين جعل الشرطية وعدمه ، وكذا لو جعل شرطا لا يعقل جعله ركنا لما ذكر وذلك للتلازم بينهما

وعدم امكان الافتراق ، وهذا بخلاف الموارد التي يكون بين المجعولين بحسب المورد العموم من وجه كشرطية طهارة لباس المصلى وشرطية عدم كونه مما لا يؤكل ، فان الشرط هو نفس الطبيعة في الموردین من غير لحاظ الافراد فضلا عن الافراد المقابلة لكل مجعول فضلا عن مورد الاجتماع ، ففي مثله يصح الجعل ويشمر ولو اجتماعا ينسب البطلان اليهما ، ولا يقاس المقام بمثل ذلك وهو واضح ، فعلى ذلك لو تم الاجتماع على ركنية نفس القيام يكشف ذلك عن المراد في الموثقة و يطرح ظاهرها على فرض الدلالة على الشرطية ولولم يتم يكشف ظاهرها عن عدم كونه ركنيا في نفسه .

ان قلت : يمكن رفع الاشكال بان لغوية جعل الركنية انما هي على فرض جعلها مستقلة لكنها لم تستقل في الجعل بل انتزعت من الجزئية في المأمور به فالقيام لما كان جزء المأمور به يكون ركنيا بحسب الاصل الاولي وهو اصاله الركنية ، لكن بدليل لاتعاد يرفع اليد عن الاصل فيه مطلقا ، الا ان الاجتماع او الموثقة على بعض الاحتمالات كاشف عن بقاء جزئية القيام حال التكبير بنحو الاطلاق الكاشف عن الركنية ففي الحقيقة لم يتعرض الدليل لخصوص القطعة الخاصة من القيام بجعل الركنية له كي يستشكل بلزوم اللغوية ، بل دل على جزئية القيام مطلقا وبعد تحكيم دليل لاتعاد عليه دل الاجتماع على تقييد المستثنى منه في لاتعاد .

قلت : هذا التثبت لا يدفع الاشكال ، فانه بعد التحكيم والتقييد تكون النتيجة ركنية القطعة الخاصة من القيام وبتلان الصلوة بترك القيام حال التكبير وعند ذلك جعله شرطا لتكبير الاحرام لغو لاثمة له ، فانه على ذلك بطلت الصلوة بتركة سواء كان في ضمن ترك التكبير او ايجادها بغير حال القيام ، فلا بد من الاثبات به مع التكبير لتصحيح الصلوة سواء جعل شرطا لها ام لا فجعل الشرط وعدمه سواء .

ثم ان ما افادوا من ان البطلان على فرض ركنية نفس القيام وشرطيته للتكبير ينسب الى الامرین غير واضح ، فان ترتب المسبب على سببه عقلي وان كانت

السببية جعلية شرعية ، فلا بد في ذلك من ملاحظة حكم العقل ، ومن المعلوم ان ذات القيام مقدمة رتبة على وصفها وهو شرطيته للتكبيرة : كما ان عدمها مقدمة على عدم الوصف ، فترك القيام سبب لامرين في رتبة واحدة بطلان الصلوة وفقد الشرط ، وفقد الشرط و البطلان في رتبة واحدة ، ولا يعقل ان يصير احدهما سببا للاخر ، فالبطلان دائما يترتب على ترك القيام بنفسه ولا يترتب على ترك الشرط تأمل .

وان نوقش فيما ذكر باعتبار ان الشرط نفس القيام لا وصفه ، وتقدم ذات القيام على ذاته الموصوفة بالشرطية غير ممكن ، للزوم تقدم الشيء على نفسه ، فنقول : انه مع الغض عن امكان المناقشة في ، ذلك يرد عليه اشكال آخر وهو ان انتساب بطلان الصلوة على فرض ركنية القيام الى بطلان تكبيرة الاحرام لفقد شرطها وهو القيام غير معقول ، لان بطلان التكبيرة متأخر عن فقد شرطها وبطلان الصلوة متأخر عن بطلان التكبيرة ، وبطلان الصلوة المترتب على فقد نفس القيام على فرض ركنيته في عرض بطلان التكبيرة فلا يعقل انتساب البطلان الى بطلان التكبيرة بفقد شرطها في حال من الاحوال ، هذا حال مقام الثبوت .

واما بحسب مقام الدلالة فمع الغض عن الاحتمال الاخير وحمل ماورد في الموثقة من لفظ افتتاح ويفتح على المعنى الكنائى بأن يراد منه أوجد تكبيرة الافتتاح ، يكون الترجيح للقول بالشرطية ، فان الظاهر من الجملات المذكورة ان اللازم افتتاح الصلوة وهو قائم ، سيما مع التأكيد بانه لا يعتد بافتتاحه وهو قاعد .

هذا اذا دار الامر بين الاحتمالات الثلاثة الاول ، ولكن لا دليل على ذلك ، بل الامر دائري بين الاحتمالات الاربعة على ماتقدم ، وعليه فالظاهر منها هو الاحتمال الرابع الذي ذكرناه أخيراً لان الافتتاح مسبب عن التكبيرة ، والحمل على المعنى المجازى او الكنائى خلاف الظاهر ، وقد دلت الموثقة على لزوم كون افتتاح الصلوة حال القيام ، فتكون ظاهرة في ان القيام شرط لافتتاحها ، ولما لم يمكن التفكيك بين آخر التكبيرة والافتتاح خارجا لا بدو ان يكون القيام مقارنا لآخرها حتى يوجد الافتتاح قائما ، فلونسى واوجد بعض التكبيرة جالسا وقام واتمها صحت صلواته لو

كان المستند هي الموثقة بدليل لاتعاد وغيره ، واما الاجماع فغير ثابت مع اختلاف كلماتهم ، وعدم تعرض جماعة للمسألة ، وعدم ادعائه الا من بعض المتأخرين ، واحتمال استنادهم في الحكم الى الموثقة وغيرها كما ترى الاستناد اليها في كلماتهم ، فالصححة على ذلك في الصورة المذكورة على القواعد ، والاحتياط باتمامها واعادتها طريق النجاة هذا حال القيام حال التكبير .

واما القيام المتصل بالركوع فالكلام فيه يتوقف على بيان ماهية الركوع ، فنقول: يحتمل فيها بحسب التصور وجوه .

(منها) ان يكون الركوع عبارة عن الهيئة الخاصة من الانحناء ، مسن غير دخالة القيام والانتصاب والهوى منهما الى تحقق الانحناء الخاص في ماهيته ، كما ان الامر كذلك في السجود ، فلهوى اليه قبل الوصول الى حده العرفي من غيرنية ثم بدى له الركوع فهوى بقصد الركوع الى حده العرفي صدق الاسم ، وكذا لو قام مقوسا من السجود والجلوس ووصل الى حده ، وبعبارة اخرى ان الحركة من العلو أو السفلى دخيلة في وجوده و مقدمة وجودية له لافى ماهيته ، فلو تولد طفل منحنيا يصدق انه راعع ولادة .

(ومنها) ان يكون عبارة عن الهوى عن القيام او الانتصاب الى الوصول الى الحد الخاص ، بحيث يكون الهوى عن القيام الى ذلك دخيلا فسى تحقق ماهيته و يكون من مقوماتها ، بحيث لا يصدق على الانحناء الخاص لو وجد مسن غير الهوى عن القيام ، فلا يكون الركوع عن الجلوس ركوعا الا تجوزا ، وان كان ملحقا به شرعا في بعض الحالات ، كالاشارة التي تكون ملحقة به احيانا وقائمة مقامه .

(ومنها) ان يكون عبارة عن الهوى عن انتصاب الظهر واقامته الى الحد المذكور فيصدق على ركوع الجالس اذا اوجده عن الجلوس واقامة الظهر ، وعلى الفرضين لا يصدق على الناهض مقوسا الى حده ، ولا على ما حصل بعد الهوى بقصد آخر ثم بدى لدالركوع فزاد في هويه الى وصول الحد .

(ومنها) ان يقال ان الانتصاب لادخاله له فى ماهيته، بل القيام العرفى الصادق مع انحناء ما كاف فى صدقه الى غير ذلك من الاحتمالات .

ثم على فرض دخالة القيام فى ماهية يشكل امكان ركنية القيام المتصل بالركوع بمعنى الهوى عن قيام مقابل ركنية الركوع ، ضرورة ان القيام اذا كان دخيلا فى الماهية يصير جزء ركنياً للصلوة باعتبار جزئيته للركوع ، فمن ركع عن غير قيام اخل بالركوع وبطلت لاجله ، فلا يعقل جزئية القيام المذكور مرتين فى الصلوة وكذا ركنيته ، فالقائل بركنيته مقابل الركوع لا بد له من التزام احد الامرين ، اما الالتزام بان الركوع لا يتقوم بالقيام ، واما الالتزام بان المراد بالقيام المتصل بالركوع قيام ما قبل القيام المتصل ، فالركن مصداق ان من القيام، احدهما ما هو متصل بالهوى الى الركوع فهو جزء الركوع وركن بركنيته ثانيهما قطعة اخرى من القيام قبل ما هو متصل بالهوى الى الركوع فهو ركن آخر ، والظاهر عدم التزام احد بالثانى .

بل الظاهر من كلماتهم هو ركنية القيام المتصل بالمعنى الاول ، فلا بد له من الالتزام بعدم دخالته فى مفهوم الركوع وهو غير بعيد عرفاً ولغة ، فان من هوى الى السفلى من غير قصد الركوع ثم بداله الركوع وادام هويه الى حده يصدق عليه انه ركع ويصدق على ما وجدته الركوع ، بل الظاهر صدقه على الهيئة الخاصة ، فلو شوهد شخص فى هذه الهيئة وسئل عن العرف بان ذاك الشخص فى اى حال يقال : انه فى حال الركوع وان لم يعلم انه هوى من القيام الى هذا الحد ، وليس ذلك الا للصدق العرفى .

ولو نوقش فى ذلك ، فلا اشكال فى ان القيام فضلا عن الانتصاب لادخله فى الصدق ، فلو هوى من انحناء ما الذى هو خارج عن القيام لغرض فهوى الى الحد يصدق الركوع عليه، وظاهر كلمات اللغويين ان الركوع هو الانحناء ، ففى الصحاح الركوع الانحناء ، ومنه ركوع الصلوة وركع الشيخ انحنى من الكبر ، وقريب منه ما عن القاموس وغيره ، وهو كما ترى ظاهر فى ان نفس الانحناء والتفوس ركوع ،

بل الظاهر من بعض النصوص ان الهوى الى الركوع غيره فضلا عن القيام ،
كموثقة عمار المتقدمة عن ابي عبدالله عليه السلام، وفيها وقال: ان ذكره (اي القنوت)
وقد اهوى الى الركوع الى آخرها (١)؛ وهو ايضا ظاهر كلماتهم حيث قالوا: لو
نسى القراءة مثلا وذكر قبل الوصول الى حد الركوع رجع واتى بها الى غير ذلك
من كلماتهم المشحونة بذكر الهوى اليه الظاهرة في الافتراق ، وكذا قولهم في المقام
ان الركن القيام المتصل بالركوع ، فعلى ذلك يكون القيام المتصل بالركوع امرا
مستقل عنه يمكن ان يكون ركنا في الصلوة .

نعم لو قيل باشتراط الركوع بالقيام شرعا وببطلانه بفقد القيام بدعوى أن
حديث لاتعاد ناظر الى ان الركوع مع قيوده وشروطه الشرعية هو المستثنى ومقتضاه
ان الاخلال بالشرط مخل بالركن وموجب للبطلان ولوسهوا لماصح ايضا استقلال
القيام بالركنية ، فان ما ذكر على فرض صحته يكشف عن عدم استقلاله لها لما مر فيه
من الوجه ، فلا بد في القول بركنيته من الالتزام بعدم شرطية للركوع ، او الالتزام
بعدم كون المستثنى الركوع مع قيوده وشروطه ، والالتزام بهما غير بعيد .

اما الالتزام بعدم شرطية القيام للركوع ، فلانه لادليل على الاشتراط ، وتوهم
أن قوله في صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ، قال: اذا اردت ان تركز
فقل وانت منتصب : الله اكبر ثم اركع الى آخرها (٢) دال على الاشتراط في غير
محله ، فانه مضاف الى ان الصحيحة بصدد بيان المستحبات والاداب كما يظهر للمراجع ،
ان غاية ما تدل عليه هو اشتراط التكبير بالانتصاب وأما اشتراط الركوع بالقيام فلا
دلالة لها عليه ولادليل على زيادة ذلك لولم نقل بان اطلاقها يقتضى عدمه .

وربما يقال بعدم افرضا وجوب القيام لمن كان قادرا وصحيحا بمقتضى الادلة
فالامر بالركوع الظاهر في وجوب احداثه يرجع الى وجوب الانحناء الخاص على

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -١٥- من أبواب القيام حديث : ٢.

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب -١- من ابواب الركوع حديث : ١.

من يكون قائما ، وحاصله لزوم الانحناء الخاص عن استقامة و اقامة للصلب، فلو رقع بالسالم يأت بما هو ركن اعنى الركوع عن استقامة انتهى.

وفيه اولا ان الاوامر المتعلقة بالاجزاء لا يلحظ فيها الا متعلقاتها بل لا يعقل لحاظ غيرها، فالامر المتعلق بالركوع ليس الامراً بالركوع ولا يتوجه الا الى المكلف لالي القائم باعتبار وجوب القيام بدليل آخر، كما لا يتوجه الى الاتي بالقراءة والتسيحات الى غير ذلك .

وثانيا لو سلم ذلك لكن مقتضى الاطلاق صحة الاتيان بالركوع ولو اتى به من غير قيام ، مثلا لو قال: ايها القائم ارقع لا يدل ذلك على لزوم كون الركوع عن قيام الا ان يقيد كلامه بما يفيد ذلك .

وثالثا لو سلم ذلك لكن لا دليل على الاشتراط فان الدلالة عليه انما هو من الظهور القائم باللفظ ومجرد وجوب القيام وتوجه الامر بالقائم لا يستفاد منه شرطيته بحيث يبطل الركن بالاخلال بشرطه ، ثم على فرض الاشتراط ، فلا دليل على ان المستثنى من لاتعاد هو الركوع المقرر شرعا مع شرايطه ، اذ قد مر ان مقتضى الدليل هو استثناء ذات الركوع فراجع .

ثم على ما تقدم من الكلام لامانع عقلا عن وجوب ذلك القيام ركنا لو دل الدليل عليه لكن قد تقدمت الاشارة الى ان لا دليل عليه كما ان التشبث باصالة الركنية وقاعدة الاشتغال في غير محله .

والعمدة هي الاجماع المدعى من عصر المحقق الى ما بعده ، وفيه مجال واسع ، للمناقشة فان الاختلاف الكثير في كلماتهم و اهمال جمع عن ذكره واحتمال استفادة الركنية من اصالتها ومن نحو قوله من لم يقم صلبه فلا صلوة له (١) وتحكيمه على لاتعاد واحتمال ذهاب جمع منهم الى ان شرط الركن ركن وجمع منهم الى جزئيته للركن وجزء الركن ركن الى غير ذلك يوجب التشكيك في قيام الاجماع

الحجة ، لكن مع ذلك مخالفة ماتسالم عليه الاصحاب جرئة ، و طريق الاحتياط هو النجاة .

مسألة : لو اخل بتكبيرة الاحرام لنسيان او غيره من الاعذار، فمع الغض عن الادلة الخاصة هل يحكم بالصحة كنسيان ساير الاجزاء و الشرايط ماعدا المستثنى في حديث لاتعاد، لتحكيمه على ادلتها وللدليل الرفع الحاكم عليها، اويحكم بالبطلان لخصوصية في لسان ادلة اثبات التكبيرة توجب تقديمها على حديث الرفع ودليل لا تعاد .

لايبعد البطلان فان الظاهر حكومة ادلة التكبيرة على حديث الرفع و دليل لاتعاد ، وذلك لالقوله في موثقة عمار ولاصلوة بغير افتتاح (١) ، فانه وان كان حاكما على دليل لاتعاد في نفسه ، لكن قد عرفت فيما سلف أن تكرر هذا التركيب في موارد يقدم فيها لاتعاد يمنع عن ذلك سيما وروده في فاتحة الكتاب مع تصريح حديث لاتعاد بانها سنة ولاتنقض السنة الفريضة ، الا ان يقال ان الورد في موارد في موارد قام الدليل على منع التحكيم لا يوجب رفع اليد عن الحكومة في ساير الموارد، لكن مع ذلك لا يسلم عن الاشكال .

بل التقديم لاجل ماورد فيها من انها تكبيرة الافتتاح ، (٢) و انها مفتاح الصلوة (٣) ولا تفتح الصلوة الا بها (٤) وان تحريمها التكبير ، (٥) فان مثل تلك التعبيرات ظاهرة في ان الصلوة اعتبرت بوجه لا يدخل فيها المصلى الا بالتكبيرة ، فكانها بيت مسدود لا يفتح الا بها ، فلولم يكبر المكلف واتى بجميع اجزاء الصلوة تقع خارجها كما ان قوله تحريمها التكبير ظاهر في عدم الدخول فيها الا بالتكبيرة،

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ٢-٢- من ابواب تكبيرة الاحرام حديث ٧.

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب ٢-٢- من ابواب تكبيرة الاحرام حديث : ١٢-١

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب ١-١- من ابواب تكبيرة الاحرام حديث : ٧

(٤) الوسائل كتاب الصلوة باب ١-١- من ابواب تكبيرة الاحرام حديث : ١٢

(٥) الوسائل كتاب الصلوة باب ١-١- من ابواب تكبيرة الاحرام حديث : ١٠

ولا ينافى ذلك كونها جزء الصلوة باجزائها كما اشرنا اليه فيما سبق .
 وكيف كان فهذه التعبيرات تجعل ادلة التكبيرة الافتتاحية مقدمة عليهما ،
 اما على حديث لاتعاد فواضح ، لان موضوعه الصلوة ، وهذه الادلة تدل على عدم
 الدخول فيها مالم يكبر فترفع موضوعه تعبدا ، واما على حديث الرفع ، فلان مفاده
 ليس الرفع المنسى مثلا ولا يثبت به الدخول فى الصلوة بلا تكبيرة .
 وبعبارة اخرى مفاد ادلة اثبات التكبيرة ان الصلوة لا تفتح الابها ، و حديث
 الرفع لا يتكفل لاثبات افتتاحها بلا تكبيرة ، وفرق بين تحكيمه على ادلة ساير الاجزاء
 وبين المقام فان الدخول فى الصلوة فى تلك الموارد محرز مع قطع النظر عن دليل
 الرفع والاثبات بساير الاجزاء وجدانى ، والجزء المنسى اذا رفع به تم المقصود و
 هو الاثبات بالصلوة المأمور بها الوجدانى ، واما فى المقام فالدليل دال على عدم
 دخوله فى الصلوة وعدم فتح بابها ، و دليل الرفع لا يثبت دخوله فيها ، هذا بحسب
 القواعد ، ومقتضاها بطلان الصلوة بترك التكبيرة مطلقا .

واما بحسب الروايات الخاصة ، فقد دلت جملة منها على بطلان الصلوة بنسيان
 التكبيرة ، كصحيحة زرارة قال : سئلت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل ينسى تكبيرة
 الافتتاح ، قال : يعيد (١) وموثقة عبيد بن زرارة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 الرجل اقام الصلوة فنسى ان يكبر حتى افتتح الصلوة ، قال : يعيد الصلوة ، (٢) و
 صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما فى الذى يذكر انه لم يكبر فى اول صلوته ، فقال :
 اذا استيقن انه لم يكبر فليعد ولكن كيف يستيقن (٣) الى غير ذلك ، فهى باطلاقها
 تدل على البطلان سواء ذكرها قبل الركوع او بعده او بعد الصلوة .

وبازائها روايات منها صحيحة الحلبي قال : سألته عن رجل نسي ان يكبر

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ٢- من ابواب تكبيرة الاحرام حديث ١ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب ٢- من ابواب تكبيرة الاحرام حديث : ٣ .

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب ٢- من ابواب تكبيرة الاحرام حديث : ٢ .

حتى دخل في الصلوة ، فقال : ليس كان من نيته ان يكبر ، قلت : نعم قال : فليمض في صلوته ، (١) فهي اخص من الروايات المتقدمة ، ومقتضى الجمع ان يفصل في المسألة . وقد يقال : ان تقييد تلك الروايات بصحيحة الحلبي غير صحيح للزوم حمل المطلقات على الفرد النادر ، فلا بد من حمل الصحيحة على التقية حيث حكى القول بمضمونها اى الاكتفاء بالنية عن العامة وفيه ان النادر نسيان التكبيرة ممن كان من نيته أن يكبر ، وأمانسيانها لمن لم يكن من نيته التكبير فليس بقليل ، لما اشرنا اليه فيما سلف من ان نية عنوان الصلوة ليست بعينها نية الاجزاء جزء فجزء بل يعقل ان تحرك ارادة المركب الى اجزائه فان كل جزء يحتاج في وجوده الى تصوره والتصديق بفائدته كى تتعلق به الارادة ، فايجاد كل جزء موقوف على ارادة مستقلة متعلقة به و ارادة العنوان لا يعقل ان تكون ارادة الجزء او الاجزاء ، وهذا امر سار في ايجاد المركبات الحقيقية والاعتبارية ، فلا يعقل ان تكون ارادة بناء المسجد عين ارادة المقدمات الخارجية او الداخلية ، ولا يعقل انحلال الارادة الى الارادات ، فعلى هذا يكون الظاهر من الرواية هو التفصيل بين ما اذا لم يتعلق ارادته بالتكبيرة بنفسها وبين ما اذا تعلق بها ثم نسي ان يكبر ، وهذا امر ممكن .

وعلى هذا تكون الصحيحة مختصة بمورد نادر والمطلقات بقيت على حالها في المصاديق الشائعة ، وبعد رفع اشكال الحمل على الفرد النادر لابد من الاخذ بالمقيد وان كان موافقا لمذهب العامة ، فان الحمل على التقية مورده التعارض بين الروايات لاما اذا كان بينها جمع عقلائي .

لكن يمكن ان يقال في المقام بان لسان روايات اثبات التكبيرة آب عن التخصيص ، كقوله : لاتفتح الصلوة الا بالتكبيرة (٢) ومفتاحها التكبيرة (٣) الى غير ذلك فلا بد

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ٢- من ابواب تكبيرة الاحرام حديث : ٩ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب ١- من ابواب تكبيرة الاحرام حديث : ١٢ .

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب ١- من ابواب تكبيرة الاحرام حديث : ٧ .

من معاملة التعارض والترجيح للروايات المقابلة لصحيحة الحلبي المخالفة لمخالفتها للشهرة وموافقتها للعامة وموافقة مقابلاتها للسنة .

وان ابيت عن استهجان التقييد ، فنقول: ان صحيحة الحلبي لاجمالها لاتصلح لتقييد تلك الصحاح ، وذلك لان فيها احتمالين متناقضين ، فان كلمة نعم فى جواب قوله: اليس كان من نيته ان يكبر يحتمل ان تكون حرف تصديق يراد منها انه لم يكن من نيته ذلك ، فقال: فليمض اى اذالم يكن من نيته وكان ناسيها رأسا صحت صلوته ، وهذا مقابل ما حكى عن العامة ، وفى مقابله ما اذا كان نسيانه بعد تعلق ارادته بالتكبيره فنيستها ، وهو وان كان نادر الكنه واقع ، ويحتمل ان يكون المراد بها الضد ، اى انه كان من نيته كذلك ، فالامر دائريين الاحتمالين المتناقضين ، ودعوى الظهور فى احد الطرفين عهدتها على مدعيها ، ومع الاجمال لاتصلح للتقييد .

ومنها صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ، قال: قلت له: الرجل ينسى اول تكبيرة (من) الافتتاح ، فقال : ان ذكرها قبل الركوع كبر ثم قرء ثم ركع ، وان ذكرها فى الصلوة كبرها فى قيامه (مقامه) فى موضع التكبير قبل القراءة (او) وبعد القراءة ، قلت: فان ذكرها بعد الصلوة قال: فليقضها ولاشئ عليه (١).

بدعوى ظهورها فى صحة الصلوة مع ترك تكبيرة الاحرام اذا تذكر بين الصلوة بعد الركوع او تذكر بعد الصلوة .

وفىها منع فان الظاهر من قوله: اول تكبيرة الافتتاح ، ان المنسى هو التكبيرة الاولى من التكبيرات السبع الافتتاحية ، كما ان اول تكبيرة مسن الافتتاح ظاهر فى ذلك ، وحمل من على البيانى خلاف الظاهر ، وانما قال اول تكبيرة لان تعيين الاولى والثانية الى آخرها كانه قصدى ، فاراد الاتيان بها واحدة بعد واحدة فنى الاولى ونوى التكبيرة الثانية ثم كبر الثالثة الى آخرها ، فالمنسية تكبيرة مستحبة و الامر بالقراءة محمول على الاستحباب كما ان الامر بالاتيان بها بين الصلوة والقضاء بعدها

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ٢- من ابواب تكبيرة الاحرام حديث: ٨.

محمول عليه .

ومع الغض عنه وحمل التكبيرة على الافتتاحية الواجبة ، فقوله: ان ذكرها في الصلوة كبرها في قيامه في موضع التكبيرة ، ظاهر في ان الاتيان بها لا بد وان يكون في موضعها وهو افتتاح الصلوة اذ ماعداه ليس مقامها وان كان مقام ساير التكبيرات فبناء عليه ظاهر الرواية بطلان الصلوة ولزوم الاستيناف وعليه يحمل القضاء على الاستحباب، وان اغمض عما ذكر فالرواية ذات احتمالات ولا تصلح لتقييد الصحاح.

ومنها موثقة ابي بصير ، قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل قام في الصلوة ونسى ان يكبر فبدء بالقراءة ، فقال : ان ذكرها وهو قائم قبل ان ير كع (فليكبر وان ركع) فليمض في صلوته (١) ، وهى مع اختلاف النسخة معارضة بصحيحة على بن يقطين ، قال : سئلت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل ينسى ان يفتح الصلوة حتى ير كع ، قال: يعيد الصلوة (٢)، والترجيح للصحيحة ، ويمكن ان يقال بعيدا: ان مفاد الموثقة اعم من نسيان التكبير الواجب وغيره و الصحيحة مختصة بتكبيرة الافتتاح ، فيعمل معهما عمل المطلق والمقيد .

ومنها صحيحة ابن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام ، قال: قلت له: رجل نسى ان يكبر تكبيرة الافتتاح حتى كبر للركوع ، قال: اجزئه (٣).

وبعارضها موثقة ابن ابي يعفور عن ابي عبدالله عليه السلام ، انه قال: في الرجل يصلى فلم يفتح بالتكبير هل تجزيه تكبيرة الركوع ؟ ، قال : لا بل يعيد الصلوة اذا حفظ انه لم يكبر (٤) ، و الظاهر ان موردها النسيان سيما مع ملاحظة ذيلها، وتوهم ان اجزاء تكبيرة الركوع عن تكبيرة الاحرام موافق للقاعدة في غاية السقوط، كما ان حمل ما

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب-٢- من ابواب تكبيرة الاحرام حديث: ١٠.

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب -٢- من ابواب تكبيرة الاحرام حديث: ٥.

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب -٣- من ابواب تكبيرة الاحرام حديث: ٢.

(٤) الوسائل كتاب الصلوة باب -٣- من ابواب تكبيرة الاحرام حديث: ١.

دلت على المضى وعدم البطلان على صورة الشك فى غاية البعد، فتحصل ممامر بطلان الصلوة بالاخلال بالتكبيرة مطلقا .

ومما ذكرنا يظهر الكلام فى قوله فى صحيحة زرارة على بعض طرقها منها فى قاعدة لاتعاد : ان التكبير سنة ولاتنقض السنة الفريضة (١) فان اطلاقها وان اقتضى دخول تكبيرة الاحرام فيها لكن قد عرفت ان الاحاديث الواردة فى اثبات التكبيرة حاكمة عليه فيحمل التكبير على غير تكبيرة الاحرام فتدبر جيدا هذا حال نقصان التكبيرة .

واما الزيادة فقد حكى التسالم على بطلان الصلوة بها، وفرعوا عليه ان التكبير الثانى موجب للفساد والثالث صحيح وهكذا فى كل زوج وفرد، اقول ابطال زيادتها موقوف على امكان وقوع تكبيرة الافتتاح زائدة ومع الامتناع يسقط البحث بهذا العنوان والتحقيق ان التكبير والتسليم يمتازان عن ساير الاجزاء ، فان غيرهما مما يمكن فيه الزيادة حتى القيام المتصل بالركوع سواء قلنا بان الركن هو القيام المنتهى الى الركوع ام لا ، اما على الثانى فكما اذا هوى الى الركوع فتذكر عدم اتيانه بالقرائة فقام لهائم ركع، واما على الاول فكما لو زاد الركوع عن قيام اذمه يستند البطلان على فرض القول به الى زيادة القيام لانه اسبق العلتين .

وهذا بخلاف التكبيرة الافتتاحية والتسليم المخرج ، فانه لا يتصور فيهما الزيادة ، اما فى التسليم المخرج فلان الواقع بعده خارج الصلوة ولا يعقل الخروج مرتين ، واما فى تكبيرة الافتتاح التى يحصل بها الدخول فى الصلوة ، فلانها لا يعقل فيها الزيادة ايضا لاعمداً ولا عن غير عمد ، اما العمدية فلعدم امكان صدور التكبيرة الافتتاحية من العائد الملتفت ، لعدم امكان تعلق القصد بحصول ما هو حاصل ، مضافا الى عدم امكان تحقق الافتتاح مرتين ، ولو قيل : إن العزم على الثانية موجب لبطلان الاولى يقال : على فرض التسليم ينتفى موضوع الزيادة فان الاولى بطلت

بالعزم فرضاً والثانية افتتاح لصلوة مستأنفة لازيادة ، وكذا لو قلنا بان العزم والاشتغال بالتكبيره موجب للبطلان ، لان التكبيره لاتقع زياده فانها باتمامها تكبيره الاحرام ، واما غير العمديه فلان القصد بها وان كان ممكنا ، لكن الافتتاح مرتين غير معقول ، وهو امر واقعى لادخل للعمد وغيره فيه ، والكلام فى البطلان بالعزم او به مع الاشتغال هو الكلام .

فالبحت عن بطلان الصلوة بزيادة تكبيره الاحرام ساقط رأساً ، نعم يصح البحث عن ان زياده التكبير بعنوان تكبيره الاحرام هل هو موجب للبطلان اولاً ، لامكان الاتيان بها كذلك مع السهو والغفلة و نحوهما وان لم تكن تكبيره الاحرام . ثم مع الغض عما تقدم و البناء على امكان زيادتها ، فمقتضى دليل لاتعاد وحديث الرفع عدم بطلان الصلوة بزيادتها ، وما تقدم من تحكيم ادلة التكبيره على حديث لاتعاد لايجرى فى الزياده ، لان دخوله فى الصلوة مفروض وانما الشك فى بطلانها بها وهى داخله فى المستثنى منه فى لاتعاد ، كما لاشكال فى شمول حديث الرفع لغير العامد ، بل لوزادها عن عمد وعلم لاتضر أيضاً لشمول لاتعادها ، فان ماقلنا من انصرافه عن العامد انما هو فى العمد على النقيصه التى مقتضى القاعده بطلانها بها لالزياده التى هى بالعكس ، فمع الشك فى الابطال مقتضى الحديث عدمه ، كما ان مقتضى الاصل كذلك ، والتمسك للابطال بقوله : من زاد فى صلوته فعليه الاعادة (١) ، قد مر دفعه مستقصى فيما سلف فليراجع .

كما ان التشبث بالاجماع على ركنية التكبيره الافتتاحية والاجماع على ان الركن ماتبطل الصلوة بتركه او زيادته مطلقاً فى غير محله اما على ما ذكرناه من عدم امكان الزياده فيها ، فظاهر فانه على فرض ثبوت الاجماعين لابد من القول باختصاص الاجماع الثانى بغير التكبيره الافتتاحية بعد امتناع الزياده فيها ، بل لسودل نص او اجماع على خصوصها لابد من تأويله بعد الامتناع عقلاً ، هذا مضافاً الى عدم ثبوت

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -١٩- من ابواب الخلل الواقع فى الصلوة حديث: ٢٠.

الاجماع الثانى بعد اختلاف كلماتهم بل الظاهر ان الركن ما يبطل الشىء بتركه ، كما هو مقتضى عنوان الركنية ، فان ركن الشىء كانه قوائمه التى قام الشىء بهافمع فقدما يهدم الشىء لامع زيادتها ، واما على الوجه الاخر اى الاتيان بعنوان تكبيرة الافتتاح وان لم تكن زيادة بان يقال : لو كبر للافتتاح ثم كبر له ثانيا بطل وابطل ، فثبوت الاجماع فيه ممنوع .

واما الاستدلال على كونه مع العمد باطلا بأنه تشريع محرم ، وعلى كونه مبطلا للصلوة بانه زيادة فيها ، ففيه ان كون التشريع موجبا لحرمة الفعل ممنوع ، فان المأتى به بعنوانه الذاتى لا يعقل تحريمه بالتشريع ، وبالعنوان الثانوى العرضى لا ينافى بقاء عنوانه الذاتى على اباحته او استحبابه ، هذامع الغض عما ذكرنا من الامتناع ، والا فالاساس مهدوم ، كما ان ابطال الزيادة العمدية غير ثابت ، بل الاصل والدليل على عدمه .

وربما يحتمل او يقال : ان الاتيان بالتكبيرة الافتتاحية ثانيا يلازم استيناف الصلوة ولازمه رفع اليد عن الاولى ، وهو موجب لبطلانها ، اما ان العزم على رفضها مبطل ، او هو مع الاشتغال بما ينافى الاولى ، او هو مع اتمام التكبيرة كذلك .

وفيه اولا ان العزم او هو مع الاشتغال او الاتمام لا يلازم العزم على الاستيناف ورفع اليد عن الاولى ، لامكان ان يأتى بالثانية بعنوان تكبيرة الافتتاح والغفلة عن عدم الامكان او الجهل به ، فاراد زيادة التكبيرة عمدا بتوهم ان عمدتها لا يوجب البطلان ، وهذه الزيادة وان لم تكن زيادة تكبيرة الافتتاح واقعا ، لكن زيادة بعنوان الافتتاح مع عدم رفع اليد عن الاولى بل مع العزم على بقاءه فى الصلوة بالتكبيرة الاولى . وثانيا ان الناسى او الساهى وان كبر للافتتاح لكن لم يكن عزمه رفع اليد عن الاولى والاستيناف ، وذلك للغفلة عن كونه فى الصلوة ، ومجرد ذلك لا يوجب البطلان وان اتى بالتكبيرة ، ولا بد فى البطلان من دليل آخر .

وثالثا ان مجرد العزم على رفع اليد عن الاولى لا دليل على ابطاله ، و توهم

ان استدامة النية لابدمنها ونية الخلاف ينافيها، فاسد لعدم الدليل على لزوم الاستدامة بهذا المعنى، بل ما هو اللازم هو الاتيان باجزاء الصلوة مع النية ، وان تكون تلك النية بعلانية اصل الصلوة وهما موجودتان فى الفرض ، وبالجملة ما وجد من اجزاء الصلوة او غيرها من المركبات كالوضوء مثلا لدليل على بطلانه وعدم لحوقه بالتالى بمجرد العزم على رفع اليد عنه ، بل يقتضى الاصل خلافه ، بل العزم والاشتغال بما ينافيه ايضا لا يوجب البطلان وكذا مع التكبير ايضا .

ودعوى- ان الهيئة الاعتبارية ووحدتها المعتبرة فى الصلوة غير باقية مع العزم والاشتغال ، فيصير ذلك ماحيا لصورتها عرفا، والعرف محكم فى امثال المقام- غير وجيهة لان مجرد ذلك ان لم يكن اشتغالا كثيرا موجبا لرفع اسم الصلوة لا يوجب محو الصورة لاعرفا ولا شرعا ، ومع الشك يقتضى الاصل بقائها ، مع ان فى كون ذلك موكولا الى العرف كلاماً ، فانه ليس من الموضوعات العرفية ، فلا بد فى دعوى المحوم انتسابه الى المتشعبة لينتهى الامر الى اعتبار الشارع ، وعهدتها على مدعيها ، ثم لو قلنا ببطلانها مع العزم فلا اشكال فى صحة الثانية وعدم الحاجة الى الثالثة .

واما على القول بان الاشتغال بالتكبيره قبل تمامها يوجب البطلان فقد يقال بان اجزاء التكبيره اجزاء الصلوة ومع كونه فى الصلوة لا يعقل اولا يصح دخوله فى مصداق آخر منها .

وفيه ان هذا مبنى على ان اجزاء التكبيره قبل تمامها اجزاء وانما تكشف التكبيره عن ذلك، وهو مخالف لظاهر الادلة ، كقوله : اولها او افتتاحها او مفتاحها التكبير، والصلوة لا تفتح الا بالتكبير، اذ من المعلوم ان التكبيره لا تتحقق الا بعد التمام فاذا تمت دخل المصلى فيها، ودخول الاجزاء فى الصلوة تبع لها ولا يعتبر الاجزاء مستقلا فيها، بل ما هو المعتبر نفس التكبيره لاجزائها وهى تبع لها، ولا يعقل دخول التابع فى الجزئية قبل دخول المتبوع ، فالاجزاء بعد تمام التكبيره صارت

اجزاء الصلوة تبعا، وعلى ذلك فالاشتغال موجب للبطلان على الفرض ، والدخول فى الصلوة موقوف على تمامها، فيندفع الاشكال.

واما لوقلنا بان البطلان عارض بعد تمام التكبير ، ولعل هذا مورد تسالمهم على بطلان الثانية والاحتياج الى الثالثة ، والظاهر ان نظرهم الى ان الدخول فى الصلوة لا يمكن الا بعد بطلان ما بيده ، والفرض انها لا تبطل الا باتمام التكبير فلا يعقل او لا يصح كونه مبطلا ومفتاحا للصلوة .

لكن يمكن ان يقال بصحة الثانية وعدم الاحتياج الى الثالثة، فان المانع المتوهم امور، منها مضادة الاشتغال بهذه وتلك، وهو غير لازم او غير ممكن ، فان الصلوتين بوجودهما كمضادين او مثليين وعلى هذا يكون عدم احدهما ملايماً مع وجود الاخرى غاية الملايمة لو اعتبر للعدم حيثية ، والايقال : عدم احدهما غير مضاد للاخرى ، والفرض ان التكبير بتمامها موجب لبطلان الاولى والدخول فى الثانية، فهذا الظرف او هذه الرتبة مقام الجمع بين عدم الاولى ووجود الثانية ، ولا يعقل التضاد فى هذا الظرف لعدم تعقل وجود المضادين .

ومما ذكر يظهر النظر فى ما افاده شيخنا العلامة من ان المبطل مبطل لتضاده مع الاثر من العمل فكيف يمكن ان يصير جزئه ، فان مضادته انما هى مع اثر المصداق الذى كان بيده قبل التكبير الثانى لامع اثر المصداق المتحقق بالثانى، وبعبارة اخرى انه مضاد لاثر الفرد الباطل به، ولا ينافى ذلك صيرورته جزء لفرد اخر .

ومنهان التكبير الثانى لا يمكن ان يقع امثالا للامر بالتكبير مع وجود الاول، لامتناع تكرر الامتثال ، ومع عدم الامر يقع باطلا، وفيه - مضافا الى ان الاجزاء لا امر لها نفسيا ، لامستقلا وهو ظاهر، ولا ضمنا لما حقق فى محله، ولا غيريا ، بل الاوامر المتعلقة بها ارشاد الى الجزئية كالاوامر المتعلقة بالشروط فلامعنى للامتثال - ان الامتثال انما هو بعد تمام التكبير ، وهو ظرف بطلان الاولى ، فلما منع من وقوعها امثالا، ومنه يظهر النظر فى توهم ان التكبير لا يعقل ان يصير جزء مع وجود التكبير

الاولى، لان الجزئية بعد التمام وهو ظرف سقوط جزئية الاولى .

ومنها انه مع علم المكلف بالواقعة لا يمكن له قصد الافتتاح ؛ لعدم امكان تكرره كما تقدم، وفيه ان ما تقدم من الامتناع هو قصد افتتاح ما هي مفتوحة ، اى قصد تكبيرة الاحرام بعد تكبيرة الاحرام فى مصداق واحد ، لا قصد تكبيرة الافتتاح لمصداق يتحقق فى ظرف بطلان الافتتاح الاول، وبعبارة اخرى ان المصلى لما رأى ان الافتتاح يقع فى حال سقوط الافتتاح الاول لان التكبيرة باتمامها افتتاح ومبطل، لا يرى امتناعا حتى يمتنع له القصد.

ومنها انه مع العمد تقع الثانية محرمة ، اما للتشريع المحرم ، واما لكونها مبطله للصلوة وهو محرم ، وفيه ان التشريع غير لازم بعد ما لم يتكرر الافتتاح فى مصداق واحد، بل باتمامها ينتفى موضوع التشريع ، مضافا الى ما تقدم من عدم حرمة الفعل المشرع به ، واما الحرمة من قبل كونها مبطله للعمل ففيها بعد تسليم حرمة الابطال ان سبب الحرام ليس محرما ، فما هو الحرام ابطال العمل لا سبب ابطاله .

ومنها ان صحة الثانية موقوفة على تاخر بطلان الاولى اما زمانا او آناً او رتبة وهو مفقود، وفيه ان ذلك دعوى بلا برهان ، لعدم دليل على لزوم التأخر حتى الرتبى منه، فعلى القواعد لامانع من صحة الثانية وعدم الاحتياج الى الثالثة .

بقى الكلام فى دعوى عدم الخلاف بين الاصحاب وتسالمهم على البطلان قديما وحديثا كما قيل، لكنها قابلة للخدشة بعد احتمال تشبههم باحدى الوجوه السابقة، فطريق الاحتياط الاتمام ثم الاعادة .

مسألة: لو اخل بالجهر او الاخفات فى الاوليين او فى ساير الركعات عن جهل بالحكم او الموضوع او نسيان او خطأ او سهو ونحوها ، فمع قطع النظر عن الروايات الخاصة ، ان لم يكن لدليل اثبات الجهر او الاخفات اطلاق فمقتضى اصالة البرائة فى الاقل والاكثر الصحة مطلقا، للشك فى اعتبارهما فى غير حال العلم والعمد، من

غير فرق بين الجهل بالحكم وغيره، ومن غير فرق بين الالتفات الى الخلل بعد الصلوة او اثناءها بعد الركوع او قبله حتى اثناء القراءة، فمن ترك الجهر او الاختفات في آية او آيات من الحمد او السورة نسيانا او نحوه ثم التفت يجوز له المضي ولا يجب عليه الاتيان بما قرء، بل لا يجوز الارجاء واحتياطا .

واما لو كان لدليلهما اطلاق يشمل الحالات العارضة، فربما يتوهم ان حديثي لاتعاد والرفع الحاكمين على دليلهما لايشملان جميع الحالات، فان الاول على فرض تسليم شموله لغير العمد والعلم من ساير الحالات وعدم اختصاصه بالسهو يكون محطه الالتفات بعد الصلوة، فان الاعادة تكرر الشيء وهو انما ينطبق على الشيء بعد وجوده، ولو اغمض عن ذلك ويقال بشموله لائناء الصلوة فلا ينبغي الاشكال في عدم الشمول لما قبل الدخول في الركن، فان قبله لاعمى للاعادة والاستيناف و مقابلهما، فلو قرء جهرا فيما لا ينبغي الجهر فيه والتفت اليه قبل الدخول في الركوع لايشمله، فلا بد من الرجوع الى اطلاق ادلة اعتبارهما، ويمكن المناقشة في شمول دليل الرفع ايضا لهذا الفرض لو سلم شمول اطلاقه لحال الالتفات وعدم تقيده بما دام النسيان مثلا، لامكان دعوى الانصراف عن المنسى الذي يمكن جبرانه بلاعادة الصلوة واستينافها .

وفيه نظرا بالنسبة الى لاتعاد فان منشأ توهمه تخيل ان الحكم في المستثنى منه والمستثنى متعلق بعنوان الاعادة، وقد سبق منا ان عنوانها غير مقصود بلا اشكال، ضرورة ان في ترك الاركان الموجب للبطلان بقى الامر المتعلق بالصلوة على حاله لعدم امثاله ولازم كون الاعادة بعنوانها مأورا بها سقوط الامر المتعلق بالصلوة وثبوت امر جديد متعلق بالاعادة بعد قيام الضرورة على عدم الامرين معا، وهو كما ترى لا ينبغي التفوه به، فالامر بالاعادة في المورد وفي كل مورد ورد نحوه كناية عن بطلان الصلوة الا اذا قامت القرينة على الخلاف، كما ان قوله: لاتعاد كناية عن صحتها وهو من الوضوح بمنزلة، مضافا الى ان ذيل الحديث دل على ذلك، وهو التعليل بان السنة

لانتفض الفريضة ، وعلى ذلك يكون مفاد الحديث ان ترك الجهر لا يوجب البطلان واطلاقه يشمل ما قبل الركوع فلو اخفت في آية ثم التفت ومضى في صلوته وصحت ، ولو قيل بالبطلان يكون مخالفا لاطلاقه وللتعليل الوارد فيه .

و اما حديث الرفع فشموله اوضح ، فان الظاهر الذي لا ينكر ان المنسى مثلا مرفوع ، والرفع مادام النسيان لا يرجع الى محصل لو اريد به الرفع ثم الوضع ، ولوقيل : ان الرفع متعلق بالمنسى الى آخر عمر المكلف فلو التفت يكشف عن عدم الرفع فهو كما ترى خلاف الظاهر جداً ، فمقتضى اطلاق الدليل في المقام ان المنسى ونحوه مرفوع سواء التفت بعده قبل الركوع او بعده او بعد الصلوة ام لا ، فمع رفع الجهر عن الاية لم يبق محل للاتيان والجبران ، فان الاية وقعت صحيحة بعد رفع الجهر او الاخفات ، والاتيان بها ثانيا خارج عن الصلوة .

نعم لو فرض كون القراءة المتقدمة بالجهر او الاخفات جزء بنحو وحدة المطلوب فمع الجهر محل الاخفات او العكس لم يأت بالجزء ، فلا بد من الاتيان ما لم يمض وقت الجبران ، لكن هذا الاحتمال ضعيف مخالف لفهم العقلاء ، مضافا الى ان اطلاق دليل اثبات القراءة يدفعه ، ولا يعارضه اطلاق دليل الجهر على فرضه ، فان الظاهر من مثل قوله فرضا الجهر واجب في صلوة العشائين انه شرط للقراءة او الصلوة كما لا يخفى .

ثم على ما ذهبنا اليه من جريان البرائة في الاقل والاكثر ، ومن عموم لاتعاد لجميع الصور الا صورة العلم والعمد ، وجريان حديث الرفع في مثل المقام ، لاثمرة مهمة للبحث عن مفاد الادلة الخاصة ، لكن لما اختلفت النظائر في المبني ، بل لعلهم تسالموا على عدم معذورية الجاهل بحسب القواعد او بقيام الاجماع لا بأس بالبحث عنها اجمالا .

فنقول : اما اطلاقها فمحل منع ، لانها اما في مقام بيان احكام اخر ، او حكاية افعال ، واما ما في رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام المنقولة عن كتاب العلل

لمحمد بن على بن ابراهيم ، وفيها والقنوت واجب والاجهار بالقراءة واجب فى صلوة المغرب والعشاء والفجر (١) فمع اشكال فى سندها ، وان الظاهر على ما يشهد به المجلسى وصاحب المستدرک ويشهد به متنها ان هذه الفقرة من كلام المؤلف انها ليست فى مقام البيان ، بل هى فى مقام بيان اصل الفرض والنفل ، فراجع روايات الباب كى يتضح الامر .

واما حدود دلالتها فلا بد من ذكر ما هو المهم منها ، وهى صحيحة زرارة عن ابى جعفر عليه السلام فى رجل جهر فيما لا ينبغى الاجهار فيه او اخفى فيما لا ينبغى الاختفاء فيه ، فقال : اى ذلك فعل متعمدا فقد نقض صلوته وعليه الاعادة ، وان فعل ذلك ناسيا او ساهيا او لا يدري فلا شىء عليه و قد تمت صلوته (٢) وفى الفقيه بدل اى ذلك ان فعل ذلك الى آخرها .

ويحتمل فيها وجود المفهوم لكل من الجملتين وعدمه فيهما او وجوده فى الاولى دون الثانية او العكس على رواية التهذيب ، والوجه فى الاول انها جملتان شرطيتان سيما على رواية الفقيه لكل منهما مفهوم ، وفى الثانى ان المتكلم اذا تصدى لذكر مفهوم كلامه فلا مفهوم له ، وفى الثالث ان المتفاهم فى امثال ذلك أنه للجملة الاولى مفهوم وقد تصدى المتكلم لذكر بعض مصاديقه الشائعة وعليه لا مفهوم للثانية ، وفى الرابع انه على رواية التهذيب لم يكن قوله اى ذلك فعل حرف شرط فكانه قال: المتعمد كذا ولا مفهوم لمثله .

ثم على فرض المفهوم للجملتين يقع التعارض بين المفهومين فى بعض المصاديق كما لو قلنا بان قوله: لا يدري لا يشمل الا الجهل بالحكم ، والسهو والنسيان مخصوصان بالموضوع ، ومع التعارض يكون المرجح والمرجع حديثى لاتعاد والرفع .

(١) جامع احاديث الشيعة فى احكام الشريعة باب-٦- من ابواب كيفية الصلوة وآدابها

حديث : ٤ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب-٢٦- من ابواب القراءة فى الصلوة حديث : ١٠ .

وعلى فرض ثبوت المفهوم للذيل دون الصدر تبطل الصلوة في الجهل بالموضوع ونسيان الحكم وسهوه ، وكذا كل مورد لا يشمل المنطوق .

وعلى فرض عدم ثبوت المفهوم لها تكون الموارد التي هي خارجة عن المنطوق في الجملتين محكومة بالصحة على ما هو الاصح .

وعلى فرض ثبوت المفهوم لخصوص الجملة الاولى تصح في غير المتعمد ، وهذا هو الاصح لكونه موافقا لفهم العرف حتى على رواية التهذيب ، فان اى ذلك في حكم الشرطية يفهم منها المفهوم ، وان الظاهر ان للكلام مفهوما وانما تصدى المتكلم لبيان بعض مصاديقه ، ولا يبعد ان يقال: ان العرف مساعد للقول بان المتفاهم من الصحيحة ولو بمناسبة الحكم والموضوع ان الميزان في باب الجهر والاخفات هو التعمد بالتكليف وعدمه ، وهما تمام الموضوع للاعادة وعدمها ، فتشمل الصحيحة جميع الموارد حتى الموارد التي يقال انها خارجة عن السؤال كالمأموم المسبوق وجهر المرأة فيما يجب عليه الاخفات ، ولا فرق بين الركعتين الاولتين والاخيرتين ، كما لا فرق بين التخلف في بعض القرائة وجميعها ، والامر سهل بعد ما عرفت من القاعدة لولا الصحيحة .

مسألة: لو اخل بعد الركعات زيادة فزاد ركعة او ازيد عمدا او لاعن عمد ، فمقتضى القاعدة الاولى عدم البطلان ، حتى مع العمد كمن صلى الظهر خمسا عالما عامدا ، وحتى مع الاتيان بالشهد والسلام في آخر الركعات مع العمد والعلم فان البطلان من ناحيه الركعات ، اما لاجل كون الصلوة مأخوذة بشرط لاعن الزيادة على فرض كونه معقولا ، وللاجل كون الزيادة مزاحمة بحسب الجعل الشرعى بناء على ما قلنا في امثالها .

و مع الشك كان المرجع البرائة بعد فرض ان عنوان الصلوة صادقة على المأتمى بها ، فالشك بين الاقل والاكثر كساير الموارد ، مضافا الى حديث لاتعاد فانه يشمل الزيادة حتى العمدية ولم يكن منصرفا عنها ، للفرق بين النقيصة التي قلنا

بانصرافه عن العمد ، لان حكم العقلاء فيها البطلان كما انه مقتضى القواعد ، وبين الزيادة التي يكون حكم العقل والعقلاء عدم البطلان بها ، والى حديث الرفع فان الحكم مشكوك فيه فيشمله الحديث ، والبطلان من ناحية تأخير التشهد والسلام ايضا ممنوع ، فانه لامحالة من اجل اشتراط الاتصال بالركعة الاصلية او اعتبار نحو وحدة في الاجزاء بحيث لو انفصل التشهد والسلام تنهدم الوحدة ، وكلاهما من قبيل الشك في الاقل والاكثر ، ويكون مجرى البرائة ومنطبق حديثي لاتعاد والرفع بعد صدق الصلوة حتى مع فقدانها مطلقا ، هذا بحسب القاعدة .

واما بحسب الاخبار ففي موثقة ابي بصير ، قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : من زاد في صلوته فعليه الاعادة ، (١) وقدمرت جملة الكلام فيها في اوائل هذه الرسالة ، ومجمله ان الامر فيها دائرين رفع اليد عن اطلاقها وحمل الزيادة على زيادة الركعة او الاركان وحفظ ظهور عليه الاعادة الدال على اللزوم والقول بكونه كناية عن البطلان وبين حفظ الاطلاق وحمل الجملة على الاستحباب ، ولا ترجيح للاول ، بل الترجيح للثاني لان الاول موجب لتخصيص الاكثر كما ان الحمل على العمد مخالف لاطلاقها لولم نقل بان فيه ايضا هذا المحذور ، وامام افاد شيخنا العلامة اعلى الله مقامه من ان المراد الركعة كقوله : زاد الله في عمره فقد مر الجواب عنه . وفي صحيحة زرارة وبكير ابني اعين عن ابي جعفر عليه السلام ، قال : اذا استيقن انه قد زاد في صلوته المكتوبة لم يعتد بها واستقبل صلوته استقبالا اذا كان قد استيقن يقينا ، (٢) كذا عن التهذيبين ، وعن الكافي كذلك بزيادة ركعة بعد قوله : صلوته المكتوبة .

وهي على رواية الكافي تسدل على المقصود ، لكن الشيخ في الكتابين يحكيها عن الكافي من دون لفظة ركعة فيدل ذلك على اختلاف نسخ الكافي ، ولعل

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ١٩ - من ابواب المخلل الواقع في الصلوة حديث : ٢٠٢ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب ١٩ - من ابواب المخلل الواقع في الصلوة حديث : ١٠٠ .

الشيخ اخبر بالواقعة من غيره ، وتقديم اصالة عدم الزيادة على عدم النقيصة غير ثابت .
وتوهم ان الكافي اضبط فاسد في المقام فان الشيخ في الكتابين روى الرواية
عن الكافي كما ان توهم - ان زيادة الركعة هي القدر المتيقن من الرواية فانه على
رواية الشيخ داخلتها فيها - في غير محلها ، فانه على روايته لا بد من التوجيه للزوم تخصيص
الاكثر لو قلنا ببطلانها بمطلق الزيادة ، فلا بد من الحمل على العمدة او على الاستحباب
وان كان بعيدا عن قوله : لا يعتد بها .

الان يقال : ان مناسبة الحكم والموضوع ، ودلالة بعض الروايات على ان
الركعة الزائدة موجبة للبطلان ، كصحيحة منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام ،
قال : سئلته عن رجل صلى فذكر انه زاد سجدة فقال : لا يعيد صلوة من سجدة و
يعيدها من ركعة ، (١) ورواية عبيد بن زرارة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
رجل شك فلم يدر اسجد اثنتين ام واحدة فسجد اخرى ثم استيقن انه قد زاد سجدة ،
فقال : لا والله لا تفسد الصلوة بزيادة سجدة ، وقال : لا يعيد صلوته من سجدة ويعيدها
من ركعة (٢) موجبة لترجيح وجود الركعة في النسخة .

وعلى ذلك يمكن ان يقال : ان في صحيحة زرارة احتمالين ، احدهما انه
بصدد بيان الحكم الظاهري ، و كان المراد من الاستيقان هو عنوانه مقابل الشك ،
وانه بعدم صلى اذا كان شاكا في الزيادة فلا يعتنى به لقاعدة التجاوز ، واذا استيقن
يجب الاعادة فتكون موثقة ابي بصير دالة على ان الزيادة بحسب الواقع توجب
الاعادة ، والصحيحة تدل على ان الحكم الظاهري مع الشك هو عدم وجوب الاعادة
ولو كان اطلاقها شاملا لاثناء الصلوة ، فدلت على عدم الاعادة مع الشك في زيادة
الركعة في الاثناء فلا بأس به ، ولا ينافي ذلك ان الوظيفة في بعض الشكوك سجدة
السهو مثلا ، كما ان اطلاقها يقيد بالدليل الوارد في بعض الشكوك المبطله ، لكن
هذا الاحتمال في الرواية بعيد .

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١٤ - من ابواب الركوع حديث : ٢ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١٤ - من ابواب الركوع حديث : ٣ .

والارجح احتمال آخر هو ان المراد بيان الحكم الواقعي ، وان الاستيقان ونحوه من العناوين الطريقية لا يحتمل على الموضوعية الابدليل ، وليس المراد في الصحيحة الا ان من زاد ركعة يجب عليه الاعادة من دون دخالة للاستيقان في ذلك بنحو تمام الموضوع او بعضه فيكون الظاهر منها ان من زاد في صلواته المكتوبة ركعة لم يعتد بها ، ومفهومه انه اذا لم يزد ركعة يعتد بها وهي صحيحة ، وهو اعم من ان لم يزد شيئاً او زاد ولم يكن الزايد ركعة فحينئذ لو قلنا باطلاق الصحيحة بالنسبة الى الجاهل بالحكم والناسي له بعدم معلومية خروج الزيادة عمدانها ، فيخرج من موثقة ابي بصير الشاملة لمطلق الزيادة سواء كان عمدية او سهوية او جهلية او نسيانية ما عدا الزيادة العمدية وما عدا الركعة وبقي الباقي ، وان قلنا باختصاص الصحيحة بالزيادة السهوية في الموضوع يبقى في الموثقة الزيادة العمدية والركعة ، وقد قلنا سالفا ان الزيادة العمدية لولا ورود النهي عنها ليست نادرة ، فلا بأس بهذا التقييد ، فتحصل مما ذكر ان زيادة الركعة مبطله مطلقا .

وبازاء تلك الروايات روايات اخر ، كصحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : سألته عن رجل صلى الظهر خمسا ، فقال : ان كان لا يدري جلس في الرابعة ام لم يجلس ، فليجعل اربع ركعات منها الظهر ويجلس ويتشهد ثم يصلي وهو جالس ركعتين واربع سجعات فيضيفها الى الخامسة فتكون ناقلة ، (١) و صحيحة زرارة سألته عن رجل صلى خمسا ، فقال : ان كان جلس في الرابعة قدر التشهد فقد تمت صلواته ، (٢) ونحوها صحيحة جميل بن دراج . (٣)

وفي تلك الروايات نحو ارياب ، من قبل ان الجلوس بمقدار التشهد و عدمه بمقداره تمام الموضوع للصحة والفساد بحسبها ، مع انه ليس بركن وتركه مع ترك التشهد لا يوجب الفساد ، فانتساب الفساد الى تركه دون زيادة الركعة من البعد بمكان ، ومن قبل ان الركعة الزائدة التي اتى بها بعنوان الفريضة مع ركعة من قيام اوركعتين من جلوس تصير نافلة مع فقد القصد وتكبيرة الافتتاح ، ولكن مع

(٣٠٢٠١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١٩ - من ابواب الخلل الواقع في الصلوة

أحاديث : ٦٠٤٧٧ .

النص الصريح الصحيح لوجه للاشكال ، والعمدة هو اعراض المشهور عنها وقلة المفتى بهامع صحتها واخصيتها من الروايات المطلقة و مسع عدم التعارض بين الطائفتين لوجه للحمل على التقية بمجرد موافقتهم ، فلاتصلح لتقييد الروايات ، فالقول بالبطلان بر كعة زائدة اور كعتين هو الاقوى .

الافئما اذا صلى التمام جهلا فى السفر الذى وجب عليه القصر ، والاصل فيه صحيحة زرارة و محمد بن مسلم انهما قالا : قلنا لابي جعفر عليه السلام : ما تقول فى الصلوة فى السفر كيف هى و كم هى فقال : ان الله عزوجل يقول : واذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ، فصار القصر فى السفر واجبا كوجوب التمام فى الحضر ، قالا : قلنا : انما قال الله عزوجل : ليس عليكم جناح ولم يقل : افعلوا فكيف اوجب ذلك كما اوجب التمام فى الحضر ، فقال عليه السلام : اوليس قد قال الله عزوجل : ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ، الا ترون ان الطواف بهما واجب مفروض لان الله عزوجل ذكره فى كتابه ، وصنعه نبيه صلى الله عليه وآله ، وكذلك التقصير شئ صنعه النبى صلى الله عليه وآله وذكره الله فى كتابه قالا: قلنا : فمن صلى فى السفر اربعا اعيد ام لا ، قال : ان كان قرئت عليه آية التقصير وفسرت له فصلى اربعا اعاد ، وان لم يكن قرئت عليه ولم يعلمها فلا اعادة عليه الى آخرها (١) .

ودلائها فى الجملة ظاهرة ، لكن يحتمل ان يكون لقراءة آية التقصير و تفسيرها بعنوانها دخالة فى الحكم ، بمعنى ان الحكم معلق بالعلم به من ناحية الكتاب وتفسيره ، فاذا خالف ذلك يجب عليه الاعادة ، واما لو لم تقرأ ولم تفسر فلا اعادة واولعلم الحكم من ناحية السنة ، و يؤيده العناية بذكرهما فى المنطوق والمفهوم ، ولكنه بعيد ولهذا لم يحتملوه ، فالمراد بذلك التعليق على العلم بالحكم وعدمه ، وانما ذكر الآية وتفسيرها لمسبوقية الكلام بما ذكره زرارة و محمد والتعليق على التفسير لاجل عدم ظهور الآية فى نفسها فسى وجوب التقصير لولا تفسيرها عنهم ،

بل ظاهرها الرخصة ، بل لها نحو اجمال اخر من ناحية تذييلها بقوله : ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا ، (١) الذى يظهر منه ان التقصير لاجل الخوف من العدو كما ذهب اليه جمع ، وتمسك بعضهم كالشافعى بظاهر لاجناح وافتى به ، ولذلك وذاك قال ابو جعفر عليه السلام : لو قرئت عليه آية التقصير وفسرت له .

ثم انه بعد ما كانت الرواية كناية عن العالم وغيره ، فمن المحتمل ان يكون حكم البطلان دائر امدار العلم الفعلى مع الالتفات بالاطراف ، اى من كان عالما عامداً بطلت صلوته وغيره يكون داخلا فى المفهوم و على ذلك لونسى الحكم او الموضوع وصى تماماً تبطل بمقتضى المفهوم ، وان يكون المدار على العلم الفعلى بالحكم فيدخل فى المفهوم السهوعن الموضوع دون السهوعن الحكم ، وان يكون المدار على حدوث العلم فمجرد العلم بالحكم موضوع للبطلان ولونسى فمع النسيان حكما او موضوعا بطلت ، وان تكون الرواية بصدد بيان حكم العالم وغيره و خرج النسيان موضوعا او وحكما ايضا عن مصبها ، وعلى ذلك لم يكن للشرطية مفهوم .

ثم انه بازاء هذه الصحيحة صحيحة العيص بن القاسم ، قال : سألت ابا عيد الله عليه السلام عن رجل صلى وهو مسافر فاتم الصلوة قال : ان كان فى وقت فليعد وان كان الوقت قد مضى فلا ، (٢) ويحتمل فيها ان يكون المورد هو نسيان الموضوع او ذلك مع نسيان الحكم ايضا ، ويحتمل فيها الاطلاق للعمد والعلم والجهل والنسيان .

فعلى بعض الاحتمالات فيهما لاتعارض بينهما وهو الاحتمال الاخير فى الصحيحة الاولى والاحتمال الاول فى الثانية ، فان كلامهما متعرض لموضوع غير موضوع الاخر ، وعلى بعض الاحتمالات تكون النسبة بينهما هى الاطلاق والتقييد ، و على بعض تكون النسبة العموم من وجه فيتعارضان فى الجاهل بالحكم فى الوقت ، فان مقتضى الاولى

(١) سورة النساء - آية - ١٠١

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١٧ - من ابواب صلوة المسافر حديث : ١

الصحة ومقتضى الثانية البطلان .

وقد يقال باظهيرية الصحيحة الاولى في مفادها وهو نفي الاعادة في الوقت من الصحيحة الثانية في شمولها للجاهل ، بل الظاهر ان مصب الثانية هو النسيان ، وفيه منع كلا الدعويين اما الثانية فلا طلاقها ، ومجرد السئوال في بعض روايات الباب عن الناسي لا يوجب ان يكون مصب غيره هو النسيان ، واما الاولى فلان منشأ التوهم هو أن عنوان الاعادة مما يدعى ظهوره في الاتيان ثانيا في الوقت و هو غير وجيه لما تكرر منا من ان عنوانها كناية عن البطلان ، و الميزان في ظهور الكلام في مورد الكناية هو المكنى عنه ، ومن المعلوم انه عنوان واحد مأخوذ فيهما فلا وجه لدعوى الاظهيرية .

و العمدة موافقة الصحيحة الاولى للشهرة و هي وجه تقدمها على الثانية ، فتحصل مما ذكرناه انه على جميع الاحتمالات فيهما يثبت عدم وجوب الاعادة على من اتم جهلا بحكم التقصير .

ولو صلى قسرا في مورد يجب عليه التمام بطلت صلوته بحسب القواعد و عليه الشهرة على ما نقل فمافي رواية منصور بن حازم عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال : سمعته يقول : اذا اتيت بلدة فأزمت المقام عشرة ايام فاتم الصلوة فان تركه رجل جاهلا فليس عليه اعادة (١) ، لا يصلح للاستناد اليه في الصحة ، لضعف سندها وان وصفه بعض بالصحة ، ولمخالفتها للشهرة .

وقد يقال: ان الرواية لم تكن ظاهرة في سقوط الاعادة في الوقت عن الجاهل بوجوب التمام . لانها تدل على سقوط الاعادة عن ترك التمام في بلد الإقامة جهلا وترك الواجب الموسع لا يصدق الابدع ان يتركه في مجموع الوقت. فمن علم بالحكم في الوقت بعد تحقق القصر لم يصدق انه ترك التمام جهلا نعم تدل على سقوط القضاء عنه .

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١٧ - من ابواب صلوة المسافر حديث ٣ .

وفيه ان الظاهر الذي لا ينبغي الريب فيه هو ان المراد من قوله : ترك التمام انه اتى بالقصر مقام التمام جهلا . وبعبارة اخرى ان جملة تركه الى آخره في مقابل اتم الصلوة تدل على انه لو لم يتم رجل جهلا صحت صلوته . والامر سهل بعد ضعفها .

ولو اتم المسافر ناسيا للحكم او الموضوع فليعد في الوقت دون خارجه ، و تدل عليه صحيحة العيص المتقدمة الشاملة باطلاقها للفرضين . بل لفرض ثالث ايضا وهو الاثنيان تماما بحسب عادته وارتكازه من غير نسيان للحكم وللوضوع . ولعل هذا الفرض اكثر اتفاقا . ولهذا شمول الرواية له اوضح ، واما رواية ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام . قال : سألته عن الرجل ينسى فيصلى في السفر اربع ركعات ، قال : ان ذكر في ذلك اليوم فليعد وان لم يذكر حتى يمضي ذلك اليوم فلا اعادة عليه (١) المختصة بالنسيان سواء جوا بافلاتوجب صرف الصحيحة الى النسيان ودعوى ان مساق الروايات هو النسيان في الموضوع فنسيان الحكم خارج عنها في غير محلها بعد اطلاق السؤال وعدم الاستفصال في الجواب وبعد ما سمعت ان الاكثر وقوعا هو الفرض الثالث ، وكيف كان مقتضى الاطلاق هو التفصيل في الفروض المتقدمة ولا يعارضها صحيحة عبيد الله بن علي الحلبي قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : صليت الظهر اربع ركعات وانا في السفر ، قال : اعد (٢) ، لانها مطلقة تقيده بصحيحة العيص .

وقد يقال ان صحيحة الحلبي مخصوصة بالنسيان عن الموضوع لعلو شأنه عن الجهل بالحكم ، وفيه - مضافا الى ان عدم جهله بالحكم لا يوجب الاختصاص بالنسيان في الموضوع ، لامكان السؤال عن الفرض الثالث المتقدم الذي هو اكثر وقوعا ولا ينافي وقوعه علو الشأن - ان الرواية انما ارادوا السؤال عن الحكم الكلي من غير اختصاص بشخص او ابتلائه به كقول زرارة في الصحيحة اصاب ثوبي دم عاف او غيره

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١٧ - من ابواب صلوة المسافر حديث : ٢ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١٧ - من ابواب صلوة المسافر حديث : ٤ .

اوشىء من المنى (١)، ضرورة انه لا يريد الا السؤال عن الواقعة من غير ابتلائه بها، كما ان قولهم رجل شك بين الثلاث والاربع (٢) لا يراد به الرجل ، كذلك فى امثال المقام مما ينسبون الموضوع الى انفسهم لا يريدون الاختصاص ولا يظهر منها ابتلاء الراوى بالواقعة .

واما صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم (٣) الواردة فى الجاهل بالحكم، فهى وان احتملنا فيها احتمالات ، لكن لا يبعد ان يكون الحكم فيها حيثيا من غير اطلاق لغير الجاهل، فالجاهل بالحكم صحت صلوته، والناسى والساهى عن الحكم او الموضوع يعيد فى الوقت دون خارجه، وان كان الاولى مراعاة الاحتياط فى غير النسيان للموضوع.

مسألة لو قصر المسافر اتفاقا بان كان آتيا بالعمل باعتقاد الاتمام وبعنوانه لجهله بالحكم او بالموضوع وسها وسلم فى الثانية باعتقاد كونها رابعة ، وكذا لو اتى الحاضر اتفاقا بان كان آتيا بالصلوة بعنوان القصر للجهل او النسيان وسها واتم ، لم تصح صلوته وتجب عليه الاعادة على قول مشهور، بل المحكى عدم الخلاف فى الفرض الاول ، واردف بعضهم الا ترى كذلك لعذر بالتمتع لذلك تشريعا، لكنه غير وجيه لعدم امكان الاتيان بالعمل بقصد الطاعة او التقرب مع العلم بالخلاف، وان امكن التشريع بمعنى الافتراء والاتيان بصورة العمل.

وكيف كان فهل يصح العمل مطلقا بحسب القواعد، او الا كذلك أوفى المقام تفصيل يمكن ان يقال : انه ان قلنا فى باب القصر والاتمام بان كلا منهما متعلق للامر، فالصلوة قصر ا عنوان متعلق للامر بالنسبة الى المسافر، وتاما عنوان متعلق لامر اخر بالنسبة الى الحاضر ، وقلنا مع ذلك بان صحة العبادة موقوفة على قصد الطاعة المتوقف على الامر، فلما محالة يكون المسافر الآتى بعنوان التمام جهلا قاصدا للامر

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب -٤٤- من ابواب التجاسات حديث ١.

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب -١٠- من ابواب الخلل الواقع فى الصلوة .

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب -١٧- من ابواب صلوة المسافر حديث: ٤.

المتوهم تعلقه بالتمام، فلا يعقل تصحيحها لانه لم يأت بالمأموره و لم يكن قاصدا لاطاعة امر المولى ، فما اتى به بعنوانه غير مأموره وما هو المأموره لم يأت به .
وتوهم كون الداعى له هو الامر الواقعى والخطأ انما هو فى التطبيق غير صحيح فى الفرض لان الداعى له لا يعقل ان يكون الامر الذى يقطع بعدم وجوده ، وما هو الداعى ليس الا توهم الامر لا الامر الواقعى ، وقد قلنا فى غير المقام : ان الانبعاث لا يكون فى مورد من الموارد من الامر الباعث انشاء ، بل مع القطع بامر المولى يكون الباعث للاطاعة مبادئ اخر موجودة فى المكلف كالخوف من العقاب او الرجاء للثواب او غيرهما من المبادئ ، ومع تخيل الامر يتحقق الانبعاث بواسطة تحقق المبادئ ، وبالجملة ان حديث الخطاء فى التطبيق مع كون الداعى هو الامر الواقعى لا ينطبق على هذا الفرض .

وان قلنا بان الامر متعلق بعنوان صلوة الظهر مثلا وطبيعتها ، والقصر والاتمام كقيمتان فى المأمور به ، نظير الترتيبى والارتماسى بالنسبة الى غسل الجنابة ، فان الامر المتعلق بطبيعة الغسل واحد ، وله فى مقام الايتان كقيمتان وليس للترتيبى امر وللارتماسى امر اخر ، يصح ان يقال: ان المكلف قاصد للامر الواقعى المتعلق بطبيعة صلوة الظهر ، واخطأ فى مقام الامثال بتطبيقه على احدى الكيفيتين ، فاتى بعنوان التمام بتوهم ان تكليفه الايتان بها بهذه الكيفية ، فاذا سها وسلم فى الثانية صحت صلوته ، لكونه آتيا بالمأموره مع كون دواعيه الامر الواقعى ، وكذا الحال فى العكس .
هذا اذا قلنا بان صحة العبادة متوقفة على قصد الاطاعة والامر ، واما ان قلنا بعدم الحاجة اليه ، بل الايتان بها بقصد القربة والخلوص مجز وان لم يكن لها امر كفا فى باب التزام لوقلنا بسقوطه ، او كان الامر ولكن لم يقصده و كان الداعى هو التقرب ، فنصح صلوته ايضا ، فان الآتى بصلوة الظهر بعنوان التمام لله تعالى اذا سلم فى الثانية قد آتى بصلوة مأمورها متقربا الى الله تعالى ، ولا تتوقف الصحة الاعلى ذلك ، نعم لوقلنا بان كلامنا من عنوان القصر والاتمام دخيل فى المأموره ولا بد من قصده لا يمكن التصحيح لكنه مما لا دليل عليه .

ثم ان الظاهر عدم تعدد الامر في القصر والاتمام بمعنى انه لم يكن لصلوة التمام امر بعنوانها ولا للقصر كذلك ، بل الامر متعلق بنفس الصلوة وطبيعتها والامر الآخر يستفاد منه كيفيتها بالنسبة الى المسافر أو الحاضر ، والاصل فيه الاية الكريمة واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة (١) ، والمتفاهم منها بضميمة صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم (٢) انه يجب تقصير الصلوة التي امر بها ، لا وجوب الصلوة تقصيرا مستقلا وتاماً كذلك ، فالامر واحد و كيفية الاتيان على نحوين ، نظير الغسل كما اشرنا اليه ، فعلى ذلك مقتضى القاعدة الصحة ، فلو استكشفنا من عدم الخلاف في المسألة ان الحكم بحسب الشرع كذلك فلا كلام ، وان قلنا بسان للعقل دخالة في المسألة وفي مثله لا يمكن استكشاف حكم شرعي مستقل من الاجماع فضلا عن لاخلاف ، فلامحالة يحكم بصحتها وطريق الاحتياط معلوم و مطلوب مسألة لو زاد ركوعا وسجدتين فهل توجب هذه الزيادة بطلان الصلوة او لا ، يمكن الاستدلال لظرف القضية بامور ، اما اللثاني فبان عدم الاعادة على القواعد كقاعدة البرائة العقلية ، فان الحكم بالاعادة اما لاجل تقييد الصلوة بعدم زيادة الركن بناء على جواز مثل هذا التقييد ، او لاجل جعل المزاحمة بينهما ، و الشك في كل منهما مجرى البرائة حتى في الزيادة العمدية وكقاعدة لاتعاد فان اطلاقها يقتضى الصحة حتى مع العمد ، كما اشرنا اليه سابقا وقلنا بالانصراف عن العمد فسي جانب النقيصة لالزيادة ، وقلنا : ان مقتضى ذيل الحديث ان الزيادة لو فرض ايجابها للبطلان انما ثبت بالسنة والسنة لاتنقض الفريضة ، ولو سلم عدم الجريان في العمد فلا ريب في جريانها في موارد العذر كالجهل والنسيان ونحوهما ، وكحديث الرفع فسي مثل الجهل حكما او موضوعا او نسيانا .

ويمكن الاستدلال للصحة أيضاً بجمله من الروايات ، منها صحيحة زرارة وبكبير ابني اعين المتقدمة على نسخة الكافي ، قال : اذا استيقن انه قد زاد في صلوته

(١) سورة النساء آية - ١٠١ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٢٢ - من ابواب صلوة المسافر حديث : ٢ .

المكتوبة ركعة لم يعتد بها الى آخرها (١) فان مفهومه الصحة مع عدم زيادة الركعة سواء زاد ركوعا او سجودا ، وعلى نسخة التهذيب يتشبه باطلاقها على البطلان . ومنها صحيحة منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : سألت عن رجل صلى فذكر انه زاد سجدة ، فقال : لا يعيد صلوة من سجدة و يعيدها من ركعة (٢) ، فانها تدل على ان ما يوجب البطلان زيادة ركعة ، اذ لو كانت السجدة توجب بوحدهما او الركوع بوحده توجب البطلان كان ذكر الركعة بلاوجه ، بل مع ابطال الركوع لا يعقل انتساب البطلان الى الركعة ، فان البطلان عارض قبل تحققها دائما ، وحمل الركعة على الركوع خلاف الظاهر .

وقريب منها موثقة عبيد بن زرارة ، قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل شك فلم يدر اسجد ثنتين ام واحدة فسجد اخرى ثم استيقن انه قد زاد سجدة فقال : لا والله لا تنفسد الصلوة بزيادة سجدة ، وقال لا يعيد صلوته من سجدة و يعيدها من ركعة (٣) ، والوجه في دلالتها كسابقتها .

الا ان يقال : ان في عبارة الرواية قرينة تدل على ان المراد بالركعة الركوع ، فان قوله في الجواب : لا والله لا تنفسد الصلوة بزيادة سجدة لا ابهام فيه و يدل على المقصود بلاشبهة ، فقوله بعد ذلك : لا يعيد صلوته الى آخرها اتى به لافادة امر زايد وهو ان السجدة الواحدة لا تبطلها ، فتدل بمفهوم القيد على ان السجدة مبطله ، فاذا دلت على ذلك لا يعقل ان تكون الركعة بتمامها دخيلة في البطلان ، فان الزائد على سجدة غير دخيل ، وهذا قرينة على ان المراد هو الركوع ليصح الكلام ، فكانه قال : السجدة مفسدة وكذا الركوع ، وانما لم نقل ذلك في الرواية الاولى ، لامكان ان يقال فيها بان ذكر سجدة لاجل وقوعها في كلام السائل ، وهذه النكتة تمنع عن فهم المفهوم ، واما في الثانية فبعد ماتم جوابه اتى بجملته اخرى زائدة على

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -١٩- من ابواب الخلل في الصلوة حديث : ١ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب -١٤- من ابواب الركوع حديث : ٢ .

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب -١٤- من ابواب الركوع حديث : ٣ .

ذلك فتفيد المفهوم ومعه يتم ما ذكرنا من الدلالة .

ولو قيل بان الجملة الاولى بمنزلة الكبرى الكلية وجواب السؤل في الجملة الثانية ، يقال: مع كفاية الكبرى الكلية في المقصود لا احتياج الى بيان الصغرى ، مضافا الى ان ذلك ايضا كاف في الدلالة التي رمنها ، فان دلالة الكبرى الكلية على البطلان بالسجدتين بالمفهوم كافية في القرينية وانما لم نقل بهذه الدلالة بناء على كون المقصود جواب السؤل بنفس هذه الجملة، واما اذا كان الجواب في الجملة الثانية، وكانت الجملة الاولى كبرى شرعية منطبقة على الثانية فلا تصور في الدلالة على المفهوم. وبالجملة لا ينبغي الاشكال في فهم العرف من مثل هذه الجملة وهذا القيد المفهوم، اذ لو كانت طبيعة السجدة غير مبطللة لوجه للتقييد بالوحدة ، والميزان هو الفهم العرفي وان فرض انكار المفهوم بحسب الصناعة ، كما هو كذلك حتى في مفهوم الشرط ، وعلى ذلك يمكن ان تكون تلك الرواية شاهدة على ان المراد بالركعة في الصحيحة ايضا الركوع .

وأما للاول اي البطلان بزيادة الركوع او السجدتين فيمكن الاستدلال بالنسبة الى زيادة الركوع بجملة من الروايات ، منها رواية معلى بن خنيس قال سألت ابا الحسن الماضي عليه السلام في الرجل ينسى السجدة من صلوته ، قال: اذا ذكرها قبل ركوعه سجدها وبنى على صلوته ثم سجد سجدة من السهو بعد انصرافه، وان ذكرها بعد ركوعه اعاد الصلوة ، ونسيان السجدة في الاولتين والاخيرتين سواء (١) .

وجه الدلالة انه لو كانت زيادة الركوع على تقدير العود لتدارك السجدة غير مبطللة كزيادة القراءة والقيام لم يكن وجه لبطلان الصلوة في مفروض الجواب فالوجه للبطلان لزوم زيادة الركن اي الركوع لورجع لتدارك السجدة ، و توهم ان الزيادة في المورد عمدية فاسد ضرورة ان الركوع الاول انما اتى به لاجل تخيل كونه في محله وانه ركوع الصلوة ، وانما يتصف بالزيادة بعد الاتيان بالركوع

الثاني في محله ، فالثاني عمدى وليس بزائد بل هو ركوعه الصلاة ، و الاول يتصف بالزيادة بعد تحقق الثانية ولم يكن ايجاده عمدية ، نعم منشأ انتزاع الزيادة عنه عمدى اى الركوع الثانى ، وبهذا يظهر ان ما قال بعضهم فى غير مورد من ادليل بطلان العمل بالزيادة كقوله : من زاد فى صلوته فعليه الاعادة (١) لم يشمل ما انتزع الزيادة عن العمل بعد وجوده ففى مثله لادليل على بطلانه غير وجهه لدلالة هذه الرواية والروايات الاتية على ذلك ، وهذه الرواية و ان كانت دلالتها ظاهرة لكنها مرسلة وفيها ضعف .

و منها صحيحة اسماعيل بن جابر عن ابي عبدالله عليه السلام فى رجل نسى ان يسجد السجدة الثانية حتى قام فذكر و هو قائم انه لم يسجد ، قال فليسجد ما لم يركع فاذا ركع بعد ركوعه انه لم يسجد فليمض على صلوته حتى يسلم ثم يسجدها فانها قضاء (٢) و نحوها غيرها ، وجه الدلالة على ان زيادة الركوع مبطله و ليست كزيادة القراءة والقيام هو أن زيادة الركوع لولم تضر بالصلوة و كانت كزيادة القراءة لم يكن وجه للخروج به عن محل السجدة حتى يجب المضى و قضاء السجدة .

وبالنسبة الى زيادة السجدة بجملة من الروايات ، منها صحيحة رفاعة عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال : سألته عن رجل نسى ان يركع حتى يسجد ويقوم قال : يستقبل (٣) وقريب منها غيرها ، وهى تدل على ان زيادة السجدة مبطله والالم يكن وجه للاستقبال بل كان يجب العود لتدارك الركوع ثم السجدة وتوهم أن الزيادة هنا على فرض العود لتدارك المنسى عمدية قد مريان فساده .

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١٩ - من ابواب الخلل الواقع فى الصلوة حديث : ٢ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١٤ - من ابواب السجود حديث : ١ .

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١٠ - من ابواب الركوع حديث : ١ .

واما الاستدلال برواية ابي بصير « من زاد في صلوته فعليه الاعادة (١) » و برواية زرارة وبكير (٢) على رواية التهذيب ، فقد مر الكلام فيه مستقصى فيما سبق وفصلنا القول فيهما وفي نسبتها مع حديثي لاتعاد والرفع فلانطيل ، فبطلان الصلوة بزيادة الركوع او السجدين لاينبغي الاشكال فيه ، لالمجرد الاجماع والشهرة، بل لدلالة تلك الروايات عليه ، فما قيل من انه لا دليل عليه الا الاجماع في غير محله وان كان الاجماع بل الشهرة في مثله حجة كافية لولا الروايات .

مسألة لو علم بترك السجدين ولم يدر انهما من ركعة واحدة او من ركعتين فللمسألة صور ، الصورة الاولى ما اذا علم بذلك بعد الفراغ من الصلوة والايان بالمنافى كالاستدبار ونحوه .

وليعلم اولاً ان العلم الاجمالي في المقام واكثر الموارد المبحوث عنها انما هو العلم بالحجة وان شئت قلت : علم بالواقع الثابت من قبل الادلة الشرعية كالامارات ونحوها ، لا العلم الفعلي بالتكليف الواقعي الفعلي الذي لا يرضى المولى بتركه ولا يحتمل فيه الخطاء والتخلف ، والفرق بينهما كما بينا في محله ان الثاني لا يمكن فيه احتمال الترخيص في احد الاطراف فضلاً عن جميعها ، لان احتمال مساوق لاحتمال اجتماع النقيضين ، والمبحوث عنه في الغالب الاماخذ هو الاول ، وفي مثله يجوز الترخيص في جميع الاطراف فضلاً عن بعضها . فيكشف ذلك عن عدم الفعلية مطلقاً وعلى بعض التقادير ، ومانحن فيه من قبيله فلو ادى مقتضى الادلة الى مخالفة العلم الاجمالي في بعض الاطراف لا يصح رده بلزوم المحال على تقدير وان الترخيص في المعصية غير ممكن فان ذلك في الفرض الثاني لا الاول والتفصيل في مقامه .

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١٩ - من ابواب الخلل الواقع في الصلوة

حديث : ٢ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١٩ - من ابواب الخلل الواقع في الصلوة

حديث : ١ .

وكيف كان فهل يجب في الصورة المفروضة اعادة الصلوة وقضاء السجدين والاتيان بسجدة السهو، او عليه اعاتها فقط، او قضائهما والسجود للسهو فقط وجوه، فمع قطع النظر عن القواعد والاصول يكون مقتضى العلم الاجمالي الاول، واما مع النظر اليها فلا بد اولا من النظر الى القواعد والاصول الحاكمة كقاعدة التجاوز والفراغ ثم الى المحكمة فالمحكومة .

فلو قلنا بان هنا قاعدتين ، قاعدة الفراغ وهي اصالة الصحة المؤسسة للمحكم بالصحة عند الشك فيها بعد الفراغ من العمل ، وقاعدة التجاوز المؤسسة للمحكم بالصحة عند احتمال ترك ما يعتبر وجوده او فعل ما يعتبر عدمه بعد التجاوز عن محله، وقلنا ايضا بحكومة قاعدة التجاوز على قاعدة الفراغ لان الشك في الصحة و الفساد ناش عن الشك في ترك ما يعتبر وجوده او فعل ما يعتبر عدمه ، وقع التعارض بين قاعدة التجاوز في اطراف العلم وبقيت قاعدة الفراغ بلا معارض ، ومقتضاها صحة العمل .

فحينئذ لو قلنا بانها اماراة على الواقع فتكشف عن عدم ترك السجدين مسن ركعة واحدة وعن تركهما من ركعتين فيجب عليه قضائهما وسجدة السهو وينحل بذلك العلم الاجمالي .

وان قلنا بانها اصل لا يترتب عليها الاصححة العمل ، فلا بد من الاتيان بقضائهما والسجود لثلاث لم يلزم المخالفة القطعية ، الا ان يقال ان القاعدة معارضة مع استصحاب عدم وجوب قضاء السجدة وعدم وجوب سجدة السهو، فانه جار بعد سقوط قاعدة التجاوز الحاكمة او المتقدمة عليه، وهو في عرض قاعدة الفراغ لعدم حكومتها عليه، ومع سقوطهما بالتعارض تصل النوبة الى الاصل المحكوم ، كاصالة بقاء وجوب الصلوة ، وقاعدة البرائة عن وجوب القضاء وسجود السهو ويأتي تنمة لذلك .

لكن التحقيق أن قاعدة الفراغ ليست قاعدة مجعولة برأسها، بل قد ذكرنا في محله امتناع ذلك فراجع مظانه ، كما أن التحقيق عدم حكومة قاعدة التجاوز عليها على فرض تأسيسها ، وذلك لعدم مناط الحكومة هنا على ما ذكرنا في محله من لزوم

كون الترتب شرعيا ولايجدى مجرد السببية والمسببية .

فعلى ما هو التحقيق من وحدة القاعدة و هى قاعدة التجاوز فبعد سقوطها بالتعارض فى اطراف العلم، تصل النوبة الى اصول اخر من الحكمية والموضوعية والحاكمة والمحكومة ، كاصالة بقاء وجوب الصلوة عليه ، و اصالة عدم وجوب قضاء السجدة وسجدة السهو، و اصالة الاشتغال بتكليف الصلوة ، و اصالة البرائة عن القضاء وسجود السهو.

لكن تلك الاصول الحكمية محكومة لاصول اخر، فان الشك فى بقاء حكمها ووجوبها واشتغال الذمة بهامسبب عن الشك فى صحة المأتى به وفساده وعن الشك فى عروض البطلان عليه، واستصحاب صحته وعدم عروض المبطل محقق لمصداق المأمور به وموجب لسقوط التكليف وسلب الاشتغال، مع ان قاعدة الاشتغال محكومة لاستصحاب بقاء التكليف ، وكذا استصحاب عدم تحقق موجب القضاء و سجود السهو حاكم على استصحاب عدم الوجوب فضلا عن البرائة ولازم ذلك صحة الصلوة وعدم وجوب القضاء ، والاصلان متعارضان للعلم الاجمالى بوجوب اعادة الصلوة او قضاء السجدين.

لكن استصحاب الصحة وعدم عروض المبطل محكوم لاصل آخر فان الشك فى الصحة وعروض المبطل مسبب عن الشك . فى ترك السجدين من ركعة ، واستصحاب عدم الاتيان بهما فى ركعة او استصحاب عدم الثانية فيها بعد العلم بوجود سجدة محقق لموضوع مستثنى لاتعاد بعد خروج سجدة واحدة عنه بالدليل ، وليس عنوان الترك موضوعا حتى يناقش فيه من جهة المثبتية .

واما موجب قضاء السجدة وسجدة السهو فهو ترك السجدة المنفردة او الواحدة، وقد يتوهم جريان استصحاب عدم السجدة الواحدة والمنفردة ، وهو حاكم على الاصل الحكمى وعلى اصل عدم الموجب على احتمال، وفيه ان الاصل المذكور مثبت على فرض وغير تام الاركان على فرض آخر، فان المستصحب ان كان نفس

عدم السجدة واريده اثبات الحكم لعدم السجدة الواحدة والمنفردة فهو مثبت، وان كان عدم السجدة المنفردة والواحدة اى الموصوف بما هو كذلك فلا حالة سابقة له لان الاعدام لا يعقل اتصافها بامرو جودى او عدمى عقلا ولا تتصف بهما عرفا ، وهذا بوجه نظير استصحاب عدم القرشية الذى فصلناه بما لا مزيد عليه واثبتنا عدم جريانه لابنحو القضية المعدولة ولا بنحو الموجبة السالبة المحمول ولا بنحو السالبة المحصلة فراجع . فتحصل مما ذكر وجوب الاعادة وعدم وجوب قضاء السجدين وسجدة السهو للاصل الحكمى وانحلال العلم الاجمالى ولو حكما .

بل يمكن ان يقال : ان قضاء السجدة و سجدة السهو مترتان على الصلوة الصحيحة ، كما يظهر من عنوان القضاء فان قضاء السجدة هو الاتيان بها بعد الصلوة الصحيحة بل سجدة السهو ايضا كذلك ولولا صحة الصلوة لما وجبا ، ويظهر ذلك أيضاً من الروايات الواردة فى المسألة من الامر بالمضى والاتمام ثم قضائها والاتيان بالسجدة للسهو (١) ، فحينئذ مع استصحاب عدم الاتيان بالسجدين فى الركعة يحرز البطلان وينتفى الصحة ، وبه ينتفى موضوع القضاء وسجدة السهو ، وما فى بعض الكلمات من انها لا تترتان على الصلوة الصحيحة بل دليلهما احكام حيثيته مما لا يمكن موافقته ، وعليه فاستصحاب عدم الاتيان بالسجدين فى ركعة مقدم على استصحاب عدم وجوب القضاء وعدم وجوب سجود السهو وعلى اصل البرائة عن وجوبهما ، ولو منعنا التقدم كما يأتى فجران جميعها موجب للحكم بالبطلان وعدم لزوم القضاء والامر سهل .

الصورة الثانية ما اذا علم اجمالا بعد الفراغ وقبل الاتيان بالمنافى ، فحينئذ ان لم يحتمل ترك كليهما من الركعات غير الاخيرة ، بان احتمل أنه اما تر كهما من الاخيرة او ترك احدهما منها والاخرى من الركعات السابقة ، فعلى القول بانه مع تركهما من الاخيرة يقع التشهد والسلام فى غير محلها و وجب الاتيان بهما الاتمام ، يجب

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ١٤ - من ابواب السجود حديث: ٥٠٤ و ٥٠٥ .

عليه بحكم العلم الاجمالي الاتيان بهما والاتمام ثم قضاء السجدة مرتين و كذلك سجدة السهو ، فانه لايحتمل فى الفرض بطلان الصلوة ، بل يعلم اجمالا بانه يجب عليه اماذاك اودلك .

الان يقال : ان استصحاب عدم الاتيان بهما فى الاخيرة او استصحاب عدم السجدة الثانية بعد العلم بالاتيان بالاولى يوجب انحلال العلم ولو حكما ، فانه بعد الاستصحاب يرتفع الاجمال ويعلم بوجوب الاتيان بهما تفصيلا ولو بحسب الحكم الظاهرى، ويشك فى وجوب القضاء والسجود للسهو فيستصحب عدمهما كما هو مقتضى البرائة ايضا :

وان احتمل ترك كليهما من غير الاخيرة فيجربى استصحاب عدمهما ويترتب عليه البطلان وينحل العلم ، فيجب عليه الاعادة و يرتفع موضوع القضاء وسجود السهو كما مر، مع انه موافق لاصل البرائة والاصل الحكمى .

الصورة الثالثة ما اذا علم فى اثناء الصلوة بعدمالم يمكن التدارك كما لو كان بعد الركوع الثالث فلم يدرانه تركهما من الركعة الثانية او من الاولى او ترك من كل منهما سجدة ، فيعلم اما بوجوب الاستيناف او وجوب القضاء وسجود السهو، وفى هذه الصورة ايضا يجرى استصحاب عدم الاتيان بالسجدة الثانية فى ركعة ترك فيها سجدة واحدة يقينا ، او استصحاب عدم الاتيان بهما اذا كان احدا طرف العلم احتمال عدمهما فى ركعة ويوجب الحكم بالبطلان ورفع موضوع القضاء والسجود كما مر.

ان قلت : ان العلم الاجمالي متعلق بواجب مردد بين المطلق والمشروط ، فان وجوب القضاء مشروط باتمام الصلوة فلم يكن علم اجمالى بتكليف مطلق على اى حال ، وفى مثله يجوز اجراء قواعد الشك ، فيحكم بعدم وجوب الاعادة وكذا القضاء و مخالفة احدهما للواقع غير مضر لانها لا ترجع الى مخالفة التكليف الفعلى القطعى .

قلت : كون الواجب مرددا بين المطلق والمشروط محل اشكال بل منع ،

لان التكليف بالقضاء مشروط بالنسبة الى الركوع والمفروض تحققه . واما بالنسبة الى اتمام الصلوة فليس مشروطا ، بل الظاهر انه معلق على الفراغ من الصلاة فان وجوب القضاء يترتب على القوت وهو حاصل بمجرد الركوع ، لكن محل الواجب ما بعد الفراغ فالوجوب فعلى وان كان الواجب استقباليا .

والاخبار الواردة في قضائهم مختلفة الظاهر ، ففي بعضها يشبه ان يكون مشروطاً وفي بعضها يشبه انه مطلق لكن محل وجوده بعد الصلوة ، لكن القرينة المذكورة اي لزوم ترتب القضاء على القوت وعدم اشتراطه بامر آخر غيره قاعدة تكشف المراد عن الاخبار ، بل في دلالة ما ذكر على الوجوب المشروط اشكال فليرجع اليها ، فلانحتاج الى جواب الاشكال بان الواجب المشروط كالمطلق في قبح الترخيص .

ولكن في المقام يمكن ان يقال بجواز قطع الصلوة ليرتفع موضوع القضاء لعدم الدليل على حرمة في مثل المقام ، ولو اتى بها رجاء ياتي فيها مامر لان ذلك تباعد المسافة ، مع انه بما ذكرنا من اقتضاء الاصل البطلان ينسد باب الاثبات بالصلوة رجاء ليرتب عليه عدم القضاء بل يرتفع موضوعه بالحكم بالبطلان فتدبر .

الصورة الرابعة ما لو علم بذلك بعد تجاوز المحل على جميع الاحتمالات قبل الدخول في الركن كما لو علم حال التشهد فحاله حال الصور السابقة من بطلان الصلوة ووجوب اعادتها و عدم وجوب غيرها من القضاء وسجدة السهو عليه .

وربما يقال في مطلق الموارد التي كان احد الاحتمالات البطلان سواء كان بعد الفراغ او قبله بان مقتضى كون وجوب القضاء وسجود السهو مترتبا على الصلوة الصحيحة تقدم قاعدة التجاوز المثبتة للصحة على ما يترتب عليها نفى القضاء وسجود السهو ، لكون ما يوجب الصحة جارياً في موضوع ما ينفي القضاء وسجود السهو ، فالقاعدة الجارية في الشك في السجدين معا حاكمة على غيرها ، فاذا جريانها لاثبات الصحة لامزاحم له اذ لم يحرز الصحة الاب ، وبعد جريانها واثبات الصحة بها تصل النوبة الى اجرائها بالنسبة الى سجدة واحدة ، ولازم اجرائها فيها مخالفة العلم الاجمالي

قطعا ، فيرفع اليد عنها ويحكم بوجوب القضاء وسجود السهو .

وبعبارة اخرى ان الاصل الجارى فى السجدين فى رتبة مقدمة لايزاحمه العلم الاجمالى لعدم لزوم المخالفة القطعية، ولا الاصل الذى فى ساير الاطراف لعدم جريانه فى هذه الرتبة لترتبه على احراز الصحة فيحكم بالصحة ، و اما ساير الاصول فساوقة لمكان المخالفة القطعية .

وفيه ان ما ذكرنا سابقا من ان القضاء وسجود السهو مترتبان على الصلوة الصحيحة بحسب الادلة والاعتبار لا يلزم منه تقدم الاصول بعضها على بعض لعدم الترتب بين موضوعاتها وهى الشك بعد التجاوز ، مع انه على فرض الترتب العقلى كالاصل السببى والمسببى لا يكون الاصل السببى مقدما ، لما قرر فى محله من ان ملاك التقدم امر آخر ، على انه لا ترتب فى المقام ، واما عدم جريان الاصل لاثبات القضاء الا فى الصلوة الصحيحة ، فلا ينافى الجريان عرضا بالنسبة الى السجدين والسجدة الواحدة لاثبات الصحة والقضاء فى رتبة واحدة ، وبعبارة اخرى لا يتوقف جريان الاصل بالنسبة الى السجدة الواحدة على ثبوت الصحة مقدما على جريان الاصل الاخر ، بل ما يوجب رفع لغوية الاصل هو عدم ثبوت القضاء فى الصلوة الباطلة ، واللغوية مرتفعة اذا ثبت القضاء والصحة فى وقت واحد اورتبة واحدة من غير لزوم التقدم الزمانى او الرتبى ، فاذن الاصلان جاريان معامع الغض عن العلم الاجمالى ، ويثبت باحدهما الصحة وبالاخر القضاء فى زمان واحد بل فى رتبة واحدة، ولما كان الاجراء فى الجميع مخالفا قطعيا للعلم سقطا جميعا ، وبعده يحكم بالاعادة لاستصحاب عدم سجدين فى ركعة او عدم سجدة مع العلم بعدم سجدة اخرى وبعدم وجوب القضاء والسهو للاصل كما مر .

الصورة الخامسة ما اذا لم يتجاوز المحل الشكى فى بعض الاطراف ، كما لو شك فى حال الجلوس قبل الدخول فى التشهد فى أنه ترك السجدين من هذه الركعة او من ركعة سابقة ، فمقتضى قاعدة التجاوز فى ماضى واستصحاب عدم الاتيان فى مابقى محله وقاعدة الشغل بل مقتضى بعض الروايات هو الاتيان بالسجدين ولاشياء عليه .

ولكن الشيخ الاعظم بنى على عدم جريان قاعدة التجاوز فيما اذا كان الفائت مردداً بين مابقى محله وبين ما تجاوز ، وتمسك بعد ذلك باصالة عدم المبطل، ووجب قضاء سجدة واحدة حذرا عن المخالفة القطعية ، وتبعه فى عدم الجريان بعض الاعيان قائلا بانه ليس ببعيد بالنسبة الى منصرف ادلة القاعدة .

وفيه ما لا يخفى بعد العموم والاطلاقات القوية ، ولا اشكال فى ان هاهنا شكوكاً متعددة ناشية من العلم الاجمالى ، احدها الشك فى الاتيان بالسجدتين فى الركعة الاخيرة وهو شك فى وجودهما وعدمهما بلا اشكال ومحله باق قطعاً ثانيها الشك فى السجدة الاخيرة من كل من الركعة الاخيرة والركعة الماضية وثالثها شك مستقل آخر فى الاتيان بالسجدتين فى الركعة الماضية ومن المعلوم انه مضى محله ، وهو مشمول لقاعدة التجاوز، ولادليل على تقييد دليل القاعدة بعدم الاقتران بالعلم الاجمالى، ودعوى الانصراف فى غير محلها مع ان فى الادلة بعض العمومات مما لا مسرح للانصراف فيه .

وما يظهر منه من كون الفائت مردداً بين مابقى وما مضى مما يوهم انه شك واحد مردد التعلق مغالطة، ضرورة ان هنا شكين مستقلين لكل حكمه، لاشك واحد ولعل بنائه على وحدة الشك اوقعه فى ذلك ، واما تمسكه باصالة عدم المبطل على فرض عدم قاعدة التجاوز فقد مر ما فيه من ان اصالة عدم الاتيان بالسجدتين محرزة لمستثنى قاعدة لاتعاد وحكمة على الاصل الذى ذكره لو كان اصيلاً فالاقوى ما تقدم .

القول فى الشك

وهو اما فى اصل الصلوة واما فى الاجزاء والشرايط واما فى الركعات اما الشك فى اصل الصلوة ففيه مسائل ، الاولى مالوشك بعد انقضاء الوقت فى الاتيان بالصلوة فى وقتها ، فتارة يبحث عنه بلحاظ الاصول العقلية، واخرى بلحاظ الاستصحاب، و تالة بملاحظة قاعدة التجاوز ، و رابعة بلحاظ النص الوارد فى خصوصه .

اما البحث بلحاظ الاصول العقلية فيختلف حسب اختلاف كيفية الاستفادة

من ادلة ايجاب الصلوة فان قلنا بانها تدل على الوجوب مطلقا ، وان حال الوقت كحال الظهور ماء وترابا بالنسبة الى الصلوة ، وان الصلوة فى الوقت وخارجة من قبيل تعدد المطلوب كما فى ساير ما يعتبر فى الصلوة ، يكون المحكم قاعدة الاشتغال ، وان قلنا: ان التكليف بالصلوة اداء غير التكليف قضاء ، وأن القضاء بامر جديد فالمحكم قاعدة البرائة ، وكذا مع الشك وعدم احراز احد الامرين .

وأما البحث بلحاظ جريان استصحاب عدم الاتيان الى آخر الوقت فنقول : ان جريان الاصل المذكور مبنى على ان موضوع الحكم بالقضاء هذا العنوان كما يظهر من بعض الروايات فى الناسى ، واما اذا كان الموضوع عنوان الفوت فالاصل المذكور لا يثبتة الاعلى القول بالاصل المثبت ، الا ان يقال : ان الفوت عبارة عن عدم تحقق شىء ذى مصلحة ، وفيه منع فانه عبارة عن ذهاب المصلحة او امر ذى مصلحة من يده ، لانفس عدم الاتيان ، فالاصل مثبت وسيأتى تنمة لذلك .

واما استصحاب بقاء التكليف المتعلق بالصلوة فمبنى على ان الامر بالصلوة مطلق بالنسبة الى الاداء والقضا ، فاذا شك بعد الوقت بان التكليف سقط بالاتيان اولا يستصحب بقاءه عينا ، واما على فرض كون الامر بالاداء غير الامر بالقضاء ، وانه يحتاج الى امر جديد ، او على فرض التردد فى ذلك واحتمال ان يكون على الوجه الاول او الثانى فلا يجرى الاستصحاب الشخصى .

ثم يسرد على الاصل المذكور ما اورده النراقى على الاستصحابات الحكمية او الموضوعية من تعارض استصحاب الوجود باستصحاب عدمى آخر ، ففى المقام يعارض استصحاب بقاء التكليف على عنوان الصلوة الى ما بعد الوقت باستصحاب عدم التكليف بالصلوة المتقدمة بالوقت ، وكذا الحال فى الاشباه والنظائر ، وقد فرغنا عن جوابه فى محله ، وقلنا : ان الاصلين على ما ذكرنا تعارض بينهما لان الموضوع فى احدهما مغاير لموضوع الاخر وشرط التعارض وحدة الموضوع ، ومع عدم التقيد بالوقت وكونهما فى موضوع واحد والصلوة لا يجرى الثانى لعدم اتصال

زمان الشك باليقين فراجع .

ثم على فرض تعدد الامر و كسوت القضاء بامر جديد تجرى فى بادىء النظر استصحابات ثلاثة ، احدها استصحاب وجوب الصلوة على نحو الكلى القسم الثالث ، فان وجوبها اداء معلوم ، ومع ذهاب الوقت يحتمل تحقق وجوب القضاء لاحتمال عدم الاتيان بالاداء ، فنفس طبيعة الوجود المشتركة بين الاداء والقضاء مجرى الاستصحاب للعلم بها و الشك فى بقائها ، ثانيها استصحاب عدم وجوب القضاء للشك فى حدوئه بعد العلم بعدمه فى الوقت ، ثالثها استصحاب عدم الاتيان بالصلوة الى آخر الوقت .

لكن مع جريان الاصل الاخير لامجرى للسابقين لحكومته على الدليل الاجتهادى اى وجوب القضاء بتفويض موضوعه ، ومع تطبيق الدليل الاجتهادى يرفع الشك تعبدا فيكون الاصلان المتقدمان محكومين للدليل المحكوم للاصل الاخير ، كما هو المحقق فى حكومة الاصل السببى على المسببى مطلقا ، فلاشك تعبدا فى وجوب القضاء ، فاصالة عدم القضاء غير جارية ، كما يرتفع به احتمال بقاء الكلى .

وقد يستشكل فى استصحاب عدم الاتيان بها ، بان موضوع القضاء هو عدم الاتيان بها فى الوقت المضروب لها ، لا مطلق عدم الاتيان فيرد على الاصل ما يرد على استصحاب الاعداد الازلية كما استصحاب عدم قرشية المرأة ، لان عدم الاتيان بها فى الوقت على نعت اللبس الناقص لاحالة سابقة له ، و على نعت اللبس التام اى عدم وجود الاتيان بالصلوة الواقعة فى الوقت لعدم الوقت بل وعدم المكلف الاتى بها لا يترتب عليه الاثر ، واثبات الموضوع المترتب عليه الاثر اى اللبس الناقص باجراء الاصل فى اللبس التام مثبت .

الان يقال : اننا علم فى الان الاول من الوقت بعدم الاتيان بالصلوة فى الوقت ، ولومع احتمال الاتيان بها فى اول وقتها ، ضرورة انها لا يعقل وجودها فى الان الاول ، ففى هذا الآن عدم الاتيان بها فى الوقت معلوم و يشك فى بقائه الى آخر الوقت

فيستصحب بلاورود الشبهة المتقدمة .

مضافا الى انه مع الغض عن ذلك ، يمكن اجراء استصحاب عدم الاتيان بالصلوة واحراز جزء الموضوع به، والجزء الاخرى الوقت وذهابه محرز بالوجدان، كسائر الموارد المحرز فيها احد جزئى الموضوع بالاصل والاخر بالوجدان .

والجواب عن الاول ان المعلوم عدم الاتيان فى الان الاول من الوقت وهو ليس موضوعا للحكم ، وما هو الموضوع عدم الاتيان فى الوقت المضروب لها من الاول الى آخره ، وان شئت قلت : عدم الاتيان فى مجموع الوقت هو الموضوع للآثر، ويرد على القطعات المتأخرة ما يرد على الاولى لو فرض عدمها واريد اجراء الاصل الازلى ، وبالجملة الاشكال الوارد على استصحاب الاعدام الازلية يرد على القطعات المتأخرة ، وهذا ليس انكاراً لاجراء الاصل فى الزمان والزمانيات المتصرمة ، بل اشكال على اجراء الاصل بنعت اللبس الناقص تأمل .

وعن الثانى ان احراز الموضوع بالاصل و الوجدان لا يمكن فى المتقيدات والمركبات ، اما فى الاولى فلان اثبات التقيد باجراء الاصل مثبت ، واما فى الثانية فلان المركبات الاعتبارية متقومة بلحاظ نحو وحدة فيها والاصل لا يصلح لاثباتها. والذى يسهل الخطب ان موضوع وجوب القضاء كما يظهر من الروايات الواردة فى الناسى بعد الغاء الخصوصية هو عدم الاتيان بالصلوة الى ذهاب وقتها ، فاستصحاب عدم الاتيان بها الى آخر الوقت او الى ذهابه محرز للموضوع ويترتب عليه القضاء .

واما استصحاب الكلى ففى جريانه اشكال، لالاجل حكومة استصحاب عدم وجوب القضاء عليه ، بدعوى ان الشك فى بقاء الكلى مسبب عن الشك فى حدوث وجوب القضاء مقارنة لسقوط وجوب الاداء والاصل السببى حاكم على المسببى، وذلك لما حقق فى محله واشرنا اليه سابقا من ان ميزان تقدم الاصل السببى على المسببى ليس مجرد السببية والمسببية، بل لو كان السببى محرز لموضوع الدليل الاجتهادى فانطبق

هو على الموضوع التعبدى يرفع ذلك الدليل الشك تبعدا فيقدم عليه، واما السببية اذا لم تكن بتلك المثابة فلا تقدم له عليه ، وان شئت قلت: ان الترتب اذا كان عقليا لا يوجب التقدم كالمقام ، فاصالة عدم وجوب القضاء لا يترتب عليها شرعا عدم بقاء الحكم الكلى بل الترتب عقلى ، فاذن يتعارض الاستصحابان و المرجع الاصل العملى .

بل الاشكال في جريانه هو ان الجامع بين الحكمين التكليفيين ليس حكما شرعيا لانه جامع انتزاعى من الحكمين عقلا لاحكم معجول شرعا ولا موضوع لاحكم شرعى ، فلا مجرى لاصالة بقاءه ، فاصالة عدم وجوب القضاء بلا معارض.

هذا كله فيما اذا احرز وحدة التكليف او تعدده ، واما مع عدمه وتردد الامر بينهما ، فمع الغض عن ادلة اثبات القضاء يكون الاصل فيه شبيها باستصحاب القسم الثانى من الكلى مع فرق بينهما بناء على ما ذكرناه من دوران الامر بين مقطوع الزوال ومقطوع البقاء كالمردد بين طويل العمر وقصيره ، اذفى المقام يكون الامر مردداً بين مقطوع الزوال ومحتمل البقاء لامقطوعه ، فان المفروض هو الشك فى الاتيان بالصلوة فى الوقت ، ومعه يشك فى بقاء التكليف على فرض وجود طويل العمر اى على فرض وحدة التكليف فى الاداء والقضاء ، وعلى فرض كون القضاء بامر جديد يكون زوال التكليف الادائى مقطوعا به ، لكن مع لحاظ ادلة القضاء يكون الامر دائرا بين محتمل البقاء فى فرض ومحتمله فى فرض آخر، وان كان الاحتمال بملاك التردد بين طويل العمر وقصيره فى احد الفرضين ، وبملاك احتمال حدوث تكليف بالقضاء مقارنة لسقوط التكليف بالاداء على الفرض الآخر والامر سهل .

ويمكن ان يقال فى المقام: ان استصحاب عدم حدوث التكليف الواحد الطويل العمر جار ، واثره عدم وجوب الاتيان بعد الوقت ، ولا يعارضه استصحاب عدم حدوث القصير، لان عدمه لا اثر له الا ان يثبت به تحقق الطويل، وهو كما ترى مثبت، ولا يتوهم فيه اجراء اشكال اصل العدم الازلى كما يظهر بالتأمل، هذا حال الاستصحابات. واما الكلام فى ما تقتضيه قاعدة التجاوز، فنقول: لاشكال فى جريان قاعدة

التجاوز في الشك بعد الوقت لوقلنا بان القضاء بامر جديد ، بل صدق نحو قوله عليه السلام: كل ما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو (١) على مضى الوقت اولى وانسب .

واما لوقلنا بامر واحد في الاداء والقضاء مع تعدد المطلوب ، فبناء على ان مفاد القاعدة احراز المشكوك فيه لكن من حيث، اى تكون اصلا حيثيا، فتجرى بالنسبة الى المطلوب الاعلى لو كان للاحراز اثر ، واما بالنسبة الى نفس الطبيعة فلا تجرى لعدم المضى بالنسبة اليها، لان المفروض ان الامر بنفس الطبيعة لا توقيت فيه وانما التوقيت بالنسبة الى المطلوب الاعلى .

والتفكيك المذكور ليس بعزيز، كما لو توضع بماء ثم علم انه مسبوق بالنجاسة مع الشك في بقائها فيحكم بصحة الوضوء وطهارة اعضائه من حيث اشتراط الوضوء بها، وبنجاستها في نفسها للملافة ، وكما لو صلى وشك بعدها في وجود الوضوء فيحكم بتحقيقه من حيث اشتراط ما مضى عليه وعدم تحققه في نفسه او من حيث اشتراط ما ياتي به بعد ذلك .

ففي المقام يحكم بتحقيق الصلوة من حيث ما مضى وهو المطلوب الاعلى لو كان له اثر، ولا يحكم بتحقيقها في نفسها، فلا بد من ايجادها لقاعدة الاشتغال والاستصحاب وكذا الحال لوقلنا بان القاعدة اصل تعبدى غير محرز فيحكم بعدم الاعتناء بالشك بالنسبة الى ما مضى، بخلاف القول بمحرزيتها المطلقة او بامارتها فانه على فرض الجريان يثبت الموضوع مطلقا حتى بالنسبة الى ما ياتي ، لكن التحقيق هو كونها اصلا محرزا حيثيا، وعلى هذا لو ترددنا في وحدة الامر وتعدد في الاداء والقضاء لا تجرى قاعدة التجاوز للشبهة المصدقية ، فلا بد من التمسك بالاستصحاب وقد مر الكلام فيه .

واما الكلام في ما يقتضيه النص في المقام، فنقول : لاشكال في عدم الاعتناء

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب-٢٣- من ابواب الخلل الواقع في الصلوة حديث: ٣

بالشك في الاتيان بعد الوقت ، لصحيحة زرارة والفضيل عن ابى جعفر عليه السلام انه قال في حديث: ومتى استيقنت او شككت في وقتها انك لم تصلها او فى وقت فوتها انك لم تصلها صليتها، فان شككت بعدما خرج وقت الفوت وقد دخل حائل فلاعادة عليك من شك حتى تستيقن ، فان استيقنت فعليك ان تصلها فى اى حالة كنت (١) ، وقريب منها صحيحتهما الاخرى (٢) ولايبعد وحدتهما ، والمراد بوقت الفوت الوقت الثانى بعد وقت الفضيلة ، وبالوقت وقت الفضيلة .

ثم ان ما ذكرنا من الاحتمالات المتقدمة مجرد تصورات ، و الافلا قسوى بحسب الكتاب والسنة ان الاوامر لا تنحل الى امرين ، بل امر واحد تعلق بالصلوة فى الوقت ولا يشمل خارجه، والقضاء انما هو بامر جديد كما هو المقرر فى محله.

المسألة الثانية لو شك فى الاتيان بالصلوة وقد خرج الوقت بمقدار ركعتين او ثلاث ركعات فهل يعنى بشكه اولا؟ يمكن الاستدلال للاول بوجهين ، الاول دعوى تنزيل خارج الوقت منزلته بدليل من ادرك ، ودعوى اطلاق التنزيل بالنسبة الى جميع الاثار منها كون الشك فيه شكا فى الوقت ، ودعوى عدم اختصاص قاعدة من ادرك بمن اشتغل بالصلوة وادرك بالفعل ركعة من الوقت ، بل هى قاعدة كلية كلية دالة على انه لىبقى مقدار ركعة منه بقى وقت جميع الصلوة ، ولما لم يكن ذلك على نحو الحقيقة جزما يحمل على التنزيل ، ويستفاد منها ان مقدار ثلاث ركعات اور ركعتين من خارج الوقت بمنزلة الوقت مطلقا سواء فى ذلك من اشتغل فى آخر الوقت بالصلوة فوقع بعضها خارج الوقت ومن لم يشغل كما فى المقام ولهذا لو علم ببقاء الوقت مقدار ركعة يجب عليه المبادرة اليها وكانت صلوته اداء .

ودعوى ان القاعدة لا تختص بالملتفت لادراك الركعة ، فخارج الوقت بمقدار ما ذكر وقت تنزيلي لمطلق المكلفين سواء علموا بالواقعة ام لا ، فمن شك بعد الوقت

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -٦٠- من ابواب الموايت حديث : ٠١

(٢) جامع احاديث الشيعة فى احكام الشريعة كتاب الصلوة باب -٤٢- من ابواب

الخلل الواقع فى الصلوة حديث : ٠٢

الحقيقى فى المقدار التنزىلى كما لو شك بعد غروب الشمس بدقيقة او دقيقتين فسى الاثيان بالعصر كان شكه فى الوقت وان لم يدرك فعلا ركعة منه ولم يكن ملتفتاً الى الواقعة .

ونتيجة تلك الدعاوى وجوب الاعتناء بالشك ولزوم قضاء الصلوة ، بعد الجزم بان ادراك ركعة من الوقت التنزىلى ليس بمنزلة ادراك ركعة من الوقت الحقيقى ، ليترتب عليه تنزيل اخر بالنسبة الى الزائد من ثلاث ركعات فينتفى عنوان القضاء هذا غاية ما يمكن ان يقال فى هذا الوجه .

وفيه انه قد مر منا فى مباحث الخلل فى الوقت محتملات القاعدة ، وقلنا بعدم استفادة تنزيل الخارج منزلة الوقت حتى على مرسله الخلاف ، وهى قوله : وفى لفظ اخر من ادراك من الوقت ركعة فقد ادرك الوقت (١) ، او مرسله كتاب الاستغاثة عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، انه قال : من ادرك من صلاة العصر ركعة واحدة قبل ان تغيب الشمس ادرك العصر فى وقتها (٢) ، فضلا عن غيرها مما لا يكون بهذا اللفظ .

فان اقرب الاحتمالات بناء على التنزيل هو تنزيل ادراك الركعة منزلة ادراك الوقت لانتزيع الخارج منزلة الوقت ، وفرق بين كون ادراك ركعة من الوقت منزلة ادراك جميعه و بين تنزيل الخارج منزلته ، مع انه على فرض التنزيل فى عمومه واطلاقه منع .

مضافا الى احتمال اخر لعله اقرب وهو عدم كونه بصدد التنزيل بل المراد ان وقوع ركعة من الصلوة فى الوقت كافى فى كونها اداء عند الشارع الاقدس ، وان وقوع ركعة فى الوقت وادراكها كادراكه جميعا فى صيرورة الصلوة اداء ، كما ان

(١) لم نثر عليها فى كتب الاحاديث والظاهر انها متصيدة من احاديث الباب .

(٢) جامع احاديث الشيعة فى احكام الشريعة كتاب الصلوة باب -٢٨- من ابواب

وقوع بعض الصلوة قبل الوقت وبعضها في الوقت كاف في الصحة ، فدعوى التنزيل ثم دعوى تنزيل الوقت ثم دعوى اطلاقه كلها دعاو بلا دليل .
الوجه الثانى دعوى دلالة بعض الروايات على ذلك بضميمة قاعدة من ادرك ، كصحيحة زرارة والفضيل عن ابى جعفر عليه السلام انه قال: متى استيقنت او شككت في وقت صلوة انك لم تصلها او في وقت فونها أنك لم تصلها اصليتها، فان شككت بعد ما خرج وقت الفوت وقد دخل حائل فلا إعادة (خ) عليك من شك حتى تستيقن فان استيقنت فعليك ان تصلها في اى حالة كنت (١) ، و قريب منها ذيل صحيحة اخرى عن الكافى .

بدعوى ان المراد بوقت الفوت وقت وقعت الصلوة فيه فائتة ، فالميزان في عدم الاعتناء بالشك خروج الوقت الذى تقع فيه فائتته وهو بعد مقدار ثلاث ركعات من خارج الوقت المقرر بحسب الادلة الاولية ، فان مقتضى دليل من ادرك كون الصلوة المأتى بها خارج الوقت مع ادراك ركعة فسى الوقت اداء لاقضاء و لاقضاء و اداء ، وقد ادعى عدم الخلاف فيه ايضا، وقد تقدم في الوجه الاول عدم اختصاص القاعدة بمدرك الركعة فعلا ، وعدم اختصاصها بالملتفت للواقعة ، فهذا المقدار من الزمان ملحق بالوقت في كون الصلوة فيه اداء بحسب الواقع مطلقا .

و يرد عليه ان هنا احتمالا اخر في الصحيحة لعله اقرب الى الفهم مسن هذا الاحتمال، وهو ان المراد بوقت فونها وقت لو خرج ذلك الوقت ولم يصل ثم اراد الصلوة تكون صلوته فائتة ، وبعبارة اخرى ان الميزان في وقت الفوت هو افتتاح الصلوة لا الركعات المتأخرة .

ويشهد لذلك صحيحتهما (٢) عن ابى جعفر عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى: ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا، يعنى مفروضا وليس يعنى وقت فونها

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٤٠ - من ابواب المواقيت حديث: ١ .

(٢) جامع احاديث الشيعة في احكام الشريعة باب - ٤٢ - من ابواب الخلل في الصلوة

ان جاز ذلك الوقت ثم صليها لم تكن صلوته هذه مؤداة ، يستفاد منها ان وقت الفوت وقت لو افتتح الصلوة فيه تكون فائئة غير مؤداة ، وهذا الاحتمال لو لم يكن اقرب فلا اقل من كونه مكافئا له ، ومعه تسقط الرواية عن الدلالة ، ومقتضى ادلة التجاوز انه لا اعتبار بهذا الشك هذا .

مع ان في الرواية نحو ابهام فان المراد بوقت الفوت ان كان الوقت الثانى اى الوقت الذى بعد وقت الفضيلة فانساب الفوت الى الصلوة يحتاج الى تأويل و تجوز ، وان كان المراد وقت لواتى بها فيه تكون مؤداة فتسميته بوقت الفوت غير ظاهرة ، وان كان المراد وقت لواتى بها كانت غير مؤداة فالامر بالاتيان قبل خروجه غير موجه ، وهذا ايضا يوجب عدم جواز الاستناد اليها للمطلوب .

المسألة الثالثة لوشك فى الاتيان بالعشائين بعد انتصاف الليل ، فبناء على امتداد وقتها الى نصف الليل لا يعنى بشكه لقاعدة التجاوز والدليل الخاص ، وبناء على امتداده الى الفجر ان قلنا بذلك مطلقا حتى للمختار وان وجبت المبادرة اليهما قبل انتصاف الليل وانه لا يجوز التأخير عنه بلا عذر ، وأما ان كان الوقت مع التأخير باقيا فيجب الاعتناء بالشك والاتيان بهما وهو واضح .

ولو قلنا بان الوقت للمختار الى انتصاف الليل ولو اخر الصلوة اليه تقع قضاء ، ويمتد الى الفجر لو كان التأخير لعذر كنسيان وحيض ، فحينئذ لو علم بان التأخير على فرضه عن عمد واختيار ، بأن شك فى أنه اتى بهما أو أنه اخرهما عن انتصاف الليل اختياراً لا يعنى بشكه لانه من الشك بعد الوقت ، ولو علم بانه على فرضه كان عن عذر يوجب الاعتناء والاتيان بها .

ولو لم يحرز احدهما وكان شاكا فى ان الترك هل كان عن اختيار او عن عذر ، لم يصح التمسك بقاعدة التجاوز لان الشبهة بالنسبة اليها مصداقية ، ومقتضى الاستصحاب بقاء التكليف و لزوم الاتيان بهما لكن لا يثبت بذلك لزوم المبادرة و عدم جواز التأخير عن الفجر لعدم اثبات كون الوقت باقيا ، وعلى فرض القضاء لا تجب

المبادرة اليه بناء على الموسعة ، بل على المضايقة ايضا لان التصديق ليس ينافى التأخير بهذا المقدار خصوصا لو كان حدوث الشك قبل الفجر بمقدار الاتيان بهما مثلا ، هذا بحسب القواعد .

واما بحسب النص الخاص ففي صحيحة زرارة والفضيل المتقدمة ان الحكم بوجود الاتيان و عدمه عند الشك مترتب على بقاء وقت الفوت و خروجه ، وقد ورد في رواية عبيد بن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام ، لا يفوت صلوة النهار حتى تغيب الشمس ، ولا صلوة الليل حتى يطلع الفجر ولا صلوة الفجر حتى تطلع الشمس (١) وهي حاكمة على الصحيحة باحراز الموضوع ، ومقتضى اطلاقها عدم الفرق بين الفروض المتقدمة ، لكنها ضعيفة ، نعم قد ارسلها الصدوق بقوله قال الصادق عليه السلام ، (٢) ومرسلاته كذلك معتمدة وان لا يخلو ذلك من اشكال في خصوص المورد المحتمل او المظنون ان مرسلته عين المسندة الضعيفة ، مع احتمال كون ذلك الارسال على فرض ما ذكر توثيقاً منه لروايات الرواية تأمل .

المسألة الرابعة لو شك في الوقت في الاتيان بالفريضة ، ففيه صور نتعرض لمهماتهما ، الاولى لو علم بانه صلى العصر ولم يدر أنه صلى الظهر او لا وكان الوقت واسعا فهل يجب عليه الظهر اولاً ، ربما يقال بعدمه لان الشك بعد تجاوز المحل فان صلوة العصر مشروطة بصلوة الظهر و محل الشرط قبل تحقق المشروط نظير الشك في الوضوء بعد الصلوة ويدل ، على ذلك قوله في بعض الروايات ان هذه قبل هذه .

وما قيل في الجواب من أن صلوة الظهر ليست مشروطة بوقوع صلوة العصر بعدها كي يكون محلها شرعا قبل صلوة العصر بل صلوة العصر مشروطة بالظهر فلا يكون الشك بعد تجاوز المحل ليس بمرضى فان لازم اشتراط الظهر بوقوع العصر بعدها كون محل العصر

بعدها كسوف محل العصر بعدها لا الظهر قبل العصر ، كما ان لازم اشتراط العصر بوقوع الظهر قبلها هو كون محل الظهر قبلها ، ولهذا ورد في الروايات ما تقدم .
ان قلت : ان الشك انما هو في صحة صلوة العصر ، و اجراء قاعدة الفراغ فيها لا يثبت كون الظهر قبل العصر . محققة الا بالاصل المثبت .

قلت : ان منشأ الشك في صحة صلوة العصر هو الشك في تحقق شرطه اى صلوة الظهر وقاعدة التجاوز جارية بالنسبة الى الشرط اى صلوة الظهر ومقدمة على قاعدة الفراغ ، مع ان المقرر في محله انه لا اصل رأسا لقاعدة الفراغ بل هنا قاعدة واحدة هي قاعدة التجاوز ومقتضاها تحقق الظهر قبل العصر او عدم الاعتناء بالشك فيها بعد تجاوز محلها .

فان قلت : ان الترتيب بين الظهر والعصر مختص بالملتفت ، ومع عدم الالتفات لا يشترط الترتيب فلا مجرى للقاعدة .

قلت هذا مسلم لكن لا يدفع الاشكال به في بعض الفروع ، كما لو علم بان الترك لم يكن من غير التفتات بل اما اتى بالصلوة او تركها عمداً والتفتات فتجرى القاعدة ويثبت بها تحقق الظهر ، و توهم عدم جريانها في مثل القرض فاسد مخالف لاطلاق الادلة .

والحق في الجواب ما تعرضنا له في محله من ان قاعدة التجاوز اصل محرز حيثى ، فصلوة الظهر لها حيثتان حيثية اشتراط العصر بها وحيثية كونها واجبة مستقلة فالقاعدة يحرزها في المقام من جهة الاشتراط لا مطلقا ، ولا بأس في التبديلات بالبناء على وجود شيء من جهة وعلى عدمه من اخرى ، فلو شك في الاتيان بالوضوء بعد صلوة الظهر يبنى على تحققه من حيث اشتراط الظهر به ويستصحب عدمه و يبنى عليه من حيث اشتراط العصر به ، ففي المقام يبنى على تحقق الظهر من حيث الاشتراط وعلى عدمه من حيث كونه واجبا مستقلا .

ففرق بين قاعدة الطهارة والاستصحاب و بين قاعدة التجاوز ، فان لسانهما

التعبد بوجود الطهارة والمستصحب مطلقا في موضوع الشك، واما قاعدة التجاوز فلا تدل على التعبد به مطلقا، بل من حيث المضى والتجاوز كما هو لسان ادلتها، فقوله عليه السلام: كل ما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو (١) يدل على عدم الاعتناء بالشك بالنسبة الى ماضى فالوضوء بالنسبة الى ماضى مبنى على الوجود او لا يعتنى بشكه لا بالنسبة الى ما يأتى، فصلوة الظهر محققة تعبدا بالنسبة الى ماضى وهو حيث اشتراط العصر بها لا بالنسبة الى ذاتها التى بقى وقتها ولم يتجاوز محلها، فعلى ذلك لو قيل باشتراط الترتيب واقعا يجب عليه الاتيان بالظهر و بصير حالها كحال الوضوء والطهور.

فان قلت: ان المحل في قاعدة التجاوز اعم من المحل الشرعى والعادى فاذا كان من عادة المصلى الاتيان بالعصر عقب الظهر يكون المحل العادى للظهر قبل العصر من حيث كونها واجبا مستقلا لامن حيث الاشتراط.

قلت: قد فرغنا في محله عن فساد هذه الدعوى لعدم الدليل عليها الادعى اطلاق الادلة او بعض الشواهد المذكورة في محله، و في الاطلاق منع بعد تعيين الشارع محل الاجزاء والشرايط، فانه مع تعيين المقنن محالها لوقال: ان ماضى المحل لا يعتنى بالشك يحمل عرفا على المحال المقررة، مع ان المحل العادى المختلف بحسب الاشخاص ولشخص بحسب الازمان لا يكون محلا بنحو الاطلاق.

مع ان مثل قوله: كل ما شككت فيه مما قد مضى محمول على التجوز بنحو الحقيقة الادعائية كما هو التحقيق في باب المجازات، والمصحح للدعوى كما يمكن ان يكون ماضى الوقت المقرر شرعا، يمكن ان يكون ماضى المحل العادى او هما معا او احدهما او المضى المطلق، و مع صحة الادعاء بكل نحو لا دليل على التعيين ولا على الاطلاق، اذ ليس المقام كالاطلاق فى ساير المقامات مثل جعل

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٢٣ - من ابواب الخلل الواقع في الصلوة

ماهية موضوعة للحكم بلا قيد حيث يحمل على الاطلاق ، فان الموضوع هنا ليس موضوعا للحكم بنحو الحقيقة ، ضرورة ان المضى لا ينسب الى نفس الموضوعات المشكوك فيها حقيقة ، فدار الامر في المصحح بين الوجوه المتقدمة ولولا الدليل على واحد منها لم يحمل على احدها ، لكن لاشكال في ارادة المحل الشرعي وانه ملحوظ لتصحيح الدعوى كما يدل عليه ادلة المقام ، واما ساير الاحتمالات فلادليل عليه، والعمدة ان الاطلاق في المقام ليس كساير الاطلاقات فتدبر جيدا .

واما دعوى ان قوله في بعض الروايات: انه حين العمل اذكر (١) مؤيد للتعميم فان ظاهره ان احتمال عدم وجود المشكوك فيه لاجل كونه على خلاف العادة لا يعتنى به فمخدوشة لان ذلك التعليل على فرض كونه تعليلا شاهد على ان الذاكر يأتي بالمأمور به على وجهه المقرر شرعا ولا يخل بمقصود المولى، لانه يأتي به على طبق عادته، ولو جعل هذا التعليل شاهدا على ان المراد بالمحل هو الشرعي منه لكان اولي .

واما دعوى ان قوله في بعض الروايات في الوضوء اذا قمت من الوضوء وفرغت منه وقد صرت في حال اخرى في الصلوة او في غيرها فاشككت في بعض ما سمي الله مما اوجب الله عليك فيه وضوئه لاشيء عليك (٢) ، وكذا في الغسل قوله : فان دخله الشك وقد دخل في صلوته فليمض في صلوته ولا شيء عليه (٣) ، شاهدان على الدعوى ففيه ما فصلناه في مقامه من ان حال الوضوء قبل جفاف محاله باقية وحال الغسل قبل الدخول فيما يترتب عليه شرعا باقية فراجع .

فتحصل مما مر ان مقتضى القواعد وجوب الاتيان بالظهر في الفرض ، لكن وردت هنا رواية ربما يستند اليها في وجوب المضى وعدم الاعتناء بالشك ، وهي ما

(١) الوسائل كتاب الطهارة باب -٤٢- من ابواب الوضوء حديث : ٧ .

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب -٤٢- من ابواب الوضوء حديث : ١ .

(٣) الوسائل كتاب الطهارة باب -٤١- من ابواب الجنابة حديث : ٢ .

روى الحلبي في آخر السرائر نقلا من كتاب حريز بن عبد الله قال : وقال زرارة عن ابي جعفر عليه السلام : اذا جاء (فاذا جاءك) يقين بعد حائل قضاه ومضى على اليقين ويقضى (العصر) الحائل والشك جميعا ، فان شك في الظهر فيما بينه وبين ان يصلى العصر قضاه ، وان دخله الشك بعد ان صلى (يصلى) العصر فقد مضت الا ان يستيقن لان العصر حائل فيما بينه وبين الظهر فلا يدع الحائل لما كان من الشك الا يقين (١) و لا بأس بصرف الكلام الى فقه الحديث فنقول : الظاهر سيما على نسخة (فاذا جاءك يقين) ان الكلام مسبوق بكلام آخر لم ينقل الينا ، ولهذا وقع في الجملة الاولى نحو اجمال .

فان متعلق اليقين يحتمل ان يكون صلوة الظهر فيراد انه مع اليقين بعدم الاتيان بها بعد الحائل اي العصر الذي هو المراد به بالقرينة، فيجب الاتيان بالظهر والعصر جميعا وعلى ذلك يقع في المقام اشكالان ، احدهما انه لم يفرض في الكلام الشك في الظهر بل الفرض تعلق اليقين بتركها فكيف قال الحائل والشك اي المشكوك فيه الذي يراد به الظهر ، ويمكن ان يتخلص عنه بتكلف بارد وهو ان الظهر كانت مشكوكا فيها ثم جاء يقين فكانه قال حدث يقين بعد الشك ثم باعتبار تعلق الشك بها قبل عروض اليقين وصفها بالمشكوك فيها ثانيهما ان اعادة العصر مخالفة لحديث لاتعاد ، الا ان يقال : لا بأس بها لولا تسالم الاصحاب على أن الترتيب ليس بواقعي .

ويحتمل ان يكون متعلق اليقين بطلان الحائل أي اذا جاء يقين ببطلان العصر يقضى العصر والشك اي الظهر المشكوك فيها جميعا، اما العصر فليقين، واما الظهر فعلى القاعدة ، فاراد افهام ان الحائل الباطل ليس بشيء ، وعلى ذلك يندفع الاشكالان ويناسب الفرع الاتي، بل ظاهر الرواية هذا الاحتمال لان المفروض في الكلام تعلق يقين وكون شيء مشكوكا فيه وقد جعل الحائل الذي هو العصر مقابل المشكوك فيه

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٦٠ - من ابواب المواقيت حديث : ٢ .

ومقابلته هو ما تعلق به اليقين فيكشف عن متعلق اليقين و هو بطلان العصر بعد فرض وجوده .

ثم انه وقع في كتاب جامع الاحاديث خطأ ففيه ويقضى (العصر - ح و) الحائل والشك جميعا بعطف الحائل على العصر بالواو وعليه لا يصح الكلام الامع التوجيه، لكن في السرائر هكذا ويقضى العصر (ح ز) الحائل الظاهر منه ان في نسخة ذكر العصر موصوفا بالحائل ، وجعل كلمة (ز) علامة على زيادة كلمة العصر فتوهم كاتب جامع الحديث ان كلمة زاء واو ، والامر سهل .

والمقصود في المقام قوله: فان شك في الظهر الى آخره الظاهر في التفصيل بين الشك الحادث قبل صلوة العصر وبعدها ، فلو حدث بعدها مضى ولا يعتنى به لمكان الحائل وهو العصر فيدل على ان الشك في الظهر مع سعة الوقت لا يعتنى به على خلاف القواعد.

لكنه معارض لصحيفة زرارة والفضيل (١) المتقدمة فانها مشتملة على جملتين هما، قوله: متى استيقنت او شككت في وقت فريضة انك لم تصلها وقوله : اوفى وقت فوتها انك لم تصلها صليتها .

وكل منها معارضة لرواية حريز عن زرارة بالعموم من وجه ، فان الجملة الاولى خاصة باول الوقت واعم من كون الشك قبل صلوة العصر او بعدها، والرواية خاصة بالشك بعد صلوة العصر واعم من اول الوقت و آخره ، و لعلها اعم من ذلك ومن خارج الوقت ايضا، وكذا الحال في الجملة الثانية فانها خاصة بآخر الوقت واعم من كون الشك قبل العصر او بعده ، والرواية اخص من وجه واعم من وجه فتعارضان والترجيح على فرض صحة سند الرواية للصحيفة لكونها موافقة للقاعدة اي روايات قاعدة التجاوز بحسب مفهومها بل منطوق بعضها كقوله انما الشك اذا كنت في شيء لم تجزه .

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٦٠ - من ابواب المواقيت حديث: ١ .

ولو استشكل في كون الروايات من الائمة عليهم السلام من المرجحات ، او استشكل في اندراج العامين من وجه في المتعارضين الوارد فيهما الترجيح ، سقطنا بالتعارض ، ويكون المرجح هو القواعد ، فيجب الاتيان بالظهر وهو واضح .

لكن في جواز الاتكال على رواية حريز اشكال بل منع لان استناد الكتاب اليه ليس واضحاً ومتواتراً والسند الى كتابه مفقود عندنا ، والظاهر ان الحلبي رحمه الله انما اسند الكتاب اليه باجتهاد منه وقيام قرينة لديه على ذلك ، لا بسند غير مذكور لنا ، وشهادته اجتهادية غير حجة لا يصح لنا الاتكال اليها .

هذا مضافاً الى احتمال آخر في الرواية يجمع به بينها وبين الصحيحة ويرتفع به التعارض ، وهو ان قوله : فان شك بينه وبين ان يصلى العصر قضاها يكون فعل المضارع مبنياً للمفعول ، ويراد به الوقت الذي يصلى فيه العصر اى قبل وقت الاختصاص اى مقدار اربع ركعات بالغروب او قبل بقاء ركعة واحدة حيث يصلى فيه العصر ، وقوله : ان دخله الشك بعد ان يصلى العصر على رواية الوسائل و نسخة من جامع الاحاديث يراد به بعد مضي الوقت عن مقدار اربع ركعات اور ركعة على احتمالين . وعلى ذلك يكون المراد بقوله في الجملة زمان يصلى فيه العصر ولا يصلى ، وعلى ذلك يحمل قوله لان العصر حائل اى الزمان الذى بقى من الوقت اقصر من اربع ركعات اور ركعة ، اى هذه القطعة من العصر حائل والشك فيه لا يعتنى به ، فصارت الرواية عين مضمون الصحيحة حيث علق فيها الحكم على بقاء وقت الفوت اى الوقت الذى لو جاز لم تكن صلوته مؤداة كما فى صدرها بل خرج وقته ، فيندفع التعارض كما يندفع اشكال كونها مخالفة للقواعد ، وهذا الاحتمال وان كان بحسب النظرة الاولى بعيداً فى الجملة ، لكن عند التأمل وفى مقام الجمع بينها وبين الصحيحة ليس بذلك البعد والامر سهل .

الصورة الثانية اذا اشتغل بصلوة العصر فى الوقت الموسع فشك فى الاتيان بالظهر فيها احتمالات ، احدها عدم جريان قاعده التجاوز ، بدعوى ان ظاهر قوله

في الروايات الا ان هذه قبل هذه (١) اعتبار عنوان القبلية واشترط العصر بعنوان قبلية الظهر عليها ، ولا يمكن اثبات هذا العنوان بقاعدة التجاوز الا بالاصل المثبت، ومع عدم جريانها تصل النوبة الى الاصل المحكوم اى استصحاب عدم الاتيان بالظهر، واجرائه لتنتقيح موضوع العدول من العصر اليها مشكل ، لان موضوع العدول بحسب ادلته هو العلم بترك الظهر فله موضوعية ولا تصلح ادلة الاستصحاب لاثبات قيامه مقام القطع الموضوعي، فلا بد من رفع اليد عما اشتغل بها والاتيان بالظهر ثم العصر .

وفيه مضافا الى منع اعتبار عنوان القبلية ، بل لا يراد بقوله: هذه قبل هذه الا اشتراط العصر بالاتيان بالظهر ، ومعه تجرى قاعدة التجاوز ، بل لو سلم اعتبار عنوانها جرت القاعدة في نفس العنوان المشكوك فيه، فاذا شك في تحقق عنوان القبلية المعتبر في صلوة العصر لا يعتنى به، بل يبني على تحققه لكون القاعدة على ما مر محرزة تعبدأ من حيث ، فاذا شك في حصول القبلية المعتبرة في صلوة العصر يبني على وجودها نعم لا يترتب عليها الا حيث صحة صلوة العصر .

ثم على فرض عدم جريانها لا مانع من جريان استصحاب عدم الاتيان لتنتقيح موضوع العدول ، لان عنوان مثل التذكر والعلم ونحوهما المأخوذ في الادلة لا يفهم منه الموضوعية عرفا بل المتفاهم العرفي من نحو قوله: ان نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها وانت في الصلوة فانوها الاولى (٢) ان موضوع الحكم هو عدم الاتيان وأن التذكر والعلم طريقان اليه فلا مانع من جريان استصحاب عدم الاتيان لتنتقيح موضوع العدول.

مضافا الى انه لقيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي وجه لا يخلو من جودة فراجع مظانه.

ثانيها جريان قاعدة التجاوز واثبات وجود شرط صلوة العصر بتمامها ، فان

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ١٦ من ابواب المواقيت حديث: ٢٤.

٢- الوسائل كتاب الصلوة باب ٣٦-٣٧ من ابواب المواقيت حديث: ١٠.

قوله: الان هذه قبل هذه ظاهر فى ان تقدم صلوة الظهر شرط لطبيعة صلوة العصر، لا لاجزائها حتى يقال: ان القاعدة لاتجرى بالنسبة الى الاجزاء الاتية ، فمحل الشرط للطبيعة قبلها ، فاذا اشتغل بها جاز عن محله فيحرز بالقاعدة شرطها فهل يجب اتمامها عصر اثم الاتيان بالظهر بدعوى ان الاستصحاب لايجرى مع وجود القاعدة ويعد الصلوة يجرى لان القاعدة محرزة من حيث ، او يجب العدول بان يقال : ان القاعدة لاتحرز وجودالظهر الامن حيث اشترط العصر بها كما هو الشأن فى المحرز الحيشى،ومعه لامانع من جريان استصحاب عدم الاتيان بالظهر من حيث ذاتها فيندرج الموضوع تحت ادلة العدول ، والافوق بالقواعد هذا الوجه .

ثالثها جريانها واحراز وجود الشرط بالنسبة الى الاجزاء الماضية دون الاتية ، بدعوى اشتراط صلوة العصر باجزائها بتقدم الظهر عليها ، فحينئذ يمكن ان يقال بامكان احرازه باقحام صلوة الظهر فى العصر و اتمامها ثم الاتيان بما بقى من العصر فصحت الظهر وكذا العصر لاحراز الشرط تعبدا ووجدانا بدعوى عدم الدليل على بطلان الصلوة باقحام الصلوة فيها ، كما ورد نظيره فى اقحام الصلوة اليومية فى صلوة الايات ، فالاقحام موافق للقاعدة .

ودعوى البطلان بالزيادة العمدية سيما الاركان فيها ممنوعة لعدم الصدق الامع الاتيان بعنوان الصلوة نفسها لالصلوة اخرى .

وما فى بعض الروايات فى باب النهى عن قرائة العزيمة معللا بان السجود زيادة فى المكتوبة (١) يقتصر على مورده بعد عدم صدق الزيادة حقيقة ، وحملها على التعبد، مع احتمال الصدق فيما اذا كانت السجدة من متعلقات السورة المأتى بها فى الصلوة فاين ذلك من المقام .

ودعوى ان الروايات الامرة بالعدول الى العصر دالة على عدم جواز الاقحام والالكان عليه البيان مخدوشة لان مجرد الامر به لايدل على عدم جواز غيره ، ولو

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٤٠ - من ابواب القراءة فى الصلوة حديث : ١٠ .

حمل الامر على الوجوب فلا يدل على التعيين ونفى الغير ، مع ان الظاهر حمله على الارشاد لتصحيح الصلوة ، ولولا كون ذلك الاقحام خلاف ارتكاز المشرعة لما كان به بأس ، ودعوى كون الاقحام ماحيا لصورة الصلوة و مخلا بالوحدة قابلة للدفع ، فالعمدة هو ذلك الارتكاز .

ثم انه يصح العدول منها الى صلوة الظهر لصحتها باحراز الشرط بدليل التجاوز للاجزاء السالفة واستصحاب عدم الاتيان بالظهر على ما مر لتنقيح موضوع العدول وقد تحصل ممامر صحة العدول في جميع الفروض بحسب القاعدة .

نعم ربما يتوهم مخالفة ذلك لرواية زرارة نقلا من كتاب حريز بن عبد الله المتقدمة في بعض الفروض والاحتمالات ، فان في قوله : فان شك في الظهر فيما بينه وبين ان يصلى العصر قضاها وان دخله الشك بعد ان يصلى العصر فقد مضت احتمالات منها ان يكون المراد ان حدث الشك قبل صلوة العصر قضاها ، وان حدث بعدها فقد مضت ، وعلى ذلك لم يتعرض لحدوثه في الاثناء ومنها ان يكون المراد ان حدث قبل شروع الصلوة قضاها ، وان حدث بعد الشروع مضت ، وهذا مخالف لما تقدم من لزوم العدول فان المتفاهم منه انه لا يعتنى بشكه ويصح ما اشتغل به عصر أو يتمها كذلك ، ومنها ان يكون المراد ان حدث بينه وبين اتمام الصلوة قضاها ، اى ان حدث قبل تمامها ، و في مقابلة الحدوث بعدها ، و في هذا الفرض يمكن اجراء القاعدة المتقدمة اى العدول الى العصر ، فالمخالف لها فرض واحد منها ، مع احتمال ان يكون المراد بقوله مضت البناء على الاتيان بالظهر بماهى شرط في العصور او كل الحكم على القواعد ، والامر سهل بعد ضعف الرواية فالقاعدة متبعة .

الصورة الثالثة لو علم بالاتيان بالعصر وشك في الاتيان بالظهر وقد بقى من الوقت اربع ركعات ، فان قلنا باشتراك الوقت بينهما الى الغروب مطلقا كما قويناه في محله يجب الاتيان بالظهر وكذا لو قلنا بذلك فيما اذا كان آتياً بالعصر لكون الشك فيها حينئذ في الوقت ، كما أنه لو قيل باختصاص آخر الوقت بالعصر مطلقا كان الشك

في الظهر حينئذ من الشك بعد الوقت فلا يعتنى به .

ان قلت : هذا كذلك بحسب القاعدة ، لكن مقتضى صحيحة زرارة والفضيل (١) المتقدمة ان الحكم معلق على خروج وقت الفوت وعدمه ، حيث صرح فيها بأنه ان شك في وقت فوتها يجب الاتيان ، وان خرج وقت الفوت فقد دخل حائل فلا يجب ، وقد فسر وقت الفوت فيها بانه وقت لوجاز ذلك الوقت لم تكن الصلوة مؤداة .

واذا ضم ذلك الى صحيحة الحلبي ، قال : سألته عن رجل السى ان قال : قلت : فان نسي الاولى والعصر جميعا ثم ذكر ذلك عند غروب الشمس ، فقال : ان كان في وقت لا يخاف فوت احدهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر ، وان هو خاف ان يفوته فليبدء بالعصر ولا يؤخرها فيفوته فيكون قد فاتناه جميعا الى آخرها (٢) ينتج انه مع بقاء اربع ركعات خرج وقت فوت الظهر اى وقت لوجاز لم يكن مؤديا ، فيكون شكه بعد وقت الفوت فلا يجب الاعتناء ، فالميزان خروج الوقت بمقدار لو صلى لم يكن اتيا بالمأمور به كما لو شك في العصر مع بقاء الوقت بمقدار اقل من ركعة فانه لا يعتنى به مع عدم خروج الوقت ، لانه لو صلى في ذلك الوقت لم يكن صلوته مؤداة .

قلت : في صحيحة الحلبي احتمالان ، احدهما ان المراد بفوتهما مضى وقتها اى كون فوت الظهر المأتى بها في الوقت المذكور مستندا الى مضى وقتها كما هو الحال في العصر المأتى بها بعد الظهر في الفرض ، وعلى ذلك تكون الصحيحة كمرسلة داود بن فرقد (٣) من ادلة القائلين باختصاص آخر الوقت بالعصر و عدم الاشتراك فخرج الفرض عن مفروض المسألة .

وثانيهما ان المراد بفوت الظهر هو بطلانها ، لكون الوظيفة في الوقت الضيق

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٦٠ - من ابواب المواقيت حديث : ١ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٤ - من ابواب المواقيت حديث : ١٨ .

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٤ - من ابواب المواقيت حديث : ٧ .

هو الايتان بالعصر وكانت الظهر مشروطة بالايان بالعصر فالبطلان مستند الى ترك شرطها لالى خروج وقتها كما لو صلى العصر فى الوقت المشترك قبل الظهر عمدا، و لما كان البطلان فى وقت لا يمكن جبرانها فى الوقت صح القول بانها فات منه ، نظير ما لو صلى العصر فى الوقت المختص بها باطلة فان البطلان وان لم يكن مستندا الى خروج الوقت لكن صح القول بفوتها لعدم بقاء الوقت لجبرانها .

وعلى هذا الاحتمال يجمع بين الروايات الدالة على بقاء وقتها الى الغروب كالروايات المتقدمة فى خلل الوقت . و لعل منها رواية عبيد بن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام وفيها لا يفوت صلوة النهار حتى تغيب الشمس (١) على اشكال فيها وبين ماهى ظاهرة فى اختصاص آخر الوقت بالعصر ويجمع ايضا بين الصحيحتين بان المراد من صحيحة الحلبي ما ذكر ومن صحيحة زرارة والفضيل (٢) هو خروج الوقت ، وعلى ذلك لما كان الوقت باقيا و مشترك كابن الظهريين يجب الاعتناء بالشك ، ويجب الايتان بها بعد الايتان بالعصر وان كانت قضاء .

الصورة الرابعة لوشك فى الظهريين فى الوقت المختص بالعصر يجب الايتان بها على اى حال لكون الشك بالنسبة اليها فى الوقت ، وكذا الظهر ان قلنا باشتراك الوقت بينهما الى الغروب مطلقا ، اما لو قلنا باختصاص آخر الوقت بالعصر لو لم يأت بها ، ومع الايتان بها يكون وقت الظهر باقيا ، فهل يجب الايتان بها فى الفرض او لا وجهان .

وجه الثانى ان العصر محكومة بعدم الايتان بها ، لقاعدة الشك فى المحل ، وللاستصحاب ، و لصحيحة زرارة والفضيل . فيكون الشك فى الظهر بعد خروج المحل .

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب -١٠- من ابواب المواقيت حديث : ٩.

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب -٦٠- من ابواب المواقيت حديث : ١.

وفيه أنه لا يثبت بالقاعدة الا الاعتناء بالشك بالنسبة الى العصر على اشكال فيه ايضا، كما لا يثبت بالصحيحة الاوجوب الاتيان بالعصر و لا بالاستصحاب الالبناء على عدم الاتيان بها ، ولا يثبت بشيء منها ان الوقت مختص بالعصر كما لا يثبت بها ان الشك في الظهر بعد الوقت لتجرى القاعدة ، بل ولا يثبت بها ان الوقت خارج بالنسبة الى الظهر الا بالاصل المثبت .

فان قلت : ان الاختصاص بالعصر من الاحكام الوضعية الشرعية المترتبة على وجوب الاتيان بالعصر ، وبعد ثبوت الاختصاص يكون عدم كون الوقت للظهر عبارة اخرى عنه لامن اللوازم حتى يكون الاصل مثبتا ، وبعد الحكم شرعا بان الوقت خارج بالنسبة الى الظهر يكون الشك فيها خارج الوقت ، فيترتب عليه اثره وهو المضى .

قلت : ان وجوب الاتيان بالعصر مترتب على الاختصاص دون العكس كما يظهر من الادلة كمرسلة داود ، فاجراء الاصل فيه لاثبات الاختصاص مثبت فانه من اثبات الملزوم باستصحاب اللازم ، ومن قبيل استصحاب الحكم لاثبات الموضوع كاستصحاب وجوب اكرام زيد لاثبات كونه عالما ، مع انه على فرض اثبات الاختصاص والتسليم بان كون الوقت خارجا عبارة اخرى عن الاختصاص ، والغض عن عدم امكان كون احد العنوانين عين الاخر ، بل انه من اللوازم البينة والجلية والاصل مثبت حتى في مثلها بل في الوسائط الخفية والجلية على ما هو المقرر في محله ، الا ان يدعى ان جعل في احدهما مستلزم للجعل في الاخر وهو كما ترى - لاشك في ان اثبات كون الشك بعد الوقت باستصحاب وجوب الاتيان بالعصر مثبت .

ثم انه هل يمكن اثبات كون الشك في الوقت بالنسبة الى الظهر باستصحاب بقاء وقته أما باستصحاب الشخص أو القسم الاول من الكلّي ان قلنا بان الوقت مشترك بينهما الى الغروب الامع عدم الاتيان بالعصر الى اربع ركعات بالغروب فينقلب الاشتراك الى الاختصاص ، او قلنا بان آخر الوقت مختص بالعصر ومع الاتيان بها قبل صلوة الظهر بوجه صحيح يستمر وقت الظهر الى الغروب ، فمع الشك في الاتيان

بالعصر يشك في استمرار وقت الظهر فيستصحب او باستصحاب القسم الثالث من الكلى ان قلنا بان وقتها الى مقدار اربع ركعات ، ومع الاتيان بالعصر قبلها بوجه صحيح جعل وقت العصر للظهر بجعل اخر ، فالشك في بقاء الوقت ناش من حدوث وقت آخر مقارنة لزوال الوقت الاول فيستصحب الوقت الكلى ويترتب عليه قوله : ان شك في وقت الفوت فليصل ، ويدعى ان هذا الامر التعليقى حكم تعليقى شرعى مترتب على الوقت ، نظير الاستصحاب التعليقى لترتب الحكم على الموضوع عند وجوده ، كاستصحاب حكم العصير العنبى ، اى قوله : ان نش عصيره يحرم الى زمان صبرورته زيبيا ، ويترتب عليه الحرمة عند نش عصيره .

قلت : ان استصحاب بقاء الوقت لا يثبت به كون الشك في الوقت ، وتوهم ان الشك وجدانى والوقت مستصحب فيثبت الموضوع بها فاسد لان ما هو وجدانى هو الشك فى هذه القطعة من الزمان وما هو مستصحب نفس وقت الظهر ، و اما كون الشك فى وقتها فهو ليس بوجدانى ولا يصح اثباته بالاصل الاعلى الاصل المثبت ، والتنظير بالاستصحاب التعليقى فى غير محله كما هو ظاهر .

ثم انه بعد عدم جريان قاعدة التجاوز فى الظهر ، ربما يقال بان عدم وجوب الظهر فى الوقت المختص بالعصر معلوم ووجوب القضاء مشكوك فيه ومقتضى قاعدة البرائة عدم وجوبها ، بل مقتضى استصحاب عدم وجوب القضاء واستصحاب عدم وجوبها الى ما بعد الوقت ذلك .

ويمكن ان يقال : ان معلومية عدم وجوب الظهر فى الوقت المختص ممنوعة لاحتمال وجوبها فان العصر محتمل التحقق وعلى فرضه تجب الظهر ، بل مع عدم الاتيان بالعصر ايضا يحتمل وجوب الظهر ، لاحتمال كون وجوب الاتيان بالعصر فى الوقت المختص من باب تزاحمهما وترجيح الشارع جانب العصر ، وقد حقق فى محله ان المتزاحمين واجبان فعلا ولا يسقط خطاب المزاحم المرجوح فحينئذ يحتمل وجوب الظهر كما يحتمل وجوب العصر فيستصحب وجوبهما ووجوب الظهر الى ما بعد الوقت ، فان قلنا بوحدة

التكليف الادائى والقضائى وان وجوب القضاء تابع للاداء وان تعدد المطلوب يكون الاستصحاب شخصيا او من الكلى القسم الاول ، وان قلنا بان القضاء بامر جديد يكون من القسم الثالث لاحتمال حدوث التكليف بالقضاء مقارنا لسقوط الامر الادائى ، وان احتمل الامران يكون من القسم الثانى .

وفيه - مضافا الى ان الاحتمال الاول والثالث باطلان لان القضاء بامر جديد بحسب مقتضى الادلة ، وان التحقيق هو الاحتمال الثانى ، واستصحاب الكلى ممنوع لما اشرنا اليه سابقا من ان الكلى المستصحب لا بد وان يكون حكما شرعيا او موضوعا ذاحكم ، والكلى الجامع بين التكليف الادائى والقضائى ، ليس حكما شرعيا بل امر انتزاعى عقلى لا يجب اتباعه ، ولا موضوعا مترتبا عليه الحكم الشرعى ان مقتضى صحيحة الحلبي الحاكمة بان الاتيان بالظهر فى الوقت المختص بالعصر موجب لفوتها ان المورد ليس من باب التزاحم ، والا لم يكن وجه لبطلانها سواء سقط الامر كما هو المعروف ام لا كما هو المختار ، فالبطلان بعد اشتراك الوقت بينهما بحسب الادلة كما تقدم لاجل ان الظهر مشروطة بالاتيان بالعصر ، ومع عدمه بطلت لفقدان الشرط ، فاستصحاب عدم الاتيان بها ينقح موضوع الصحيحة ، فعلى ذلك يجرى استصحاب عدم وجوب الظهر الى ما بعد الوقت ، فلا يجب القضاء كما هو مقتضى البرائة واستصحاب عدم وجوب القضاء .

وقديتوهم ان استصحاب عدم الاتيان بها الى آخر الوقت ينقح موضوع الفوت الذى هو مأخوذ موضوعا لوجوب القضاء ، وهو حاكم على الاستصحابين المذكورين وعلى اصل البرائة ، لا يقال : ان اجراء الاستصحاب لاثبات عنوان الفوت مثبت ، فانه يقال : ان الفوت ليس عنوانا وجوديا منتزعا من عدم الاتيان الى آخر الوقت كعنوان الحدوث الذى هو امر وجودى منتزعا من الوجود المسبوق بالعدم حتى يكون الاصل بالنسبة اليه مثبتا ، بل الفوت عبارة عن عدم الاتيان بالموضوع المشتمل على المصلحة المقضية للوجود الى زمان لا يمكن تداركها ، فهو عنوان عدمى وعبارة اخرى عن

عدم تحقق الموضوع المذكور ، فاجراء اصالة عدم الاتيان الى آخر الوقت كاف في الحكم بالقضاء.

وفيه ان دعوى وحدة العنوانين و كون احدهما عبارة اخرى عن الاخر ممنوعة ، بل الفوت مترتب على الترك في تمام الوقت ، والشاهد عليه صحة قولنا ترك في تمام الوقت صلوته ففانت منه ، وعدم صحة : تركها في تمام الوقت فتركها ، وكذا فانت منه ففانت ، وكذا فانت منه فتركها فصحة الاول عرفا و عقل عدم صحة ما عداه شاهدة على اختلافهما عنوانا و واقعا و ترتب الفوت على الترك .

وما قلنا من ترتب الفوت على الترك مع كون كل منهما عدميا ، نظير ما يقال : من أن عدم العلة علة لعدم المعلول ، وليس المراد منه تأثير عدم في عدم ، او ترتب عدم على عدم ، بل هولبيان على الوجود للوجود و ترتب وجود على وجود وعلى اى حال بعد اختلافهما عنوانا و اعتبارا ، لا يصح اثبات الفوت باستصحاب الترك في تمام الوقت الا بالاصل المثبت ، وانه من قبيل اثبات اللازم باستصحاب الملزوم في العرف وان كان اطلاق ذلك على الاعدام مبنيا على المسامحة عقلا .

فتبين من ذلك ان تخلصه عن الاصل المثبت بدعوى كون الفوت عدميا و ليس نظير الحدوث غير مرضى لان ميزان المثبتية محقق ولو كان العنوانان عدميين . نظير اثبات عدم اليوم باستصحاب عدم طلوع الشمس وبالجملة بعد اختلافهما عنوانا لا يصح استصحاب احدهما لاثبات الاخر الا بالاصل المثبت من غير فرق بين عدميتهما او وجودية احدهما او كليهما ولا بين ترتب احدهما على الاخر وعدمه ، هذا اذا قلنا بان القضاء مترتب على الفوت ، واما ان قلنا بانه مترتب على عدم الاتيان بالمأمور به في الوقت المقرر له فلا مانع من جريان استصحاب عدم الاتيان الى آخر الوقت لاثباته .

ان قلت : ان الفوت مترتب على عدم الاتيان في الوقت المقرر لاعلى مجرد عدمه ، واستصحاب عدمه في الوقت غير جار لعدم الحالة السابقة لعدم الاتيان في الوقت ظرفاً وقيداً ومثبتية استصحاب عدمه المطلق الى آخر الوقت لاثبات عدمه في الوقت كاستصحاب ساير الاعدام الازلية .

قلت : اولاً ان كلا من تقييد عدم الاتيان بزمان خاص وكونه ظرفاً له محال لان العدم لا يعقل ان يصير مثبتاً له ، ضرورة أن ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له ؛ فعدم الاتيان بالصلوة لا يعقل ان يكون موضوعاً للقضاء مع قيد الوقت او ظرفيته له ، كما لا يكون الموضوع له عدم الاتيان بالصلوة المتقيدة بالوقت اوفى الوقت ، على ان يكون الظرف قيد الاصلوة او ظرفاً لها ويكون الاتيان بلا قيد ، فان عدم الاتيان بالصلوة المتقيدة او المظروفة صادق قبل الوقت ولا يكون موضوعاً للقضاء ، فما هو قابل للتقييد والمظروفة ليس موضوعاً له ، وعدم الاتيان في الوقت يصح ان يكون موضوعاً ، لكن تقييده بالوقت او ظرفية الوقت له غير ممكن ، فعلى ذلك لا بد من القول بان ما يترتب عليه القضاء عدم الاتيان ومضى الوقت المقرر للمأمور به ، وان الموضوع ذو جزئين .

فحينئذ يمكن اثبات القضاء باستصحاب العدم ومضى الوقت وجداناو من قبيل اثبات الموضوع بالاصل والوجدان .

ومع الغض عن ذلك والتزام ان الموضوع للقضاء عبارة عن عدم الاتيان في الوقت على ان يكون الوقت ظرفاً لعدم الاتيان بدعوى عرفية ذلك ، والميزان هو تشخيص العرف لاحكم العقل يمكن اجراء اصل عدم الاتيان في الوقت بوجهين .

احدهما استصحاب عدم الاتيان بالصلوة في الوقت من ما قبل الظهر مثلاً الى غروب الشمس ، ومعه يحرز الموضوع اى عدم الاتيان في القطعة المتصلة بما قبل الظهر وهذا استصحاب شخص يكون الظرف الذي هو جزء الموضوع قطعة من الزمان الذي يكون بقاء للمستصحب ، وليس كليا حتى يتوهم المثبتية ، وعدم كون القطعة الاولى موضوعاً للحكم لا يضر به بعد كون القطعة المتصلة بها موضوعاً له .

ثانيهما استصحاب عدم الاتيان بها في الوقت المقرر ، فان في الجزء الاول منه الذي لا يوسع للصلوة حتى بمقدار تكبيرة الافتتاح تماما يصح ان يقال : انى اعلم

بعدم الاتيان بها فى الوقت المقرر ، فان وقتها من الزوال وهى لا يعقل ان تقع فى اول الزوال ، فيصح القول المذكور ، ومع الشك فى الاتيان بها الى الغروب يستصحب القضية المتيقنة اليه ، نعم لو احتمل الاتيان بها قبل الوقت و وقوع جزء منها فيه ، لاتصح دعوى العلم ان قلنا بان هذا المقدار الذى لا يسع الا لبعض السلام كاف فى الصحة وهو محل كلام .

الصورة الخامسة لو علم اجمالا بالاتيان باحدهما وعدم الاتيان بالآخرى ولم يبق من الوقت الا اربع ركعات فلو كان المأتى بها الظهر يجب عليه العصر وبالعكس .

وعندئذ ان قلنا بعدم اعتبار قصد العنوان فى الصحة يكتفى بالاتيان باربع ركعات بقصد ما فى الذمة وتصح ، واما ان قلنا باعتبار قصد العنوان تفصيلا فى الصحة وأنه لا يصح قصد ما فى الذمة حتى يكتفى باربع ركعات من غير القصد الى احد العنوانين فيعلم اجمالا بوجود احدهما قاصدا لعنوانها فحينئذ ان قيل بان وقوع العصر قبل الظهر صحيحة لا بد وأن يكون ناشياً عن الغفلة ، و اصابة عدمها امارة عقلائية تكشف عن ان المأتى بها الظهر لا العصر غفلة ، فيجب عليه العصر ، لكنه فاسد جدا لا يستند الى دليل .

وعليه لو قلنا بان الوقت مختص بالعصر مطلقا سواء اتى بها ام لا ، فقاعدة التجاوز الجارية فى الظهر ، و استصحاب عدم الاتيان بالعصر الفارغ عن المعارض يوجب انحلال العلم تبعدا ، فيجب عليه العصر ، ويبنى على تحقق الظهر ولا يعتنى بشكه ، وان قلنا بالاشراك مطلقا فلا تجرى قاعدة التجاوز فيهما ، وكذا لو قلنا بالاختصاص لو لم يأت بالعصر فانه من موارد الشبهة المصدقية للقاعدة .

فحينئذ ان قلنا بعدم جريان الاستصحاب فى اطراف العلم مطلقا او بسقوطه بالتعارض ، فيجب العمل بالعلم الاجمالي بالاتيان باحدهما بعنوانه رجاء و قضاء الاخرى خارج الوقت ، و توهم لزوم الاتيان بالظهر لتحصيل الترتيب فاسد لان

الترتيب اما حاصل او غير معتبر في الفرض ، وتوهم انه لادليل على القضاء بعد سقوط الاصل غير صحيح لان العقل يحكم بوجود الايتان بهما ، ولازم ذلك الايتان باحدهما قضاء ، كما لو علم بعد الوقت بترك احدهما وبعبارة اخرى بعد العلم بان ترك المأمور به في الوقت يوجب القضاء يكون العلم الاجمالي حجة على الواقع كالعلم التفصيلي . ولو قلنا بجريان الاصل في اطراف العلم لو لم يلزم منه المخالفة العملية ، فتجرى اصالة عدم الايتان في كل منهما فيحرز موضوع صحيحة الحلبي من وجوب الايتان بالعصر ، الا ان يقال : ان مفاد الصحيحة لا ينطبق على المورد ، لان فيها التعليل بانه لو اتى بالظهر فاتناه ، ولاشك أنه مع العلم بالايتان باحدهما لم يفت المأتى بها ، الا ان يقال : ان لازم التعبد بعدم الايتان بهما هو التعبد بفوتهما لو اتى بالظهر ، مع ان الحكم بوجود العصر مع عدم الايتان بهما الى ما بقي من الوقت مقدار اربع ركعات مسلم غير قابل للتشكيك ، والاستصحاب يحرز موضوع الحكم .

هذا كله على القول باعتبار قصد العنوان تفصيلا ، واما مع عدمه فالايتان باربع ركعات بقصد ما في الذمة كاف في العمل بالعلم الاجمالي وفي تحقق قصد العنوان اجمالا ، ولا يجب عليه القضاء ، وتوهم انه مع جريان الاصلين يجب عليه الايتان بالعصر بمقتضى الادلة في غير محله فانه مع الايتان بما هو المعلوم لا يبقى مجال لاحتمال وجوب شيء عليه ، والفرض انه ليس على ذمته الاصلوة واحدة و قد اتى بها بلا ريب ، والتحقيق ذلك واما ما تقدم فمبني على مبان غير مرضية .

تنبيهه لابس بالاشارة الى امر ربما ينتج في بعض المسائل الآتية ، وهو انه لا اشكال في عدم الفارق بين الظهرين ، كما انه لا اشكال في انه لاحقيقة لهما الا تلك الاجزاء من التكبير الافتتاحية الى التسليم معتبرا فيها نحو وحدة واتصال ، فالظهران متحدتا الحقيقة والصورة ودعوى ان لكل منهما حقيقة مختلفة مع صاحبتهما في غير محلها .

فحينئذ يقع اشكال، وهو ان اختلافهما في بعض الاحكام بعد اتحادهما في الصورة والحقيقة مما لا منشأ له ، فكيف صارت صلوة الظهر وهى الصلوة الوسطى افضل من ساير الصلوات ، ولم يختص اول الوقت بالظهر واخره بالعصر ، ولم اشترط العصر بوقوعها بعد الظهر الى غير ذلك .

والذى يمكن ان يقال ان اختلاف الاضافات كثير اما يوجب اختلاف الاحكام عرفا وشرعا مع وحدة المضاف اليه حقيقة ، فداء رسول الله صلى الله عليه وآله و سيفه وساير ما يضاف اليه اشرف وافضل من غيره ، ولو وجد ردائه او سيفه لبذل فيه من الاثمان بلغت ما بلغت ، وليس ذلك الا للمجرد الاضافة اليه ، وفرش المسجد لا يجوز بيعه بخلاف فرش المنزل لمجرد اختلاف الاضافة ، والزمان مع كونه امرا واحدا مستمرا لا يختلف فيه حقيقة يوم من يوم اخر ولا ليلة من ليلة اخرى لكن لما نزل القرآن المجيد فى ليلة القدر اوفى شهر رمضان صار زمان نزوله من اجله عظيما شريفاً يمتاز عن ساير الازمنة ، وليس ذلك الا لاضافة خاصة ، وكذا الحال فى الكعبة ومدينة الرسول الى غير ذلك .

فحينئذ يمكن ان يقال : ان ساعات الايام بواسطة القضايا الواقعة فيها صار بعضها اشرف من بعض ، وما نسب الى بعضها صار اشرف من غيره بواسطة الاضافة ، وكذا يختلف الاحكام بذلك ، فاربع الركعات المأمور بها فى اول الظهر لاجل انتسابها اليه تختلف مع شريكتهما فى الاحكام والاثار الاعتبارية .

فحينئذ تمتاز الظهر عن العصر بهذه الاضافة ، ولا بد من قصد العنوان وان كان بنحو الاشارة والاجمال ، كالاثان باربع ركعات بقصد ما فى الذمة ، فان ذلك اشارة الى ما هو الواقع المعلوم حقيقة عند الله وان كان مجهولاً عند المكلف ، وهذا المقدار كاف فى التعيين وقصد العنوان ولادليل على الزائد منه .

ثم ان الاضافة الى الظهر مثلاً قد تعتبر بالنسبة الى نفس طبيعة الصلوة وما هيته من غير نظر الى اجزائها فتكون اضافة واحدة لمضاف واحد ، وقد تعتبر الى اجزائها

فكل ركعة او جزء منها كانت مضافة الى الزمان .

فعلى الثانى يكون العدول من صلوة الى اخرى محالا ، لان الجزء مثلا عند وجوده صار مضافا الى الزمان و ماتيا به بعنوانه ، و بعد تحققه بهذا العنوان و هذه الاضافة لا يعقل تبديله باضافة اخرى و عنوان اخر ، اما الصيرورته معدوما او الامتناع انقلابه عما هو عليه .

وعلى الاول يجوز العدول ، لان الاضافة لنفس الطبيعة التى بيدها ، و مادام الطبيعة تحت اختيار المكلف حال اشتغاله بها له ان ينوى لها اضافة اخرى ، و هو امر اختياري له ، فمن اشتغل بصلوة الظهر ثم بداله ان يجعلها صلوة العصر او غيرها له ذلك باختياره و نيته مادام مشتغلا بها من غير لزوم امتناع ، و على ذلك يكون العدول موافقا للقاعدة سواء عدل من الحاضرة الى الفائتة ، او من اللاحقة الى السابقة او بالعكس ، فان ظاهر ادلة العدول هو ذلك حيث تدل على انه بالنية يتحقق العدول ، فمن صلى ركعتين من العصر ثم علم انه ترك الظهر ينويها ظهرا كما هو مورد النص ، و هذا يكشف عن ان الاضافة مخصوصة بنفس الماهية للاجزاءها ، و الامتناع الاخذ بظاهر الروايات و كان اللازم تأويلها .

وبالجملة بعدما كانت الماهية بنفسها واحدة غير ممتازة ، و دل الدليل على ان الاضافة الموجبة للافتراق قابلة للنقل باختيار المكلف لكونها للماهية و نظير اضافة الملكية لا اضافة الاجارة صار العدول على القاعدة بعد ما وقع المعدول عنه صحيحا و كان المعدول اليه مأمورا به ، و على ذلك لو دخل فى صلوة الظهر مع عدم الاتيان بالعصر فى الوقت الخاص بالعصر او شك فى الاتيان بها يمكن القول بلزوم العدول الى العصر ، و انما لا يجوز العدول الى اللاحقة اذ لم يكن السابقة مأمورا بها كما لو اتى بها ثم دخل فيها ثانيا خطأ فان عدم الجواز لاجل بطلان السابقة ثم لو قلنا بعد جواز العدول من السابقة مطلقا ، و استشكلنا فى ما مر بأن الامكان لا يكفى فى القول بالصحة مع توقيفية العبادة ، و لادليل على جواز العدول كذلك ، بل لعل عدمه متسالم عليه

بين الاصحاب، يمكن القول في الفرع المذكور بايقاع صلوة العصر في خلال الظهر، وبعد تتميمها يتم الظهر من غير احتياج الى رفع اليد، اذ لا دليل على عدم جواز ذلك كما مر في السابق، وبذلك يقع بعض الظهر في وقتها كالعصر.

ولو منع ذلك ايضا بدعوى مخالفته لارتكاز المتشعبة لا بد من رفع اليد عن الظهر والاتيان بالعصر ثم الظهر قضاء، هذا اذا ادرك من العصر ركعة او ازيد، والافالظاهر صحة الظهر ولزوم تتميمها ثم قضاء العصر. لان الوقت مشترك، والظهر صحيحة الى الان فرضا، والعصر لم يزا حمه الصيرورتها قضاء رفع اليد عن الظهر لا، فيجب عليه تتميمها مع القول بعدم جواز العدول الى العصر.

الصورة السادسة لو لم يبق من الوقت الار كعة فشك في الاتيان بالصلوة، فبملاحظة خصوص قاعدة التجاوز مع الغض عن الدليل الخاص الوارد في الوقت اى صحيحة الفضيل وزرارة (١)، وعن دليل من ادرك ركعة (٢) يمكن ان يقال: انه لم يمض الوقت وان الشك في الوقت، لان ظاهر الادلة ان وقت الظهرين باق الى غروب الشمس، وهذه القطعة الاخيرة وقت للطبيعة، ولهذا لو وقعت الركعة الاخيرة من الصلوة فيها لكانت في وقتها بخلاف ما لو وقعت بعد غروب الشمس، واما يمضى الوقت بقول مطلق بغروبها، فمقتضى ضم هذه الروايات اى روايات امتداد الوقت الى غروب الشمس الى روايات قاعدة التجاوز هو ان الشك في الوقت.

وقد يقال: ان المراد بالوقت في قوله (ع): انت في وقت منهما جميعا: (٣) هو الوقت الواسع لاداء الصلوة فيه، لان وقت الشيء ما يمكن ان يقع فيه بتمامه، ومن المعلوم عدم امكان وقوع الصلوة في الوقت الذي لا يسع الاركعة، فلا بد من توجيه قوله: انت في وقت منهما الى الغروب ومضى الوقت الواسع لجميع الصلوة

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٤٠ - من ابواب المواقيت حديث: ١ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٣٠ - من ابواب المواقيت .

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٤ - من ابواب المواقيت حديث: ٥ .

بذهابه الى حد لا يمكن ان يقع تمام الصلوة فيه .

وفيه انه لا وجه لتأويل الروايات بعد امكان الحمل على ظاهرها ، و هو ان الوقت الى غروب الشمس ، لا بمعنى انه وقت الشروع ، بل بمعنى انه وقت لها باعتبار انه لو وقعت الصلوة في تحققها الامتدادى فيه لوقعت فى وقتها ، فهل يصح ان يقال فى قوله عليه السلام اذا زالت الشمس دخل وقت الصلوتين : (١) لا يراد به ظاهره لان الصلوة لا يعقل وقوعها اول الزوال ، فكما ان المراد به انه وقت لاجل انه لو شرع فيها حال الزوال وقع الصلوة فى الوقت المضروب لها ، كذلك المراد بان قبل الغروب وقت انه لو ختمت وقعت فى وقتها ، وقوله : كل ما شككت فيه مما قد مضى (٢) لونسب الى زمان الصلوة يكون مضيه بقول مطلق هو المضى بجميع قطعاته .

وبتقريب آخر ، ان الصلوة فى اعتبار الشارع المستشكف من ارتكاز المتشرفة والابخار الواردة فى الابواب المختلفة ليست نفس تلك الاجزاء ، ولا مجموعها من حيث المجموع بالترتيب الخاص بدليل ان المكلف اذا كبر دخل فيها بلا ريب و بلا شائبة مجاز ، وهو داخل فيها الى ان يختمها بالسلام سواء فى ذلك نفس الاجزاء والفترات الحاصلة بينها ، فالداخل فيها امر حاصل بمجرد الشروع و باق الى آخره ، ولا يعقل مع كونها اجزاء او مجموعا ان تكون كذلك كما لا يعقل فيها القواطع و النواقض ، وانما يصح كل ذلك بلا تأول اذا كانت معتبرة بنحو وحدانى اتصالى نظير ساير الماهيات التى تتحقق باول الوجود وتبقى الى آخره .

فلو كان البلد مثلا مجموع الابنية لا يصدق على الوارد فى اولها انه وارد فى البلد ، لان الجزء ليس بلدا ، والحال فى نقطة منه ليس حالافيه ، بل لا يعقل الحلول فيه باحد ، بل البار باحد جانبيه الى الاخر غير مار بالبلد لان المرور وقع على

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ٤- من ابواب المواقيت أحاديث : ١٠٩١٠ و ١٠٩١١ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب ٢٣- من ابواب الخلل الواقع فى الصلوة حديث : ٣٠٣ .

الاجزاء الخاصة وهي ليست بلدا .

ولو كان شهر رمضان مثلا عبارة عن مجموع الايام لما دخل الشهر بحلول هلاله ولا بدخول يومه ، فشهر رمضان عبارة عن قطعة زمان ممتد اعتبرت فيها ايام وليال وساعات ودقائق نحو بعض الماهيات الحقيقية التي يصدق على بعضها و على كلها اسم الحقيقة كالماء .

والصلوة اعتبرت نحو اعتبار يشبه بوجهه شهر رمضان فكما ان الشهر يحل باول دقائقه وهو باق الى آخره كذلك الصلوة تتحقق باول اجزائها اى تكبيرة الاحرام ويكون المكلف متلبسا بها الى السلام المخرج ، والاقوات انما جعلت لهذه الطبيعة الاعتبارية للاجزائها، وليس اول الزوال وقتا لتكبيرة الاحرام والان الاخر للحمد وهكذا ، بل اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر اى تلك الماهية التي تتحقق باول وجودها، فكل قطعة ودقيقة من الزوال الى غروب الشمس وقت لتلك الطبيعة ، فاذا شرع فيها يكون الوقت الواقعة فيه الصلوة وقتا لها، ولا يلحظ في هذا الاعتبار الاجزاء اصلا ، وعلى ذلك لافرق في هذا الامر بين اول الوقت وآخره، فقوله : اذا زالت الشمس دخل وقت الظهرين وانت في وقت منهما جميعا الى غروب الشمس (١) اطلاق حقيقى بعد الاعتبار المذكور .

فحينئذ يكون مضى وقت الصلوة بغروب الشمس ، لان الوقت المقرر لها وقت حقيقى لها الى الغروب ، فمقتضى قاعدة التجاوز مع قطع النظر عن ساير الأدلة وعن خصوص الرواية الواردة في الوقت كون الشك قبل غروب الشمس قبل تجاوز الوقت وانما التجاوز يتحقق بغروبها .

انقلت : مقتضى بعض الروايات كقوله حين يتوضأ اذكر (٢)، وقوله اقرب

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب ٤- من ابواب المواقيت حديث: ٥٠.

(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب ٢٤- من ابواب الوضوء حديث: ٧٠.

الى الحق ، (١) وقوله قدر كعت ، (٢) هو ان العلة لعدم الاعتناء بالشك ان المكلف المقدم للآتيان بالمأمور به يأتي به مع جميع ما يعتبر فيه ، ولا يصح الاعتناء بشكه باحتمال الغفلة والاشتباه ، وعلى ذلك لوشك في وقت لا يسع الصلوة فيه وتكون قضاء لوقوع بعضها خارج الوقت ، لامحالة يكون ذلك لاحتمال التأخير غفلة و اشتباها ، فمقتضى الروايات المتقدمة عدم الاعتناء بالشك وان لم يصدق المضى ، لان العلة تخصص وتعمم .

قلت : عليه ما ذكر محل اشكال بل منع نعم لامانع من كونه نكته الجعل ، لكن لا يصح رفع اليد عن الاطلاق بمثل ذلك ، ولا رفع اليد عن الكبريات الكلية به ، هذا مع الغض عن صحيحة زرارة والفضيل .

واما بالنظر اليها ، فقوله : متى شككت في وقتها انك لم تصلها اوفسى وقت فوتها انك لم تصلها صليتها ، فان شككت بعد ما خرج وقت الفوت فقد دخل حاييل فلاعادة عليك من شك ، (٣) منضم الى قوله قبل ذلك في تفسير وقت الفوت : بانه ان جاز ذلك الوقت ثم صليتها لم تكن صلوته هذه مؤداة ظاهر في ان المراد بخروج وقت الفوت ذهاب الوقت بمعنى غروب الشمس ، فان الصلوة اذا وقعت بعد غروبها تكون غير مؤداة بنحو الاطلاق ، ولو وقع بعضها في الوقت وبعضها خارجه تكون قضاء اداء ببعضها وقضاء ببعض ، والظاهر من دخول الحائل وكونها غير مؤداة غير هذا الفرض فالصحيحه مع اشتمالها على التفسير المذكور مطابقة للاحتمال الذي رجحناه في مطلقات روايات قاعدة التجاوز، من ان المضى بخروج الوقت اى بغروب الشمس .

نعم مع الغض عن ادلة القضاء لاشك في ان الصلوة الواقعة بعضها خارج الوقت باطله بحسب القواعد مع الغض عن قاعدة من ادرك ، فيكون الشك مع

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٢٧ - من ابواب الخلل الواقع في الصلوة حديث : ٣ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب - ١٣ - من ابواب الركوع حديث : ٢ .

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٦٠ - من ابواب المواقيت حديث : ١ .

بقاء الوقت بمقدار اقل من سعة جميع الصلوة شكاً في وقت لوصولها لم تكن مؤداة لصيرورتها باطلة ، فينطبق حينئذ على الاحتمال المرجوح المتقدم في قاعدة التجاوز ، لكن مع ادلة القضاء والتفسير المتقدم يكون الترجيح للاحتمال الاخر المطابق لما رحجناه بل مع الغض عن التفسير المذكور تكون الصحيحة ظاهرة فيما ذكر ، لان وقت الفوت مقابل وقت الفضيلة الذي عبر فيها بانه وقتها ، والوقت من اوله الى آخره قسم بقطعتين احدهما الوقت والاخرى وقت الفوت وخروجه بغروب الشمس ، فتحصل مما ذكر ان مقتضى قاعدة التجاوز و صحیحة زرارة ان الشك في الوقت ولو كان بمقدار بعض الركعة يعنى به ، والتجاوز ودخول الحائل بذهاب الوقت بتمامه .

ان قلت : ان الصحيحة الآمرة بالصلوة مع الشك في وقت الفوت دالة على ان الوقت واسع لها ، والا كان الامر بشيء غير مقدور ، فلاحظ الوقت الواسع لها وفي مقابلها الوقت غير الواسع ، فالشك في ذلك الوقت لا يعنى به .

قلت : الامر بالصلوة لا يدل على ان صلوته اداء ، بل غاية ما يدل عليه انه واجب عليه الاعتناء بشكك ولا يكون خارج الوقت فيجب الصلوة عليه ولو كان الاثيان بها خارج الوقت فمع اعتبار الشك في الوقت لو شك في الجزء الاخر من الوقت صح ان يقال : يجب عليك الصلوة فلا محالة تكون صلوته قضاء ، بل قوله في الصحيحة : فليصل ليس امر أمولوي ، لان الصلوة لا تجب مع الاثيان بها ، ومع عدمه يجب بالامر الاول ، فالامر ارشاد الى حكم العقل بالاشتغال .

ثم على ما بيننا من عدم جريان قاعدة التجاوز مع بقاء الوقت ولو كان اقل من ركعة ، لانحتاج الى دليل من ادرك في الاعتناء بالشك فيما لسوقى الوقت بمقدار ادراك الركعة .

وأما لوبقى بمقدار اقل من ادراك ركعة فهل يدل دليل من ادرك على الاعتناء بالشك ؟ بيتنى ذلك على ان يدل منطوق الدليل على تنزيل خارج الوقت منزلة

الوقت ، ومفهومه على تنزيل الوقت منزلة خارجه، وعلى ان شكه شك فى خارج الوقت ، وفى الكل اشكال ، اما تنزيل الوقت فقد اشرنا اليه سابقا بان الدليل لا يدل عليه فى المنطوق حتى فى مثل من ادرك من صلوة العصر ركعة واحدة قبل ان تغيب الشمس أدرك العصر فى وقتها (١) فان الظاهر منه تنزيل المدرك له او تنزيل ادراكه للوقت ، لا تنزيل نفس الوقت ، وعلى فرض التسليم وتسليم المفهوم للدليل فلا يدل الاعلى عدم تنزيل الاقل منزلة الوقت لا تنزله منزلة عدم الوقت حتى ينتج ، وعلى فرض التنزيل فلا اطلاق له حتى يثبت به تنزيل الشك فيه منزلة الشك فى الوقت منطوقا وخارجه مفهوما .

ودعوى ان تنزيل خارج الوقت منزلة الوقت كاف فى كون شكه كذلك من غير احتياج الى تنزيل اخر ، فانه من قبيل ترتب الحكم على الموضوع غير وجيهة فان الشك فى الاثبات فى الوقت ليس حكما مترتباً عليه ، بل موضوع لوجوب الاعتناء به على اشكال فيه ناش من ان لزوم الاعتناء ليس حكما شرعيا بل حكم عقلى لقاعدة الاشتغال ، وليس للشارع فى قاعدة التجاوز حكمان احدهما وجوب الاعتناء بالشك واثنيهما وجوب المضى ، نعم بالنسبة الى خارج الوقت يكون وجوب المضى حكما شرعيا ، وكيف كان فدعوى كون الشك فى قاعدة التجاوز حكما شرعيا مترتبا على الموضوع فى غير محلها .

ثم انه من المحتمل ان يكون المراد من قوله : من ادرك ركعة الى آخره، ان الوقت المعتبر فى الصلوة اعتبر بنحو يكون وقوع ركعة من الصلوة فيه كافيا فى صحتها من غير نظر الى الاثبات بها وعدمه او اشتغال ذمة المكلف بها وعدمه ، نظير اعتبار ذات الوقت فيها ، وعلى ذلك صحت الصلوة لو فرض اشتغال الذمة بها ان وقعت كذلك ، ولازم ذلك جواز التأخير الى ادراك ركعة لعدم اعتبار شىء فيه من الاضطرار او اشتغال الذمة بها وحينئذ ليس الدليل ناظرا الى توسعة الوقت او تنزيل

(١) جامع احاديث الشيعة فى احكام الشريعة باب - ٢٨ - من ابواب المواقيت

الخارج منزلة الوقت و بالعكس ، فلو شك في الصلوة و قلنا بمقالتنا هذه يكون شكه في الوقت و لو قيل بان الشك بعد مضي الوقت الى حد لا يسع للصلوة يكون الشك بعد الوقت .

لكن هذا الوجه مضافا الى كونه خلاف الظاهر لاظن التزام احد به ، فالمراد من دليل من ادرك اما تنزيل الخارج منزلة الوقت ، او تنزيل المدرك لركعة منزلة مدرك الصلوة او مدرك الصلوة في الوقت . او تنزيل ادراك ركعة منها منزلة ادراكها تامة او في وقتها ، كل ذلك لا مطلقا بل لمن لم يصل الى هذا الحد ، او لمن اضطر الى الاتيان بها كذلك ، كما هو ظاهر قوله من ادرك ، و صريح الوثيقة (١) من رواياته ، فلا يجوز التأخير الى هذا الحد ، وان اخر ولو عصيانا يجب الاتيان بها ، و ادراكه لها ادراك للصلوة .

ومن بين هذه الوجوه اما يرجع الوجه الاخير ، او احد الوجهين الاخيرين ، او لا ترجيح بينها ، ولا ينبغي الاشكال في عدم ترجيح الاول ، بل هو خلاف ظاهر الدليل بل خلاف اعتبار التنزيل الذي هو نظير الحقيقة الادعائية ، و قد اشرنا سابقا الى وجهه ، وكيف كان فعلى الوجه الذي رجحناه في قاعدة التجاوز و صحيحة زرارة لاحتاج في المسألة الى دليل من ادرك ، بخلاف الوجه الاخرى القول بان خروج الوقت مضيه الى حد لا يسع تمام الصلوة ، و عليه فان قلنا: ان المعتبر في موضوع دليل التجاوز الشك بعد الوقت ، وفي قبالة الشك في الوقت فلا محالة لا يفيد الدليل الاعلى الوجه الاول ، بناء على كفاية التنزيل في الوقت في صيرورة الشك فيه شكاً في الوقت وقد عرفت الاشكال في اصل التنزيل وفي كفايته لما ذكر .

وقد يقال: ان قاعدة الشك في الوقت ليست كقاعدة الشك في خارجه قاعدة شرعية مترتبة على الشك في الوقت ، بل القاعدة الحاكمة بلزوم الاتيان هي قاعدة الاشتغال الحاكم بها العقل ، وليس في موضوع القاعدة اعتبار عنوان الوقت ، و

(١) الوسائل كتاب الصلوة باب - ٣٠ - من ابواب المواقيت . حديث: ٣٠١ .

يكفى فيها الشك في الاتيان بالمأموره ، فيكفى التنزيل المذكور في حكم العقل بلزوم الاتيان .

وفيه ان حكم العقل بلزوم البرائة اليقينية انما هو مع العلم بالاشتغال والفرض ان الوقت المقرر للصلوة خارج ، ومع يسقط التكليف وينتفى موضوع الاشتغال ، ومع الغض عنه ان قاعدة التجاوز حاكمة بالمضى وعدم الاعتناء بالشك ، ومعها ينتفى موضوع الاشتغال ، فلا بد في الحكم بالاشتغال من احراز عدم كونه موردا لقاعدة التجاوز ويكون موردا للاشتغال ، وهو باحراز كون الشك في الوقت .

ان قلت تنزيل هذا المقدار من وقت المغرب منزلة وقت الظهرين لامعنى له الاكون الشك في هذا المقدار في الاتيان بالصلوة موجبا لوجوب الاتيان بها ، من دون احتياج الى اثبات ان الشك في هذا المقدار شك في الوقت ، فان الحكم على العناوين عين الحكم على المصاديق وانما الاختلاف بالاجمال و التفصيل ، ولهذا يقال في القياس : هذه خمر وكل خمر يحرم شربها باخذ نفس عنوان الموضوع من غير اخذ عنوان الخمر او الشرب فيه ، وفي المقام يقال : هذا المقدار من وقت المغرب وقت للظهر وكل وقت للظهر اذا شك فيه في الاتيان بها يجب الاتيان بها فيجعل نفس هذا المقدار بما هو موضوعا لوجوب الاتيان بالظهر اذا شك في الاتيان بها لابعنوان وقت الظهر ، ولان الشك فيه شك في الوقت .

قلت : ان عينية تنزيل وقت المغرب منزلة وقت الظهر مع كون الشك في هذا المقدار موجبا لوجوب الاتيان ممنوع ، وقياس المقام بالخمر ومصاديقها في غير محله ، وكيف يمكن عينية العناوين مع كون احدهما من الاحكام الوضعية الشرعية والاخر من حالات النفس ، بل العناوانان مختلفان ولكل مصاديق مختلفة مع الاخر ، وعلى ذلك لا يصح القياس الذي تشبث به .

وان اريد بذلك ان تنزيل احدهما عين تنزيل الاخر ، فهو ايضا ممنوع ، واستلزام احد التنزيلين للاخر اول الكلام ، بل لنا ان نقول في القياس المتقدم : ان الحكم الشرعي

لو كان موضوعه عنوان الشرب فى لسان الدليل لا يمكن اثباته باستصحاب الخمر، ولا بتنزيل شىء كالعصير منزلتها ، فلو ورد ان شرب الخمر موجب لثبوت الحد الكذائى ثم ورد ان العصير خمر لا يثبت بذلك ان شربه يوجب الحد الامع اثبات عموم التنزيل ، وكيف كان لا يمكن مساعدة ما افيد وان نسب الى شيخنا الاستاد قدس سره .

كما نسب اليه ان التنزيل يجرى فى عدم كون هذا الشك شكاً بعد الوقت ، وذلك يكفى فى حكم العقل بالاشتغال ، لعدم كون موضوعه الشك فى الوقت، وفيه ايضا ما لا يخفى لمنع اثبات عدم كونه بعد الوقت بدليل التنزيل .

ثم انك قد عرفت على ما تقدم منا آنفاً ان الشك فى الوقت ولو كان اقل من ركعة مما يعتبر ويعتنى به ، ولا تشمله قاعدة التجاوز من غير فرق بين كون المستند قاعدة التجاوز او صحيحة الفضيل صدرأ وذيلا .

واما بناء على المسلك الاخر وهو القول بان تجاوز الوقت ومضيه بأن لا يبقى منه ما يسع الصلوة فمع بقاء ركعة منه كان الشك بعد التجاوز ، فلا بد اذن فى القول ببقاء الوقت وكون الشك فى الوقت وعدم التجاوز من التمسك بحديث من ادرك . ويرد عليه مضافا الى ما تقدم ، انه بناء على اختصاص الحديث بمن لم يصل او بمن اضطر الى الاتيان به ولو بقاعدة الشغل يتوقف جريان من ادرك على استصحاب عدم الاتيان او الاضطرار اليه لقاعدة الاشتغال ، ومع كون الشك بعد التجاوز تمنع قاعدته عن الاستصحاب وقاعدة الاشتغال لتقدمها عليهما بالحكومة او غيرها ، فلا يمكن جريان قاعدة من ادرك فى المقام .

الصورة السابعة ما لو شك فى الاتيان بالظهرين ولم يبق من الوقت الامقدار خمس ركعات ، فعلى ما قدمناه يكون الشك فيهما فى الوقت ويجب الاتيان بهما ، وهذا الاشكال فيه .

انما الاشكال فى ان الواجب عليه هل هو الاتيان بالظهر ثم العصر او العكس؟

وجهه ان في صحيحة الحلبي المتقدمة الدالة في مورد عدم الاتيان بهما و قد ضاق الوقت على انه ان خاف فوت احدهما يصل العصر ثم الظهر ولو صلى الظهر فاتاه جميعاً (١) احتمالين : أحدهما ان المراد بالفوت خروج الوقت وعدم وقوع شيء منهما فيه ، ويكون المفروض فيهما احتمال بقاء الوقت لاربع ركعات فقط فاذا خاف ذلك يجب تقديم العصر ، وفي غير ذلك كما لو علم بكون الوقت اكثر منه لكن احتمال ان يكون بمقدار خمس ركعات يجب تقديم الظهر، فالفوت انما يصدق مع وقوعهما تماما خارج الوقت ، فعلى هذا الاحتمال تدل الصحيحة على انه مع عدم الاتيان بهما يجب تقديم الظهر على فرض، وتقديم العصر على اخر ، وعليه لاحتياج الى قاعدة من ادرك .

ثانيهما : وهو الاظهر ان الفوت عبارة عن عدم وقوع تمام الصلوة في الوقت المقرر ، فلو بقي من الوقت خمس ركعات او اكثر الى اقل من ثمان ركعات فقد فات وقت احدهما، ولو خاف ذلك يجب عليه تقديم العصر ، واذا وجب ذلك مع العلم بعدم الاتيان يجب مع الشك في الاتيان بهما ايضا ، لتنتج الاستصحاب موضوع الحكم ، و مقتضى اطلاق الصحيحة عدم الفرق في وجوب تقديم العصر بين احتمال بقاء اربع ركعات أو اكثر الى ثمان ركعات ، ومع العلم ببقاء ثمان ركعات أو ازيد يجب تقديم الظهر .

فعلى ذلك هل يمكن التمسك بقاعدة من ادرك مع بقاء خمس ركعات لاثبات عدم الفوت وتقديم الظهر على العصر اولا .

وجه الاشكال فيه ان التمسك للظهر موجب لوقوعها بمقدار ثلاث ركعات في الوقت المختص بالعصر ، فيزاحمها العصر وانما ترتفع المزاحمة فيما اذا انطبق قاعدة من ادرك على العصر ليوسع وقتها او يوجب عدم الفوت ، ومع بقاء الوقت للعصر تماما لاوجه للتمسك بهذه القاعدة لها ، ومع عدم جوازه لا يصح التمسك

للظهر لمكان المزاحمة .

وقد تفصلى شيخنا الاستاد (قدس سره) عنه بان كل صلوة مطلوب مستقل ومجموعهما ايضا مطلوب عرفا ، وبعبارة اخرى يجب على المكلف ثمان ركعات ولم يمكن له الايتان بها فى الوقت بجمعيهما ويمكن ادراك ركعتين منها فيجب .

وفيه مالا يخفى فان مجموع الصلوتين ليس مطلوبا ، بل المطلوب كل واحدة والالزم فى تركها عقوبات ثلاثة لترك هذه وهذه والمجموع ، واعتبار المجموع لا يوجب شمول التكليف المتعلق بكل واحدة منهما مستقلا للمجموع والعرف لا يساعد ايضا الماذكر ، فان العرف لا يرون الا وجوب الظهر و وجوب العصر ، مضافا الى انه لو كان المجموع الذى هو امر واحدا اعتبارا مطلوبا واحدا هو الصلوة ايضا ، يشمله قاعدة من ادرك ، ولازمه ادراك المجموع بادراك ركعة من الوقت ، فلوصلى و وقعت ركعة من المجموع فى الوقت والبقية خارجه صحت صلوته لقاعدة من ادرك ، وهو كما ترى .

هذا مضافا الى عدم رفع الاشكال بذلك ، فان المجموع المركب من الصلوتين اذا لوحظ بالنسبة الى الوقت ، يكون احد جزئيه مزاحما للاخر فى الوقت ، فكما ان العصر المستقلة مزاحمة للظهر المستقلة كذلك تكون العصر التى هى جزء للمجموع مزاحمة للظهر ، ومجرد مطلوبة المجموع عرفا لا يوجب رفع التزاحم ، بل مزاحمة العصر المستقلة باقية على حالها ، لان مطلوبة المجموع ناشية عن مطلوبة جزئية ولا يعقل رفع المزاحمة بينهما لعدم تعقل رفع الاستقلال ، اذمع رفعه يرفع مطلوبة المجموع ، وبالجمله هذا الوجه مع الاشكالات الواردة عليه لا يرتفع به الاشكال .

والذى يمكن ان يقال فى رفع الاشكال : ان عمدة المستند فى مزاحمة العصر للظهر فى الوقت المختص بها صحيحة الحلبي الدالة على انه مع خوف فوت احدهما يقدم العصر ، والايتان بالظهر يوجب فوت كليهما ، و بطلان الظهر بعد اشتراكهما فى الوقت على ما تقدم اما لاجل اشتراطها بالايتان

بالعصر ، او مزاحمة العصر في مصلحتها بحيث تمنع عن استيفائهما مع عدم الاتيان بها ، وكيف كان لا يثبت شيء منهما الا بمقدار دلالة الصحيحة ، وفيها علق الحكم على عنوان خوف الفوت وعدمه ، فمع عدمه لا بد من تقديم الظهر فلما مزاحمة ولا اشتراط في هذا الفرض .

فحينئذ اذا علم ان صلوة العصر عند بقاء الوقت بمقدار ركعة لاتفوت ، بل وقعت اداء كما هو ظاهر الادلة ومعقد لاخلاف في الخلاف يرتفع خوف فوتها ، ويرتفع خوف فوت الظهر أيضاً بقاعدة من ادرك ، وبالجملة لا يتوقف رفع خوفه بانطباق من ادرك فعلا على المورد ، بل لو علم انطباقه عليه عند تحقق موضوعه يرتفع ، فلو بقي من الوقت خمس ركعات لا يحتمل فوت احدهما بدليل من ادرك المنطبق على العصر في وقته وعلى الظهر فعلا ، فيرتفع خوفه فيجب عليه الظهر ثم العصر ، ولا تكون العصر مع رفع خوفه مزاحمة للظهر فتدبر جيدا ، هذا اذا قلنا بشمول قاعدة من ادرك للظهر فيما لو بقي من الوقت خمس ركعات .

وكذا الحال لو قلنا بعدم شمولها لها مع كون الوقت مشتركا بينهما الى الغروب على ما هو الحق ، فانه مع بقاء جميع وقتها لا ينطبق عليها القاعدة ، بل في فرض الاشتراك واستناد البطلان والفوت الى المزاحمة او الاشتراط بتحقيق العصر او تركها عدرا يمكن الاستشكال في شمولها لها ثبوتا ، فان الجمع بلفظ واحد بين تنزيل ادراك ركعة مقام تنزيل ادراك الجميع وتنزيل ادراك ركعة بلا مزاحمة مقام ادراك الصلوة كذلك او ادراك ركعة بلا اشتراط مقام ادراك الصلوة كذلك لعله غير ممكن .

وتوهم امكان الجمع في قوله : من ادرك ركعة من الصلوة الى اخره ، بان يقال : نزل ادراك ركعة جامعة للشرايط وعدم المزاحمات مكان ادراك الصلوة كذلك فيشمل المورد بالعموم والاطلاق فاسد .

اما اولا فللزوم التقييد المستهجن كما هو ظاهر واما ثانيا فلان المراد من

الادراك في الرواية هو ادراك ركعة في الوقت جزماً ، لكونه متفاهماً من عنوان الادراك وبقريته ساير الروايات الوارد فيها التصريح بذلك ، وقريته فهم الاصحاب ، فلا شبهة في أن المراد من الادراك في القاعدة هو ادراك ركعة من الوقت ، وعلى ذلك لو فرض امكان الجمع بينه وبين ادراك الوقت المشترك مقابل المختص على ما بني عليه فلا اشكال في قصور دلالتها .

والتحقيق في المقام عدم شمولها لصلوة الظهر والمغرب الا اذا لم يبق من الوقت الا مقدار ركعة مع الاتيان بالشريكة خطأ او تركها عذراً ، والروايات الواردة في المقام ايضا مؤيدة لذلك لكونها متعرضة للعصر والغداة ، وهي وان لم تتعرض للعشائين ايضا ، لكن التعرض للعصر الشريكة للظهر دونها ربما يشهد بعدم ارادة الظهر منها ، وعلى فرض عدم شمول القاعدة للظهر فنفس شمولها للعصر في محلها كافية لرفع الخوف عن فوت احدهما ، فان العصر لا يخاف فوتها لقاعدة من أدرك المنطبقة عليها في محلها ، وعلى ذلك لاتزاحم العصر الظهر في وقتها المشترك بينهما فيقع الظهر في وقتها بلا مزاحم ، والعصر في وقتها التنزيلي اذ كانت اداء فلاتفوت واحدة منهما ، هذا كله على ما قويناه من اشتراكهما في الوقت وان الشك فيهما شك في الوقت .

واما بناء على القول الاخر من عدم كون الشك في الظهر في وقتها وشمول قاعدة التجاوز لها بخلاف العصر ففي المسألة صور: الاولى ما لو علم بعدم الانفكاك بينهما في الفعل والترك وأنه اما اتى بهما جميعاً أو تركهما كذلك ، وعليه تجرى في الظهر قاعدة التجاوز ، وفي العصر استصحاب عدم الاتيان بها ، ولازمه التفكيك بينهما ، وهو مخالف للعلم فيعلم بمخالفة احدهما للواقع .

فان قلنا بعدم جريان الاصول او سقوطها بالتعارض في أطراف العلم وان لم يكن موجبا للمخالفة العملية يرجع الى الاصل المحكوم أي : استصحاب عدم الاتيان بالظهر وقاعدة الاشتغال في العصر ، وعليه لا يمكن الحكم بتقديم الظهر ببركة

صحيحة الحلبي (١) فان المفروض فيها عدم الاتيان بهما ، فيتوقف تنقيح الموضوع باحرازه بالاصل ، واصالة الاشتغال لاتصلح لذلك ، الا ان يقال : ان المتفاهم من الصحيحة انه مع لزوم الاتيان بهما ولو عقلا يجب تقديم الظهر مع عدم خوف الفوت تحصيلاً للترتيب ، وان لزوم تقديم العصر انما هو لاجل فوت احدهما ، او يقال : ان وجوب تقديم الظهر حكم ثابت لمن لم يأت بهما واقعا من غير دخالة الاحراز فيه ، وفي المقام دوران الامر بين الاتيان بهما فلا شيء على المكلف وعدم الاتيان بهما فيجب تقديم الظهر ، وبالجملة اما لا يجب عليه شيء أو يجب الاتيان بهما بتقديم الظهر ، وهذا هو الاقوى .

وان قلنا بجريان الاصول في اطراف العلم مع عدم المخالفة العملية كما في المقام وعلى ما هو الاقوى ، فمقتضى قاعدة التجاوز عدم لزوم الاتيان بالظهر ، بل التعبد بالاتيان بهما على ما هو الاظهر من كونها اصلا محرزا حيشيا ، ومقتضى استصحاب عدم الاتيان بالعصر لزوم الاتيان بهما .

وعلى ذلك يستشكل بان الاتيان بالعصر لغو بعد البناء على كون الظهرين اداء في مفروض الكلام لقاعدة من أدرك اما بما أفاده شيخنا الأستاذ قدس سره أو بما ذكرناه ، فانها على ذلك تقع اما لغواً أو باطلا لاجل فقد الترتيب .

الأأن يقال : ان قاعدة التجاوز تحرز وجود الظهر هو كاف في حصول شرط

العصر .

وفيه ان المحتمل في مثل قوله في الروايات المستفاد منها الاشتراط : الا أن هذه قبل هذه (٢) إما دخالة عنوان قبلية الظهر على العصر أو بعدية العصر أو ترتب العصر عليها أو عدم دخالة شيء منها بل الشرط في صحتها وجود الظهر فلو وجدت صحت العصر ، وعلى ما عدا الاخير لاتصلح القاعدة لاثبات تلك العناوين الا بالاصل

(١) - الوسائل كتاب الصلوة - باب - ٤ - من أبواب المواقيت حديث : ١٨

(٢) - الوسائل كتاب الصلوة - باب - ٤ - من أبواب المواقيت حديث ٢١٥٢٠٥

. المثبت .

وأما على الاخير فيما انها اصل محرز حيثى لا يحرز بها الظهر الامن حيث وجودها المستقل للتجاوز عن محل ادائها ، وقد تقدم ان دليل قاعدة من ادرك لا يصلح لاثبات كون الشك فى الوقت ، واما من حيث اشتراط العصر بها فلا يحرز بها لعدم كونها محرزة مطلقا . ولا مانع فى التعدييات من لزوم البناء على وجود شىء من حيث وعدم لزومه اولزوم عدمه من حيث ، وعلى ذلك لما كانت كل من الصلوتين أداء لقاعدة من أدرك ولدعوى عدم الخلاف من الشيخ فى الخلاف يجب الاتيان بالظهر تحصيللا للشرط لارجاء كما افيد ، فانه لم يتعبد بتحققها من هذه الحثية ، بل الظاهر جريان استصحاب عدم الاتيان بها لعدم حكومة قاعدة التجاوز عليه من هذا الحث، وانما تكون حاكمة عليه من حيث وجودها الاستقلالى للتجاوز من هذه الحثية دون تلك فينتج الاستصحاب فيهما موضوع صحيحة الحلبي ، بل لا يبعد أن يقال : ان الصحيحة متعرضة لحيث اشتراط العصر بالظهر .

ومما ذكرنا يظهر حال صورة احتمال انفكاكهما سواء احتمال تركهما او فعلهما معا او ترك الظهر وفعل العصر او العكس ، فانه على ما بنينا عليه تكون حال الصورتين او الصور الاخرى حال صورة العلم بعدم الانفكاك ، من جريان الاستصحابين و الاندراج تحت صحيحة الحلبي ، و على المبنى الاخر يظهر الحال بالتأمل فيما تقدم .

الصورة الثامنة ما لو ماشك فى بقاء الوقت ، وشك مع ذلك فى الاتيان بالظهر فقط او بالعصر فقط يجب الاتيان بالمشكوك فيه .

لأما قيل من ان حكمه حكم الشك فيها مع بقاء الوقت واقعا فان استصحاب بقاء الوقت يترتب عليه هذا الحكم ، لما عرفت من الخلط فيه بين اللزوم العقلى والحكم الشرعى والخلط بين الموضوع والحكم ، مع انه لو سلم لم يكن وجوب الاتيان فى الوقت مع الشك فيه حكما شرعيا مستفاداً من كبرى شرعية ، بل وجوب الاتيان مع

الشك فيه حكم العقل بالاشتغال .

بل لان وجوب الاتيان لا يحتاج الى احراز الوقت ، بل بعد اشتغال الذمة يقينا بالاداء تجب البرائة اليقينية ، ومع الشك في خروج الوقت يحكم العقل بالاتيان خروجاً عن الاشتغال ولعدم المؤمن مع الترك ، هذا مع الغض عن الاستصحاب .
واما بالنظر اليه فان استصحاب بقاء الوقت واستصحاب عدم الاتيان بالصلوة كافيان في الحكم بالوجوب فان الوجوب مترتب على عدم الاتيان وبقاء الوقت من غير دخالة الشك في الوقت فيه ، ولو شك في الوقت وشك في الاتيان بها فالحكم كذلك لو ترتب على عدم الاتيان وبقاء الوقت ، لكن مقتضى صحيحة الحلبي خلاف ذلك فان المأخوذ فيها خوف الفوت وعدمه فمع خوفه يجب تقديم العصر ، ومن المعلوم ان الاستصحاب لا يرتفع به الخوف وجدانا ، ولادليل على التعبد بعدمه شرعا ، وعليه لو خاف في الفرض من فوت احدهما يجب عليه الاتيان بالعصر ، و مع عدمه يجب الاتيان بهما مترتبا .

القسم الثاني : وهو الشك فيما يعتبر في الصلوة شرطاً أو شرطاً او مانعاً وقاطعاً ،
لاشكال في لزوم الاتيان بما يعتبر فيها والمراعاة له اذا شك في المحل للاصل وتؤيده جملة من الاخبار ، كما لا ينبغي الاشكال في عدم لزوم ذلك و عدم الاعتناء بالشك مع كونه بعد المحل لقاعدة التجاوز من غير فرق بين انحاء ما اعتبر فيها ، و من غير فرق بين الركن وغيره ، ومن غير فرق بين الركعتين الاولتين والاخيرتين ، وان نقل الخلاف في ذلك عن بعض الاصحاب انما الاشكال والخلاف في بعض الموارد .
منها الخلاف في ان الاستفادة من روايات الباب هل هو تأسيس قاعدة واحدة او قاعدتين ، فمن قائل ان هنا قاعدتين مستقلتين ، قاعدة التجاوز المختصة بالصلوة ، وقاعدة الفراغ فيما شك في صحته وهي قاعدة جارية في جميع الابواب غير مختصة بالصلوة ، ومن قائل ان الاستفادة منها قاعدة واحدة تشمل باطلاقها الشك في الوجود والشك في الصحة .

وهنا احتمال اخر هو المتعين بعد بيان مأخذه ، وهو ان القاعدة في المقام هي قاعدة التجاوز عند الشك فيما يعتبر في الشيء ، وهي سارية في جميع الابواب و غير مختصة بالصلوة ، و اما اصاله الصحة بمعنى الحكم بالصحة او البناء عليها عند الشك فيها بعد الفراغ من العمل فلا اساس لها ، وقد فصلنا ذلك في رسالة الاستصحاب ونشير اليه في المقام اجمالا .

ف نقول: ان في قاعدة الفراغ بما ذكرها اشكالان ثوبتيا من ناحيتين .

اولاهما ان الصحة والفساد امران انتزاعيان من فعل المكلف تابعان لمنشأتهما ، ولا يعقل تخلفهما عنه ، ولا تنالهما بذاتهما يد الجعل ، بل لا يعقل ذلك الا بالتصرف في المنشأ ، فلو كان المأتى به مطابقا للمأمور به في جميع ما يعتبر فيه تنتزع منه الصحة ، ولا يعقل عدمها كما لا يعقل الحكم بالفساد ، او الحكم بالبناء عليه كما انه لو كان المأتى به مخالفا له ولو من حيث لانتزع منه الفساد ولا يعقل مع بقاء المنشأ بحاله انتزاع الصحة منه او الحكم بها او الحكم بالبناء عليها ، وبالجملة جعل الصحة من غير التصرف في المنشأ محال ، ومع التصرف فيه بوجه ينطبق عليه المأتى به تحصيل للحاصل ، ومنه يعلم عدم امكان الحكم بالبناء عليها مع فعلية ما يعتبر في المأمور به و عدم التصرف في المنشأ ، فاصالة الصحة بالمعنى المعهود أمر غير معقول .

ثانيتهما ان الشك في الصحة لا يعقل الامع الشك في شيء مما يعتبر في العمل ، ولا يعقل العلم بتحقيق المأمور به باجزائه وجميع ما يعتبر فيه والشك في صحته ، وعلى ذلك يكون الشك فيها دائما مسبوقا بالشك في الوجود الذي هو مجرى قاعدة التجاوز ، فاصالة الصحة دائما إما محكومة للقاعدة أو جعلها لغو لا يعقل صدوره من الحكيم .

وتوهم ان بين القاعدتين عموما من وجه قد فرغنا عن رده ، وتوهم عدم

اجراء قاعدة التجاوز في غير الصلوة فاسد لا يرجع الى مستند ومخالف للاطلاقات .
و على ما ذكرنا لا بد من توجيه ما دل على قاعدة الفراغ على فرضه ، لكن
الظاهر عدم دليل عليها بالمعنى الذى ذكر من ان المراد بها اصالة الصحة عند
الشك فيها .

فان العمدة في الباب 'ما جملة من الروايات الواردة في عدم الاعتناء بالشك
بعد الفراغ من الصلوة ، كصحيحة ابن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام قال : كل ما
شككت فيه بعد ما تفرغ من صلوتك فامض ولا تعد (١) وقريب منها غير ما .

ولكن انت خبير بانها لا تدل على اصالة الصحة ، بل المراد من الشك فيه هو
الشك في وجود ما يعتبر في الصلوة ، ومجرد ذكر الفراغ او الانصراف لا يدل على ان
عدم الاعتناء لاجل الفراغ بعد توافق النص والفتوى على جريان قاعدة التجاوز
في الصلوة قبل الفراغ منها وبعد انطباق قاعدة التجاوز عليه باطلاق ادلتها ، فذكر الفراغ
اما لبيان أحد المصاديق وبيان عدم الفرق بين ما قبل الفراغ وما بعده أولبيان عدم
الاعتناء بالشك حتى في الركعات ، وكيف كان لا ينبغي الاشكال في عدم ارادة اصالة
الصحة على ما راموا .

او جملة من الروايات الاخر كموثقة محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام
قال : كل ما شككت فيه مما قدمضى فامضه كما هو (٢) بدعوى دلالة قوله مضى و
امضه في الخروج عن نفس الشيء لاعن محله ، وعليه يكون المراد من الشك هو الشك
في الصحة .

وفيها بعد تسليم ذلك والغض عن تحكيم دلالة الصدر الظاهر في الشك في
الوجود على الدليل ان المحتمل فيهما بعد فرض المضى عن نفس الشيء اما الشك

(١) - الوسائل كتاب الصلوة - باب - ٢٧ - من أبواب الخلل الواقع في الصلوة

حديث : ٢ .

(٢) - الوسائل كتاب الصلوة - باب - ٢٣ - من أبواب الخلل الواقع في الصلوة

حديث : ٣ .

في وجود ما يعتبر فيه كما لو خرج من الركوع وشك في الاستقرار المعتبر فيه او خرج من القراءة وشك في مراعاة ما يعتبر فيها ، واما الشك في صحته .

ومن المعلوم ان الشك الاصيل الاولي هو الشك في وجود ما يعتبر فيه ، واما الشك في الصحة فهو امر تبعية مسبب من الاول ، والظاهر من الشك فيه هو الشك الاصيل لا التبعية ، مع ان الحمل على الفراغ من الصلوة مخالف للاطلاق بلاوجه ، والحمل على الشك في الاجزاء بعد الخروج عنها او اعم منه ومن الخروج من العمل المركب مخالف لظاهر القائل بان اصالة الصحة انما جرت في الافعال المستقلة .

ومما ذكرنا يظهر الكلام في ذيل صحيحتي زرارة (١) واسماعيل ابن جابر (٢) بل الاشكال فيهما أوضح لانهما صريحان في الشك في الاجزاء ، بل نقول من رأس : ان الشك في جميع الموارد شك في الوجود أولا وبالذات ، والمضى مضى عن المحل كذلك ، والشك في الصحة ، والمضى عن الشيء ، والفراغ عنه ، وكذا الشك في الوجود الصحيح والفراغ عن العمل تبعية ثانوية مسبوق بالشك في الوجود والخروج عن المحل ولا يتصور غير ذلك في شيء من الموارد .

فلو شك في صحة الصلوة بعد العمل يكون شكه مسبوقا بشك في وجود شيء معتبر فيها بنحو من الاعتبار بعد المحل المقرر له ، فلو شك في الصلوة للشك في صحة تكبيرة الاحرام بعد احراز وجودها يكون شكه مسبوقا بالشك في وجود كيفية معتبرة في التكبيرة ، ولا يعقل الشك في صحة الصلوة ولا في صحة التكبيرة أولا وبالذات ، ومحل كيفية التكبيرة نفس مادتها ، فالشك بالاصل هو الشك في كيفيةها بعد خروج محلها الذي هو مادة التكبيرة ، ولو شك في صحة السلام يكون مسبوقا بالشك في وجود ما يعتبر فيه بعد محله الذي هو نفس السلام مادة ، وكل ذلك مشمول لموثقة ابن مسلم :

(١) - الوسائل كتاب الصلوة - باب - ٢٣ - من أبواب الخلل الواقع في الصلوة

حديث : ١ .

(٢) - الوسائل كتاب الصلوة - باب - ١٣ - من أبواب الركوع حيث : ٤ .

كل ما شككت فيه مما قدمضى الي آخرها (١) وعلى ذلك لامحيص عن حمل الوثيقة على الشك الاصيل الاولي وهو مامر ، وكذا المضى على مضى محله فتحصل من جميع مامر انه لا اصل لاصالة الصحة ولا لقاعدة الفراغ ، سواء كانت بمعنى اصالة الصحة ، او بمعنى الشك في الوجود بعد العمل .

فعلى ذلك لا بد من القول بان الوضوء باق تحت قاعدة التجاوز وان تصرف الشارع في التجاوز عنه ، وقيده في خصوص الوضوء بالتجاوز عن تمام العمل بالنص الصريح الصحيح .

وتشهد لذلك موثقة ابن ابي يعفور عن ابي عبدالله عليه السلام ، قال : اذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء انما الشك اذا كنت في شيء لم تجزه (٢) فان المستفاد من الحصر في الذيل ان الميزان الكلي هو التجاوز وعدمه لا الفراغ وعدمه ، من غير فرق بين رجوع الضمير الى الوضوء ، بشهادة صحيحة زارة (٣) الواردة في الشك في الوضوء المصرحة بانه مادام قاعدا على الوضوء ومشتغلا به يجب عليه الاتيان بما شك فيه ، واذا قام من الوضوء وخرج منه و صار في حال اخرى لاشيء عليه ، وبين رجوعه الى شيء مشكوك فيه كما هو الظاهر ابتداء ، غاية الامر أنه لا بد على ذلك من تقييدها فيما سماه الله اى الغسل والمسح بالتجاوز عن تمام الوضوء ، وابقاء ساير الشكوك المتعلقة بغير ما سماه الله بحاله ، من جريان القاعدة بالنسبة اليها كالشك في شرايط الوضوء ، وعلى أى حال يدل الحصر المذكور الذي في قوة الكبرى الكلية على ان المناط

(١) الوسائل كتاب الصلوة - باب - ٢٣ - من ابواب الخلل الواقع في الصلوة

حديث : ٣ .

(٢) الوسائل كتاب الطهارة - باب - ٤٢ - من ابواب الوضوء حديث : ٢ .

(٣) الوسائل كتاب الطهارة - باب - ٤٢ - من ابواب الوضوء حديث : ١ .

في الاعتناء بالشك وعدمه هو التجاوز وعدمه ، سواء كان التجاوز بتمام الوضوء أو بالدخول في الجزء الآخر .

ومنها الخلاف في جريان قاعدة التجاوز في سائر الموضوعات غير الصلوة ، فانه ربما يقال باختصاص القاعدة بالصلوة ، بخلاف قاعدة الفراغ السارية في جميع ابواب الفقه ، وقد تقدم آنفاً ان قاعدة الفراغ مما لأصل لها .

وعليه فينطبق جميع روايات الباب على قاعدة التجاوز ، ولا اشكال في استفادة الكبرى الكلية منها كموثقة محمد بن مسلم : كل ما شككت فيه مما قدمضى فامضه كما هو (١) فان عمومها مما لا اشكال فيه وانما حمل القائل هذه الرواية على بيان قاعدة الفراغ دون التجاوز ، وقد عرفت ما فيه .

ويدل على الكلية ذيل صحيحتي زرارة (٢) واسماعيل بن جابر (٣) ففي الاولى بعد السؤال والجواب الشاملين تقريبا لتمام الشكوك في اجزاء الصلوة بنحو لا يبقى شك للسائل في ان الشك بعد الخروج عن المحل والدخول في الغير لا يعتنى به تصدى الامام عليه السلام لبيان أمر كلي ، وهو قوله : يا زرارة اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشككت فليس بشيء ، واحتمال اختصاص الكلي بالصلوة ، في غاية البطلان بعد بيان الحكم في الاجزاء وعدم الاحتياج الى البيان ، والثانية ايضا نص في الكلية ، والحمل على الصلوة مما لا وجه له ، وكيف كان بعد كون القاعدة الوحيدة هي التجاوز لا يبقى شك في كليتها ، ولادليل على التقييد بالتجاوز من العمل الا في الوضوء خاصة بالنسبة الى ما سماه الله دون غيره ، ولادليل على الحاق التيمم والغسل بالوضوء .

(١) الوسائل كتاب الصلوة - باب - ٢٣ - من أبواب الخلل الواقع في الصلوة

حديث : ٣ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة - باب - ٢٣ - من أبواب الخلل الواقع في الصلوة

حديث : ١ .

(٣) الوسائل كتاب الصلوة - باب - ١٣ - من أبواب الركوع حديث : ٤ .

ومنها انه لا يعتبر في القاعدة الدخول في الغير ، وعلى فرض الاعتبار لافرق فيه بين الركن وغيره ولا بين الاجزاء الواجبة وغيرها ولا بين الاجزاء مطلقا وغيرها .
 اما الدليل على الدعوى الاولى ، فهو أن الظاهر من الاخبار كقوله هو حين يتوضأ اذ كرمته حين يشك كما في موثقة بكير بن اعين (١) وقوله في رواية ابن مسلم : وكان حين انصرف اقبل الى الحق منه بعد ذلك (٢) وقوله في صحيحة حماد بن عثمان : قدر كعت امضه (٣) هو ان نكتة تأسيس القاعدة هي عدم الغفلة عن العمل حين الاشتغال به ، لانه حال العمل لا يترك ما يعتبر فيه عمدا ، ولا غفلة وسهوا لانه في هذا الحال اذكر ، ولا صلة عدم الغفلة حال الاشتغال .

ومن الواضح ان الدخول في الغير لا دخالة له في ذلك ، فلا بد من حمل نحو قوله في صحيحة زرارة : اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء (٤) وقوله في صحيحة اسماعيل : كل شيء شك فيه مما قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه (٥) على محمل كغلبة عروض الشك بعد الدخول في الغير او ملازمة الدخول في الغير مع التجاوز ، مع ان القيود الغالبية لاتصلح لتقييد المطلقات فضلا عن تخصيص العموم .

ومما يدل على المدعى بوضوح موثقة ابن ابي يعفور اذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء انما الشك اذا كنت في شيء لم تجزه (٦) فان فيها الجمع بين الدخول في الغير ، والحصر الذي يستفاد منه ان الشك المعبر

(١) الوسائل كتاب الطهارة - باب ٤٢ - من ابواب الوضوء حديث : ٧ .

(٢) الوسائل كتاب الصلوة باب ٢٧ - من ابواب الخلل الواقع في الصلوة حديث : ٣ .

(٣) الوسائل كتاب الصلوة باب ١٣ - من ابواب الركوع حديث : ٢ .

(٤) الوسائل كتاب الصلوة باب ٢٣ - من ابواب الخلل الواقع في الصلوة حديث : ١ .

(٥) الوسائل كتاب الصلوة باب ١٣ - من ابواب الركوع حديث : ٤ .

(٦) الوسائل كتاب الطهارة - باب ٤٢ - من ابواب الوضوء حديث : ٢ .

منحصر فى الشك الذى لم يتجاوز محله ، فاذا جاوزه فلاشك فاعتبار الدخول فى الغير مناف للحصر ، فلا بد من حمله على ما تقدم ، فلا ينبغى الاشكال من هذه الناحية .
واما الدليل على الدعوى الثانية فهو اطلاق الادلة وعدم الدليل على التقييد ،
ودعوى الانصراف الى الركن اولى الاجزاء الواجبة اولى مطلق الاجزاء فى غير محلها .

وقد يقال : ان الغير مختص بالاجزاء المستقلة بالتبويب كالتكبير والقراءة و الركوع والسجود ونحوها فان شمول نحو قوله : كل شىء شك فيه للاجزاء انما هو بعناية وتنزيل ، لانها بعد اعتبارها جزء للمركب تسقط عن الاستقلال ، فدخولها فى عنوان الشىء وعمومه فى عرض دخول الكل لا يمكن الابغائية التعبد والتنزيل ،
وحيث لا بد من الاقتصار على مورده وهو الاجزاء المستقلة ، كما يظهر من صدر صحيحى زرارة واسماعيل .

وفيه ما لا يخفى فان عنوان الشىء المأخوذ فى صحيحة زرارة لا يعقل ان يكون حاكيا عن خصوصيات الاشياء مثل الكل والجزء ، فان الخصوصيات امور زائدة تحتاج الى دلالة مفقودة فى المورد ، وكذا قوله : كل شىء فيه لا يعقل ان يكون دالا على الكثرة الاجمالية فى الشىء بدلالة الكل ، ولا يعقل دلالة على الخصوصيات كالكلية والجزئية ، لكن نفس عنوان الشىء ، او كل شىء تنطبق على كل شىء بعنوان الشىئية لاشىء اخر من الخصوصيات ، فقوله - شموله للكل والجزء فى عرض واحد - لا يرجع الى محصل وساقط من اصله .

هذا مضافا الى ان الشك فى الكل فى غير الشك بعد الوقت الذى ليس هاهنا مورد البحث غير مشمول لقاعدة التجاوز ، لانه شك تبعى مسبوق بالشك فيما يعتبر فيه ، فتوهم لزوم شمول الشك للجزء والكل - كى يحتاج الى العناية والتنزيل - فاسد جدا .

وتدل على المدعى موقفة عبد الرحمن بن ابي عبد الله ، قال : قلت لابي عبد الله

عليه السلام : رجل اهوى الى السجود فلم يدر ار كع ام لم ير كع ؟ قال : قد ر كع (١) فانها تدل على عدم اعتبار الدخول في السجدة ، بل الغير اعم من مقدمات الفعل ايضا ، نعم لا بد من القول بالتخصيص في مسألة واحدة وهي الشك في السجدة حال النهوض الى القيام قبل ان يستوى قائما ، فان مقتضى موثقة عبد الرحمن وجوب الرجوع ، ولا مانع من تخصيص قاعدة التجاوز فيها .

ومن العجب ما ذهب اليه القائل المتقدم ، من حمل قوله في الموثقة المتقدمة : رجل اهوى الى السجود على السجود ، قائلا بان للهوى مراتب ، فانه من مبدء التقوس الى وضع الجبهة على الارض يكون كله هويا ، فيحمل الهوى على اخر مراتبه الذي يتحقق به السجود انتهى .

وانت خبير بما فيه من الوهن والضعف ومن وضوح البطلان ، ضرورة ان نفس السجود ليست هويا الى السجود ، فهل يمكن ان يكون الشيء هويا الى نفسه ، ومع الغض عن ذلك القاء مثل الكلام لافادة نفس السجدة او الهوى المستلزم لها يعد مستهجنا خارجا عن الكلام المتعارف حتى في محيط التقنين او الناقل له ، فالقول بان غاية ما يلزم تقييد الهوى باخر مراتبه غير مفيد لرفعه .

وربما يقال : ان الظاهر من الغير في صحيحة اسماعيل (٢) بملاحظة كون صدرها في مقام التحديد والتوطئة للقاعدة المقررة في ذيلها هو أن مثل السجود والقيام حد للغير ، وانه لا غير اقرب منهما بالنسبة الى الركوع والسجود ، اذ لو كان الهوى والنهوض كافيين قبح التحديد بهما ، ولم يكن وجه لجزم المشهور بوجود الالتفات اذا شك قبل الاستواء قائما انتهى .

وفيه منع كون صدرها في مقام التحديد كي يترتب عليه ما ذكر ، بل الكلام

(١) - ألو مسائل كتاب الصلاة - باب - ١٣ - من أبواب الركوع حديث : ٦ .

(٢) ألو مسائل كتاب الصلوة - باب - ١٣ - من ابواب الركوع حديث : ٤ .

يجرى مجرى العادة في امثال المقام ، ويمكن ان يكون سر ذكر السجود و القيام كون عروض الشك قبلهما نادرا، وبالجملة لا يصح رفع اليد عن الاطلاق بمثل ذلك الذى لادليل عليه ، ولا عن الموثقة - المتقدمة آنفاً - الصريحة في عدم الاعتناء اذا اهوى الى السجود ، وجزم المشهور في المسألة المشار اليها انما هو لموثقة اخرى من اسماعيل ، لالما ذكره ، فالوجه عدم الفرق بين غير و غير مطلقا الا فى مسألة واحدة هى ما جزم به المشهور والتقيد غير عزيز.

ومنها ان المضى وعدم الاعتناء فى القاعدة على نحو العزيمة لا الرخصة، وذلك لا للوامر الواردة فيه، لعدم الاستفادة منها الا الرخصة بعد ورودها فى مورد توهم الحظر، وللقوله فى بعضها: ان شكه ليس بشيء لان ما يستفاد منه ليس الا عدم الاعتناء بالشك ، ويأتى فيه ما يرد على الاحتمال الاول ، وعلى ذلك لا يكون الاتيان بالمشكوك فيه والتلافى بقصد المشروعية تشريعا محرما ، ولا يلحق الاتيان بالزيادة العمدية كما قال القائل ، فانه مع عدم الاستفادة منه الا الترخيص لا يترتب عليه ما ذكر .

بل لكون القاعدة كما اشرنا اليه فيما سلف محرزة ، كما يستفاد من قوله عليه السلام فى صحيحة حماد : قد ركعت امضه (١) و فى موثقة عبدالرحمن : قد ركع (٢) ومع التعبد بوجود المشكوك فيه بعد الاتيان به زيادة فى المكتوبة من غير شبهة المثبتة فلا يجوز، والتفصيل يطلب من مظانه .

ومنها ان روايات الباب كموثقة ابن مسلم (٣) وصحيحته زرارة (٤) واسماعيل (٥)

(١) - أوسائل كتاب الصلوة - باب - ١٣ - من أبواب الركوع حديث : ٢ .

(٢) - أوسائل كتاب الصلوة - باب - ١٣ - من أبواب الركوع حديث : ٦ .

(٣) أوسائل كتاب الصلوة - باب - ٢٣ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلوة حديث : ٣ .

(٤) - أوسائل كتاب الصلوة - باب - ٢٣ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلوة

حديث : ١٠ .

(٥) أوسائل كتاب الصلوة - باب - ١٣ - من أبواب الركوع حديث : ٤ .

هل تدل باطلاقها على عدم الاعتناء بالشك على جميع انحاءه ، حتى فيما فرض احتمال ان الاتيان مطابقا للواقع يكون سهوا وغفلة او مصادفة ، فمن اعتقد ان المسافر حكمه التمام وبعد ما اتى بالصلوة احتتمل انه اخطأ واتى قصرا ، او اعتقد انه مخير بين القصر والاتمام وبعد ما صلى احتتمل أنه صلى قصراً مصادفة او غير ذلك من انحاء الشكوك مع الجهل بالحكم او الموضوع او كليهما تشمله القاعدة ، او تختص بمورد واحد هو الشك في مخالفة الواقع سهوا وغفلة بعد العلم بالحكم والموضوع ، او تشمل مورد احتمال المصادفة ؛ لا مورد احتمال الاتيان بالعمل الصحيح غفلة وسهوا وجوه .

او جهها الاختصاص بالمورد الاول المشار اليه ، لعدم احراز كون الروايات في مقام البيان بالنسبة الى حالات المكلف و حالات المصاديق ، فان روايتي ابن مسلم واسماعيل في مقام بيان مصاديق المشكوك فيه كالأجزاء والشرايط ، واما بيان حكم الحالات العارضة للأفراد او للمكلف فلم يحرز كونهما في مقامه ، وكذا الحال في صحيحة زرارة ، فان ما هي متكلفة لبيانه هو حكم الشيء الذي شك فيه ، واما الحالات الخارجة فلم يحرز ، وعليه لا يصح الاخذ بالاطلاق .

ولورد ذلك بدعوى ان المتكلم بصدد بيان حكم الشك ، فاخذه في الموضوع بلا قيد يدل على انه تمام الموضوع من اى سبب حصل ، ولا معنى للاطلاق الا ذلك .

يقال: انه لا اشكال في ان الحكم بالمضى في تلك الروايات ليس حكما تعدياً محضاً بحيث لم يكن للعقول اليه سبيل ، بل أمر يجده العقلاء لنكتة جعله طريقاً ، وهي ان المكلف الذي بصدد الاتيان بالمأمور به والخروج عن عهدة التكليف ، مع علمه بالحكم والموضوع لا يغفل نوعاً عن خصوصيات المأمور به ، فلا محالة مع نفي الغفلة والسهو بالاصل يأتي به جامعا للأجزاء والشرايط ، وهذا الارتكاز العقلاني موجب لانصراف الدليل الى ما هو المرتكز عندهم ، وهذا الارتكاز غير

البناء العقلاني على عدم الاعتناء بالشك كى يقال : ان القاعدة عقلائية ، فان البناء العملى عليه غير ثابت ، بل مجرد ذلك الارتكاز كاف فى صرف الدليل الى ماهو كذلك .

وعلى ذلك يمكن أن يقال : ان المتكلم لم يقيد الموضوع لا تكالسه على هذا الارتكاز العقلاني ، مع ان الشواهد الموجودة فى الروايات تدل على ان القاعدة مجعولة لهذا المورد ، كقوله عليه السلام : هو حين يتوضأ اذكر (١) وكان حين انصرف اقرب الى الحق (٢) وقوله عليه السلام : قد ركع (٣) بل الناظر فى الروايات سثوالا وجوابا يرى ان مورد الكلام هو هذا المورد بالخصوص دون الجاهل بالحكم والموضوع وسائر انواع الشك والانصاف ان مدعى الانصراف بعد ما ذكر وبعد تلك الشواهد ليس مجازفا .

وقد ادعى بعض اهل التحقيق اطلاق الادلة لجميع صور الشك ، وقال فى تقريره : ان العمدة فى حمل الاعمال الماضية على الصحيح هى السيرة القطعية، وانه لولا ذلك لاحتل النظام ولم يبق للمسلمين سوق ، فضلا عن لزوم العسر والخرج اذا من احد اذا التفت الى اعماله الصادرة منه فى الاعصار السابقة من عباداته ومعاملاته الا ويشك فى كثير منها لاجل الجهل بالحكم واقترانها بامور موجب للشك ، ولولا الحمل على الصحة مطلقا لضاق عليهم العيش ، وهذا الدليل وان كان لييا يشكل استفادة العموم عنه، الا انه يعلم منه عدم انحصار الحمل على الصحيح بظاهر الحال ، فيؤخذ بالاطلاق .

وفيه ان السيرة القطعية غير ثابتة لولم نقل بان عدمها ثابت ، وعلى فرض الثبوت

(١) - أوسائل كتاب الطهارة - باب - ٤٢ - من أبواب الوضوء حديث : ٧ .

(٢) - أوسائل كتاب الصلوة - باب - ٢٧ - من أبواب الخلل الواقع فى الصلوة

حديث : ٣ .

(٣) أوسائل كتاب الصلوة - باب - ١٣ - من أبواب الركوع حديث : ٦ .

فالمتيقن منها هو فرض كون الترك مستندا الى السهو و الغفلة مع العلم بالحكم والموضوع ، وقد اعترف القائل بانها دليل لى لا يثبت بهاتمام المدعى ، وعلى فرض كون المتيقن منها ما ذكر كيف يستكشف منها عدم انحصار الحمل على الصحيح بظاهر الحال ، بل لقائل أن يقول : ان السيرة القطعية الحمل على الصحيح فيما يقتضى ظاهر الحال موجبة لانصراف الدليل الى موردها ، وكيف كان لا اشكال فى عدم الدلالة على الاطلاق .

وأما دعوى اختلال النظام و وقوع العسر والحرج فى غير محلها ، اما فى العبادات فما يمكن ان يكون الاختصاص فيه بالفرض المتقدم موجبا للاختلال والعسر هو الصلوة ، والا فالشك فى سايرها قليل لا يوجب الاعتناء به عسرا فضلا عن اختلال النظام ، واما الصلوة فالشك فى الصلوات السابقة وان كان كثيرا ، لكن العلم بحال الواقعة تفصيلا نادر جدا ، فاحتمال كون الترك مستندا الى السهو والغفلة او الى الجهل والتصادف اوساير الاحتمالات يوجب عدم امكان التمسك بقاعدة التجاوز ، ولا بالاستصحاب لكون الشبهة بالنسبة اليها مصداقية ، فعلى ذلك وجوب القضاء مجرى البرائة ، لان القضاء بامر جديد .

وبوجه اخر ان الجهل بالاركان قليل جدا وبغيرها لا يوجب البطلان، وذلك أما للقول بان قاعدة لاتعاد تعم الترك ولو عن جهل وانما يخرج منه انصرافا العمدة مع العلم بالحكم والموضوع ، واما لكون حال المكلف مجهولا عنده نوعا، فكما يحتمل الترك عن جهل يحتمل السهو و الغفلة ، فلا يصح التمسك بالقاعدة ، ولا بالاستصحاب للشبهة المصداقية ، فيكون القضاء موردا لبرائة وتوهم ان لاتعاد لا يشمل الشك فى غير محله لان المراد ليس شموله للشك بعنوانه ، بل مراد ان الترك بحسب الواقع فى غير الخمس لا يوجب البطلان ولا دخالة للعلم والشك فيه ، فحينئذ نقول ان الامر دائر بين الاتيان بالمشكوك فيه وعدمه ، وعلى أى حال صحت الصلوة لانه اما أتى بالمأمور به على وجهه أو صحت صلوته بقاعدة لاتعاد .

وبوجه ثالث ان المفروض الاتيان بالصلوات السابقة والشك فى صحتها من جهة الشك فى ترك شىء منها ركنا وغيره ، فمع احتمال صحة الصلوة يكون القضاء مجرى البرائة لانه بامر جديد ، ولا يمكن احراز بطلانها وعدم موافقتها للمأمور به بالاستصحاب ، لان الاصل بنحو الكون الرابط غير مسبوق بالعلم بالحالة السابقة، واجرائه بنحو الكون التام و العدم الازلى لاثبات الكون الرابط مثبت ، كما فى نظاير الاصول للاعدام الازلية لاثبات الحكم للموجود ، فتحصل منه ان الاختصاص بالعالم حكماً وموضوعاً مع احتمال الترك سهواً و غفلة لا يوجب محذورا ، هذا كله بالنسبة الى العبادات .

واما المعاملات المشكوك فيها كالبيع والصلح وغيرهما فاكثروا وقعت منها فى جريان السوق من المعاملات الجزئية اليومية المعاطاتية من المأكول والمشروب والملبوس لاتكون مورداً للشك إلا نادراً ، مع ان متعلقاتها صارت تالفة فى الاعصار السالفة إلا نادراً ، ومع التلف يشك فى الضمان ، واثباته بقاعدة اليد أوقاعدة الاتلاف غير ممكن لان الشبهة فيهما مصداقية بعد التردد فى كون الشك من القسم الجارى فيه قاعدة التجاوز والقسم غير الجارى فيه القاعدة ، فلا يجوز التمسك بالقاعدة ولا بالاستصحاب مطلقا ، ولا بساير القواعد ، فالضمان مجرى البرائة .

مضافا الى انه مع احتمال صحة المعاملة الخارجية تجرى البرائة من الضمان ، واثبات بطلانها بنحو الكون الناقص غير مسبوق بالعلم ، وبنحو التام لاثبات الناقص مثبت كما تقدم نظيره ، ومع عدم الجريان ، وكون ساير القواعد والاستصحابات الحكمية غير جارية للشبهة المصدقية تجرى البرائة عن الضمان .

بقى الكلام فى المعاملات المهمة كالاراضى و العقارات وغيرها ما يهتم بها المتعاملان ، وفى مثلها يمكن ان يقال : ان اكثرها تقع بالتوكيل للدالين وغيرهم مما يحتمل اعمالهم على الصحة مطلقا ، ومع فرض ايقاعها مباشرة فما طرىء عليها التلف ولو حكما ياتى فيها ما تقدم من البرائة عن الضمان ، ومابقى منها يمكن اجراء

اصالة الحل فيها ودعوى - وجوب الاحتياط في الماليات مطلقا حتى في مثل المورد - ممنوعة لاتستند الى دليل ، مضافا الى ان الشك فيها نادر ، و موردها ايضا نادر لا يوجب الاحتياط فيها اختلال النظام والعسر والخرج ، مضافا الى ان نحو المورد ليس مجرى دليل الخرج و العسر ، بل مجرى الضرر ، وفي دليله كلام واشكال يطلب من محاله (١) .

مع انه في المعاملة الخطيرة تراعى غالبا الاحتياطات و الرجوع الى اهل الخبرة والاطلاع عن الصحة والفساد ، بل لعلها توكل الى الدلائل المطلعين ، و يقل مع ذلك الشك فيها سيما من ناحية غير ماجرت فيها قاعدة التجاوز، كما ان مثل النكاح والطلاق قلما يتفق الاجراء الا بالتوكيل وهو مجرى اصالة الصحة في فعل الغير الجارية في مطلق الشكوك الاماندر فدعوى العسر والخرج - فضلا عن الاختلال مطلقا - في غير محلها .

ومنها لاشكال في لزوم فعلية الشك في قاعدة التجاوز، كما ان الظاهر منه هو الشك الحادث بعد التجاوز ، فالشك الباقي من ما قبله الى ما بعده ليس موضوعا للحكم ، فلو شك في الوضوء قبل الصلوة مع سبق الحدث ثم غفل عنه وصلى ، فان احتمل التوضى حال الغفلة يشمل القاعدة لكون الشك حادثا ، وان لم يحتمل فلا يبعد التفصيل بين الذهول عن الشك رأسا بحيث لو التفت الى الواقعة لم يرتفع ذهوله و بين ما كان الشك في خزانة نفسه وان لم يتوجه اليه ، فعلى الاول يكون من الشك الحادث فيؤخذ بالقاعدة ، وعلى الثاني من الشك الباقي فلا تجرى .

ويأتى الوجهان في الشك واليقين الماخوذين في الاستصحاب ، فلو ذهبل عنهما راسالا يجرى ، لان فعلية الشك واليقين معتبرة فيه ، فمع الذهول عنهما رأسا حيث ليسا بفعالين فلا يجرى ، بخلاف ما لوبقيا في النفس فانه يجرى و ان غفل

(١) راجع كتاب الرسائل لسيدنا الاستاذ الامام الخميني مدظله العالی فيه مطالب

راقية وتحقيقات أنيقة لا يستغنى منه .

عنهما .

وربما يحتمل في الاستصحاب ان المعترف به الالتفات الى الشك واليقين، لانه من الحجج الشرعية المعترف فيها الالتفات الى الحجة ، ولا معنى للاحتجاج بالامر المغفول عنه .

وفيه انه لا دليل على هذا المدعى، فان غاية ما يمكن دعواه هو دلالة مثل قوله عليه السلام : ولا تنقض اليقين أبداً بالشك (١) على ذلك ، نظرا الى انه امر بعدم الانتقاض ولازمه الالتفات ومع الغفلة لا معنى لعدم نقضه به، وفيه - مضافا الى ان ذلك مخالف لظاهر بعض روايات اخر، كقوله عليه السلام: لا يدخل الشك في اليقين (٢) وقوله عليه السلام : فان الشك لا ينقض اليقين (٣) فان اليقين لا يدفع بالشك (٤) و اليقين لا يدخل فيه الشك (٥) فان الظاهر منها ان الحكم لعنوان الشك واليقين فسي نفسهما من غير دخالة الالتفات فيه - ان الامر بعدم الانتقاض والنهي عنه لا يدلان على دخالة الالتفات في الموضوع كما هو الامر في جميع الخطابات المتوجهة الى المكلفين .

فقوله - عليه السلام مثلا : اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه (٦) - لا يدل على دخالة الالتفات الى الغسل او الماء او البول ، بل الظاهر من مثله ان الحكم للواقع والموضوعات الواقعية ، فلو غسل ثوبه مع الغفلة عن الواقعة كفى ، وفي المقام لو كان شاكا في الطهارة وعلى يقين بها سابقا وغفل وصلى صحت صلوته ، لان اليقين والشك فعليان وما هو المعترف فعليتهما دون الالتفات اليهما ، فالمصلي في

(١) - الوسائل كتاب الطهارة - باب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.

(٢) - الوسائل كتاب الصلوة - باب - ١٠ - من أبواب الخلل الواقع في الصلوة

حديث ٣ .

(٣) - الوسائل كتاب الطهارة - باب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٦ .

(٤) - مستدرک الوسائل كتاب الطهارة - باب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٤ .

(٥) - الوسائل كتاب الصوم - باب - ٣ - من أبواب احكام شهر رمضان حديث: ١٣ .

(٦) الوسائل كتاب الطهارة باب - ٨ - من أبواب النجاسات حديث : ٣ .

المثال محكوم بالطهارة للاستصحاب وان كان غافلا عن الحكم .
 مع امكان ان يقال: انه على فرض لزوم الالتفات الى الاحتجاج ، يصح ذلك
 عند الالتفات الى الواقعة ، ففي المثال لو التفت الى حاله يجرى الاصل ، ويبني على
 صحة صلوته المأتي بها حال الغفلة ، فان الاعادة من قبيل نقض اليقين بالشك فتدبر .
 ومنها انه قد ظهر مما تقدم حال الشك في الشرائط والموانع والقواطع ، فان
 الشك في كل منها بعد التجاوز عن المحل لا يعتنى به ، فلو شك بعد الصلوة في وجود
 الطهارة حديثة كانت او خبثية لا يعتنى به ولو كان مجرى الاستصحاب ، لكن لا بد
 من تحصيلها للصلوات الآتية ، لما مر من ان قاعدة التجاوز محرزة من حيث ، لامطلقا
 وبذلك يفرق بينها وبين استصحاب الطهارة فان الثاني محرز مطلق .

فما في بعض الكلمات من التحير في الفرق وانه لو كانت القاعدة محرزة يجب
 ترتيب الاثار حتى في الصلوات اللاحقة كالاستصحاب ناش من عدم التأمل في
 الفرق بينهما ، فان مفاد دليل الاستصحاب عدم نقض اليقين بالشك ، ومفاد دليل
 التجاوز عدم الاعتناء بالشك فيما مضى والبناء على الوجود بالنسبة الى ماضى ، وعلى
 ذلك يكون الفرق واضحا .

ثم ان للشرط اقساماً بحسب التصور ، الأول: أن يكون شرطاً لنفس الطبيعة
 كالظهور والاستقبال والستر ، فانها معتبرة في طبيعة الصلوة من غير لحاظ الاجزاء ،
 ولهذا تبطل الصلوة لو اخل بها حال عدم الاشتغال بالاجزاء ، فلو أحدث حال النهوض
 الى القيام أو استدبر أو ألقى الستر عمداً بطلت ، فما في بعض الكلمات من ان تلك
 الشروط للصلوة حال الاشتغال بالاجزاء غير وجيه ، لان لازمه الالتزام بالصحة في
 المثال المذكور ، وهو كما ترى .

الثاني: أن يكون شرطاً للصلوة حال الاشتغال بالاجزاء ، الثالث: أن يكون
 شرطاً للاجزاء نفسها ، والاستقرار والاستقلال وكذا الجهر والاختفات يمكن ان يكون
 من قبيل الثاني ، كما يمكن أن يكون من قبيل الثالث ، كما أن الانحناء في الركوع
 زائداً على مقدار تحقق الطبيعة من قبيل الثالث .

ولا يبعد أن يكون الاستقرار والاستقلال ايضا كذلك ، بل و كذا الجهر والاخفات ، وفي دلالة قوله تعالى: ولا تجهر بصلوتك (١) على أنها من قبيل الثانى تأمل ، بل تصويره ايضا لا يخلو من كلام ، والفهم العقلائى شاهد على انها من قبيل الثالث .

وأما مثل موالة حروف الكلمة وكلمات الآية بحيث يضر تخلفها بالصدق فهوليس من الشروط بل من مقوماتها ، ولا فرق من هذه الحيثية بين حروف الكلمة وكلمات الآية ، فما فى بعض الكلمات من أن الفرق بينهما ان تخلف الموالة فى الاول يضر بالصدق عقلا دون الثانى ، ليس على ما ينبغى ، فان الفصل الطويل او بالاجنبى بين الكلمات ايضا يضره عقلا .

وكيف كان لا اشكال فى شىء مما ذكر فى عدم الاعتناء بالشك فيه مع مضى المحل لعموم الدليل واطلاقه .

نعم يقع الكلام فى تحقق المضى بالنسبة الى الوضوء مثلا، فان الشرط اى ما يعتبر فى الصلوة شرطاً لو كان عبارة عن الغسلتين والمسحنتين فلا اشكال فى ان محلها قبل الصلوة ، و لو كان الطهور الحاصل بها فمحل المحصل قبلها ، و مع حكم الشارع بتحقيقه يترتب عليه الاثار بالنسبة الى الصلوة التى يشتغل بهادون ساير الصلوات هكذا افاد شيخنا العلامة اعلى الله مقامه (٢) وفيه ان ترتب المحصل على المحصل والمسبب على السبب عقلى وان كان السبب شرعيا او السببية كذلك ، فعلى هذا لاتصلح القاعدة الجارية فى المحصل لاثبات الاثر الا بالاصل المثبت .
وأما ما قيل - من ان محل الطهور شرعا قبل الصلوة لقوله تعالى : اذا قمتم الى الصلوة (٣) الى آخره، بخلاف الستر والاستقبال فان لزوم تقدمهما عقلى لاشرعى-

(١) سورة الاسراء آية - ١١٠ - .

(٢) - هو الاستاذ المؤسس آية الله العظمى الحاج الشيخ عبدالكريم الحائرى اليزدى

قدس سره .

(٣) سورة المائدة - آية - ٩ .

ففيه انه بعد عدم امكان تحصيل الشرط الابتدومه على المشروط لا يمكن استفادة كون المحل شرعيا من الاية الكريمة كما هو ظاهر.

و الاقوى ان الطهور شرط لطبيعة الصلوة و مع عروض الشك اثناء الصلوة لا يمكن التمسك بالقاعدة بالنسبة اليها في الوجود البقائي، فان الطبيعة تتحقق بالدخول فيها مع تكبير الافتتاح و باقية السى ان يخرج عنها بالسلام ، فلها وجود تدريجي كالزمان او الزمانى ، و القاعدة لانفيذ بالنسبة الى وجودها البقائى ، وكذا الحال لو كانت الطهارة شرطا للاجزاء او للصلوة فى حال الاجزاء ، فالتفصيل بين الاجزاء اللاحقة والصلوات الاخر لا يرجع الى فارق والله العالم .

فهرس المطالب من كتاب الخلل في الصلوة

الصحيفة	الموضوع
٣	في معنى الخلل
٥	في الخلل العمدي
٦	في الخلل تقية
٩	في الخلل عن جهل
١٠	في الخلل عن الجهل عن تقصير
١١	في الخلل عن الجهل عن قصور
١٢	في الفرق بين الجهل وبين السهو والنسيان
١٩	في شمول حديث لاتعداد للزيادة او اختصاصه بالنقيصة
٢٣	في موثقة ابي بصير الدالة على البطلان
٢٨	في رواية سفيان بن السمط الدالة على الصحة
٣٠	في ما يعارض حديث لاتعداد
٣٥	في النية من الشروط الخارجة عن المستثنى منه والمستثنى
٤٢	في القبله من الشروط المستثناة
٥١	في الاخبار الدالة على ان ما بين المشرق والمغرب قبله
٥٦	في حكم الصلوة الى نفس المشرق أوالمغرب

الصحيحة	الموضوع
٥٩	فى حكم الصلوة مستديراً للقبلة
٦١	فى صحيحة الحلبي المعارضة لصحيحة زرارة
٦٤	فى صحيحة سليمان بن خالد
٦٨	فى صحة الصلوة اذا تبين فى اثنائها الانحراف الى ما بين المشرق والمغرب
٧٣	فى ما لو تبين بعد ما لم يبق من الوقت الامقدار اربع ركعات انه صلى الظهر مستديراً للقبلة
٨٥	فى ما لو تبين قبل غروب الشمس بمقدار ما يسع لثلاث ركعات او اقل انه صلى العصر مستديراً للقبلة
٨٩	فى ما لو تبين بعد انتصاف الليل انه صلى العشاءين او احدهما مستديراً للقبلة
٩٤	فى احتمالات اعتبار الوقت فى الصلوة
٩٥	فى ما لو انكشف اثناء الصلوة او بعدها انه دخل فى الصلوة قبل الوقت
١٠٤	فى ما لو شك اثناء الصلوة فى دخول الوقت بعد أن احرز الدخول فى اولها
١٠٧	المقام الثانى فيما يتعلق باخر الوقت
١١٣	فى ما لو شك فى بقاء الوقت بمقدار ادراك ركعة
١١٤	فى ما لو تبدل اجتهاده بالنسبة الى الوقت بعد الصلوة
١١٥	فى ما لو بقى مقدار ثلاث ركعات من نصف الليل وكان المصلى مسافراً
١١٧	فى الخلل الواقع فى الصلوة من قبل الطهور
١١٨	فى ما لو علم بالخلل اثناء الصلوة
١٢٤	فى الادلة الخاصة الواردة فى المسألة
١٢٨	فى ما لو كانت وظيفته التيمم فدخل فى الصلوة متممماً واحداث سهو أفسى الاثناء ثم وجد الماء
١٣١	فى ما لو احداث سهو بعد رفع رأسه من السجدة الاخيرة فى الصلوة قبل ان يتشهد

الموضوع	الصحيفة
في الخلل الحاصل من ناحية الطهور المعتبر في البدن والثوب	١٣٤
فيما لو صلى في النجس ناسياً للحكم اى النجاسة	١٣٨
فيما اذا اخل بالطهور جهلاً بالموضوع وعلم بعد الفراغ	١٣٩
فيما لو علم بالنجاسة اثناء الصلوة	١٤٧
فيما لو اخل بالطهور من اجل نسيان الموضوع	١٦٠
في التفصيل بين الوقت وخارجه في الحكم	١٦٣
في الروايات الواردة في باب الاستنجاء	١٦٦
فيما لو صلى في المكان الذي لا يجوز له التصرف فيه	١٦٨
فيما لو اخل بستر العورة من غير عمد	١٧٢
في الاخبار الواردة في المقام	١٧٤
في كيفية الصلوة عربياً	١٧٩
في الخلل في الشروط التي لم يرد فيها نص	١٨٣
فيما لو صلى فيما اخذ من يد المسلم او سوق المسلمين فتبين كونه غير مذكى	١٨٦
فيما لو اتى بالسجود والركوع العرفيين واخل ببعض ما يرتبط بها	١٨٩
فيما لو اخل بالقيام في الجملة او في جميع صلواته	٢٠٠
في القيام المتصل بالركوع	٢٠٦
فيما لو اخل بتكبيرة الاحرام لنسيان او غيره من الاعذار	٢١٠
في زيادة تكبيرة الاحرام	٢١٥
فيما لو اخل بالجهر او الاخفات عن جهل بالحكم او الموضوع او عن نسيان او خطأ	
او سهو ونحوها	٢٢٠
فيما لو اخل بعدد الركعات زيادة فزاد ركعة او ازيد	٢٢٤
فيما لو صلى قصراً في موضع التمام	٢٣٠

الموضوع	الصحيفة
فيما لو اتم المسافر ناسياً	٢٣١
فيما لو قصر المسافر صدفة	٢٣٢
فيما لو زاد ركوعاً أو سجدة من ركعة	٢٣٤
فيما لو علم بعد الفراغ من الصلوة والايان بالمنافى انه ترك السجدة ولم يدرانها	٢٣٨
من ركعة اور كعتين	
فيما لو علم بعد الفراغ من الصلوة وقبل الاياف بالمنافى انه ترك السجدة ولم يدرانها	٢٤١
يدرانها من ركعة اور كعتين	
فيما لو علم اثناء الصلوة بعدمالم يمكن التدارك انه ترك السجدة ولم يدرانها	٢٤٢
من ركعة اور كعتين	
فيما لو علم اثناء الصلوة بعد تجاوز المحل وقبل الدخول فى الركن انه ترك السجدة	٢٤٣
ولم يدرانها من ركعة اور كعتين	
فيما لو علم اثناء الصلوة قبل تجاوز المحل فى بعض الاطراف وعلم انه ترك	٢٤٤
السجدة ولم يدرانها من ركعة اور كعتين	
القول فى الشك فى اصل الصلوة	٢٤٥
فيما لو شك فى الاياف بالصلوة وقد خرج الوقت بمقدار ركعتين او ثلاث ركعات	٢٥١
فيما لو شك فى الاياف بالعائين بعد انتصاف الليل	٢٥٤
فيما لو علم فى الوقت بانه صلى العصر ولم يدرانه صلى الظهر اولاً	٢٥٥
فيما اذا اشتغل فى الوقت الموسع بصلوة العصر فشك فى الاياف بالظهر	٢٦١
فيما لو علم بالاياف بالعصر وشك فى الاياف بالظهر وقد بقى من الوقت مقدار اربع	٢٦٤
ركعات	
فيما لو شك فى الظهرين فى الوقت المختص بالعصر .	٢٦٦
فيما لو علم اجمالاً بالاياف بواحدة من الظهر والعصر وعدم الاياف بالاخري	٢٧٢
ولم يبق من الوقت الامقدار اربع ركعات	

الصحيفة	الموضوع
٢٧٣	في الفارق بين صلوة الظهر وصلوة العصر
٢٧٦	فيما لو شك في الصلوة ولم يبق من الوقت الامقدار ركعة
٢٨٤	فيما لو شك في الظهرين ولم يبق من الوقت الامقدار خمس ركعات
٢٩٠	فيما لو شك في بقاء الوقت وفي الظهر او العصر
٢٩١	في الشك في ما يعتبر في الصلوة شرطاً او شرطاً او مانعاً وقاطعاً
٢٩٢	في الاشكال في قاعدة الفراغ
٢٩٦	في الخلاف في جريان قاعدة التجاوز في غير الصلوة
٢٩٧	في عدم اعتبار الدخول في الغير في قاعدة التجاوز
٢٩٨	في عدم الفرق بين الاجزاء وغيرها
٣٠٠	في كون قاعدة التجاوز على نحو العزيمة لا الرخصة
	في عدم شمول قاعدة التجاوز ما لو فرض احتمال الاتيان بالواقع سهواً
٣٠١	او غفلة او مصادفة
٣٠٢	في التمسك بالسيرة على اصالة الصحة
٣٠٤	في جريان قاعدة التجاوز في المعاملات
٣٠٥	في اعتبار فعلية الشك في قاعدة التجاوز
٣٠٧	في جريان القاعدة في الشك في الشرائط والموانع

جدول الخطاء والصواب

الصواب	الخطاء	السطر	الصحيحه
وبالنسيان	بالنسيان	٢١	٣٢
حدأ	حد	١٩	٥٢
المائية	المأتية	٢٢	١١٢
تكن	تاتكن	٢٠	١٥٠
بخطه	بخط	٧	١٦٥
توهمها	توهما	٦	١٧٥
النسيان	والنسيان	١٧	٢٠٢
الاخفات	الاخفاف	العنوان	٢٢٣
للصلوة	لاصلوة	٥	٢٧١



Princeton University Library



32101 058322163